DEANSHIP OF
LIBRARY AFFAIRS

المملكة العربية السعودية

جامعة الملك سعود

عمادة شؤون المكتبات

Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11495 P.O.Box 22480

No. .... الرقم

٣٩٦٢

Copyright © King Saud University

٥ا٤ـ حاشية الشيخ حسن العطار على شرح الأزهرية، تأليف
ح ٠ ع
حسن بن محمد بن محمود العطار (١١٩٠-١٢٥٠هـ).
بخط محمد بن جنش الدمنهوري الشافعي، ١٢٥٢هـ.
٢٩٦٣ ١٧٢ق ٢٣س ٢٣×١٦٫٥سم
نسخة حسنة، خطها نسخ معتاد، رؤوس الفقر بالحمرة، طبع.
الأزهرية ٤: ١٧٥، الأعلام ٢: ٢٣٦
١- النحو، لغة عربية أ- العطار، حسن بن محمد
-١٢٥٠هـ ب- الناسخ ج- تاريخ النسخ
د- حاشية العطار على شرح الأزهرية.

Copyright © King Saud University

هذه حاشية
العلامة الشيخ حسن
العطار علي شرح
الازهرية على
التمام والكمال
والحمد لله

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
الرقم ٣٩٦٣ ف ٥/٧٢٨
العنوان حاشية الشيخ حسن العطار على شرح الازهرية
المؤلف حسن بن محمد بن محمود العطار
تاريخ النسخ ١٢٥٢هـ
اسم الناسخ محمد بن حسن الدمنهوري الشافعي
عدد الأوراق ١٧٢ ق
مقاس ٢٢×١٦
٤١٥
ع.ح

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين على جميع احوالنا

اما بعد حمد الله والصلاة والسلام على رسوله محمد المصري
واله فيقول الفقير حسن ابن محمد العطار الشافعي الازهري
غفر الله ذنوبه وستر عيوبه هذه حواشي كنت
جمعتها على شرح الازهرية في علم النحو وقت قرائتي
لذلك الكتاب بالجامع الازهر لبعض الطلبة ثم شرعت
في نقلها من المسودة فدهم مصر ما دهمها من حادثة
الكفرة الفرنسيس فخرجت فارا من مصر الى البلاد الرومية
مدة طويلة ثم توجهت الى دمشق الشام فصادف دخولي
فيها زوال يوم الجمعة الثاني من شهر ربيع الاول سنة خمس
وعشرين ومائتين والف فالتمس مني بعض اخواني من
اهل العلم بتلك البلدة قراءة الكتاب فشرعت في نقل
هذه الحاشية وكتابتها رجاء ان ينتفع بها اخواننا طلبة
العلم فافوز بدعوة اخ صالح ينظر فيها واسال الله ان
ينفع بها ويختم لي بالايمان ويغفر لي الخطايا بمنه وكرمه
وهو حسبي ونعم الوكيل قال المؤلف رحمه الله تعالى
بسم الله الرحمن الرحيم ابتدى بالبسملة اقتداء
باسلوب الكتاب المجيد وعملا بالسنة قولا وفعلا اما الاول
فلقوله صلى الله عليه وسلم كان يكتب اولا باسمك اللهم ثم
لما نزلت اية هود صار يكتب باسم الله ثم لما نزلت قل
ادعوا الله او ادعوا الرحمن صار يكتب باسم الله الرحمن ثم لما
نزلت اية النمل صار يكتب بسم الله الرحمن الرحيم
وهذا يقتضي ان البسملة اول ما انزل مع انه نقل ابو بكر
التونسي

مستحضرا للمسودة وغيرها من بعض كتبي فانها فقدت بالبلاد الرومية

التونسي اجماع علماء كل ملة على ان الله افتتح الكتب السماوية
بالبسملة وانها نزلت على ادم ولعله انما افتتحت بها
الكتب السماوية بعد ترتيبها وانها مفتتحة بها في نفس
الامر لان القران مكنون في اللوح المحفوظ على هذا
الترتيب لا انها اول ما انزل لان اول ما انزل سورة اقرا
وما نقل يفيد انها نزلت بدون البسملة ثم الباء في بسم
الله ان كانت اصلية احتاجت لمتعلق تتعلق به وهو
اما فعل كاؤلف وهو مذهب الكوفيين قال ابن هشام
وهو المشهور في التفاسير والاعاريب والجملة فعلية
وبسم ظرف لغو متعلق بالفعل والمجرور في محل نصب
بذلك الفعل على المفعولية وقدره البصريون اسما
فالجملة اسمية وهو اما مبتدا خبره بسم ظرف لغو متعلق
به فمحل المجرور نصب على المفعولية وقولهم المصدر
لا يعمل محذوفا خاص بغير الظرف لتوسعهم فيه والخبر
محذوف والاصل ابتدائي بسم الله الخ كائن واما خبر وبسم
ظرف مستقر متعلق به فمحل المجرور نصب على المفعولية
ايضا والاصل ابتدائي كائن بسم الله الخ فعلى كلا الاحتمالين
المبتدا وخبره محذوفان الا ان بسم على الاول متعلق
بالمبتدا وعلى الثاني متعلق بالخبر وينبني على الوجهين
ان حذف المتعلق واجب على الثاني لعمومه دون الاول
ورجح مذهب الكوفيين لقلة المحذوف لان المحذوف عليه
كلمتان وعلى الثاني ثلاث كلمات ولان الاصل في العمل
للافعال ولكثرة التصريح فعلا بالمتعلق كما في اية اقرا باسم

ربك وحويث باسمك ربي وضعت جنبي ثم ان كان المراد بلفظ
الذات الجلالة الذات الاقدس فاضافة اسم اليه حقيقية
وان اريد به اللفظ فالاضافة بيانية ويكون في ارجاع
الضمير المستتر في الرحمن الرحيم له بمعنى الذات استخدام
والرحمن الرحيم نعتان واشتهر فيهما بحسب الاعراب تسعة
اوجه جرهما ورفعهما ونصبهما ورفع الاول ونصب الثاني
وبالعكس ورفع الثاني ونصبه مع جر الاول ويمتنع منهما
جر الرحيم مع نصب الرحمن او رفعه واعترض ذلك بجواز
الاعتراض بين الصفة والموصوف كما في قوله تعالى
وانه لقسم لو تعلمون عظيم واجيب بان المنع ليس
من حيث الاعتراض بل من حيث ان في القطع ثم الاتباع
رجوعا للشي بعد الانصراف عنه ومن حيث ان التابع
اشد ارتباطا به فكيف يتقدم عن المقطوع وجعل الرحمن
نعتا مبني على ان كلا من الرحمن الرحيم صفة مشبهة وقيل
ان الرحمن علم بدليل وقوعه في القران كثيرا متبوعا لا تابعا
وجرى على هذا الاعلم وابن مالك وعلى هذا فيعرب بدلا
من لفظ الجلالة لا نعتا والرحيم نعت له لا للجلالة اذ لا يتقدم
البدل على النعت ويظهر اثر الخلاف في الجار للرحمن ما هو
فعلى القول بانه نعت يجري فيه الخلاف في تابع المجرور
في غير البدل اهو مجرور بما جر المتبوع او بنفس التبعية
والاصح الاول وعلى القول بانه بدل يكون مجرورا بمجرور
مماثل للعامل في المتبوع لما تقرر ان البدل على نية تكرار
العامل وعلى احد الاوجه المقررة سابقا من جعل
كل

كل من الرحمن الرحيم خبرا لمبتدإ محذوف فكل من الجملتين
اعني هو الرحمن هو الرحيم مستانف استئنافا نحويا او
بيانيا واقعا جواب سوال مقدر لكن هذا السوال ليس
القصد به طلب التعيين اذ المولى معلوم غير مجهول
بل هو سوال لمن يريد التلذذ بالجواب وتعظيم شان
المسوول عنه مع العلم به **فان قلت** قد تقرر ان
الجمل بعد المعارف احوال ولفظ الجلالة اعرف المعارف
فمقتضاه ان يكون كل من الجملتين حالا على هذه القاعدة
فالجواب ان ذلك وان صح لفظا لكنه منع منه مانع
معنوي لان الحال وصف لصاحبها وقيد في عاملها والعامل
فيهما على تقدير الحالية متعلق البسملة فكانه يقول
ابتدئ بسم الله في حالة كونه رحمانا رحيما وليس المعنى
على التقييد لان المراد البداءة باسمه تعالى مطلقا
بدون التقييد بوصف من الاوصاف هذا خلاصة ما يقال
هنا ولنا زيادة تحقيق في هذا المقام في حاشيتنا على شرح
القواعد للمولف **قوله** الحمد لله الحمد هو الثناء بالجميل
على جهة التعظيم لاجل جميل اختياري فعلى جهة
التعظيم مخرج للاستهزاء والسخرية واختياري مخرج
للثناء لاجل جميل غير اختياري فانه مدح لا حمد لان
المدح اعم مطلقا من الحمد لانه يقال مدحت اللولوة
على صفائها ومدحت زيدا على رشاقة قده ولا يقال
حمدتهما ومنهم من قال ان المدح مساو للحمد وما قيل
في اللولوة والقد مولد لا عبرة به ورد على ذلك

صاحب الكشاف حيث قال الحمد والمدح اخوان وعلى
هذا فالتعبير بالاختياري لبيان ماهية الحمد لا للاحتراز
قوله على جميع الاحوال يصح فى على ان تكون بمعنى فى على
حد قوله تعالى ودخل المدينة على حين غفلة من اهلها
والاحوال جمع حال وهى ما عليه الانسان من خير وشر
فالمعنى احمد الله فى جميع الاحوال التى انا متلبس بها فلا
اغفل عن حمده طرفة عين ويصح ان يراد بالاحوال الاوقات
وهو قريب مما قبله ويحتمل ان تكون على تعليلية اى
انشئ الحمد لله باعترافى بمضمون هذه الجملة وهى قوله
الحمد لله لاجل جميع الاحوال فالتعليل ليس لهذه الجملة
المنطوق بها بل للحمد الجزئى الحاصل من الاعتراف
بمضمون هذه الجملة وال فى الاحوال ان كانت للاستغراق
فجميع تاكيد وان كانت للجنس فجميع تاسيس وحمده تعالى
على الضرا اعتبارا بما يترتب عليها من الثواب والاجر او انه
يجوز ان يبتلى الانسان بما هو اعظم منها فيحمد الله
انه خفف عنه الضرا وابتلاه بما هو اقل مما يجوز ان يبتلى
به ونحو ذلك وفى ذكر الاحوال وما بعده من الكلام والحروف
والافعال وغير ذلك مما لمح به المص لعلم النحو براعة
استهلال لا ابتدا بارع اى فائق غيره من الابتدا لكونه
اشير فيه للمقصود قوله واشهد الخ اتى بها تاسيا به
صلى الله عليه وسلم فى خطبه ولقوله عليه الصلاة والسلام
كل خطبة ليس فيها تشهد فهى كاليد الجذما اى الاقطع
واذعن واقر واعترف قوله ان لا اله الا الله ان مخففة من
التفعيلة

٤
التفعيلة واسمها ضمير الشان وجملة لا اله الا الله خبرها ولا
نافية للجنس واله اسمها مبنى معها على الفتح فى محل
نصب والا حرف استثنا والله يصح فيه الرفع على انه
بدل من الضمير المستتر فى خبر لا اى موجود او ممكن او
انه بدل من محل لا مع اسمها لان محلهما رفع عند سيبويه
ولا يصح رفعه على انه خبر لا لما يلزم عليه من كون لا عملت
فى معرفة ولا انما تعمل فى النكرات ويصح فيه النصب على
الاستثنا لا على انه بدل من اسم لا باعتبار محله لان البدل
على نية تكرار العامل فيلزم عليه اعمال لا فى معرفة وهى
لا تعمل فيها كما علمت قوله وحده منصوب على الحال من
الله اى منفردا فى ذاته وصفاته وافعاله فقوله لا شريك
له تاكيد لان المعنى المستفاد منه وهى نفى المشاركة
فى الافعال مستفاد مما قبله او ان معنى وحده منفردا
فى ذاته وصفاته فلا شريك له تاسيس قوله المنزه بالرفع
والنصب صفة الله وكلامه نايب فاعل منزه فهو نعت
سببى وكلام الله تعالى يطلق على الكلام اللفظى الذى
نقروه ونتعبد بتلاوته ومعنى اضافته لله تعالى
انه مخلوق له تعالى ليس من تاليفات البشر وهذا الكلام
ليس منزها عن الالفاظ والحروف بل هو الفاظ وحروف
ويطلق على الصفة النفسية القديمة القايمة بذاته
تعالى التى هى احدى صفات المعانى كالعلم والارادة
وغيرهما من بقية صفات المعانى وهذه الصفة هى المنزهة
عن الحروف والالفاظ عند عامة اهل السنة خلافا

للحنابلة القايلين ان كلامه النفسي بحروف قديمة وخلافا
للمعتزلة القايلين لتلك الصفة اي ينفون زيادتها على
الذات فيقولون ان معني كونه تعالي متكلما انه يخلق
الكلام في شي لا يسمع لانه قام به صفة الكلام كما نقول
اهل السنة ومحل الكلام كتب الكلام قوله عن الافعال جمع
لفعل على غير قياس لان فعلا اذا كان صحيح العين كما
هنا لا ينقاس جمعه على افعال بل الذي ينقاس هو معتل
العين كما سياتي والمراد بالافعال التلفظات جمع تلفظ
وهو اخراج اللفظ فاللفظ اثره دايما ولذلك لا يصح
تعلق قوله بالحروف به والمراد بالمقال القول فهو مصدر
بمعنى اسم المفعول كظرفية الحروف فيه من ظرفية الجزء
في الكل قوله محمد بدل من سيدنا او عطف بيان ومحمد علم
منقول من اسم مفعول الفعل المضعف اي المكرر العين وهو
حمد بوزن فعل بالتشديد سمي به لكثرة خصاله المحمودة
او لكثرة حمد الناس له وعبده حبران وهو في الاصل صفة
ثم استعمل استعمال الاسماء وقدمه امتثالا لما في الحديث
الصحيح ولكن قولوا عبد الله ورسوله ولانه احب الاسما
الى الله واقربها اليه قال الشيخ ابو علي الدقاق ليس
للعبد صفة اتم ولا اشرف من العبودية ولهذا اطلقها
الباري سبحانه وتعالى على نبيه في اشرف المقامات قال
تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلا الحمد لله الذي انزل
على عبده الكتاب تبارك الذي نزل الفرقان على عبده
فاوحى الى عبده ما اوحى وقد حقق ان عبودية الرسول

اكمل

اكمل من رسالته لكونها انصرافا من الخلق الى الحق
والرسالة انصراف من الحق الى الخلق ولان العبد يتكفل
مولاه باصلاح شانه والرسول يتكفل باصلاح شان
الامة والرسول لغة المرسل وهو في الاصل مصدر بمعنى
الرسالة قال الشاعر

لقد كذب الواشون ما فهت عندهم بقول ولا ارسلتهم برسول

فلذلك ثني وجمع وافرد باعتبارات كما في انا رسولا ربك
اي موسى وهارون ولقد جاءت رسلنا ابراهيم وافرد
في انا رسول رب العالمين اي موسى وهارون وشرعا
انسان اوحي اليه بشرع وامر بتبليغه والنبي انسان اوحي
اليه بشرع وان لم يومر بتبليغه فبينهما العموم والخصوص
المطلق وقد يطلق الرسول على اعم من ذلك قال النووي
في شرح مسلم ان الرسول يتناول جميع رسل الله من الملايكة
والادميين قال تعالى الله يصطفي من الملايكة رسلا ومن
الناس ولا يسمى الملك نبيا فعلى هذا بين الرسول والنبي
عموم من وجه قوله المميز اي المفرق بين الهدى اي الاسلام
والضلال اي الكفر قوله صلى الله عليه وسلم جمع بين الصلاة
والسلام عملا بقوله تعالى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه
وسلموا تسليما وخروجا من كراهة الاقتصار على
احدهما وجملة الصلاة خبرية لفظا انشايية معنى وكذلك
جملة السلام فمعنى صلى الله عليه طلب اي ارحمه رحمة
تليق بجنابه المنيف وسلم عليه اي سلمه مما يعد نقصا
بالنسبة لمقامه الشريف زيادة في شرفه اذ الكامل يقبل

الترقي في غاية الكمالات قوله وعلى اله المراد بهم هنا امة
الاجابة لان المقام مقام دعاء وينبغي تفسير الال بغير ذلك
بحسب ما يليق بكل مقام والمناسب لوصفهم هنا بجعلهم
مصدر الصحيح الافعال التفسير باتقيا الامة ولا يضاف
ال الا للعقلاء ممن له خطر دينا او دنيا ومن الثاني ال فرعون
والاصح اضافته للضمير خلافا لمن منعه قال ش
وانصر على ال الصليب وعابديه اليوم الك ش قال
الشنواني لكن الاولى اضافته للمظهر وقيل ولا يضاف
الى نكرة ولا الى مونث ورد الثاني بقول زهير في بعض
مطلع قصائده عفي عن ال فاطمة الجواء ش ولا
يدخل المضاف اليه فيه كفعل ال فرعون فلان
كذا الا بقرينة كقوله عليه الصلاة والسلام للحسن
انا ال محمد لا تحل لنا الصدقة قوله الذين جعلهم الله
صفة للال والمصدر مكان الصدور وصحيح الافعال
من اضافة الصفة للموصوف اي جعلهم الله محلا
ومنشا لصدور الافعال الصحيحة اي الموافقة للشرع
قوله وعلى اصحابه انما اعاد الصحب وان كان تفسير
الال باتقيا الامة يتناولهم اعتناء بشانهم ولانه ربما
يفسر الال هنا بمؤمني بني هاشم والمطلب فلا يشمل
الصحب فيعترض عليه بعدم ذكر الصحب واصحاب
جمع صحب بكسر العين مقتصر صاحب او مخفف
صحب بالسكون وليس جمعا لصاحب لان فاعلا
لا يجمع على افعال ولا جمعا لصحب بالسكون ايضا لانه

لا يجمع

لا يجمع على افعال الا اذا كان معتل العين كثوب واثواب
وبيت وابيات ومال واموال وقيل انه يجمع على افعال كفرخ
وافراخ وفرد وافراد وزند وازناد وانفال نعم هو قياسي في معتل
العين وقد حقق بعض ان فاعلا يجمع على افعال كشاهد
واشهاد ورجح فيصح ان يجمع صاحب على اصحاب وصحب
بسكون الحا اسم جمع لصاحب ويجمع ايضا على صحاب
ككعب وكعاب واما الصحابة بكسر الصاد وفتحها فمصدر
بمعنى الصحب اطلق الاصحاب مبالغة على حد زيد عدل
واليه ينسب الصحابي والصاحب لغة من بينك وبينه
مواصلة ومداخلة واصطلاحا من اجتمع به صلى الله
عليه وسلم مومنا به ولو في ظلمة ولو كان من جنس غير
البشر قوله من اللحن متعلق بالسلامة وهو لغة ضد
صواب الاعراب ويطلق على ما يشمل التورية والتعريض
وهو ليس مرادا هنا قال صاحب الكشاف اللحن ان تلحن
بكلامك اي تميله الى نحو من الانحاء ليفطن له صاحبك
كالتعريض والتورية قال ش ه
ولقد لحنت لكم لكيما تفقهوا ش واللحن يفهمه ذوو الالباب
وقيل للمخطي لاحن لانه يعدل بالكلام عن الصواب قوله
صلاة وسلاما اسما مصدرين منصوبان على المفعولية
المطلقة لافادة تقوية العامل وتقرير معناه ودائمين
نعت لهما اي مستمرين باقيين ووصفهما بالدوام ملائم
لان مرجعهما الانعام قوله وبعد اتى بها تاسيا به صلى الله
عليه وسلم فانه كان ياتي بها في خطبه وهي هنا مبنية

على الضم لحذف المضاف اليه ونية معناه اي بعد ما تقدم
من البسملة والحمدلة وغيرهما واصلها مهما يكن من
شيء بعد فحذفت مهما ويكن واقيمت اما مقامهما ثم
حذفت اما وعوض عنها مهما ويكن واقيمت الواو
فهي نائبة عن اما ويصح ان تجعل الواو للعطف
وبعد معمولة ليقول والفا زائدة اي يقول العبد
الفقير بعد البسملة والحمدلة الخ قد سالني فتكون
الواو عاطفة لجملة بعد على جملة البسملة او انها الواو
للاستيناف النحوي او البياني على القول بانه يقترن
بالواو وقال بعض المحققين الفا لاجرا كلمة الظرف
مجرا الشرط كقوله تعالى واذ لم يهتدوا به فسيقولون
هذا افك قديم قوله الفقير اي المحتاج كثيرا فتكون
صيغة مبالغة او دايم الفقر اي الحاجة الى رحمة
ربه فتكون صفة مشبهة قوله الى مولاه مفعل من الولاية
يطلق على السيد لتوليه مونة عبده وعلى العبد
لتوليه مونة سيده ولذلك قال بعضهم
ولت بيننا وي سادة وعبيدهم على ان اسما الجميع موالي
قوله الغني صفة لمولاه فهو مجرور بكسرة مقدرة على
اخره منع من ظهورها السكون العارض لاجل الوقف
او انه مرفوع صفة العبد اي الغني بربه عن خلقه والمراد
الغنى النسبي لان الغنى المطلق لا يكون الا لله تعالى وفيه
من المحسنات البديعية الطباق وهو الجمع بين الصفة
وصفين متقابلين وقوله خالد بدل من العبد او عطف
بيان

بيان لان نعت المعرفة اذا تقدم عليها يعرب بحسب العوامل
ويعرب المعرفة بدلا او عطف بيان على حد قوله الى صراط
العزيز الحميد الله في قراءة الجر قوله ابن عبد الله بالرفع نعت
لخالد وقوله ابن ابي بكر بالجر نعت لعبد الله والازهري
بالرفع نعت لخالد وقوله نسبة للجامع الازهر قوله قد
سالني اي طلب مني وهو مقول القول قوله صلاحه اي
قيامه بحقوق الله وحقوق عباده قوله ولا يسعني مخالفته
فيه قلب اي لا اسع مخالفته بمعنى لا اقدر عليها وان فيه
استعارة مكنية حيث شبه المخالفة بدار منيعة وطوي
ذكر المشبه به ورمز اليه بشيء من لوازمه وهو قوله لا يسعني
وهو تخييل للمكنية قوله ان اشرح ان مصدرية فهو مفعولها
يؤول بالمصدر اي شرح وهو في اللغة التوسعة والتبيين
قال الله تعالى افمن شرح الله صدره للاسلام اي وسعه
توسيعا معنويا وهياه لقبوله وفي الاصطلاح الفاظ
مخصوصة دالة على معان مخصوصة قوله مقدمتي بكسر
الدال ماخوذ من قدم بمعنى تقدم او بفتحها من قدمت
الشيء جعلته مقدما والكسر اولى وسماها مقدمة تشبيها
لها بمقدمة الكتاب او العلم لانه يستعان بها على غيرها
من الكتب المؤلفة في هذا الفن قوله الازهرية صفة
لمقدمة وقوله في علم العربية متعلق بمحذوف صفة
ثانية لمقدمة اي الكائنة في علم الخ التي امليتها صفة
ثالثة قوله في علم العربية من ظرفية الالفاظ في المعاني
لان المقدمة اسم للالفاظ والعلم اسم للقواعد وهي

معان وتنسب ولابد من تقدير مضاف اي بعض علم العربية
لانه لم يذكر في هذه المقدمة جميع علم العربية بل بعض
من مسايله قليل جدا بالنسبة للباقي والمراد بعلم العربية
هنا النحو وقد يطلق علم العربية علي مجموع علوم اثني
عشر جمعتها في قولي
نحو وصرف عروض بعده لغة ثم اشتقاق وقرض الشعر انشا
كذا المعاني بيان الخط قافية تاريخ هذا العلم العرب احصا
قوله شرحا مفعول مطلق لا شرح ولطيفا صفة له ماخوذ
من اللطافة وهي رقة القوام وكون الشي شفافا ه
لا يحجب البصر عن ادراك ما وراه كالزجاج والما الصافي
والمراد هنا السرعة ادراك معانيه ان اخذ من المعنى
الثاني او اختصاره ان اخذ من الاول قوله فاجبته العطف
بالفا يفيد التعقب وعدم التراخي لان التاليف من
جملة الخير المطلوب المبادرة فيه قال تعالي فاستبقوا
الخيرات ثم الاجابة يحتمل ان تكون بالقول بان يعده
بذلك او بالفعل بان يشرع من الاول فيه قوله طالبا
حال من فاعل اجبته وكعرالنا والثواب ايصال النفع
الي العبد علي طريق الجزا ومنه قوله تعالي فاثابهم الله
بما قالوا اي جازاهم والاثابة علي الطاعة يجب علها لكنها
عند اهل السنه بمحض الفضل وعند المعتزلة علي سبيل
الوجوب ولا منافاة بين قوله هنا طالبا للثواب وقوله
فيما بعد جعله الله خالصا لان معناه الخلوص من الريا
والسمعة وليس المراد خالصا لمحض ذاته لا لطلب جزا
كما

كما هو المقام الاكمل والاتفاق الكاملين قوله وترغيبا منصوب
علي الحال فهو مول بالمشتق اي مرغبا حال من التا في اجبته
هذا ان جعل معطوفا علي قوله طالبا ويصح ان يجعل ه
مفعولا مطلقا والتقدير ورغبت الطلاب به ترغيبا فيكون
من عطف الجمل لان هذه الجملة تكون معطوفة علي جملة
فاجبته والتقدير الاول اقل كلفة والطلاب جمع طالب
ككتاب جمع كاتب قوله جعله الله جملة خبرية لفظا انشائية
معنى اي اجعله اللهم خالصا لوجهك الكريم غير مشوب
بريا ونحوه مما يحبط الاعمال قوله لوجهه اي ذاته والفوز
الظفر بالمقصود ولديه اي عنده وعند اسم للمكان
الحاضر والمراد هنا القرب المعنوي علي حد قوله تعالي
قال الذي عنده من الكتاب وقوله تعالي رب ابن لي عندك
بيتا في الجنة قوله اي المولي تبارك وتعالي علي ذلك اي ما
ذكر من جعله خالصا وموجبا للفوز وهمزة ان يجوز فيها
الكسر علي الاستيناف والفتح علي تقدير حذف لام الجر
التعليلية اي وانما طلبت منه ذلك لانه الخ والقدرة صفة
ازلية تؤثر في المقدورات عند تعلقها بها فيما لا يزال قوله
وبالاجابة جدير جار ومجرور خبر مقدم وجدير مبتدا
موخر اي حقيق لسعة كرمه وتفضله وتقديم المعمول
اما للسجع او لافادة الحصر قوله الكلام ال للعهد الحضوري
اي هذا اللفظ الحاضر لقوله بعد عبارة اي معبر به والمعبر
به عن المعاني التي سيذكرها هو لفظ الكلام بمعني انه
اذا اطلق لفظ الكلام عند النحاة فهم منه هذه المعاني

اي اللفظ الذي تذكرون تلك المعاني مدلولة له ويصح ان تجعل
ال للجنس لما صرح به المحققون ان ال الدالة الداخلة علي
المعرفات للحقيقة والجنس اي حقيقة الكلام وماهيته
عند اللغويين كذا وعند المتكلمين كذا وعند النحاة كذا
لكنه يراد بالعبارة علي هذا الوجه الثاني المعبر عنه
وبه تعسف لمخالفته ظاهر قوله عبارة عما اشتمل
قوله عند اللغويين حال من المبتدا الذي هو الكلام علي
راي سيبويه من مجي الحال من المبتدا الذي هو واما علي
مذهب الجمهور فهو حال من الكلام باعتبار كونه في الاصل
مضافا اليه اذ الاصل تفسير الكلام فحذف المضاف واقيم
المضاف اليه مقامه وشرط مجي الحال من المضاف اليه
موجود لانه المضاف مصدر يعمل عمل الفعل واللغويون
جمع لغوي منسوب للغة وهي اللغة اللهج بالكلام اي الاولاع
به وفي الاصطلاح الالفاظ الموضوعة للمعاني **قوله**
وما كان مكتفيا بنفسه الواو بمعني او التي للتنويع بمعني
ان الكلام في اللغة يطلق علي القول اي كلما نطق به
ولو مفردا او مهملا وعلي ما كان مكتفيا بنفسه اي بمفيد
الدالة علي المعني المقصود وذلك كالخطوط والاشارة
والعقد والنصب وغير ذلك مما يفيد معني وليس بلفظ
واطلاقه علي المعني الاول حقيقة عند اللغويين وعلي الثاني
مجاز فعلي هذا اذا نطق بزيد كان كلاما في اللغة حقيقة
وان كتبته فهو كلام مجازا ويطلق الكلام في اللغة ايضا
علي الصوت الذي هو التكليم تقول اعجبني كلامك هندا
اي

علي حد جملة اتوا اليه موجبكم جميعا

اي تكليمك اياها وقال الشاعر
قالوا كلامك هندا وهي مصغية يشفيك قلت صحيح ذاك لو كانا
وعلي ما في النفس من المعاني قال الاخطل
ان الكلام لفي الفواد وانما جعل اللسان علي الفواد دليلا
وهل اطلاقه علي هذا حقيقة او مجاز خلاف فالنحاة وانزل
بعضهم في هذا صحة التعبير عنه باللفظ المفيد كما اذا قام
بنفسك معني زيد عالم اما اذا قام بنفسك معني العلم او معني
زيد وهو المعني المعبر عنه عند المناطقة بالتصور فلا يسمي
كلاما علي هذا الاشتراط فتلك معان اربعة وانما اقتصر
الشارح علي معنيين لانهما انسب بالمعني الاصطلاحي لان المعني
الاول اعتبر فيه كونه لفظا والمعني الثاني كونه مفيدا **قوله**
وفي الاصطلاح الاصطلاح لغة الاتفاق واصطلاحا اتفاق
طايفة علي امر مخصوص اذا اطلق انصرف اليهم
والمتكلمين جمع متكلم وهم علماء اصول الدين **قوله** عبارة
عن المعني القايم بالنفس اي ان لفظ كلام عند المتكلمين
اذا اطلق ينصرف للكلمة للصفة النفسية القديمة
المنزهة عن الحروف والاصوات القايمة بذاته تعالي
وانما حمل كلام الشارح علي هذا المعني لانه هو الذي اصطلح
عليه المتكلمون اما المعني القايم بانفسنا الحادث فلا
يسمي كلاما في اصطلاحهم وان كان هو الظاهر من عبارة
الشارح بل هو اصطلاح لغوي كما تقدم لكن نعم لهم يستدلون
به علي ما هو اصطلاح لهم من قبيل قياس الغايب
علي الشاهد ويطلق ايضا عندهم علي الالفاظ المفروزة

والنحويين والتصريفيين والتعريف المطلق في العموم والخصوص
ع

المتلوة كما تقدم ذلك واختلف هل هو حقيقة فيهما فيكون
مشتركا او حقيقة في الاول مجاز في الثاني الذي حققه
السعد الاول **قوله** النحو بين جمع نحوي نسبة للنحو يطلق
في اللغة على معان منها القصد والجهة وغير ذلك واما في
الاصطلاح فهو علم باصول يعرف به احوال اواخر الكلم
اعرابا وبنا وهذا التعريف بناء على ان علم الصرف غير
داخل فيه وهو ما تعارفه الناس فان اردت شموله
له قلت بدل اعرابا وبنا افرادا وتركيبا يعني يعلم به
حال الكلمة في حال افرادها ويندرج في هذا علم
التصريف من اعلال الكلمة واشتقاقها وجمعها وتصغيرها
وغير ذلك ويدخل فيه ايضا بعض مسائل علم النحو
وهو ما يعرف به البنا لانه يلحق الكلمة مفردة متى وجد
سببه والبعض الاخر وهو ما يعرف به الاعراب فانه
داخل في قوله وتركيبا **قوله** اي مؤلف المناسب لقوله
بعد وقيد التركيب لا حاجة اليه ان يفسر بما يشمل فان
التاليف اما اخص من التركيب لاخذ الالفة في مفهومه
وهي الملايمة بين الاجزا كما صرح به ابن القواس في شرح
الفية ابن معطي او ان التاليف والتركيب واحد كما
هو ما ذكره السيد الجرجاني **قوله** يشتمل على ثلاثة
اشيا فيه ان المشتمل عليه بفتح الميم هو عين المشتمل
بكسرها فيلزم اشتمال الشي على نفسه وهو باطل
والجواب اننا لا نحصل في المشتمل بكسر الميم
مجموع الامور الثلاثة وفي المشتمل عليه كل جزء على

وموضوعه الكلمات العربية من حيث الاعراب والبنا وغايته الاحتراز عن الخطا وفايدته الاستعانة على فهم الكلام واستمداده من الكتاب والسنة وكلام العرب ه تقرير

حدته

حدته فيكون من قبيل اشتمال الكل على الاجزا كاشتمال
الخمسة مثلا على كل واحد من الاحاد التي تركبت منها وفي
اشيا مذاهب اصحها ما ذهب اليه الخليل وسيبويه وغيرهما
من المحققين اذ اصلها شيئا كحمرا فكرهوا اجتماع همزتين
بينهما الف فنقلوا اللام وهي الهمزة الاولى الى موضع الفا
فقالوا اشيا بوزن لفعا وهو عندهم اسم جمع لشي
لا جمع له فهو ممنوع من الصرف لالف التانيث الممدودة
قوله لا زايد عليها على الصحيح مبني على ما ذهب اليه
من ان موضوع هذا العلم المركبات ليست بموضوعة
بل الموضوع هو المفردات وان دلالة المركبات عقلية
وهو خلاف التحقيق والتحقيق ان المركبات موضوعة
ومنها نوعيا والواضع مثلا وضع كل تركيب فعل مع
فاعله للدلالة على ثبوت ذلك الفعل للفاعل وحينئذ
فلا بد من قيد رابع وهو الوضع العربي المغاير للقصد
فان قلت لم لا تحمل عبارة الشارح على ان مقابل
الصحيح زيادة التركيب فالجواب ان التركيب لا حاجة
اليه بمعناه انه لا حاجة للتصريح به لان الافادة التامة
تستلزمه وان كان الكلام مشتملا عليه قطعا وحينئذ
فليس هو مقابل الصحيح واما ما زعمه ابن طلحة من
ان الكلام قد يكون مفردا كقيد الخ الجواب نعم
اجيب عنه بانه الكلام المقدر ما بعدها وانما حذف
اللفظ بقرينة السوال ويويد ذلك انها لا تفيد وحدها
بدون ان يسبقها سوال **قوله** اللفظ اي العربي كما

قيد به الشامل ليخرج المركبات العبرانية التي وضعت
مفرداتها لمعانيها وغير لغة العرب فلا تسمى في
اصطلاح النحاة كلاما ولا يلحقها حكم الاعراب والبنا
وغيرهما مما يلحق الكلمات العربية وبعيده اه
موضوع هذا العلم كبقية العلوم العربية هو اللفظ
العربي فلا يبحث له عن غيرها قوله وهي للفظ ان
قلت اشتمال الكلام على اللفظ ظاهر فانه جزؤه
واما اشتماله على الافادة والقصد فلا يظهر لانهما
صفات للمتكلم لا للكلام فقد لزم اشتمال عليه
الشي على صفة غيره والجواب انه المراد كونه
مفيدا وكونه مقصودا اذ كثيرا ما يعبرون بمصدر
الاشتقاقي ويريدون المشتق كما يقال الانسان
مشتمل على الحيوانية والناطقية مع ان المشتمل
عليه هو الحيوان والناطق قوله والافادة التامة
قيد الافادة بالتامة احترازا عن الناقصة نحو غلام
زيد وغيره من النسب التقييدية وظهر من هذا
التقرير ان اشتمال الكلام على الافادة والقصد من
قبيل اشتمال الصفة على الموصوف فيعكر على ما
قررناه سابقا الا ان يجاب بان الكلام الاول محمول
على الظاهر وما هنا محمول على الحقيقة والخطب
سهل قوله وقيد التركيب لا حاجة اليه الي التصريح
به كما سبق لك تقريره واورد عليه ان المقصود شرح
الماهية ببيان اجزائها فلا تكفي دلالة الالتزام

لانها

لانها مهجورة في التعاريف واجيب بان اهل العربية
يتسامحون كثيرا في مثل ذلك والذي يحافظ على
مراعاة ذلك انما هو المناطقة ورايت في حاشية
قديمة جردت من حواشي نسخة تلميذ المص ما نصه
قوله وقيد التركيب لا حاجة اليه كذا في نسخة وهو
في نسخ كثيرة كالذي وقفت عليه بخط المؤلف
وقيده لا حاجة اليه الي القصد اه كلامه لكن
لكن الذي كتب عليه ارباب الحواشي والشروح
هو النسخة المشهورة قوله فاللفظ هذه الفاء تسمى
فاء الفصيحة بالتاء نسبة الى الفصيحة من اضافة
الموصوف للصفة وفصيحة فعيلة بمعنى فاعلة
اي مفصحة بمعنى مبينة لانها افصحت عن شرط
مقدر والتقدير هنا اذا اردت معرفة كل واحد من
الامور الثلاثة التي اشتمل عليها الكلام فاقول
لك اللفظ الخ وقيل هي ما افصحت عن مقدر اعم
من ان يكون شرطا او غيره نحو فاوحينا الى موسى
ان اضرب بعصاك الحجر فانفجرت اي فضرب
فانفجرت ويصح ان تكون الفاء الفصيحة بالتركيب
التوصيفي والمعنى واحد قوله في الاصل في محل
نصب على الحال من اللفظ على راي سيبويه
ومعمول خبر اي اللفظ حال كونه مستعملا في الاصل
مصدر وان جريت على مذهب الجمهور المانعين
من وقوع الحال من المبتدا فكونه بعضا فاي وتفسير

اللفظ حالة كونه باقيا علي معناه الاصلي هو مصدر الخ والمراد
بالاصل هو المعني اللغوي ووجه كونه اصلا انها هو لان الحقائق
العرفيه كالمعني اللغويه اصل بالنسبة الي المعني العرفيه
متقدم عنه فكانه قال اللفظ في اللغة قوله مصدر لفظت
اي مصدر الفعل الذي هو لفظ بفتح الفا والمضارع يلفظ
كضرب يضرب واما التا فهي ضمير فاعل قوله اذا طرحته
اذ ظرف لقول محذوف والتقدير تقول ذلك اي لفظت
الشي اذا طرحته بفتح تا طرحته لانه تفسير للفظت
المقدر اسناده للمخاطب بدليل قولك تقول بنا الخطاب
فان اتيت باي بدليل بدل اذا بان قلت لفظت الشي
اي طرحته ضممت التا لانه تفسير للفظت المسند للمتكلم
هذا هو الشايع وعليه قوله

اذا كنيت باي فعلا تفسره ... فضم تاك فيه ضم معترف
وان تكن باذا يوما تفسره ... ففتحك التا امر غير مختلف

ويصح ان تضم التا بعد اذا في التفسير علي معني اقول ذلك
اذا طرحته فهو تفسير للفعل المسند للمتكلم قوله في عرف
النحاة اي اصطلاحهم والنحاة جمع ناح كغزاة جمع غاز
اسم فاعل من نحي ينحو اذا نظر في علم النحو واصله
ناحي استثقلت الضمة علي اليا فحذفت الضمة فالتقا
ساكنان اليا والتنوين فحذفت اليا لالتقا الساكنين ه
قصا وناح والتعبير بثم في قوله ثم نقل الخ في مركزه
لان عرف اللغويين اسبق من عرف النحاة فبينهما
زمان متراخ قوله الي الملفوظ اسم مفعول من لفظ اي

الملفوظ

الملفوظ به ثم بين ذلك بما هو نظير له فقال كالخلق بمعني
المخلوق فان الخلق في الاصل مصدر خلق يخلق خلقا
كنصر ينصر نصرا اي اوجد وهو عبارة عن تعلق قدرة
الله تعالي بوجود الشي بعد عدم ثم اطلق علي
المخلوق كما في قوله تعالي هذا خلق الله فليس المراد ه
الخلق بالمعني المصدري الذي هو تعلق القدرة بالمقدور
علي سبيل الايجاد لانه امر اعتباري بل المراد اثر ذلك وهو
المخلوق فقوله يكون قد اطلق المصدر الذي هو الخلق
واريد المخلوق اي الذات التي وقع عليها الخلق اي الايجاد
قوله الا ان الخلق استدراك علي ما يتوهم من جعل اللفظ
بمعني الملفوظ كالخلق بمعني المخلوق وتنظيره انه ليس
بين النظيرين فرق فافاد بالاستدراك انهما وان اشتركا
في النقل لكن احدهما مجاز لغوي والاخر حقيقة عرفية
قوله مجاز لغوي اي كلمة استعملت في غير ما وضعت له
والعلاقة هنا التعلق فهو مجاز مرسل من اطلاق اسم
المتعلق بكسر اللام وهو الخلق الذي هو مصدر علي
المتعلق بفتحها وهو الخلق بمعني المخلوق قوله حقيقة
عرفيه الفرق بينها وبين المجاز اللغوي ان المعني الاصلي
لو ترك واشتهر اللفظ في المعني الذي نقل اليه بحيث لو اريد
من اللفظ المعني الاصلي احتيج لقرينة فهذا حقيقة ه
عرفيه وتسمي ايضا حقيقة اصطلاحيه ومثالها لفظ
صلاة فانها في اللغة اسم للدعا واستعملها الفقها في الاقوال
والافعال المخصوصة بحيث لا يفهم من اصطلاحهم اذا اطلق

لفظ الصلاة الا هذا المعنى حتى اذا ارادوا استعمالها بمعنى
الدعا احتاجوا الى قرينة وان كان المعنى الاصلي لم يهجر بل
متى اطلق اللفظ انصرف اليه ولا ينصرف عنه الا بقرينة
فهو المجاز اللغوي وذلك نحو الاسد فانه اسم للحيوان المفترس
في اللغة ويستعمل مجازا بمعنى الشجاع لكنه ان اطلق بدون
قرينة فلا يفهم الا الحيوان المفترس الذي هو المعنى الحقيقي
فاذا اريد صرفه عن المعنى الاصلي اتي بقرينة كقولنا رايت
اسدا في الحمام فقرينة صرفت عن ارادة المعنى
الحقيقي وعينت المعنى المجازي وهو الرجل الشجاع قوله
ومن ثم من حرف جر وثم بفتح الثاء المثلثة ظرف مكان
بمعنى هنا اي جاز ومن هنا اي من اجل ان اللفظ بمعنى
الملفوظ حقيقة عرفية ساغ اي جاز استعماله في الحد
اي التعريف فمن متعلقه بساغ فقدم الجار والمجرور للحصر
اي ولا ساغ استعماله في الحد الا من اجل ما ههنا قوله لان الحدود
الخ تعليل للحصر المستفاد من تقديم الجار والمجرور كما بينا
لك وصون الحدود عن المجاز اما واجب كما في حدود اهل
المنطق او اولوي كما في حدود اهل العربية وجملة ذلك
ان المقصود من الحدود والتعاريف الايضاح والمجاز خفي
فينافي الغرض من التعريف ثم ان اشتهر المجاز صار
كالحقيقة العرفية فلا يصان عنه التعريف ولذلك اذا
اشتمل تعريف على مجاز يتكلفون في تصحيحه بدعوى
ان المجاز مشهور والمجاز المشهور لا يصان عنه التعريف
وكان قياسه اي قياس اللفظ بمعنى الملفوظ قوله كل

مطروح

مطروح اي الا خصوص الحرف قوله يطرحه اي اللسان اي والحلق
والشفتان وخص اللسان بالذكر لانه اشهر هذه الالات
الثلاث قوله من الصوت بيان لما يطرحه قوله بعض الحروف
او الحركات دائما تختص على الحروف لان الحركات لا تنفك عنها
فالحركات الخ واما قول بعض النحاة ان اقل ما يطلق
عليه حرف واحد لم يرد بذلك الاحتراز عن الحركة بل هو
نائل لما ذكرنا من عدم انفكاك الحركة عن الحرف على ان
سيبويه يسمي الحركات حروفا صغيرة فالضمة واو صغيرة
والفتحة الف صغيرة والكسرة يا صغيرة قوله من هذا اي
التعريف الذي ذكره قوله تصرف فيه هما النقل من المصدر
الى اسم المفعول وتخصيصه بما يطرحه اللسان من الحروف
بعد ان كان عاما يشمل الحروف وغيرها كالنواة الملفوظة
هذا ما درج عليه المحشي تقريرا للقول وهو احد تقارير
متعددة لهم في هذا المقام والتحقيق ان اللفظ في الاصل
مصدر قال في الاساس وحقيقته الرمي من الفم واما لفظت
الرحى الدقيق ولفظ البحر العنبر فمجاز لغوي ثم صار
يطلق في اللغة بمعنى الملفوظ اطلاقا قياسيا كالخلق
بمعنى المخلوق وضرب الامير اي مضروبه فهو الاملائي ليس
تصرفا للنحويين كما ذكره الشارح نعم النحويون تصرفوا
فيه بالتخصيص فقط لان الملفوظ من الفم اعم من الصوت
وغيره فخصصوه بالصوت قوله واستعماله اي اللفظ في الحد
اي حد الكلام بمعنى تعريفه وعلى الاولوية بقوله لان
الصوت جنس بعيد اي فلو اخذ في تعريف الكلام كان

الحد ناقصا بخلاف اخذ اللفظ في التعريف فانه يكون الحد تاما
وقوله لاطلاقه بيانه لكون الصوت جنسا بعيدا يعني ان
الصوت يشمل الصوت الساذج وهو ما لا حرف فيه ويشمل
اللفظ وهو الصوت المشتمل على الحرف قوله على ذي الحروف
اي الصوت ذي الحروف وهو اللفظ وقوله وغيرها اي
الحروف اي وغير ذي الحروف وهي الاصوات الساذجة
كاصوات الطيور وبشابه من كلام الحمر اشكال وهو ان اخذ
القول على هذا التقرير في تعريف الكلام اولى لان القول
خاص بالمستعمل بخلاف اللفظ فانه يشمل المهمل والمستعمل
كديز وزيد فيكون القول جنسا قريبا للكلام واللفظ
جنسا بعيدا واخذ الجنس القريب في التعريف اولى
من الجنس البعيد واجيب بان القول يطلق كثيرا على
الراي والاعتقاد حتى صار كالحقيقة العرفية فيلحق
بالمشترك حينئذ والمشترك لا يدخل في التعريف فما ذكر
معارض بهذا المانع نعم لولا ذلك المانع لكان اخذه في التعريف
اولى من اخذ اللفظ فيه هذا خلاصة ما قالوه هنا وقد يناقش
بان القول وان اطلق على غير اللفظ لكن هنا ما يدل على ان المراد
به اللفظ واستعمال الالفاظ المشتركة في الحد انما يكون
نقصا فيه اذا لم تقم قرينة تعين المقصود واما اذا قامت
قرينة فانه لا يكون نقصا بخلاف وضع الجنس البعيد موضع
الجنس القريب فانه نقص في التعريف على كل حال فما ذكر
في موضع المعارضة لا يصلح للمعارضة قوله مشتمل بالجر
صفة صوت وذي صفة لمحذوف اي حرف ذي مقاطع

اي

اي مخارج واشتمال الصوت على الحروف ذي المخارج من
قبيل اشتمال العام على الخاص بمعنى تحققه فيه كما يقال
الحيوان مشتمل على الانسان بمعنى ان ذلك العام يتحقق
في ذكر الخاص ويوجد فيه فالمراد بالمقاطع الجنس الصادق
بمقطع واحد فيشمل ذلك الحرف الواحد ويشمل الحركة
ايضا كما تقدم لك تبيانه ولو حذف الشارح لفظ مشتمل
على بان يقول فانه اسم لصوت ذي مقاطع لكان اظهر
قوله في قوة ذلك اي الصوت المشتمل على ذي المقاطع
قوله بالقوة اي لا بالفعل اذ لا يمكن الانسان التلفظ
بها لانها معان مرادة من الكلام لم يوضع لها لفظ يدل
عليها فهي صوت مشتمل على ذي مقاطع حكما فالضماير
الفاعل حكمية لانهم اجروا عليها ما اجروه على الالفاظ
بالفعل من الاحكام كالاسناد اليها والتوكيد لها والعطف
عليها وغير ذلك من الاحكام والحاصل ان اللفظ حقيقة
في عرف النحاة امران الاول ذو مقاطع والثاني ما هو
في قوته فهي الفاظ حقيقة عند النحويين ولا ينافيه
قول الشارح فانها الفاظ بالقوة فان الباء فيه للسببية
اي هي الفاظ حقيقة بسبب انها في قوة المقطع
الا ترى انها مستحضرة لم تغفل الا ترى انه ينطق بها
فيقال زيد قام هو مثلا اشارة الى ان المستتر لا ينطق
به اصلا واما قول المعربين ان في قام مثلا ضميرا مستترا
تقديره هو وفي تقوم ضمير مستتر تقديره انت ونحو
ذلك فهو محض تقريب وفي الحقيقة الملفوظ به ليس

هو يعني ذلك المستتر بل هو ضمير بارز منفصل استعير هو
للتعبير به بدلا عن المستتر لضيق العبارة وتسهيلا
للمتعلم كما يفهمه قولهم تقديره فان قلت حيث كان
الضمير المستتر لا يظهر بوجه ما فما معنى كونه تارة يكون
مستترا جوازا فالجواب ان هذه تفرقة اصطلاحية
ولا مشاحة في الاصطلاح تنبيه تعريفه اللفظ بما ذكر
يشمل القران فهو لفظ حقيقة لكن لا يقال فيه لفظ الله
لعدم الاذن الشرعي نعم يقال كلام الله وكلماته **قوله**
والصوت عرض اي الصوت الذي هو مسمى اللفظ هو
لا مطلق الصوت الذي هو عند اهل السنة كيفية يحدثها
الله في الهواء عند تموجه بسبب القرع او القلع وقالت
الفلاسفة ان تلك الكيفية معلولة للقلع او القرع على
قاعدتهم من القول بالتعليل ثم ان الهوى المتكيف بتلك
الكيفية يصل بها صماخ الاذن فيسمع الصوت ولو كان
الاولى للشارح ان يقتصر هنا على تعريف مطلق هو
الصوت **قوله** يقوم بمحل صفة كاشفة لان العرض هو
ما قام بغيره **قوله** الرئة بالهمز عضو ذو شعبتين احدهما
في الجانب الايمن ولها ثلاث شعب والاخرى بالايسر
وهي ذات شعبتين يحيط ذلك العضو بالقلب كالفراش
اللين له يجذب للقلب بانبساطه النسيم ويخرج عنه
بانقباضه البخار الدخاني على مثال المنفاخ **قوله** مع
النفس بفتح الفاء اي مصاحبا له من مصاحبة الصفة
الذي هو العرض للموصوف الذي هو النفس **قوله**

مستطيلا

مستطيلا حال من الضمير المستتر في يخرج العائد للعرض
اي يخرج ذلك العرض في حال كونه مستطيلا ووصفه بالخروج
وبالاستطالة والامتداد تبعا لمحله وهو النفس **قوله** متصلا
بمقطع اي معتمدا عليه وخارجا وهذه حال من ضمير
يخرج ايضا لكنها مقدرة لان الثابت له حال الخروج هو
الامتداد والاستطالة والاتصاله بالمخرج انما هو عند انتهائه
فيه بعده ثم ان هذا التعريف لا يشمل الالف اللينة الخارجة
من محض الجوف واجابوا بان فيها مقطعا مقدرا قال
بعض اشياخنا ولا افهم له معنا واجاب بانها نفس
صوتي لا مقطع له غير الحرف **قوله** من مقاطع حروف
الحلق واللسان والشفتين التقييد بذلك نظرا الى الغالب
والواقع وهو ان آلة التكلم المعهودة في الجملة هي ما ذكر
ولو فرض ان الله يضع قوة النطق في غير الثلاثة كيد
مثلا كما هو المنصوص في يوم القيامة وقالوا لجلودهم
لما شهدتم علينا قالوا انطقنا الله الذي انطق كل شيء
فالوجه ان ذلك لفظ وقد يقال ان ذلك ليس بلفظ لان
هذا امر اصطلاحي ولا مشاحة في الاصطلاح **قوله** والاطلاق
المقطع الخ اي كما يفيده قوله ذي مقاطع وقوله من
مقاطع حروف الحلق **قوله** من اطلاق اي اسم المحل وهو
لفظ مقطع والحال هو الحرف مع الحركة او الحرفان
ثانيهما ساكن والمحل هو المخرج وظهر لك ان الذي
اطلق انما هو اسم المحل لا المحل نفسه كما يفيده ظاهر
عبارته اذا المقطع الخ تعليل لكون الاطلاق مجازيا

هذا وقد يعترض بانه لزم على التحرير استعمال تعريف
السكوت على المجاز والتعاريف تصان عنه وقد يجاب
بان هذا مجاز مشهور والمجاز المشهور لا يضر
اشتمال التعريف عليه الموسيقى ضبطه سيحتاني
حاشيته بكسر السين بلا ياء بعدها كلمة يونانية
معناها الانغام والالحان **قوله** مصدر اه قد جعلها
هنا مصدرا بنائيا لما سبق لانا فيما سبق جعلناها صفة
للكلام اي كون الكلام مفيدا وما هنا يقتضي ان تكون
صفة للمتكلم وقد يجاب بان قوله افهام بمعنى اي
كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى فالافهام مصدر
المبني للمفعول فتتوافق الكلامان **قوله** في ذلك اي
تفسير حسن السكوت على ان كلا منهما لازم للآخر
ومن ثم قيل ان الخلاف لفظي فحسن سكوت المتكلم
يلزمه حسن سكوت السامع وبالعكس ومعنى حسن
السكوت هو ان ياتي المتكلم بالمسند والمسند اليه مع
الاسناد فلا يصير السامع بعد ذلك منتظرا لشيء
آخر انتظارا تاما فلا يضر الانتظار الناقص كانتظار
المفعول به وبقية الفضلات كالحال ونحوه **قوله**
المفردات كلها ومنها المركبات الاضافية التي جعلت
اعلاما كعبد الله على الراجح فان معناها الذات
المخصوصة لا مع اعتبار نسبتها لله ولا يدل جزؤه على
جزء معناه اما اذا لم تجعل علما فجزؤه الاول يدل على
المنسوب والثاني على المنسوب اليه وهما جزآن للمعنى

(في الهامش: قوله تاما اي بعد فهم المعنى كالانتظار لا بعد كلام لا يفهم معناه او حصل وضع لا يسمى كلاما وليس كذلك ه درر)

وهي

وهي ذات مخصوصة لله والجزء الثالث النسبة فهو مركب
لا من قبيل المفردات فارجعه بما في قوله عما حققناه تشمل
الخ لان الشارح قد اوقعها على مؤلف لانا نقول لا يتعين
ذلك لجواز ان يراد المؤلف من الحروف او ان هذا بالنظر
لكلام المتن في حد ذاته بقطع النظر عن حل الشارح
قوله لكونها ناقصة وفي حكمها جملة الصفة والصلة
والخبر والحال واعترض بان المركب الاسنادي لا يكون
الا مفيدا لان الاسناد ضم كلمة الى اخرى على وجه
يفيد واجيب بانه لم يرد بالمركبات الاسنادية ما فيه
اسناد في الحال وانما اراد بها ما يشمل ما فيه
اسناد في الاصل كجملة الشرط وذلك الاسناد قد زال
بدخول اداة الشرط الا ترى ان ان قام زيد قبل دخول
الشرط مفيد فلما دخل الشرط وهو ان زالت الافادة
فيصدق عليه انه مفيد بحسب الاصل وقد جعل الشيخ
النقصان وصفا للمركب وهو ظاهر وقد يجعل وصفا
للفائدة ووجهه ان ان قام زيد يفيد فائدة ناقصة
وهو ان قيام زيد يحصل بعده امر ولا تتم الفائدة
الا بتعيينه بذكر الجواب **قوله** او لكونه مفهومها الخ
التحقيق ان هذا كله كلام لانه خبر وكل خبر كلام فان
قلت ان مثل هذا ليس بمفيد فالجواب ان معنى
كون الكلام مفيدا انه بحيث يفهم منه معنى يصح السكوت
عليه وان كان حاصلا عند السامع قال ابو حيان
كان بعض من عاصرناه يقول العجب لهؤلاء النحاة
يجيبون لا تعرف القضايا فيجعلون لها ليس بكلام

كقولنا النقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان والضدان
لا يجتمعان وقد يرتفعان والكل اكثر من الجزء والواحد
نصف الاثنين ويلزمهم لما شرحوا المفيد بانه هو الذي
يفيد السامع علما لم يكن يعلم ان الكلام اذا تلفظ
سمع الانسان فاستفاد منه شيئا ثم تلفظه ثانيا
وهو عالم بمضمونه اولا انه لا يكون كلاما باعتبار المرة
الثانية لانه لم يفد علم ما لم يكن يعلم فيكون
الشيء الواحد كلاما وغير كلام بحسب افادة السامع
هذا خلف اهـ قال شيخنا في حاشيته الذي يظهر لي ان
التحقيق جعل مثل السماء فوقنا او تحتنا كلاما في
اصطلاح النحاة لانهم انما يبحثون عن الالفاظ اذ
موضوع النحو الكلمات العربية لا المعاني فالوجه
ان كل كلام اتت كلماته في تركيبها على ما يجب مراعاته
من الحركات الاعرابية حكم بانه كلام ولا التفات لمعناه
هل هو معلوم اولا وبهذا يعلم ان الملحون ليس بكلام
في اصطلاح النحاة لانه لا اسناد فيه واستفادة
العوام بالكلام الملحون عرف حدث بينهم نعم هو
كلام لغة لانه يطلق لغة على كل ما نطق به ولو مهملا
اهـ ويؤيده ما قاله المرادي لم يشترط كثير من النحاة
في الكلام سوى التركيب الاسنادي فمتى حصل الاسناد
كان كلاما ولم يشترطوا الافادة ولا القصد قوله والقصد
الارادة هذا تفسير لمطلق القصد اي معناه في اللغة
ذلك واما القصد المأخوذ في تعريف الكلام فهو المعرف

بقوله

بقوله ان يقصد المتكلم الخ وفيه ما مر في قوله لا افادة
فانه جعل القصد هنا صفة المتكلم وفي عبارته السابقة
جعل صفة للكلام بدليل وصف الكلام بالاشتمال
عليه فلا بد من تكلف في تطبيق العبارتين بان يقال معناهما
معنى قوله ان يقصد المتكلم افادة الخ ان يكون الكلام
بحيث ان يقصد به المتكلم افادة السامع فتفطن
الكلامان واشار بقوله اي سامع كان الى ان ال في السامع
للجنس فيدخل الواحد والمتعدد والمعين والمبهم ومقتضى
هذا الشرط انه اذا لم يوجد سامع بان تكلم انسان في خلوته
بدون ان يقصد اسماع احد لا يسمى الصادر عنه كلاما قال
الحلبي وقد يلتزم ذلك لانه امر اصطلاحي وقد لا يلتزم هـ
وهو ظاهر وقال شيخنا ان تعبير القصد بان يقصد
المتكلم الخ كناية عن قصد التلفظ ليخرج نحو كلام
الساهين فان الصحيح انه ليس كلاما اصطلاحا والا فقد
يكون من الانسان في خلوته ولا سامع بحضرته وقد يكون
الكلام لغير الافادة كالاذكار والاوراد وكالاستفهام فان
القائل ازيد قائم ليس غرضه افادة السامع بل غرضه
الاستفهام وقد يكون لغير العاقل لكن بعد تنزيله
منزلة من يعقل كقولها
ايا شجر الخابور ما لك مورقا ∴ كانك لم تجزع على ابن طريف
وقوله بالله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاي منكن ام ليلى من البشر
وكخطابه الليل في قوله ∴
الا ايها الليل الطويل الا انجلي ∴ بصبح وما الاصباح منك بامثل

وقول البها زهير

يا ليل طل يا شوق دم ۞ اني على الحالين صابر

لي فيك اجر مجاهد ۞ ان صح ان الليل كافر

وتخاطبه الديار كقوله

يا دار مية بالعلياء فالسند ۞ اقوت وطال عليها سالف الابد

ونحو ذلك مما هو كثير في كلام بلغاء العرب وحينئذ فلو
عبر النحاة بتقييد اللفظ كان اوضح وابين ونحوهما
كالمغمي عليه والسكران فان جميع ما ذكر لا قصد عندهم
لزوال العقل الذي هو محل القصد قوله بمهملة الاولى
ان يقول ثم مهملة او اخره مهملة لان الفا تفيد
التعقيب وليست العين بعد الضاد وهو الامام ابو
الحسن علي ابن محمد بن علي الكتامي من شيوخ ابي
حيان واما ابن الضايع بمهملة ثم معجمة اخره فهو
شيخ من تلامذته قوله لا يشترط اي التصريح به بدليل
قوله فانه مستفاد الخ فعلى هذا يلزم من كون
المولف يفيد ان يكون مقصودا فيكون ذكره
تصريحا بما علم التزاما رعاية لعدم دخول دلالة
الالتزام في التعاريف ثم مقتضى هذا الكلام ان ابن
الضايع يقول باشتراط القصد في الكلام لكن
لا يشترط التصريح به استغناء عنه بالمفيد قال
الحلبي وليس كذلك ونقل ما يفيد خلافه الى ان
قال قال ابو حيان وفهم من كلامه اي ابن الضايع
انه لا يشترط في الافادة قصد المتكلم اياها انما
يشترط

يشترط فيها ان تكون على التركيب الموضوع في لسان
العرب الخ فكان على المص ان يسقط قوله فانه مستفاد
من حصول الفائدة لانه يوهم ان الايمة لا يشترطه
ابن الضايع هو التصريح بالقصد وقد علمت خلافه
قوله والمتاخرون على خلافه قوله اي قول ابن الضايع
ان القصد لا يشترط التصريح به بناء على ما فهمه المص
منهم الجزولي الخ اي حيث صرح هولاء الثلاثة بالقصد
في تعريف الكلام ولو كان القصد مستفادا من حصول
الفائدة كما زعم لما صرح به هولاء الايمة مع ذكرهم الفائدة
قال الحلبي والجزولي لم يصرح بالقصد انما ذكر الوضع
واختلف الناس فيه فمنهم من فسره بالقصد كابن
عصفور ومنهم من فسره بالوضع العربي كابن الضايع
قوله لما سيأتي اي من ان الفائدة تستلزمه وقد
يقال الاصل ان تذكر القيود ولا يكتفى بدلالة الالتزام
على ان المص قد صرح بما هو اخص منه او بمرادفه
سابقا حيث اوقع ما في قوله عبارة عن ما على مولف
كما بينا ذلك سابقا قوله ولا الى ذكر الوضع يوهم كلامه
ان الوضع يوخذ التزاما من تعريف الكلام فلا يحتاج
للتصريح به كالتركيب مع انه ليس بموجود ولا يحتاج
اليه اصلا بناء على ما يفيده قوله لان الصحيح اختصاصه
وان المركبات موضوعة بالمفردات وحينئذ فلو قال
عبارته والمعنى ولا حاجة لذكر الوضع لانه معدوم
لان الصحيح بالمفردات الصحيح عدم اختصاصه

اختصاصه

وان المركبات موضوعة بالوضع النوعي فيكون
دلالتها وضعية لا عقلية فمن ثم قال الشلبي
لابد من قيد الوضع العربي لئلا يدخل الكلام الاعجمي
فانه لفظ مفيد بالقصد ولكن ليس بوضع العرب
فليس بكلام اصطلاحا فلابد من اخراجه عن الحد
اذ مدار علم العربية على التفرقة بين الكلام العربي
والعجمي ثم على اعتبار قيد الوضع العربي في حد
الكلام يخرج دلالة الكلام العقلية كما اذا قال شخص
غير مشاهد زيد قايم فانه يفيد حياته وتلك
الاستفادة بطريق العقل ويخرج ايضا المفيد
بالوضع غير العربي **قوله** مثال اجتماعهما المثال
جزئي يذكر لايضاح القاعدة ويرد عليه بحث وهو
ان ما ذكره المصنف ليس من قبيل الحد بل من قبيل
التعريف لانه عرف الكلام بانه عبارة عن كذا وكذا
فكيف يكون هذا مثالا لان المثال انما يكون للقواعد
والمسايل والجواب ان كلامه يتضمن قاعدة
كلية وهو ان كل ما وجد فيه هذه القيود يسمى
كلاما عند النحويين وانما اختار المصنف التمثيل بالعلم
نافع لاشتماله على بعض حروف المخارج الثلاثة ولينشط
الطالب بذكر نفع العلم الذي هو ثمرة الطلب الهجايية
منسوبة للهجا وهو التهجي تقطيع الكلمة ببيان
الحروف التي تركبت منها بذكر اسما تلك الحروف فالالفاظ
التي يتهجى بها اسما مسمياتها البسيطة التي يقال
لها

١٩
لها حروف المباني تسعة وعشرون حرفا وقد سال الخليل
ابن احمد اصحابه فقال كيف تنطقون بالجيم من جعفر فقالوا
له نقول جيم فقال انما جيتم بالاسم ولم تنطقوا بالحرف الذي
هو المسمى وانما يقال له جه والمسمى صحيح فقط والهاء هذه
للسكت زيدت وفقا لقاعدة الخط **قوله** والالف من الحلق
فيه تسمح لانها من الجوف **قوله** من اللسان اي جانبه وما
بين اصول الثنايا العليا **قوله** والفاء من الشفتين فيه تسمح
لانها من بطن الشفة السفلى مع اطراف الثنايا العليا
قوله اذا كان السامع يجهل ذلك فيه ما تقوم لك فلا تغفل
تنبيهان الاول اشترط جماعة في الكلام ان يكون من ناطق
واحد فاذا قال انسان غلام وقال اخر زيد فليس كلاما وعليه
الشيخ ابو بكر الباقلاني من ايمة الاصول وصحح ابن مالك عدم
اشتراطه واعترضه الدماميني بما بسطه ورده الحلبي
فراجعه الثاني بين الجملة والكلام عموم وخصوص مطلق
لانها مسند ومسند اليه ولو لم تفد كجملة الشرط والجملة
غير المقصودة بالفايدة كالصلة والصفة فانها انما ذكرت
لتفيد الموصول او الموصوف فهذه كلها يقال لها جملة ولا
يقال لها كلام ويجتمعان في نحو زيد قايم ولا ينفرد الكلام
قوله فهو اخص والجملة اعم **قوله** وكل مركب الخ اعلم ان كل
مركب لا بد له من علل اربع علة مادية وهي اجزاوه وعلة
فاعلية وهو الفاعل المركب له وعلة صورية وهي صورته
الحاصلة بعد التركيب وعلة غايية وهي ثمرته ونتيجته
المترتبة عليه كالجلوس على السرير مثلا وكافادة الكلام

واجزاء الكلام المراد بها الجنس فانه قد يتركب الكلام من
جزئين فقط والاسم والفعل والحرف بدل من ثلاثة وقدم
الاسم على الفعل والحرف لحصول الكلام من اسمين كزيد
قائم وقدم الفعل على الحرف لانه وان لم يتأت من الفعلين
كلام كما يتأتى من الاسم لكنه قد يقع جزءا من الكلام نحو ضرب
ولا يرد لو ان زيدا قائم لقيام العمل
زيد بخلاف الحرف فانه لا يتأتى منه ومن جملة اخرى كلام فلا
يقع ركنا في الاسناد اصلا ثم المراد ان الكلام يتأتى من ما صدقات
الحرف كزيد وضرب وفي مثلا لا انه يتركب من هذه الثلاثة الاسم والفعل
اعني لفظ اسم اي بل المراد من افراد الاسم اي الافراد
التي يصدق عليها لفظ اسم وكذا يقال في الفعل والحرف
قوله ولا رابع لها اي بالاستقراء فحصر الكلمة في الثلاثة
استقرائي ثم قوله ولا رابع لها ذكره وان كان مستغنيا عنه
بقوله وهي الكلمات الثلاثة فان هذه الجملة تفيد الحصر
تمهيدا وتوطئة لقوله وذهب ابو جعفر قوله اسم الفعل
اي الماضي كهيهات بمعنى بعد واسم الفعل المضارع كاف
بمعنى اتوجع واسم فعل الامر كصه بمعنى اسكت ثم ان ابا
جعفر لم يسمه اسم فعل حتى يرد عليه ان تسميته اسم
فعل يبطل دعواه فلذلك قال الشارح وسماه خالفة
اي لانه لا يقول اسم فعل كما يقول غيره بل يقول هو
خالفة على انه قد يقال لو سماه اسم فعل لما بطل
دعواه بل نقول لجواز ان يريد الاسم بالمعنى
اللغوي وهو ما دل على المسمى وهو بهذا المعنى
شمل الفعل والحرف قوله لانه خلف عن الفعل علة
لتسميته

لتسميته خالفة وسمي كونه خلفا عن الفعل انه
يقوم مقامه في افادة معناه فان اسماء الافعال انما
وضعت لتكون عوضا عن افعالها كما حملهم على ذلك
طلب الاختصار ولانها تستعمل بلفظ واحد في حال
اسنادها سواء المذكر والمؤنث مفردا او غيره ولافادتها
المبالغة في المعنى فان هيهات ابلغ في الدلالة على البعد
من بعد قوله وهذا القول اي قول جعفر بن صابر بان
اسم الفعل قسم رابع ليس من قبيل الاسم والفعل والحرف
قوله الاجماع اي اجماع النحاة والمراد بالاجماع هنا الاجماع
بالمعنى اللغوي وهو مطلق الاتفاق لا الاجماع باصطلاح
الاصوليين وهو اتفاق اهل الحل والعقد من الائمة
في عصر على حكم من الاحكام الدينية ثم ان يقوح بخرق
الاجماع لا يحسن في مقام الرد على ابن صابر فانه انما
يتم لو قلنا ان الاجماع في الامور اللغوية معتبر يتعين
اتباعه والمسئلة ليست اتفاقية فالاحسن ان يرد على
ابن صابر بان اسم الفعل من افراد الاسم لان المراد
بالاسم هنا ما قابل الفعل والحرف وهو يشمل
اسم الذات كزيد في زيد قائم واسم اللفظ كزيد ثلاثي
واسم المعنى كسبحان الله واسم الفعل اما مدلوله
الفعل الاصطلاحي كهيهات مثلا موضوع لبعد على
ما هو الراجح او انه موضوع للفعل اللغوي الذي
هو الحدث فيكون هيهات موضوعة للبعد كما قاله
البصريون وجرى عليه الرضي فان قلنا بالاول

وهو المختار اي فهو موضوع للمعنى المصدري ثم استعمل في معنى الفعل وجاز بعد ذلك ان يستعمل فيهما

نحو من حبيل زيد ثلاث وان قلنا بالثاني نحو من تحبيل بجان
محله انه اسم للفعل او اسم للمعنى وبقي بحث وهو انه
كيف يدعي الاجماع وقد خالف الغزالي في المسيلة وهو
ممن لا ينعقد الاجماع بدونه لانه من الكوفيين نظير سيبويه
في البصريين حيث قال في كلا انها ليست اسما ولا فعلا
ولا حرفا والجواب ان الغزالي لم يحكم بانها غير الثلاثة
بل قال بالوقف يعني توقف فلم يتحقق دخولها تحت
اي قسم من الثلاثة لتعارض الدلالة وقد نص في
المغني على انها عند سيبويه والمبرد والزجاج واكثر
البصريين حرف بمعنى الردع والزجر **قوله** والمراد
ان الكلام جواب عما يعترض به هنا وهو ان جعل
الاسم والفعل والحرف اجزاء للكلام يقتضي تحقق
حقيقة الكلام على الثلاثة وليست كذلك فان الكلام قد
يتركب من نوع الاسم وحده كزيد قايم ومحصل
الجواب ان الكلام يتركب من مجموع هذه الامور اي
اي بعضها مجتمعة او منفردة فمعناه فمعناه انه لا
يخرج عنها **قوله** فان التركيب الى علة لتركب الكلام
من مجموعها الا من جميعها **قوله** نحو قلما فعل فعل ماض
ما تتصل به ما الحرفية الكافة فصار يستعمل بمعنى النفي
وكفته ما عن العمل في الفاعل فهو فعل لا فاعل له
ومثله طالما وكثرما وقصرما **قوله** وحبذا الراجح
الذي ذكره ابن خروف قال الاشموني وهو ظاهر
كلام سيبويه مذهب انه لا تركيب في حبذا بل هي
فعل

فعلية ومحصل الخلاف فالمراد والشعر الاجزاء العرفية كاليد وهي لا تلزم ان تعد امرا بانفرادها لا الحقيقية فتقسيم الكلام الى تقسيم الكل الى اجزائه من الحرفية لوجود ضابطه ككلامي

فعل ضم لفاعل نحو نعم فعل ماض وذا فاعل وزيد تمييز
قولك حبذا زيد مبتدأ خبره جملة حبذا والقايلون بالتركيب
فرقتان فرقة تقول ان حبذا برمتها فعل وزيد فاعل
وهو الذي في حبذا زيد وهم الاعلبوا جانب الفعل لتقدمه
وفرقة تقول انها اسم تغليبا لجانب الاسم الذي
هو الشرف فحبذا مبتدا وزيد خبرا او بالعكس والمعنى
على هذا المحبوب الممدوح او الممدوح المحبوب على
الاعتبارين **قوله** نحو ذلك هو مكرر مع القسم الثاني
وما قاله الشيخ الشنواني من ان المغايرة بينهما بتقديم
الاسم هنا وتاخيره هناك لا يفيد شيئا لانا لو نظرنا الى
هذه الملاحظة لزادت الاقسام فالاولى اسقاط مثل
هذا او يذكر بدله التركيب من حرفين وهو وان لم يوجد
لا يضر ذكره لانا بصدد التقسيم العقلي لا الواقع
ولذلك قال في اللب وشرحه والتركيب العقلي ينتهي
الى ستة اقسام اذا لم يراع الترتيب اسمان وفعلان
وحرفان واسم وفعل واسم وحرف وفعل وحرف
واما اذا روعي الترتيب فينتهي الى تسعة لانقسام
كل من الاقسام الثلاثة الاخيرة باعتبار التقديم
والتاخير الى قسمين **قوله** وهو قسمان الى هذا لا
بالنظر الى اقل ما يتحقق فيه ماهية الكلام والحاصل
ان الكلام لا يوجد من نوع الحرف ولا من نوع الفعل
وحده ولا منهما فقط ويتحقق من نوع الاسم فقط
واقل ما يوجد ويتحقق من اسمين او من فعل واسم

والافعلو يوجد من فعل واسمين نحو كان زيد قائما او من
فعل وثلاثة اسما نحو علمت زيدا منطلقا او من فعل واربعة
اسما نحو اعلمت زيدا عمروا منطلقا او من جملتي الشرط
والجزا نحو ان قام زيد قام عمرو بنا على ما ذهب اليه السيد
من ان الكلام مجموع الشرط والجزا وقال الرضي ان الكلام
هو جملة الجزا واما جملة الشرط فهي لتقييد الجواب
اما القسم وجوابه نحو والله ان زيدا عالم فالكلام هو
الجزا بلا نزاع وجملة القسم للتاكيد والتشبيه قوله خبرا
عن الاخر المراد الخبر بالمعنى اللغوي وهو ما اسند للشي
وهو ما عبر عنه) ولا بالحديث فغير العبارة تفننا فاحترز
بقوله على وجه يكون الزمن تركيبها كلمة واحدة
كما تقدم في حبذا وعلام زيد قوله ولا مدخل للحرف في ذلك
اي في التركيب المفيد فلا يتاتى في هذا عده جزا من اجزا
الكلام لانهم انما عدوه جزا بالنظر الى انه يوتى به
للربط بين اجزايه على انه يتوقف المعنى المراد عليه
في نحو هل قام زيد فان هل اذا دخلت الكلام من الخبر الى
الانشا وحينيذ فكونه جزا بالنظر للجملة اي هو جز
في الجملة بالنظر لبعض الصور قوله نحو زيد في الدار
الربط الذي حصل من الحرف هنا هو جعل زيد
مظروفا والدار ظرفا قوله ان تضرب اضرب اعترض
بان الربط هنا وقع بين جملتين فلم نسب المص الربط
الى الفعلين واجيب بانه اعتبر الربط بين الفعلين
نظرا للظهور اثر الحرف فيهما وهو الجزم فهذا كلام

بحسب

بحسب الظاهر وفي الحقيقة الربط وقع بين مضمون
الجملتين لان المعنى ان تحقق منك ضرب تحقق مني
ايضا اما نحو ان جا زيد فهو مكرم فالربط وقع بين
فعل وجملة وفي نحو جا زيد فاكرمته الربط بين جملتين
فان الفا صيرت الجملة الاولى سببا والثانية مسببا
قوله نحو مررت بزيد فان قلت ان الحرف قد ربط
بين الجملة اعني مررت لانها فعل وفاعله والاسم وهو
بزيد المجرور فلم نسب الربط لخصوص الفعل والجواب
ان الفعل لما كان مقصودا من الجملة نسب اليه الربط
لان المعنى المقصود ربط المرور بزيد وذكر الفاعل
لتشخيص ذلك الفعل وتعيينه ويوجد في بعض
النسخ نحو مر بزيد بدون تا الضمير وهي ظاهرة لاغبار
عليها قوله فعلامة الاسم الفا للفصيحة وقد تقدم
الكلام عليها عند قوله فاللفظ وهذا شروع في ذكر
علامات كل من اجزا الكلام الثلاثة التي هي الاسم
والفعل والحرف والمراد بالاسم هنا افراده من نحو
زيد ورجل لا خصوص هذا اللفظ ولا معناه الذي
هو الحقيقة الكلية ثم ان ما ذكره المص من العلامات
ليس مطردا في كل اسم بل هناك افراد لا تقبل هذه
العلامات وهي اسما نحو هيهات وكيف ونزال ودراك
وحينيذ فليست اللام في قوله الاسم للاستغراق لانها
لو جعلت له كان مفاد الكلام ان كل اسم يعرف بهذه
العلامات وهو باطل ولا يصح ان تكون للجنس لان

ال الجنسية موضوعها الحقيقة نحو قولك الرجل خير من المراة
اي ماهية الرجل وحقيقته خير من ماهية المراة بقطع
النظر عن الافراد ومعلوم ان الاسم يميز بالعلامات هو
افراد الاسم لا حقيقته واما حقيقته اعني كلمة دلت
على معنى في نفسها ولم تقترن بزمان فما هي الا امر اعتباري
لا وجود له في الخارج وانما الوجود افراده كما هو شان
جميع الماهيات ولا يصح ان تكون للعهد الخارجي لان التي
للعهد الخارجي موضوعها فرد معين من افراد الحقيقة
كقوله تعالى فارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون
الرسول اي الرسول المعهود الذي ارسل اليه وهو
سيدنا موسى عليه السلام الذي هو فرد من افراد
مطلق رسول الشامل لجميع الرسل ولا يصح ان تكون
للعهد الذهني لان موضوعها فرد واحد لكنه غير معين
كما في قوله تعالى واخاف ان ياكله الذيب اي فرد ما من
افراد الذياب فهذه احتمالات ال وقد علمت انه لا يصح
واحد فتعين ان يقال ان ال للاستغراق وهو هنا عرفي لا حقيقي
والمعنى ان كل فرد من افراد الرجال الاسم القابل لهذه
العلامات يتميز بجنسها فقوله الاسم اي ما صدق عليه الاسم
في الجملة **قوله** المميزة له فيه اشارة الى ان العلامة هنا من
قبيل الخاص فتكون مطردة اي كلما وجدت وجد الاسم منعكسة
اي كلما انتفت انتفى فتكون كالتعريف وفيه انه لا يلزم
من نفي العلامة نفي الاسمية اذ قد تنتفي وتوجد له
الاسمية والجواب ان المراد متى انتفى جنسها بمعنى
الله

بمعنى انه لم يوجد شيء اي متى كان الاسم لا يقبل جنس
علاماته المختصة به لا بشخصه والا مراد فقد انتفت الاسمية
فلا ياتي انه قد ينتفي بعض العلامات وتوجد الاسمية
لوجود علامة اخرى فان كلامنا في جنس العلامة
لا في شخصها **قوله** عن قسيميه تثنية قسيم بالياء والفرق
بينه وبين القسم يدرك باعتبارية فهما شيء واحد
متحد ان ذاتا ومختلفان اعتبارا واما الفرق بينه وبين
المقسم بميم اوله فحقيقة فهو شيء ان المقسم اي بالميم هو ان
الامر الكلي الصادق على الاقسام الشامل لها والقسم اي بلا ميم
هو الاخص المندرج تحته ويقال له قسم وقسيم باعتبارين
مختلفين فالكلمة بالنظر للاسم والفعل والحرف يقال
لها مقسم وكل من الاسم واخويه يقال له قسم بالنظر
لاندراجه تحت الكلمة وقسيم بالنظر لكونه كل واحد
مباينا للاخر ومندرجا معه تحت امر كلي **قوله** الخفض هذه
عبارة الكوفيين وعبارة البصريين الجر قال ابن هشام
في شرح العمدة وذكر الجر اولى لانه قد يدخل في الفعل
على ما ليس باسم نحو عجبت من ان قمت وانه يتناول
الجر بالحرف وبالاضافة اي الكلمة زاد في تعليقه وبالتبعية
وبالمجاورة وبالتوهم اي على القول بذلك واختص الجر
بالاسم لان كل مجرور مخبر عنه بالمعنى ولا يخبر الا عن
الاسم فلا يجر الا الاسم فان قيل فكان ينبغي التعريف
بمطلق الاخبار عنه لا بخصوص الخفض **فالجواب**
ان الاخبار عنه علامة خفية اذ الاخبار عنه لا بد ركه

المبنوي بخلاف الخفض **قوله** هو الكسرة التذكير بالنظر لمراعاة المرجع وهو الخفض والاولى التانيث مراعاة المخبر به وهو الكسرة كما في بعض النسخ وفي تعريفه الخفض بالكسرة قصور لانه لا يشمل الخفض بالياء كما في المثنى والجمع ولا الجر بالفتحة كما في الاسم الذي لا ينصرف ويجاب بان التعبير بالكسرة اختصار اصلي واما غيرها فنائب عنها ثم ان تعبير المص الخفض بالكسرة يناسب قول الجمهور انه لفظي وتوجيهي في المتن على انه معنوي خلافا ولي ان يفسره بانه تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها **قوله** التي تحدث اي في اللفظ كزيد او التقدير اما للتعذر كالعصي او للثقل كالقاضي او للمناسبة كغلامي **قوله** عامل الخفض اخذ الخفض في تعريف الخفض يوجب الدور الذي به يفسد التعريف واجابوا بان التعريف لفظي لا يضره الدور واطال شيخنا في حاشيته في رده فراجعه **قوله** ولا ثالث لها الاولى ان يقول ولا رابع لها لان زيادة على ما قدره يقال انه يلزم من نفي الثالث نفي كل منهما **قوله** على الاصح مقابله اثبات الخفض بنفس الاضافة وبالحرف المقدر واسناد الخفض بالتبعية نحو مررت بزيد الفاضل وغلام الفاضلة وبالمجاورة نحو هذا جحر ضب خرب بجر خرب لمجاورته لضب المجرور وكان حقه الرفع لانه نعت لجحر المرفوع على الخبرية وبالتوهم نحو لست قائما ولا قاعد بالجر على توهم دخول الباء في خبر ليس لانه يكثر دخولها فيه والاصح رجوع ذلك هذه الاقسام للجر بالحرف او الاسم

لان

لفظي اي بمعرفة الطرفين بسبب [illegible] وحصل السيد [illegible] بان الخفض لتعيين انما هو [illegible] التعريف وانما هو الفاضل اه

لان التابع في غير البدل مجرور بما جر متبوعه وهو اما الحرف او الاسم وفي البدل بحرف او اسم مماثل لما جر متبوعه لا بالتبعية وان الجر بالمجاورة يرجع للجر بالمضاف فالحركة في خرب ليست حركة اعراب بل حركة بل حركة الاعراب هي الضمة المقدرة التي منع من ظهورها حركة المجاورة والجر بالتوهم يرجع للجر بالحرف المتوهم لا بنفس التوهم فقاعد معطوف على قائما منصوب تقديرا بفتحة مقدرة على اخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة التوهم **قوله** وغلام زيد ها هنا بحث وهو انه قد وجدت اضافة الاسم الى الفعل المضارع في نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فان ينفع مضاف ليوم والاضافة من خصائص الاسماء واجيب بان المضاف اليه ليس هو الفعل بل هو الاسم المؤول من ان والفعل وان لم تكن ان موجودة ولا مقدرة اي هذا يوم النفع فينفع وان لم يكن اسما حقيقة فهو في حكم الاسم او بان الفعل في مثل هذا مجرد عن الزمان لغرض من الاغراض مثل الاضافة هنا فهو فعل صورة وفي الحقيقة هو اسم **قوله** والتنوين وهو في اللغة مصدر نون ينون تنوينا اذا ادخل النون فهو في اللغة ادخال النون واما المعنى الاصطلاحي فقد ذكره المص بقوله نون الخ فتسمية هذه النون تنوينا مجاز من قبيل تسمية الشيء باسم ذلك الشيء هذا بحسب الاصل وقد صار الان حقيقة عرفية والنون الساكنة الزائدة الخ **قوله** ساكنة خرج بها المتحركة نحو

النون الاولي من ضيفن ورعيشن الاول اسم للطفيلي الذي
يتبع الضيفان والثاني اسم لكثير الارتعاش وقوله تلحق
الاخر خرج به النون اللاحقة لغير الاخر نحو نون انكسر
ومنكسر وقوله تحذف خطا خرج به نون التوكيد الخفيفة
نحو لنسفعن وليكونن بنا على مذهب البصريين انها
تكتب نونا ولم يذكر في قيد لغير توكيد الذي زاده غيره
لاخراج هذه النون لما علمت انه غير محتاج اليه لخروجها
بقوله تحذف خطا فان قلت لا حاجة لذكر قيد السكون
ولحوق الاخر لان ما خرج بهما يخرج بقوله وتحذف خطا
فالجواب ان الاصل في التعريف ذكر جميع القيود هـ
معرفها وان كان يلزم من احدهما الاخر لكن الاولي عدم
الاكتفا في التعاريف بدلالة الالتزام **قوله** غالبا تنبيه اي
في الامور الثلاثة وهي السكون ولحوق الاخر وثبوتها
وصلا وانما اتي بهذا لاجل ان يصير التعريف جامعا ولا يخرج
بعض افراد التنوين والتقييد بقوله غالبا لادخال الصور
التي ذكرها في التعريف التي اشار لها بقوله من غير
الغالب فلو لم يقيد بغالبا لم تدخل فيصير التعريف غير
جامع **قوله** نحو سمعلون انظر فان قلت لما لم يحذفوا التنوين
هنا للتخلص من التقا الساكنين وحذفوا نون التوكيد
ولم يحركوها لالتقا الساكنين حيث ابقوا التنوين وما الفرق
الجواب انهم قصدوا ان يجعلوا للنون اللاحقة للاسم مزية
على النون اللاحقة للفعل فابقوا التنوين وحذفوا
نون التوكيد وايضا التنوين كالجزء من الاسم لانها غير
لازمة له فلذلك حذفوها وابقوا التنوين وحركوه عند
التخلص

التخلص من السكونين **قوله** نحو شربت ما بالقصر الخ ما
منصوب بفتحة مقدرة على الالف المحذوفة لالتقاء
الساكنين منع من ظهورها التعذر وبيانه ان اصل
ماموه ماخوذ من موهت الشي اذا طليته بذهب
او فضة تحركت الواو وانفتح ما قبلها قلبت الفا فصار
ماه ثم قد تبدل الها همزة وهي لغة المد وقد تحذف
فتبقى الالف ساكنة مع التنوين فتحذف الالف ايضا
للتخلص من السكونين وهذه لغة القصر والتنوين
التي اشار اليها المصنف وعليها يكون المحذوف حرفان
الالف والها فالتنوين هنا لم يلحق الاخر بل لحق
الاول وهو الميم هذا ما يقتضيه كلام المص واعترض
عليه بان الالف حذفت لعلة تصريفية والمحذوف
لعلة تصريفية كالثابت فكان الاخر الحق ثابتة وحينئذ
يكون التنوين لاحقا لاخر تقديرا على انا لو سلمنا ان التنوين
لاحق بالميم ففي ايضا نتوقف بكونها اخرا بمعني انه
لا شي بعدها حال اتصال التنوين **قوله** وقد يحذف وصلا لم
يبين المص ان هذا الحذف جايزا وواجب وفي المغني ان
الحذف هنا لازم فهو واجب وحاصل هذه المسئلة
انه اذا وقع ابن او ابنة نعتا لا ابن عصفور نعتا لعلم
مضافا لعلم اخر حذف التنوين من اول العلمين وحذف
الف ابن او ابنة خطا تخفيفا لكثرة الاستعمال والمراد بالعلم
ما يشمل الاسم والكنية واللقب وشرط بعضهم ان يكون
العلم الثاني ابا للاول حقيقة فان تجوزا فلا حذف بل
كان

يحرك التنوين بالكسر لالتقاء الساكنين به ساكنا مع ابن
فان لم يقع ابن بين علمين نحو جاني كريم ابن كريم او زيد
ابن اخينا لم يحذف التنوين لفظا ولا الالف خطا لعلة استعماله
وكذا اذا لم يقع صفة نحو زيد ابن عمرو على انه مبتدا
وخبر لقلة الاستعمال اليه ثم ان حذف الالف خطاه
على خلاف القياس لان قياس الكتابة ان تكتب كل
كلمة بالحروف التي يتلفظ بها عند الابتدا والوقف
تحذف الالف من الخط اختصارا لكثرتها كما حذف الالف
التنوين فموجب حذفه هو موجب حذف الالف
واشترطوا في حذف الالفات لا يكون لفظ ابن في اول
السطر لانه اذا كان في اول السطر كان في محل يبتدا
به غالبا لان القاري ينتهي الى اخر السطر ثم يبتدي
باول السطر الذي بعده فكرهوا ان يكتبوه على غير
ما يوجب النطق به غالبا **قوله** وهو اقسام اربعة
اقتصر عليها في المختصة بالاسم والاشهر ان اقسام
التنوين عشرة ونحن نتمم لك البقية اجمالا فنقول
الخامس تنوين الترنم وهو اللاحق للقوافي المطلقة
بدلا عن حرف المد كقوله

اقلي اللوم عاذل والعتابن ... وقولي ان اصبت لقد اصابن

السادس تنوين الغالي وهو زايد على الوزن اي وزن
بيت الشعر اللاحق للقوافي المقيدة بالسكون نحو قوله
قالت بنات العم يا سلمى وانن ... كان فقيرا معدما قالت وانن
فالبيت من بحر الرجز والنون الاخيرة زايدة على الوزن

السابع

السابع تنوين ما لا ينصرف للضرورة نحو قوله

ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة ... فقالت لك الويلات انك مرجلي

او للتناسب كقوله سلاسلا واغلالا الثامن تنوين المنادى
المضموم كقوله

سلام الله يا مطر عليها ... وليس عليك يا مطر السلام

التاسع التنوين الشاذ كقول بعضهم هولا قومك بتنوين
هولا العاشر تنوين الحكاية كما اذا سميت رجلا بعاقلة
فانك تحكيه في حال العلمية على ما كان عليه منونا فهو
محكي **قوله** تنوين التمكين من اضافة الدال للمدلول اي
التنوين الدال على التمكين والتمكين هو كون الاسم معربا
ولو غير منصرف فلذلك قيل كان الاولى ان يقول تنوين
الامكنية لان الامكن المعرب المنصرف ويسمى ايضا تنوين
الصرف وهو اللاحق للاسما المعربة المنصرفة غير ما جمع
بالف وتا وفايدته الدلالة على خفة الاسم وتمكنه في باب
الاسمية بكونه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع
منه الصرف **قوله** نحو زيد ورجل التنوين في زيد للتمكين
اتفاقا واما تنوين رجل ففيه اضطراب والتحقيق انه
تنوين تمكين ايضا والدليل على ذلك انك اذا سميت به
فان التنوين يبقى على ما كان عليه ولو كان ذلك
التنوين للتنكير لزال بعروض العلمية فبقا التنوين
دليل على انه للتمكين وفي انه لا مانع من ان يكون
التنوين فيه للتنكير وللتمكين فاذا سمي به تمحض
للتمكين **قوله** تنوين التنكير وهو اللاحق للاسما المبنية

فرقا بين معرفتها ونكرتها فما نون منها كان نكرة ولم ينون
فهو معرفة تقول سيبويه بالتنوين اذا اردت مطلق
رجل مسمى بذلك وبلا تنوين اذا اردته به معينا وهو
سيبويه مثلا تلميذ الخليل ابن احمد النحوي وهذا التنوين
يقع قياسا في العلم المختوم بويه كسيبويه وعمرويه
ونفطويه وبالخف اسم الفعل واسم الصوت نحو
غاق بمانى سماعا كصه ومه وانما كان لحوقه لاسم
الفعل واسم الصوت سماعيا لانه قد اختص ببعض
منها دون بعض فلو كان قياسا لدخلها كلها مع ان منها
ما لا يجوز تنوينه كنزال ودراك ومنها ما يجوز فيه الامران
التنوين وعدمه كصه **قوله** وصه تقول لمن تخاطبه
اذا اردت سكوتا مخصوصا صه بغير تنوين واذا
اردت سكوتا مطلقا صه بالتنوين فتقول ايه بالتنوين
ان اردت الزيادة من حديث مخصوص وتقول لصائح
الغراب غاق غاق بالتنوين اذا اردت صوتا ما وان
اردت صوتا مخصوصا قلت غاق غاق بغير تنوين
وينبغي ان يعلم ان قولهم ما نون من اسم الفعل يكون
نكرة وما لم ينون فهو معرفة مبني على القول بان
مدلول اسم الفعل هو المصدر الذي هو الفعل اللغوي
اما على ان مدلوله الفعل الاصطلاحي الذي هو لفظ
الفعل فلا يظهر لان جميع الافعال نكرات وذكر الاصمعي
ان العرب لا تقول الا ايه بالتنوين وانظر ما ورد من قول
ذي الرمة ∴ وقفنا فقلنا ايه عن ام سالم ∴ **قوله**

قال

قال ابو حيان والصواب ما قاله الجمهور من جواز ذلك
ويحكى انه جرى ذكر الاصمعي بمجلس ابي علي الفارسي
فبالغ بعض الحاضرين في الثنا عليه وتفضيله على
اعيان العلما في ايامه قال الناقل فرايت ابا علي كالمنكر
لذلك وقال للقائل ما بلغ من امره قال كان يخطئ الفحول
من الشعرا انكر على ذي الرمة مع مخالطته بلغة
العرب ومعانيها وفضل معرفته بمعانيها ومراميها
في قوله وقفنا البيت فقال ابو علي ما هو الا الاصمعي
مخطئ فيه وذو الرمة مصيب وهذه من اوابد
الاصمعي التي يقدم عليها بغير علم **قوله** تنوين المقابلة
علة تسميته بذلك ما نقله الشارح عن الرضي هنا
ونقل في التصريح عن الرضي ايضا ان تنوين جمع المؤنث
السالم في مقابلة تنوين مفرده كنون جمع المذكر السالم
في انها في مقابلة تنوين مفرده كنون جمع المذكر السالم
بتنوينه واستشكل هذا بان مفرد جمع المؤنث السالم
قد يكون غير منون كفاطمة واجيب بان هذا معارض
بجمع المذكر السالم فان مفرده قد لا يكون منونا
كابراهيم واسماعيل ونحوهما من الاسما الممنوعة
من الصرف ومما ذكره من ان هذا التنوين للمقابلة
هو الصحيح وقيل هو عوض عن الفتحة نصبا
ورد بان الفتحة قد عوض عنها الكسرة وايضا هو
ثابت في الرفع والجر ولا عوض اذ ذاك وقيل انه تنوين
تمكين ورد بانه يثبت مع التسمية لان كعرفات ولو كان
هذا التنوين للتمكين لزال حيث التسمية لان تنوين

التمكين لا يجامع العلتين اعني العلمية والتانيث هنا ولهذا
لو سمي بمسلمة وعرفة لزال تنوينهما فيغاه مع العلمية
دليل على انه ليس التمكين **قوله** فانه اي التنوين في مسلمات
في مقابلة النون في زيدين اي والنون من زيدين
قايمة مقام التنوين في المفرد من حيث كونها علامة
على تمام الاسم **قوله** نحو جوار اي جوار ونحوه من كل جمع
تكسير معتل جا على وزن فواعل كغواش او من كل منقوص
مستحق لمنع الصرف نحو اعيم تصغير اعمى فانه ممنوع
من الصرف للوصفية ووزن الفعل اذ اصله اعيمي بوزن
افيعل كادحرج ونحو قاض علما على امراة فانه يمنع من
الصرف للعلمية والتانيث فكل هذا وما اشبهه تستثقل
فيه الضمة والفتحة النايبة عن الكسرة في حالة الجر
وتظهر فيه الفتحة تقول جا جوار ومررت بجوار فالاول
مرفوع بضمة مقدرة على اليا المحذوفة لالتقا الساكنين
منع من ظهورها الثقل والثاني مجرور بالفتحة النايبة
عن الكسرة وهذه الفتحة مقدرة على اليا المحذوفة
لالتقا الساكنين منع من ظهورها الثقل وتقول في حالة
النصب رايت جواري بظهور الفتحة ومثله بقية
الامثلة المذكورة فان قلت لم تظهر الفتحة النايبة
عن الكسرة في حالة الجر فيقال في الجر ايضا مررت بجواري
باثبات اليا منصوبة كحالة النصب فالجواب ان الفتحة
في حالة الجر نايبة عن الكسرة والكسرة ثقيلة فكذا ما
ناب عنها بخلاف الفتحة في حالة النصب فانها ليست
نايبة عن ثقيل بل هي اصلية فلم تستثقل فلذلك

ظهرت

ظهرت ولم تقدر **قوله** يوميذ قال ابن هشام اضافة يوم لاذ
من اضافة احد المترادفين الى الاخر وقال الدماميني لعل
الاضافة للبيان مثلها في شجر اراك اي يوم هو وقت
كذا وكذا **قوله** عوضا عن حرف اي اصلي وهو اليا اذ
اصله جواري باليا والتنوين استثقلت الضمة على
اليا فحذفت الضمة فالتقا ساكنان اليا والتنوين فحذفت
اليا لالتقا الساكنين فصار جوار بالتنوين بعد الرا ومعلوم
ان هذا التنوين تنوين التمكين وهو المسمى بتنوين الصرف
وقد تقرر ان المحذوف لعلة كالثابت وقد حذفت اليا هنا
لعلة وهو التقا الساكنين فتكون في حكم الثابتة
فصيغة منتهى الجموع موجودة وهي لا تجامع تنوين
الصرف فحذف التنوين بسبب ذلك فصار جوار بدون تنوين
فخيف من ان تتبع الكسرة فتتولد عنها اليا فترجع بعد
حذفها ويحصل ثقل في اللفظ بعد رجوعها فاتي بالتنوين
عوضا عن اليا فهذا التنوين الموجود في جوار بعد الحذف
عوض عن اليا واما التنوين الاصلي الموجود في اصل الصيغة
قبل الحذف وهو جواري فانه تنوين الصرف وقد زال ثم
بما ذكره الشارح من ان التنوين في جوار عوض عن حرف
وهو اليا مبني على القول بان الاعلال مقدم على منع
الصرف وهو الراجح لان سبب الاعلال قوي وهو الثقل
الظاهر في الكلمة وسبب منع الصرف ضعيف لانه المشابهة
للفعل وهي غير ظاهرة وما سببه قوي اقوى مما سببه
ضعيف اما على القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال
فانه يكون اصله جواري باثبات اليا بدون تنوين فيقال

استثقلت الضمة على اليا فحذفت الضمة واتي بالتنوين عوضا
عنها فالتقا ساكنان اليا والتنوين فحذفت اليا لالتقا الساكنين
فصار جوار وعلى القول هذا يكون التنوين عوضا عن
حركة وانما عوض التنوين عن تلك الحركة ليتوصل به الى
حذف اليا الموجبة للثقل في الكلمة قوله عن جملة المراد به
جنس الجملة فيصدق بالجملة الواحدة كقوله تعالى فلو
لا اذا بلغت الحلقوم وانتم حينئذ تنظرون اي حين اذ
بلغت الروح الحلقوم وبالاكثر كقوله تعالى يومئذ
تحدث اخبارها فان التنوين هنا عوض عن جمل ثلاث
وانما كان التنوين في اذ عوضا عن جملة لان اذ يجب
اضافتها الى الجملة اتفاقا فلما حذفت الجملة المضاف
اليها اذ اتي بالتنوين عوضا عنها وكسرت اذ تخلصا
من التقا الساكنين لانها في الاصل ساكنة والتنوين
ساكن وقد تفتح كما في قوله تعالى قال فعلتها اذا
وانا من الضالين قوله عن المفرد اي كلمة مفردة قوله
هذا هو الصحيح ومقابله تنوين عوض عن المضاف
اليه المحذوف لان الاصل في كل وبعض ان يضاف لما
بعده فلما قطع عن الاضافة لدلالة ما قبله عليه عوض
عن المضاف اليه بالتنوين ففي نحو قوله تعالى قل كل
يعمل على شاكلته اي كل انسان فحذف انسان المضاف
اليه كل وعوض عنه التنوين وقوله تعالى تلك الرسل
فضلنا بعضهم على بعض اي بعضهم فحذف الضمير
وعوض عنه التنوين قال الشيخ عميرة ان تنوينهما عوض
عن المضاف اليه بلا مزيد الا انه مع ذلك تنوين صرف

اي

اي تمكين لان مدخوله معرب كتنوين القسم الاول وهذا
بخلاف تنوين حينئذ ويومئذ فان تنوينه عوض لا غير
لان مدخولها مبني قوله والالف واللام اي ويتميز الاسم ايضا
بالالف واللام اي بدخولهما في اوله والمراد بهما الزايدتان
على بنية الكلمة سواء كانتا ال موصولة كالضارب والمضروب
او زايدة ليست معرفة ولا موصولة مقارنة للوضع كاليسع
والان والذي او عارضة للضرورة نحو وطبت النفس
يا قيس عن عمرو او للشذوذ نحو ادخلوا الاول فالاول
او للمح الاصل كالحارث او في العلم بالغلبة كالعقبة ولو
عبر بال كان اولى لان ما وضع على حرف بطريق الاصالة
يعبر عنه باسمه لا بلفظه فيقال للمركب من البا للجر
ولا يقال ب الجر وما وضع على اكثر من حرف يعبر عنه
بلفظه فيقال للمركب من الالف واللام ال ولا يقال الالف
واللام وقد يعتذر عنه بانه عبر بما هو الاشهر عند المبتدي
والاقرب لفهمه وانما اختصت ال المعرفة بالاسم عند
المبتدي حتى صح جعلها علامة عليه لانها موضوعة
للتعريف ورفع الابهام وانما يقبل ذلك الاسم دون
الفعل والحرف قوله الغلام هو في الاصل وصف ماخوذ
من الغلمة وهي شدة الجماع لما ان هذا المعنى انما يكون
حالة الشباب وقوة البنية ثم غلب عليه الاسمية ه
فصار اسما كالمومن والكافر فانهما بحسب الاصل اوصاف
لكنهما صارا اسمين جامدين قوله واليقظان صفة مشبهة
ومعناه الحذر اي دايم التنبه والتيقظ ثم ان ال في
الغلام معرفة قطعا بلا خلاف واما في اليقظان فقيل

في كذا وقيل موصولة لان ال الداخلة على الصفة المشبهة
موصولة وجرى عليه ابن مالك وفي شرح الطبلاوي الصحيح
ان ال في الصفة المشبهة معرفة واما ال الداخلة على افعل
التفضيل نحو الافضل والاعلم فمعرفة اتفاقا لا موصولة
فان قلت قد دخلت ال على الفعل الماضي كقولهم
ال فعلت وعلى الفعل المضارع في قوله ٭ والجدل
ما انت بالحكم الترضى حكومته ٭ ولا الاصيل ولا ذي الرأي
والجواب ان ال في الاول اسم موصول واصلها هل فابدلت
الهاء همزة والثاني من قبيل الضرورة فلا يعتد بها ومثل
ال بدلها في هي ام عند حمير لانهم يقلبون اللام ميما ومنها
نطق صلى الله عليه وسلم فقال ليس من امبر امصيام
في امسفر كما هو مشهور قوله وحروف الخفض من
من اضافة السبب للمسبب اي الحروف التي هي سببها
في الخفض اي الكسرة التي تحدث عند دخول هذه
الحروف كما تقدم ذلك وانما اختصت هذه الحروف بالاسم
وجعلت علامة عليه لانها توجد الخفض المختص به
فان قيل لا حاجة لذكرها فان الخفض يغني عنها
اجيب بانه نص عليها لتدخل الاسماء المبنية نحو هذا
فان الخفض لا يظهر فيها بل هي في محل خفض لان اعراب
المبني محلي فاذا قلت مثلا مررت بهذا يكون مبنيا
على السكون في محل جر ولا اثر للخفض هنا فلا هذا
فالخفض لا يغني عن ذكر حروف الخفض اذ الذي في محل
خفض ليس مخفوضا فلا يتناوله التعبير بالخفض فيحتاج
لذكر حروف الخفض لاجله فان قلت قد دخل

حرف

حرف الخفض على ما ليس باسم كقوله ٭
والله ما ليلى بنام صاحبه ٭ ولا مخالط الليان جانبه
وقول بعضهم ما هي بنعم الولد وقول اخرهم السير على
بيس العير ونحو ذلك فالجواب ان حرف الجر هنا دخل
على اسم محذوف والاصل في الاول ما ليلي بليل نام صاحبه
وفي الثاني ما هي بولد مقول فيه نعم الولد ومثله على بيس
العير خاتمة انما اقتصر المص على هذه العلامات لشهرتها
وسهولتها والا فعلامات الاسم كثيرة قال الجلال السيوطي
في الاشباه والنظائر تتبعنا ما فوجدناها فوق ثلاثين
علامة ثم عدها فمن اراد الوقوف عليها فليراجع قوله
وعلامة الفعل اي ما يعرف عليه هذا المنقل من
الافراد اعم من ان يكون من افراد الماضي كقام والمضارع
كيقوم او الامر كقم وليس المعنى ان العلامة للفظ فعل
بل لافراد هذا المفهوم الكلي ثم ليس المراد جميع الافراد
بل بعضها اذ منها ما لا يقبل العلامات التي ذكرها كافعل
به وما افعله في التعجب وخلا وعدا وحاشا اذ نصب
وحب من حبذا ويكفي من كفي بهذا ان تفعل وقال الشاطبي
ان هذه افعال ماضية تقبل تا التانيث بالنظر الى اصلها
وعدم قبولها لها عارض لان العرب التزمت تجريدها
عن التاء العبرة بالاصل فعلى هذا يصح ان يراد جميع
افراد الفعل ثم قوله علامة مبتدا وقوله قد خبره ولا يخفى
ان قد حرف والحرف لا يقع خبرا لان الحرف لا يخبر به اذ
لا يخبر بمعناه مخبرا عنه بمجرد لفظه وهذا لا ينافي

[illegible]

انه لا يخبر بلفظ الحرف بقطع النظر عن معناه ويحصله
انه اذا انفك لمعنى الحرف لا يصح ان يخبر به ولا عنه
كما اذا لوحظ معنى الفعل ايضا فانه لا يصح ان يخبر
عنه فان اريد لفظ الحرف فانه يخبر به كما هنا ويخبر
عنه كما في قولك قد حرف تحقيق ومثله الفعل اذا
اريد لفظه يخبر عنه كما في قولك ضرب فعل ماض
اي لهذا اللفظ فعل وحاصل هذه المسئلة ان
ان الالفاظ كما انها موضوعة لمعانيها وضعا
قصديا وهي بهذا المعنى تكون اسما وفعلا وحرفا
كذلك هي موضوعة لانفسها وضعا غير قصدي
على ما ذهب اليه التفتازاني وعلى هذا فكل لفظ
اريد به نفسه فهو اسم منقول علم لنفسه فتكون
من اعلام الاشخاص لكونها موضوعة لشيء بعينه
غير متناولة غيره وقيل من اعلام الاجناس
لكونها اعلاما للمفهوم الكلي لكن اللفظ لا يصير
بذلك الوضع مشتركا ورده السيد بان دلالة الالفاظ
على انفسها ليست مستندة الى الوضع اصلا لوجودها
في المهملات ايضا بالاتفاق نحو جسق مركب من
ثلاثة احرف وجعلها محكوما عليها لا يقتضي كونها
اسما لان الكلمات متساوية الاقدام في جواز
الاخبار عن الفاظها سواء كانت موضوعة او مهملة
وزعموا ان الواضع وضع المهملات لانفسها وضعا
قصديا او غير قصدي وانها اسما بهذا الاعتبار
خروج عن الانصاف ومكابرة في قواعد اللغة

على

على ان اثبات الوضع الغير القصدي لا يساعده
عقل ولا نقل وانما ارتكب تفصيا عن التزام الاشتراك
في جميع الكلم وما وقع في كلام بعض النحاة من ان اللفظ
اذا اريد به نفسه كان علما له لم يرد به انه علم حقيقة
بل اراد انه بمنزلة العلم في تعيين المراد وتشخيصه
بل تحضره بانفسها لا بدوال في ذهن السامع
فيحكم عليها بذلك المحضور اه فيكون الحاصل ان
اللفظ اذا اريد به نفسه فهو علم له او بمنزلة العلم
في جريان احكام الاسم عليه سواء كان مهملا او مستعملا
لكن اجراء احكام الاسم عليه واثبات خواصه له يؤيد
المذهب الاول وهو مذهب السعد وللسيد ان يقول
انما قبل احكام الاسم وخواصه لكونه في تاويل
الاسم المفرد وانما ذكرنا هذه العبارة هنا وان كان
فيها صعوبة للمبتدي لكونها لنفاستها وعموم نفعها
وكتبنا بها حاشيتنا شرحا على تقييد زبد الفوايد
فان قلت قد حرف وضرب فعل باعتبار كون
كل من قد وضرب وقع مبتدا فيكون اسما كما علمت
والاخبار عن قد بانها حرف وضرب بانها فعل
يقتضي خلاف ذلك لان المبتدا عين الخبر قلت الجواب
ان معنى قولنا قد حرف اي ما يصدق عليه قد من
الافراد الواقعة في غير هذا التركيب من نحو قد
قام زيد وقد قعد وغير ذلك حرف لا قد الواقعة هنا
مبتدا فانها اسم لارادة لفظها وكذا يقال في ضرب

فعل فتتعلق **قوله** قد اي الحرفية وانما لم يقيدها بذلك
لانها المرادة عند الاطلاق فخرج الاسمية وهي تستعمل
تارة بمعنى حسب اي كافي فالاكثر استعمالها ان تكون
مبنية على السكون نحو قد زيد درهم فقد اسم
بمعنى حسب مبني على السكون في محل رفع مبتدا وزيد
مضاف اليه ودرهم خبر ويقال قد زيد درهم برفع قد فهي
مبتدا مرفوع بالضمة الظاهرة وزيد مضاف اليه ودرهم
خبر وتلحقها نون الوقاية فيقال قدني كثيرا وتعرى
عنها قليلا وتستعمل تارة اسم فعل اي حسبي بمعنى
يكفيني نحو قدني او قدي درهم على المبتدا والخبر
وتستعمل تارة اسم فعل مضارع بمعنى يكفي وفي هذه
الحالة لا تفارقها النون فتقول قدني درهم فقد اسم
فعل بمعنى يكفي مبني على السكون والياء ضمير المتكلم
مبني على السكون في محل نصب مفعول مقدم ودرهم
فاعل موخر **قوله** فتدخل على الماضي الخ قال الشيخ
ابو حيان الذي تلقيناه من افواه الشيوخ بالاندلس
ان قد حرف تحقيق اذا دخلت على الماضي وحرف
توقع اذا دخلت على المستقبل اي المضارع اهـ وتكون
للتقليل اي تقليل وقوع الفعل كما في قد يجود
البخيل وقد يصدق الكذوب او تقليل متعلقه كما
في قوله تعالى قد يعلم ما انتم عليه فان ما نحن عليه من
الاحوال بالنسبة لافراد معلوماته تعالى التي هي افراد
الجائز والواجب والمستحيل اقل معلوماته فانه من
افراد ما الواجب وهي صفاته تعالى وكمالاته التي
لا تتناهى

لا تتناهى ونقائض هذه الكمالات مستحيلة فهي ايضا
غير متناهية وافراد الجائز غير متناهية اذ منه نعيم
الجنان الذي لا يتناهى وما نحن عليه بعض افراد الجائز
فظهر انه اقل معلوماته تعالى وبعضهم جعلها في هذين
المثالين للتحقيق اما الثاني فظاهر لان علمه تعالى
بما نحن عليه محقق واما الاول فان التقليل مستفاد
من الصيغة اي لفظ كذوب وبخيل وليس مستفادا
من قد لانه اذا لم يحمل على ان صدور الصدق والجود
قليل كان الكلام فاسدا بمناقضة اوله لاخره لان
صدوق وبخيل من صيغ المبالغة فكل منهما يفيد الكثرة
واذا كان الكذب كثيرا لزم ان يكون الصدق قليلا وكذا
اذا كان البخل كثيرا لزم ان يكون الجود قليلا اذ لو كان
كل من الجود والصدق كثيرا لما صح التعبير بكذوب
وبخيل هذا يقتضي مناقضة اول الكلام لاخره وقد تاتي
قد للتكثير ومن ثم قال الزمخشري في قوله تعالى قد
نرى تقلب وجهك في السما اي ربما نرى ومعناه تكثير
الرؤيا وانشد بيت الهذلي قد اترك القرن مصفرا
انامله **قوله** والسين اي مسماها وهي من خواصها التي
تدخل على المضارع لا لفظ سين وهي للدلالة على
التنفيس اي التراخي والتاخير لوقوع الفعل في الزمن
المستقبل وهي صيغة مستقلة ليست مقتطعة من
سوف خلافا للكوفيين وهل زمن الاستقبال فيها
اضيق من سوف او زمنهما واحد فيكونان مترادفين

ذهب البصريون الى الاول اخذا من قاعدة ان كثرة البنا تدل
على زيادة المعنى وذهب بعض الى الثاني واجاب بان قولهم
كثرة البنا ليس مطردا قوله تا التانيث اى مسماها اذ المراد التا
الدالة على تانيث المسند اليه وهو فاعل الفعل كقامت
هند ونحو جنب الثاني ربت وثمت على لغة من سكنها فانها
لتانيث اللفظ وقوله الساكنة اى اصالة فلا يضر تحريكها
لعارض نحو ضربتا وقالت امراة العزيز وقالت امة بالنقل
وخرج بها تا التانيث المتحركة اصالة بحركة اعراب فانها
مختصة بالاسم كقايمة وقاعدة او بحركة بنا فانها توجد في
الاسم نحو لا حول ولا قوة وفي الحرف نحو ربت وثمت على
ما هو الكثير في تحريكها قوله بالصيغة اى بنفس الصيغة
وسياتي محترز ذلك في كلامه والمراد ان الصيغة موضوعة للطلب
وان استعملت في بعض الصور للاباحة او للتهديد او نحو ذلك
مجازا قوله باللام اى ظاهرة كما مثل او مقدرة نحو قوله
تعالى والوالدات يرضعن ليرضعن فالوالدات مبتدا ويرضعن
فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة وهو
في محل جزم لدخول لام الامر المقدرة عليه ونون النسوة
فاعل والجملة من الفعل والفاعل في محل جزم رفع خبر
المبتدا وقد ظهر لك من هذا الاعراب ان الفعل وحده في محل
جزم وانه مع الفاعل الذي هو النون في محل رفع خبر المبتدا
فان دل الفعل على الطلب ولم يقبل يا المخاطبة فهو اسم
فعل امر نحو صه ومه وان قبل يا المخاطبة ولم يدل على
الطلب فهو فعل مضارع نحو تقومين ثم ان المص اقتصر على

هذه

هذه العلامات لشهرتها وسهولتها وقد ذكر الجلال السيوطي في
كتاب الاشباه والنظاير ان جميع ما ذكره الناس من علامات
الفعل بضع عشرة علامة وعدها هناك قوله وعلامة الحرف
ان لا يقبل شيا من ذلك اورد عليه انه اما ان يريد بذلك ما ذكره
هنا من العلامات وما لم يذكره فالمعنى لا يقبل شيا من علامات
الاسما ولا من علامات الافعال واما ان يريد بذلك خصوص ما ذكره
هنا من علاماته فان اراد الاول وهو المتبادر من كلامه حيث قال
وما لم يذكره كان فيه حوالة على مجهول وايضا يقتضي ان المبتدا
لا يعرف الحرف حتى يعرف جميع علامات الاسم وجميع علامات
الفعل ويعلم انتفا تلك العلامات عن الكلمة وهذا امر عسير
جدا وان اراد الثاني ورد عليه ان هناك الفاظا لا تقبل شيا
من هذه العلامات التي ذكرها وليست حروفا بل هي اسما نحو
قط في قولك ما فعلته قط فانها اسم ظرف لاستغراق الزمان
الماضي وهي لا تقبل شيا من العلامات التي ذكرت والجواب
انا نختار اما الاول ونقول ان هذا الكتاب موضوع للمبتدا
وهو لا يستقل بنفسه بل يحتاج لموقف ومعلم فتسمح المص
في ذلك اعتمادا على الموقف المعلم فان المبتدا لا يستغني عنه
او الثاني وان المعنى ما لا يقبل شيا من العلامات المذكورة اي
بنفسه او مرادفه وقط مرادفة للزمان الماضي والزمان الماضي
يقبل الخفض ودخول حرف الخفض فانك تقول سافرت
في زمان والزمان وزمان زيد خير من زمان عمرو ونحو ذلك
واعترض ايضا بان في تعريف الحرف بما ذكره دورا لان علامات
الاسم والفعل عدمية فلا يكون عدمها علامة للحرف للزوم

الدور وهو توقف معرفة المعرِّف على معرفة المعرَّف فيلزم توقف
الشي على نفسه وهو الدور واجاب شارح اللباب بان
المعرَّف له جهتان جهة كونه حرفا وجهة كونه لفظا معلوما
ومن الثانية يكون عومه علامة للمعرَّف لا من الجهة ه
الاولي قوله ثم اللفظ ثم هنا للترتيب الذكري اي الاخباري
لا للترتيب الزماني ومحصله ان الترتيب هنا بحسب الاخبار كانه
بعد ان فرغ من حد الكلام وبيان اجزايه وتمييز بعضها عن
بعض قال ثم اخبركم ايضا ان اللفظ الخ ويصح ان تكون
ثم للاستيناف لان هذا الكلام مستانف ومنقطع عما قبله
وال في اللفظ للعهد الذكري اي اللفظ الذي سبق
تعريفه وهو الموضوع المنقسم فان المنقسم الي المفرد
والمركب هو اللفظ الموضوع وما قاله الحلبي من ان المراد
اللفظ ولو مهملا فليس علي ما ينبغي لان المهمل لا دلالة
له علي شي وقد اعتبر في مفهوم المفرد والمركب الدلالة فتنبه
قوله مفرد بدالة الا ان هذا تقسيم والمقسم لهذين
اللفظين فان اي افراده لا حقيقته ومفهومه
اي الصوت المشتمل الخ واذا كان التقسيم بحسب الذات
والحال ان المفرد جزء الخ للمركب وقد تقرر ان الكل يتوقف
علي الجزء فيكون الجزء الذي هو المفرد متقدما علي الكل
الذي هو المركب تقدما طبيعيا فناسب ايضا ان يتقدم
في الوضع ليوافق الوضع الطبعي قوله لانه لا يخلو الخ كان
الاولي ان يقول لانه اما ان يدل جزءه علي جزء معناه او لا يدل
بتقديم مفهوم المركب علي مفهوم المفرد لان هذه العبارة

والتصحيح
المنقسم الي مفرد ومركب
ثم اللفظ قسمان لانه لا يدل
لانه لا يخلو اما ان لا يدل
جزءه علي جزء معناه او يدل
الاول المفرد كزيد والثاني
المركب كغلام زيد اه

المقلاص

وهي

وهي قوله لانه لا يخلو الخ متضمنة لتعريف كل من القسمين ه
وتقديم تعريف المفرد علي تعريف المركب ليس علي ما ينبغي بل
الواجب العكس وهو تقديم تعريف المركب علي المفرد لان
لان القيود في تعريف المركب وجودية وفي مفهوم المفرد
عدمية والوجودي سابق في التصور علي العدم اي
ثبوته المثبت سابق في التصور علي عدمه وفي تعريف
المفرد سلبت جزء دلالة جزء اللفظ علي جزء المعني وقد
اثبتت للمركب وسلبها فرع عن تعقل ثبوتها وقوله لانه
اسم ان ضمير الشان وجملة قوله لا يخلو خبرها اي ان ما
صدق اللفظ وافراده بحسب الخارج لا يخلو واحد منها
عن ان يتصف اما بالافراد او التركيب والحصر في القسمين
استقرايي فما ذكره من قوله لانه الخ ليس دليلا له لان الحصر
الاستقرايي لا يستدل عليه بل هو بيان لوجه التقسيم ه
بانضمام القيود الي المقسم قوله ويدل الخ حاصل
ما ذكره من القيود في تعريف المركب ثلاثة ان يكون للفظ
جزء او ان يدل ذلك الجزء وان يكون دلالته علي جزء المعني
فخرج بالقيد الاول ما لا جزء له اصلا كهمزة الاستفهام وواو العطف
مثلا وبالثاني ما له جزء ويدل لكن لا علي جزء المعني كعبد الله
علما فان كلا من الجزيين له دلالة اما الاول فانه يدل علي
ذات متصفة بالعبودية والله يدل علي الذات الواجب
الوجود لكن لا دلالة لواحد من ذينك الجزيين علي شي
من معناه وهي ذات الشخص المسمي بعبد الله وحينئذ
الصحيح اعتبارهما ان تكون تلك الدلالة مقصودة فيخرج

علي

بهذا القيد ما يدل جزؤه على جزء معناه لكن لا تكون دلالته
عليه مقصودة كما اذا سمي شخص بحيوان ناطق فان مجموع
حيوان ناطق يقصد به الدلالة على الذات المعينة المسماة
به ولا يقصد بكل من الحيوان والناطق مفهومه الاصلي
وان كان جزءا من المسمى لان الحيوانية والناطقية جزء
من ذات المسمى والجزء الاخر التشخص لكن لا دلالة للحيوان
على الحيوانية والناطق على الناطقية من حيث انهما جزءا المعنى العلمي
اذ لا تتصور دلالة جزء اللفظ باعتبار احد وضعيه على
جزء المعنى باعتبار الوضع الاخر من حيث انه جزء معنى
ذلك الوضع الاخر ثم اعلم ان ما خرج بقيود تعريف
المركب داخل في المفرد وما خرج عن المفرد داخل في المركب
اذ لا واسطة بينهما وبتوضيح تعريف المركب يتضح المفرد اتم
اتضاح لانه مقابله وبضدها تتميز الاشيا فلذلك تعرضنا
للكلام على المركب دون المفرد وبقي ان تعريف المفرد
والمركب ما تلفظ بها ذكر اصطلاح للمناطقة ذكره النحاة
في كتبهم وخلطوه باصطلاحهم واكثر النحاة على ان المفرد
ما تلفظ به مرة واحدة كزيد والمركب ما تلفظ به مرتين
بحسب العرف فعبد الله على هذا القول مركب وعلى القول
الاول مفرد ويرجح القول الثاني انهم يقولون في مثل عبد
الله انه مركب تركيبا اضافيا ويعربون كلا من جزئيه باعراب
ولو كان مفردا لاعرب باعراب واحد **قوله** والمفرد ال للعهد
الذكري اي المفرد الذي ذكر في التقسيم **قوله** ثلاثة اقسام
من تقسيم الكلي الذي هو المفرد الى جزئياته التي هي

الاسم

اي المفرد ثلاثة اقسام اسم وفعل وحرف

٣٥

الاسم والفعل والحرف وحصر في الثلاثة استقرائي
اما ان يستقل بالمفهومية عبارة عن كون اللفظ يفهم معناه
بدون انضمام امر اخر اليه وهذا المعنى هو معنى قولهم
يدل على معنى في نفسه كما عبر به كثير من النحاة فهو من
العبارتين واحد وهو عدم الاحتياج في فهم معنى اللفظ
الى ضميمة غيره اليه فمعنى قولهم ما دل على معنى في نفسه
ما دل بنفسه في ذلك المعنى ولم يحتج لضميمة **قوله** الثاني
الحرف اي ما لا يستقل بالمفهومية هو الحرف ومعنى عدم
استقلال الحرف بالمفهومية ان دلالته على معناه كدلالة
في على الظرفية مثلا متوقفة على ذكر شي اخر وهو المظروف
والظرف في قولك زيد في الدار مثلا فقول النحاة الحرف
ما دل على معنى في غيره في سببية اي ان دلالته على معناه
بسبب انضمام غيره اليه بخلاف الفعل والاسم فان كلا منهما
يدل على معناه وحده بدون انضمام ان ينضم اليه غيره
قوله يدل بهيئته افاد كلامه ان دلالة الفعل على الزمان
بهيئته وهو كذلك وتوضيحه ان الفعل مركب من المادة
والهيئة فالمادة هي حروفه مثلا في ضرب ضر ب والهيئة هي
الحركات والسكنات وتقديم بعض الحروف على بعض فيدل
الفعل بمادته على الحدث وهو الضرب مثلا في ضرب وعلى
الزمان الماضي بهيئته والدليل على ان الهيئة دالة على
الزمان اختلاف الزمن باختلافها مع اتحاد المادة فان ضرب
يدل على الماضي ويضرب يدل على المستقبل فلما اختلفت الهيئة
اختلف الزمان مع كون المادة واحدة وهي ض ر ب واحترز

ضمير يستقل يعود الى المفرد
والمفهومية كون المعنى مفهوما
والاستقلال بالمفهومية ...

شرح
لانه لا يخلو اما ان
يستقل بالمفهومية
او لا الثاني الحرف
والاول اما ان يدل
بهيئته على احد الازمنة
الثلاثة او لا الثاني
الاسم والاول الفعل

على الزمان

بالهيئة عن الزمان الدلالة بجوهر الفعل فانها تكون ما لا سماه
كامس وغد وعمرو كذلك **قوله** الثلاثة وهي الماضي والمستقبل
والحاضر **قوله** الثاني الاسم اي الثاني من هذا التقسيم وهو
قوله اما ان يدل بهيئته الخ وقوله والاول الفعل اي الاول
من هذا التقسيم **قوله** والعناد حقيقي العناد معناه التنافي
ومعنى هذه العبارة ان قولنا الكلمة اما اسم او فعل او حرف
قضية منفصلة حكم فيها بالتنافي بين اجزائها الثلاثة في الجمع
اي التحقق والخلو اي الانتفا ومعنى ذلك ان هذه الثلاثة
لا يمكن ان تجتمع كلها في شي واحد بحيث تكون كلمة اسما
وفعلا وحرفا ولا اثنان منها ايضا ولا تنتفي هذه الثلاثة
بانه توجد كلمة ليست اسما ولا فعلا ولا حرفا بل حيثما وجدت
كلمة فهي اما اسم او فعل او حرف فهذه القضية نظيرها
قولك العدد اما زوج او فرد اذ كل عدد لا يخلو عن ان يكون
زوجا او فردا فلا يجتمعان في عدد ولا ينتفيان **قوله** وقد
علم بذلك اي ببيان وجه الحصر وهو قولنا اما ان يستقل الخ **قوله**
حد نائب فاعل علم والمراد بالحد التعريف وقوله للاحاطة (لانه لا يخلو اه)
تعليل لكون حد كل واحد منهما قد علم ووجه ذلك انه قد قسم المفرد
الى ثلاثة اقسام الاسم والفعل والحرف فالمفرد مقسم وكل من
الثلاثة اقسام ومعلوم ان المقسم متحقق في جميع الاقسام
فيكون جنسا لان الجنس هو الكلي الذاتي المشترك بين افراد
مختلفة الحقيقة وان كل واحد من الثلاثة امتاز عن صاحبه
بقيد مختص به فيكون ذلك القيد فصلا لان الفصل عند
المناطقة ما كان ذاتيا للحقيقة مختصا بها كالناطق للانسان
فيضم

تعريف

فيضم ذلك القيد للامر الكلي يخرج كل واحد فحد الاسم مفرد استقل
بالمفهومية ولم يدل بهيئته على احد الازمنة الثلاثة فقوله
مفرد جنس يشمل الانواع الثلاثة وقوله استقل الخ فصل
اخرج به الحرف وقوله ولم يدل فصل ثان اخرج به الفعل
وبقي الحد قاصرا على الاسم وحد الفعل مفرد استقل
بالمفهومية ودل بهيئته على احد الازمنة الثلاثة فقوله
مفرد جنس وقوله استقل فصل اخرج به الحرف وقوله
ودل الخ اخرج به الاسم وحد الحرف مفرد لم يستقل بالمفهومية
فقوله مفرد جنس وقوله لم يستقل فصل اخرج به الاسم
والفعل **قوله** والتقسيم الاول الخ لما قسم المفرد للاقسام
الثلاثة شرع الان في تقسيم كل واحد منها الى اقسام ثلاثة
ايضا فقسم الاسم الى ظاهر ومضمر ومبهم فقوله مظهر
هو وما بعده يجوز فيه الجر على انه بدل من اقسام والرفع
على انه بدل من ثلاثة او خبر لمبتدا محذوف والمظهر اسم
مفعول ماخوذ من قولك اظهرت الشي اذا كشفته ولم تستره
ولما كان الاسم الظاهر يدل بنفسه على المعنى بدون ان
يتوسط شي في دلالته على معناه كان اظهر دلالة من
المضمر والمبهم لان كلا منهما يحتاج لامر اخر ينضم للعقل حتى
يفيد معناه فاطلق عليه اسم المظهر ولذلك بدا به في
التقسيم **قوله** نحو زيد ورجل مثل بمثالين اشارة الى انه
لا فرق في الظاهر بين ان يكون معرفة كزيد او نكرة كرجل
وهو لا يخرج عن هذين القسمين فجميع الاسماء الظاهرة
اما معرفة واما نكرة ويتفرع من هذين القسمين اقسام

ليس هذا محلها ذكرها قوله ومضمرا اسم مفعول ماخوذ من
اضمرت الشي اذا خفيته وسترته سمي به اما لان حروفه هـ
الموضوعة له غالبا وهي التاء والكاف والهاء مهموسة الضماير

اي صوتها خفي لان الهمس الصوت الخفي وانما قيدونا بالغالب لاخراج صح

المنفصلة من نحو انا وانت الخ لان الضمير هنا وهو انا وانما
حرفه ليس مهموسا واما التاء ونحوها فهي ليست ضماير وانما
هي لواحق كما سياتي تحقيقه واما لان دلالته على معناه اخفى
من دلالة الاسم الظاهر لان الضمير يحتاج في دلالته على
معناه الى قرينة زايدة على اللفظ وهي التكلم او الخطاب
او الغيبة وما هو محتاج في دلالته على معناه لشي زايد
على ذات اللفظ اخفى مما دل على معناه بدون تلك الزيادة
قوله ويسمى ايضا ضميرا ماخوذ من الضمور وهو الهزال لانه
في الغالب قليل الحروف اذ هو موضوع على حرف واحد
او حرفين بخلاف الاسم الظاهر فان حق اللفظ فيه ان
يكون موضوعا على ثلاثة احرف فاكثر فتكون حروف هـ
الضمير بحسب الغالب اقل من حروف الظاهر فاشبه الهزيل
النحيف الجسم ثم تسميته مضمرا وضميرا اصطلاح هـ
البصريين واما الكوفيون فانهم يسمونه كناية ومكنيا
والثاني من باب الحذف والايصال اي مكنيا به عن الاسم
الظاهر اختصارا قوله نحو انت وهو اي وانا من كل ما وضع
لمخاطب وغايب او متكلم فمدلول الضمير الذات المخاطبة
او الغايبة او المتكلمة فيكون قد اعتبر في مدلوله شي
اخر غير الذات وهو التكلم او الخطاب او الغيبة بخلاف
الاسم الظاهر فان مدلوله مجرد الذات بدون ان يعتبر
معها

معها شي من الاوصاف ان كان جامدا كرجل او يعتبر معها وصف
كما في المشتقات نحو ضارب فان موضوعه ذات متصفة
بالضرب على جهة القيام بها ومضروب ذات متصفة
به على جهة الوقوع عليها وقس حال بقية المشتقات
فالمشتق مدلوله ذات مع صفة وكذلك الضمير لكن فرق
بينهما بخصوصية لفظية ومعنوية ليس هذا محلها قوله
ومبهم من الابهام وهو الخفا ماخوذ من ابهمت الشي اذا
خفيته ولما كان المبهم لا يفيد معناه الا بتوسط قرينة
زايدة على اللفظ وهي الاشارة الحسية في اسم الاشارة
والصلة في الاسم الموصول كان مبهما اي خفيا بالنسبة
للاسم الظاهر الدال على معناه بدون ان ينضم اليه شي
اخر قوله نحو هذا وهذه اي من جميع اسما الاشارة
كهولاي وتلك وذاك فقوله نحو يحتمل التمثيل بالنظر
لشخص هذا وهذه ونحوهما من بقية اسما الاشارة المفردة
فيكون التمثيل للمبهم قاصرا على خصوص اسم الاشارة
ويحتمل ان التمثيل بالنظر لنوع هذا فيكون المعنى وذلك كاسم
الاشارة الممثل له بهذا ونحوه من المبهمات وهو الاسم
الموصول كالذي وهذا التقرير اولى ليدخل تحت لفظة
نحو الموصول واما التقرير الاول فلم يفدنا وله فيكون كلامه
قاصرا اعلم ان ما ذهب اليه المص من كون القسمة
ثلاثية هو المشهور وذهب بعضهم الى ان اسماء الاشارة من
قبيل الاسم الظاهر قال ابن يعيش وهو القياس اذ لا
تفتقر الى تقدم ظاهر فتكون من قبيل الضمير ولانه

نحو غلى عليه احكام الاسما الظاهرة كو صغيره والوصف به
وتثنيته وجمعه وغير ذلك وقد اشكل امره على قوم فجعلوه
قسما مترددا بين الظاهر والمضمر لان له شبها بالظاهر وشبها
بالمضمر فمن حيث تصغيره وكونه انه مبني ولم يتعارفه
تعريف الاشارة كان كالمضمر ومن حيث تصغيره ووصفه
والوصف به كان كالاسم الظاهر **قوله** لا يخلو اما ان
ان يصلح الخ هذا بيان لوجه الانحصار في الاقسام
الثلاثة وحصره فيها استقرائي **قوله** اما ان يصلح لكل
جنس اي يصلح لان يستعمل في كل جنس فيه اشكال وذلك
لان الجنس هو الامر الكلي والامور الكلية لا وجود لها
في الخارج وقد شرطوا في اسم الاشارة ان ينضم اليه
الاشارة الحسية فلا بد ان يكون المستعمل فيه مشاهدا حتى
يشار اليه وما ليس موجودا في الخارج ليس مشاهدا
والجواب اننا نعود مضافا اي افراد كل جنس ثم
يقال انه ليس ان من الاجناس ما ليست افراده مشاهدة
بل معقولة فلا بد من تخصيص الافراد لكونها محسوسة
مشاهدة اي افراد كل جنس محسوسة مشاهدة هذا
بالنظر لاسم الاشارة واما بالنظر للموصولات فانها تستعمل
في المعقول والمحسوس لكن لافرادها اختصاص ببعض
الامور كاختصاص من بمن يعقل فتكون الكلية بالنظر
اليها ليست عامة وفي المقام كلام لا تحتمله هذه العجالة
قوله اما ان يكون كناية عن ضميره هذا التفسير جري على
اصطلاح الكوفيين من تسمية الضمير كناية ومكنيا وتوجيه

على

(في الهامش: شرح لولا الخلف اما ان يصلح لكل جنس او لا الاول المبهم والثاني اما ان يكون كناية عن غيره او لا الاول المضمر والثاني المظهر)

على اصطلاح البصريين اولا في التقسيم ولا تجري شيء من
ذلك **قوله** والقسم الثاني الفعل اي مطلق الفعل حتى يصح
تقسيمه الاقسام ثلاثة **قوله** على الاصح مقابله كما يأتي في الشرح
ما ذهب اليه الكوفيون من انه قسمان **قوله** على الاستقبال اي
الزمن المستقبل والمراد ان يدل عليه بحسب الوضع فخرج
الفعل الماضي الواقع شرطا كقولك ان قام زيد فمن قال المعنى
انه حصل قيام من زيد في الزمن المستقبل والمراد ان يدل عليه
بحسب حصل مني قيام فيه فقد دل الماضي هنا على
المستقبل لكن تلك الدلالة ليست من جهة الوضع بل من جهة
ادات الشرط فهي عارضة بدليل انه اذا عري الفعل عنها
تمحض للدلالة على الزمن الماضي **قوله** الثاني اي الذي
لا يختص بالاستقبال بل يدل عليه وعلى الحال اي الزمان
الحاضر فهو زمن التكلم فيكون المضارع دالا على الحال
والاستقبال وهو حقيقة فيهما على التحقيق فيكون مشتركا
لفظيا وهو الراجح ومقابله انه حقيقة في الحال مجاز في
الاستقبال وبالعكس واما كونه مجازا فيهما فاحتمال عقلي
لم يذهب اليه احد ثم ان دلالة المضارع عليهما بحسب
الوضع فلا يرد انه قد يتمحض للدلالة على الماضي اذا دخلت
عليه لم نحو لم يضرب لان هذه الدلالة عارضة من دخول
لم وكلامنا انما هو في الدلالة بحسب الوضع **قوله** والاول الامر
اي الدال على خصوص المستقبل هو فعل الامر وينبغي
ان يعلم ان دلالة فعل الامر على الاستقبال انما هو بحسب
المأمور به وهو الحدث المطلوب ايقاعه واما باعتبار

(في الهامش: شرح ومتن الفعل وهو الثاني والقسم على الاصح ثلاثة اقسام لانه اما ماض نحو قام ومضارع نحو تقدم وامر نحو قم لانه لا يخلو اما ان يدل على الاستقبال او لا الثاني الماضي والاول اما ان يختص بالاستقبال او لا الثاني المضارع والاول الامر وذهب الكوفيون الى انه قسمان كما يأتي ه)

كون الامر من قبيل الطلب الذي هو من اقسام الانشا فيكون دالا
علي الحال بالنظر للطلب فان الانشا زمنه حاضر والحاصل
ان فعل الامر باعتبار دلالته علي الطلب يدل علي الحاضر لان
الانشا ما قارن مدلوله التلفظ به وباعتبار المطلوب يدل
علي الاستقبال لان زمن حدوث المطلوب متاخر عن زمن
الطلب وقد علم مما ذكره الشارح في وجه الحصر تعريف كل
واحد من الافعال الثلاثة للاحاطة بالمشترك وهو الجنس
وبه يمتاز كل واحد عن الاخر وهو الفصل ولعله انما سكت
عن بيان ذلك هنا كما بينه في تقسيم العدد الي اقسامه
الثلاثة لان الغرض هنا بيان هذه الاقسام علي وجه الاجمال
لانسياق التقسيم اليها فذكرها هنا استطراد على
سياتي يتعرض لها تفصيلا فترك التنبيه هنا علي تعريفها
اتكالا علي ما سياتي له **قوله** ولا يعمل شيئا من قبيل عطف
اللازم علي الملزوم يعني انه يلزم من اشتراكه بين الاسما
والافعال عدم العمل ثم المعني ان هذا حقه وشانه فلا
يرد النقض بما ولا النافيتين فانهما يعملان عمل ليس
فيرفعان الاسم وينصبان الخبر تقول ما زيد قايما ولا رجل
حاضرا مع انهما مشتركان بين الاسما والافعال **قوله**
نحو هل ويقال فيها ال بابدال الها همزة وهي حرف استفهام
لطلب التصديق بخلاف الهمزة فانها لطلب التصور **قوله**
وانما تكون هل مشتركة الخ اعترضه التتوافي فاختصه
لا حاجة الي هذا لان هل بالنظر الي ذاتها مشتركة
والاختصاص بالفعل فيما ذكر امر عارض **قوله** فتختص
به

ثم [illegible] وهو كلام تام واما
والقسم الثالث [illegible] والافعال فيدخل
مشتركة بين الاسما والافعال هل تعول هل
[illegible] ولا يدخل [illegible] نحو هل زيد قائم وانما
ذلك اذا دخلت مشتركة اذا العرب [illegible]
[illegible] هل فعل ان كان في حيزها
فعل فتختص به

به اي بالفعل في التعبير بلفظ التخصيص نظر اذ دخولها
علي الفعل المقدر ليس باولي من دخولها علي الفعل الصريح
وهي لو دخلت علي الفعل الصريح لا تختص به فكيف بالفعل
المقدر والجواب ان الشارح لما قدم انها مشتركة بين
الاسما والافعال اوجه هذا جواز الاعراب زيد من هل
زيد قام مبتدا فنبه بقوله فان كان في حيزها فعل الي
ان هل في هذا المثال وما اشبهه مختصة بالدخول علي الفعل
فتعين حينئذ اعراب زيد فاعلا بفعل محذوف يفسره
المذكور وحكمة اختصاصها بالفعل ان اصلها ان تكون
بمعني قد وقد مختصة بالفعل فان قلت اذا كانت
في الاصل بمعني قد فمقتضاه ان لا تدخل علي الجملة الاسمية
التي طرفاها اسمان نحو هل زيد اخوك واجيب بانها لما
تطفلت علي همزة الاستفهام في افادتها الاستفهام صح
دخولها علي ما ذكر كالهمزة وذلك لان اصلها اهل وكثر
استعمالها كذلك ثم حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال استغنا
بها عنها واقامة لها مقامها وقد جات علي الاصل في قوله
تعالي هل اتي علي الانسان حين من الدهر اي قد اتي وقد
يراد بالاستفهام بها النفي نحو قوله تعالي هل جزا الاحسان
الا الاحسان اي ما جزا الاحسان الا الاحسان هذا وقد
انكر طايفة منهم ابو حيان مجيئها بمعني قد فقال لم يقم علي ذلك
دليل واضح انما هو شي قاله المفسرون في الاية وهو تفسير
معني لا تفسير اعراب ولا يرجع اليهم في مثل هذا وقال
بعضهم كالزمخشري انه معناها ابدا وان الاستفهام

المفهوم منها من همزة مقدرة وقال ابن مالك انه معناها اذا قرنت
بالهمزة **قوله** خبريد من هل زيد قام فاعل زيد مبتدا وجملة
هل زيد قام مجرورة بمن والجار والمجرور حال من المبتدا على
راي سيبويه وفاعل خبره والمعنى خبر زيد حالة كونه في هذا
التركيب فاعل او الجار والمجرور صفة بنا على مذهب
الجمهور المانعين وقوع الحال من المبتدا والمعنى خبر زيد
الكاين في هذا التركيب الخ واعلم ان مذهب سيبويه
انه لا يلي هل في نثر الكلام الا الفعل الصريح فلا يجوز
هل زيدا ضربته بالضمير ولا بالاولى هل زيدا ضربت بدونه
وخالفه الكسايي لكن قال بعضهم ان هذا التركيب اي دخولها
على اسم بعده فعل قبيح باتفاق النحاة وحينيذ فقول
الش خبر زيد من هل زيد قام فاعل تصحيح للقول القبيح
لا لانه حسن سايغ **قوله** فيعمل فيها اي العمل الخاص بها
وهو الجر اي ان حق ذلك المختص وشانه ذلك فلا ينافي
ان الحرف المختص بالاسم قد لا يعمل بالكلية كال المعرفة
في نحو الرجل او يعمل العمل الغير الخاص كان فانها
تنصب المبتدا وترفع الخبر ولم تعمل العمل المختص بالحروف
وهو الجر **قوله** وفي السما رزقكم الجار والمجرور خبر مقدم
ورزق مبتدا مؤخر والكاف مضاف اليه والميم علامة
الجمع وما توعدون الواو عاطفة وما موصولة عطف على
رزق وجملة توعدون من الفعل ونايب الفاعل لا محل
لها من الاعراب صلة والعايد محذوف تقديره توعدونه
وفي معناها النظرفية اي ان الرزق الذي هو بمعنى المطر
هنا

شرح ومتن هل زيد قام فاعل يجذوف هل قام زيد من ... عليه ... تقديره هل ... مختص بالافعال ... زيد قام ... وقسم له تعالى ... فيعطف ... الجار ... ه

هنا سطروق في السما واطلق عليه الرزق مجازا مرسلا من اطلاق
السبب الذي هو الرزق وارادة سببه وهو المطر **قوله** فيعمل
فيها اي العمل الخاص بها وهو الجزم والمعنى ان حقه وشانه
ذلك فلا ينافي انه قد لا يعمل بالكلية كقد والسين وسوف او يعمل
العمل الغير الخاص كلن فانها مختصة بالافعال ولا تعمل فيها
العمل الخاص الذي هو الجزم بل النصب **قوله** لسموه اي علوه
وارتفاعه وعلل العلو بقوله بالاخبار به وعنه اي بسبب الخ
وهذا مناسب لمذهب القايلين بان الاسم مشتق من السمو
وهو العلو اما على مذهب الكوفيين القايلين من انه مشتق
من السمة وهي العلامة فيعلل تسميته اسما بانه علامة على
مسماه هذا ... ذلك وجري على مذهب البصريين
قوله وسمي الفعل اي الاصطلاحي نحو ضرب ويضرب واضرب
قوله وهو المصدر بنا على ما هو الصحيح من ان الفعل
وساير المشتقات اصلها المصدر وهو مذهب البصريين والمراد
بالمصدر هنا اللفظ الدال على الحدث فلا بد من تقدير مضاف
في قوله باسم اصله اي باسم مدلول اصله لان الفعل الذي
هو الحدث مدلول المصدر كما انه لا بد من تقدير مضاف
في قوله لان المصدر هو فعل الفاعل اي دال فعل
الفاعل اذ المسمى مصدرا هو اللفظ الدال على الحدث
لا نفس الحدث وحاصله ان هذه التسمية ترجع لتسمية
الكل باسم الجزء لان مدلول الفعل الحدث والزمان والنسبة
ومدلول المصدر خصوص الحدث والذي يسمى فعلا بحسب
اللغة هو الحدث لان الفعل لغة ما حدث عن الفاعل

في شرح ومتن ... مختص بالافعال وفعل ... وقسم له تعالى ... لم ... نحو ... تعو ... الاسم اسما ... ولم يولد وسمى ... بالاخبار ... سموه عن تسميته ... وعنه وسمي الفعل فعلا ... باسم اصله وهو المصدر ... لان المصدر هو فعل الفاعل ... حقيقة وسمي الحرف حرفا لوقوعه ... البصريين ... في الكلام حرفا اي ليس مقصودا ... بالذات ه

والحدث جزء معنى الفعل فنسمي به جميع معناه **قوله** ليس مقصودا
بالذات يعني به ان معنى كونه تطرفا هو انه ليس ما يقع في اول
الكلام او اخره كما يتوهم من التعبير بالتطرف بل معناه ما ذكر
اي انه لم يقع ركنا في الاسناد وانما يوتى به للربط كما تقدم ه
ونقل عن المبرد انه كان يقول ان اسمها اي الكلمات الثلاث
كلها اسما لان كل واحد اسم لما دل عليه واجيز ان اسميها
كلها افعالا لانها صادرة عن المتكلم واجيز ان اسميها كلها
حروفا لانها كلها قطع من الكلام متفرقة **قوله** والمركب الخ لما
فرغ من تقسيم المفرد شرع في تقسيم قسيمه وهو المركب
فقسمه ايضا الي ثلاثة اقسام والمنقسم الي هذه الاقسام
الثلاثة المركب من حيث هو لا المعرف بما سبق وهو ما دل
جزؤه على جزء معناه لانا لو اردنا هذا المعنى لم يصح هذا
التقسيم اذ جعل من جملة الاقسام هنا التركيب المزجي
وهو لا يدل جزؤه على جزء معناه لانه مفرد بمقتضى ه
التعريف السابق ويدخل في القسم الاول هنا وهو المركب
الاضافي الاعلام الاضافية كعبد الله مع انها من قبيل
المفرد بمقتضى التعريف السابق وحينئذ فالمراد بالمركب
هنا ما لا يمكن ان ينطق به الانسان دفعة واحدة كذا
التقسيم جار على التقسيم الثاني الذي نقلناه لك سابقا
في تعريف المركب والمفرد وتبعناك على ان اصطلاحهم
جار عليه وان الاول اصطلاح المناطقة وظهر ان ال في
المركب هنا لبيعض للعهد **قوله** ثلاثة اقسام يرد عليه
المركب من حرفين كاما او من حرف واسم نحو يا زيد

او

شرح تن ... ثلاثة اقسام الاول ... كلمتان ... وهو التنوين ... تانيهما منزلة ... الكلام ... والتنوين ... قبله ... حالة واحدة ... انا ... والاعراب على ما قبله

او من حرف وفعل نحو ما قام ويرد عليه ايضا المركب التوصيفي
نحو الحيوان الناطق والرجل العاقل والجواب
ان المركب التوصيفي ملحق بالمفرد وما قبله من الاقسام
اذا سمي به حكي كالمركب الاسنادي لانه حينئذ يكون
مزجيا والمزجي لا يكون غالبا الا علما واما المركب من
فعلين فلا يصح ان يورد هنا لانه غير واقع وكلامنا في
اقسام المركب الواقعة فان قلت لا ورود لهذا السؤال
اصلا لانه ليس هاهنا ما يفيد انحصار المركب في الاقسام
الثلاثة فالجواب ان الاقتصار عليها في التقسيم
مفيد للحصر لان الاقتصار في معرض البيان مقبول
فلو كان ثم قسم رابع لذكره فالحصر هنا ليس ماخوذا
من العبارة بل من القرائن والسياق **قوله** ملازم حالة
واحدة وهي الجر بالنسبة للمضاف اليه والسكون بالنسبة
للتنوين **قوله** على ما قبله اي ما قبل كل من المضاف اليه
والتنوين وقد يجعل المركب الاضافي علما وهو كثير فيبقى
على اعرابه الاصلي قبل العلمية **قوله** كبعلبك اسم لبلدة
بالشام مركب من بعل اسم صنم وبك اسم صاحب البلد
فبك بمنزلة تاء التانيث مما قبله **قوله** وهي الفتح اي فيهما
هو مفتوح لتاء التانيث كعايشة والمركب المزجي ويرد عليه
ان من المركب المزجي ما لا يفتح فيه اخر الجزء الاول
نحو معديكرب فلا يكون هذا الضابط شاملا والجواب
انه حصل له بالتركيب مزيد ثقل فلم تقبل الياء الحركة
مطلقا فسكنت للتخفيف وفي اعرابه اوجه ثلاثة الاول

شرح تن ... والثاني جزء وهو ... منزلة تاء التانيث ... ما قبلها ... الاول ... انه ... حالة واحدة وهي الفتح والاعراب على الجزء الثاني

مأ ذكره الشارح وهو اعرابه اعراب ما لا ينصرف وهو الفصيح
الثاني ان يعرب اعراب المتضايفين فيضاف الجزء الاول
وهو البا الثاني ويكون الاعراب مقدرا في الاحوال الثلاثة
على اخر الجزء الاول وهو البا والجزء الثاني يجر بالكسرة
وينون على المشهور واما ظهور الفتحة حالة النصب
على اليا نحو رايت معدي كرب فخلاف المشهور الثالث
بناؤه ولزومه حالة واحدة تشبيها له بخمسة عشر
ليكون اعرابه في الاحوال الثلاثة محليا قوله والاعراب
على الجزء الثاني لانه اخر المعرب حقيقة انتقل اليه مما
قبله لما صار كالجزء والمراد بالاعراب اعراب ما لا ينصرف فيرفع
بالضمة وينصب ويجر بالفتحة من غير تنوين للعلمية والتركيب
لان هذا القسم غالبا لا يكون الا علما وحينئذ فوصفه بالتركيب
انما هو باعتبار اصله المنقول عنه والا فهو الان من قسم المفرد
لانه لا شي من الاعلام يدل جزؤه على جزء معناه ثم لا يشمل
هذا الاعلام المختومة بويه نحو سيبويه وعمرويه ونفطويه
وانهما من المركب المزجي مع انها ليست معربة لان الاشهر فيها
البنا اما على انها تعرب اعراب ما لا ينصرف فيشملها الا ان يقال
يراد بالاعراب الاعراب ولو محليا وهي معربة محلا لانا نقول
الاعراب المحلي لا يقال انه على الجزء الثاني قوله كقام زيد
فلو جعل علما نحو شاب قرناها وبرق نحره وتابط شرا
كان مبنيا وحكي على ما كان عليه قبل العلمية قال الشاعر
كذبتم وبيت الله لا تنكحونها بني شاب قرناها تصر وتحلب
واعراب البيت كذبتم فعل وفاعل وبيت الله مقسم به مجرور

الثالث من الاسناد وهو كون احدهما الاخر كقام زيد

والله

والله مضاف اليه لا تنكحونها ان قرئ بضم التاء مضارع انكح
كان متعديا للمفعولين فلا نافية وتنكحون فعل مضارع
مرفوع بثبوت النون والواو فاعل والها ضمير مفعول
اول وبني مفعول ثان منصوب باليا لانه جمع مذكر سالم
وهو مضاف وشاب قرناها مضاف اليه محكي وقوله تصر
وتحلب كل من الفعلين مضموم التا مبني للمفعول وهما
جملتان مستانفتان ولم يسمع في كلام العرب التسمية
بالجملة الاسمية نحو زيد قايم ولكن النحاة قاسوه فلو سمي
به حكي على ما كان عليه وبني وما ذكرناه من بنا الجملة المسمى
بها هو المشهور وهو ما اقتصر عليه الحلبي هنا وهناك
اعراب اخر وهو اعرابها المحكي فنحو جاء زيد اذا سمي
به يرفع بحركات مقدرة على اخره في الاحوال الثلاثة
منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ومثله تابط
شرا وشاب قرناها الا انك في شاب قرناها تقول منع من
ظهورها اشتغال المحل بالف الحكاية وذلك لانه قبل جعله
علما مرفوع بالالف لانه مثنى قوله ثم الاسم قسمان معرب
ومبني ثم للترتيب الاخباري او الاستيناف وهذا شروع
في مقاصد علم النحو وجميع ما تقدم من شرح الكلام
وما بعده من مقدماته ووسائله ومعرب ومبني كلاهما
اسم مفعول مشتق من الاعراب والبني وقد تقرر ان
معرفة المشتق متوقفة على معرفة المشتق منه لان
المشتق منه جزء من المشتق ومعرفة الكلي الذي هو المشتق
متوقفة على معرفة الجزء الذي هو المشتق منه فكان المناسب

يبني على السكون في محل جر وان قرئ بفتح التا تعدى الى مفعول واحد وهو بني منادى اي يا بني منصوب بالياء وشاب قرناها مضاف اليه محكي

ان يتكلم اولا على الاعراب والبنا فلم يتكلم على المعرب والمبني
وقد يجاب بان المقصود بالذات هو معرفة حالة المعرب
والمبني وان المعرب منه ما يكون كذا ومنه ما يكون كذا
ومثله المبني في النفت لا هو المقصود واعلم ان
الاعراب يعتري الاسم بعد التركيب مع العامل واما البنا
فانه يوجد قبل التركيب مع العامل فان سبب البنا وهو
مشابهة الاسم الحرف ومعنى المبني لا يفارقه ركب مع
العامل اولا وحينئذ فوصف الكلمة بالبنا قبل التركيب
وبعده حقيقة واما وصفها بالاعراب ففي حالة التركيب
مع العامل يكون حقيقة وقبله يكون مجازا مرسلا علاقته
الاول اي يصلح لان يكون معربا عند التركيب مع العامل
قوله ولا ثالث لهما اي للمعرب والمبني فكل فرد وجد من
الكلمات تثبت له اما الاعراب او البنا فقول القايل الاسم
اما معرب واما مبني منفصلة حقيقية تمنع الجمع والخلو
كقولك العدد اما زوج واما فرد قوله خلافا منصوب مطلق
عامله محذوف اي اخالف خلافا او حال من محذوف له
تقديره اقول ذلك خلافا اي مخالفا او ذا الخلاف وهذا مقابل
لقوله ولا ثالث لهما قوله الى يا المتكلم نحو غلامي قوله ليس
معربا لعدم ظهور الاعراب فيه ولا مبنيا لعدم موجب البنا
وذهب قوم الى انه مبني لاضافته الى المبني وهو اليا التي
هي ضمير المتكلم والصحيح الذي عليه الجمهور انه معرب
بحركات مقدرة فقوم قسم المعرب تقديرا قوله فلذلك
اي لاجل كونه ليس معربا ولا مبنيا قوله سموه خصيا

قيل

شرح متن ولا ثالث لهما خلافا لقوم ذهبوا الى ان المضاف الى يا المتكلم ليس معربا ولا مبنيا ويسمونه خصيا

قيل الخصي ذكر حقيقة فليس واسطة فالاولى ان يسمى
خنثى مشكلا وفيه ان الخنثى المشكل ليس واسطة ايضا
اذ لا يخرج عن كونه ذكرا او انثى كان المضاف الى يا المتكلم
اشبه به من الخصي لان الخصي ذكر حقيقة قوله فالمعرب
الفا فالفصيحة اي اذا اردت حقيقة كل واحد من القسمين
فنقول لك المعرب الخ قوله ما تغير اخره ما اما تكون اسما
موصولا اي الذي فجملة تغير اخره صلة لا محل لها من
الاعراب واما نكرة بمعنى شي فالجملة في محل رفع صفة لها
الواقعة خبرا عن قوله المعرب وعلى كل فتقدير المصدوق
ما الاسم المتمكن والفعل المضارع الخالي من النونين اي
نون التوكيد خفيفة او ثقيلة ونون النسوة والمعنى المعرب
المعرب اسم متمكن او فعل مضارع خال من النونين تغير
اخره وقد جرى هنا على القول بان الاعراب معنوي وهو
تغيير اخر الكلم بسبب العامل اما على القول بانه لفظي
المفسر بانه اثر ظاهر او مقدر يجلبه العامل في اخر
الاسم المتمكن او الفعل المضارع الخالي من النونين فيفسر
المعرب باسم قام به الاعراب الذي هو نفس الحركة او
الحرف قوله تغييرا اخره اي تغيير صفته كالانتقال من
الرفع للنصب للجر فان صفة الحرف الاخير تتغير وهذا
في الاعراب الظاهر او تقديرا كالاعراب المقدر فمعنى
فان الاخر تغير تقديرا او بتغير ذاته حقيقة كما في المعرب
بالحروف فان جمع المذكر السالم يرفع بالواو وينصب ويجر
باليا ففي الانتقال لحالة النصب يتغير ذات الحرف فتذهب

في الواقع وقد يقال انه لما لم يدر حال الخنثى المشكل اهو ذكر او انثى ...

شرح متن فالمعرب ما تغير اخره حقيقة كاخر زيد او حكما كاخر يد

الواو وثانيه اليا ومثله الجرا وتقديرا وذلك في حالة الرفع في
نحو جمع المذكر السالم والمثني فان واو الجمع والف التثنية
صارا علامتين للاعراب ايضا بعد ان كانتا علامتين للجمع
والتثنية فقط نحو تغيير الاخر تقديرا قوله حقيقة
منصوب على الحال من اخره وكذا مجازا اي حكما وانما
عبر بمجازا لمشاكلة قوله حقيقة فليس المراد المجاز بالمعنى
المصطلح عليه اعني الكلمة المستعملة في غيرما وضعت له ه
ويصح ارادته لكن يحتاج لتكلف لا يخفى قوله كاخو يد
فان اصلهما يدي بوزن فعل ساكن العين فحذفت اليا
اعتباطا وصارت نسيا منسيا ومن الاخر حكما الف اثني
عشر لان عشر حالة محل النون القايمة مقام التنوين
وكل من النون والتنوين لا يخرج ما قبله عن كونه اخرا
فكذا ما حل محله وانما كانت لفظة عشر حالة محل النون
لان اصل اثنا عشر اثنان فحذفت النون واضيفت الى
عشر والنون في المثنى عوض عن التنوين في الاسم المفرد
فعلى هذا تقول في حالة الرفع جا اثنا عشر مرفوع ه
بالالف لانه مثنى وعشر عوض عن التنوين ورايت اثني
عشر منصوب باليا ومثله مررت باثني عشر مجرور باليا
وعشر عوض عن التنوين في الاسم المفرد قوله بسبب
عامل متعلق بقوله تغيير والعامل ما به يتقوم المعنى
يتحقق ويتحصل المعنى المقتضي اي المطالب للاعراب
وذلك المعنى كالمفعولية مثلا فانها تقتضي النصب وهذا
النصب انما يحصل ويتحقق من نفس العامل نحو رايت

زيدا

اي سوا كان ذلك الاخر اخرا حقيقة او كان اخرا مجازا كو ح

قوله بسبب عامل يقتضي رفعه او نصبه او جره كما تقول جا زيد ورايت زيدا ومررت بزيد وقولك قالت يدي يدا ونظرت الى يده

زيدا وضربت عمرا فضرب عامل تحقق به المعنى الذي ه
يقتضي الاعراب وهو المفعولية ومقتضى المفعولية
النصب وقس عليه حال المرفوع والمجرور ثم لا فرق
في العامل بين ان يكون ملفوظا به كما في قولك جا زيد
او مقدرا كما في هل زيد قام فان زيدا فاعل فعل محذوف
يفسره المذكور والتقدير هل قام زيد قام فالعامل هنا
مقدر او يكون العامل ليس لفظيا بل معنويا كالابتدا في المبتدا
او التجرد في الفعل المضارع فان العامل الرفع في المبتدا
نفس الابتدا والرفع في المضارع نفس التجرد وهما عاملان
معنويان ويخرج بهذا القيد ما تغير اخره لا بسبب عامل
كحيث بالفتح بعد الضم مثلا قوله يقتضي الضمير فيه
يعود للعامل والجملة صفة لعامل اي يطلب ذلك العامل
رفعه الذي تقتضيه الاشافة وهي ايصال الفعل
لما بعده ولو حكما ليدخل عامل الجر الزايد قوله اختلف
في امري وابنم في امري لغتان احدهما اتباع عينه وهي
الرا للامه وهي لغة القران قال تعالى ان امرؤ هلك ه
وهذه اللغة هي محل الخلاف الثانية فتح الرا على كل
حال والاعراب على الهمزة حكاها الفرا وانشد
انت امرؤ من خيار الناس كلهم تعطي الجزيل وتشري بالثمن الحمد
وعلى هذه اللغة جا التانيث فقالوا مراة وحكى الجوهري
ان من العرب من يضم الرا على كل حال فيقول جا امرؤ ه
ورايت امرا ومررت بامرئ واما ابنم فهو ابن زيدت فيه
الميم وفيه لغتان احدهما فتح النون في جميع احواله

قوله علته ... او نصبه ... الذي ... المفعولية ... او جره كالذي ... كو ح

واختلف في امري وابنم في قولك ... جا امري ورايت امرا ومررت بامري ... وابنما

حي قليلة والثانية اتباع حركة النون لحركة الاعراب وهذه اللغة هي محل الخلاف ايضا **قوله** فقال البصريون جمع بصري وهم النحاة المنسوبون للبصرة ويقال لها قبة الاسلام وخزانة العرب بناها عتبة ابن غزوان في خلافة عمر ابن الخطاب وهي بفتح اليا وكسرها وضمها ثلاث لغات لكن الفتح افصح فاذا نسبت اليها جاز فتح اليا وكسرها ولا تضم اليا **قوله** حركة ما قبل الاخر اتباع فيكون معربا من مكان واحد وهو الهمزة واما حركة الراء فهي حركة اتباع هذا هو الصحيح **قوله** وقال الكوفيون جمع كوفي وهم النحاة المنسوبون للكوفة ويقال لها كوفة الجند لانها اختطت فيها خطط العرب الذين هم جند الاسلام اذ ذاك في خلافة عثمان رضي الله عنه **قوله** والمبني بخلافه المبني مبتدا وقوله بخلافه الباء فيه للملابسة اي ملتبس بخلافه اي بمخالفة المعرب من قبيل التباس الموصوف وهو المبني بالصفة وهي الخلاف وهذا الخلاف هو التضاد فان النسبة بين المعرب والمبني التضاد فهما ضدان لا يجتمعان وقد يرتفعان كما في بعض الاسماء قبل التركيب فانها ليست معربة ولا مبنية نحو زيد **قوله** هو ما لم يتغير الخ هذا التعريف مبني على ان البنا معنوي وهو لزوم اخر الكلمة حالة واحدة اما على انه لفظي فيعرف بانه ما لحقه البنا اعني ما جي به لا لبيان مقتضى العامل الى اخر التعريف وما في قوله ما لا يتغير اخره واقعة على اسم غير متمكن وفعل ماض وفعل امر وفعل مضارع لحقه

احدي

احدى النونين فتنوع الاقسام كلها مبنية والحاصل ان ما خرج من اقسام المعرب يدخل في المبني اذ لا واسطة **قوله** ما يظهر اعرابه اي علامة اعرابه بنا على ما ذهب اليه الشارح من ان الاعراب معنوي اما على القول انه لفظي فلا حاجة لتقدير حذف المضاف **قوله** يغزو فعل مضارع مبني للمجهول والضمير المستتر فيه نائب فاعل يعود على الاعراب والمعنى يغزو هو اي الاعراب فلا يقال ان ما واقعة على اسم وهي موصولة او نكرة موصوفة ويغزو صلتها او صفتها والضمير فيه ليس عايدا على ما فقد جرت الصلة او الصفة على غير من هي له فكان الواجب ابراز الضمير فيقول يغزو هو وقد يجاب بانه جري على مذهب الكوفيين وهو ان الابراز لا يجب الا اذا خيف اللبس ويدعي ان اللبس هنا مامون **قوله** حرف صحيح وهو ما ليس من حروف العلة التي هي الواو والالف والياء **قوله** نحو دلو وظبي وغزو وعدو ورمي وانما اشبه ما ذكر الصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا تستثقل عليه الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة واما الالف فلا يشبه الصحيح بالحقيقة لانها لا تكون الا ساكنة وما قبلها متحرك بحركة مناسبة لها وهي الفتحة **قوله** كما تظهر في الصحيح اي حيث لا مانع من ظهورها فان يسكن الاخر للوقف نحو جاء زيد بسكون الدال او ان يحصل ادغام نحو قوله تعالى ونذهب الناس سكارى بادغام احد المثلين في الاخر على بعض القراءات او التخفيف نحو قوله تعالى فتوبوا الى بارئكم على قراءة من سكن الهمزة او

حرف ومثل ما نطير واليعر وقسمان ما نقدر عنه فالذي اعرابه ونقدر منه قسمان صحيح نظير اعرابه وهو ما اخره حرف الاخر وهو زيد وما اخره صحيح يسمي الصحيح وهو حرف اخره واو او يا الان في نحو دلو وظبي ساكن فدلو وظبي صحيح لوجود التنوين على حرف العلة تقول هذا دلو وظبي ورايت دلوا وظبيا ومررت بدلو وظبي فتظهر فيه الان كما تظهر في الصحيح اه

او صفتها

تقدم حركة ما قبل الاخر اتباع وقال الكوفيون معرب من مكانين

والمبني بخلافه وهو ما لم يتغير اخره لفظا او تقديرا بسبب العوامل في الاحوال الثلاث ه

الحكاية نحو من زيدا جوابا لمن قال ضربت زيدا والاتباع مناقضة
ليا المتكلم نحو غلامي او الاتباع نحو الحمد لله بكسر الدال اتباعا
لكسر لام الله قراءة شاذة وقد نظمت هذه المواضع فقلت.
في غير مقصور ومنقوص ابن اعراب اسم فسوى احوال
الحكاية للوقف والتخفيف ثم حكاية اتباعه للسوال
واضافة للياء من متكلم وكذاك ادغام له سع تالي
قوله والذي يقدر فيه الاعراب الخ هذا هو القسم الثاني
من المعرب وقد قسم هذا القسم ابغ الى قسمين ما يقدر فيه
حرف وانه كان المناسب تقديم ما يقدر فيه حركة لما ان
الاعراب بالحركة اصل والاعراب بالحرف نايب عنها الطول
الكلام على ما يقدر فيه الحركة فقدم ما يقدر فيه الحرف
ليفرغ منه البه او لما كان تقدير الحرف محل خفا والتقويه
بادر بالتنبيه عليه وقدمه قوله جمع المذكر السالم المثنى
الخ مسكوته على هذا القسم مما يقدر فيه الحرف يقتضي
الحصر وليس كذلك اذ بقي من اقسام ما يقدر فيه الحرف
جمع المذكر السالم اذا اضيف لكلمة اخرى بغير اليا نحو جا صالحوا
القوم ورايت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم فان الواو
في حالة الرفع مقدرة منع من ظهورها الثقل واليا في حالتي
النصب والجر كذلك والاسما الستة اذا اضيفت الى ما ذكر
نحو جا ابو الحسن ورايت ابا الحسن ومررت بابي الحسن
والمثنى اذا اضيف كذلك في حالة الرفع تقدر الالف نحو
جا صالحا القوم فهو مرفوع بالف مقدرة منع من ظهورها
الثقل واما في حالة الجر والنصب فالياء فيه
تنلس

خ عدم تقدير مثل [illegible] وما يقدر فيه حركة وتقدم الكلام على ما يقدر فيه حرف [illegible] مسلمي

تظهر تقول رايت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم فيجر وينصب
باليا الظاهرة اذ لا استثقال في ظهورها لا الجمع ولانها في جمع المذكر
السالم حذفت لوجود ما يدل عليها وهي الكسرة وليس في المثنى
ما يدل عليها لو حذفت فان ما قبلها في المثنى مفتوح ولعل الشارح
لم يلتفت لذلك لانه امر عارض بسبب الاضافة لكلمة مستقلة
بخلاف يا المتكلم فانها للعموم استقلالها بمنزلة العدم كذا اجابوا
وهو في غاية الضعف فليتامل قوله حالة الرفع واما في حالة
النصب والجر فان اعرابه فيهما لفظي لبقا اليا التي هي الاعراب
فيها غاية الامر انها ادغمت في يا المتكلم والادغام لا يخرجها عن
حقيقتها قوله اصله مسلموي هذا الاصل بالنظر للاضافة
والا فالاصل الاصيل مسلمون لي حذفت النون للاضافة
واللام للتخفيف قوله وقلبت الضمة اي التي على الميم كسرة
لمناسبة اليا ظاهر كلامه انه يبقى تقلب الواو يا على قلب
الضمة كسرة وهو كذلك خلافا للاشموني حيث اختار ان يبدا
بقلب الضمة على قلب الواو معللا له بانه اقدام على الحركة
الضعيفة قبل الاقدام على الحرف القوي وما ذكره الشارح
هو المطلوب المشهور عند القوم قوله وقدرت الواو الخ
من سياق المصنف ان هذا التقدير ليس للثقل ولا للتعذر حيث
سكت عنه هنا في بيان ما يقدر فيه الحرف وتكلم عليه في بيان
ما يقدر فيه حركة ونص ابن الحاجب على ان تقدير الواو هنا
للاستثقال قوله لان جمع الخ علة لقوله وقدرت الواو
دون الضمة هذا وقد ذهب ابو حيان الى ان اعراب مسلمي
لفظي قال لان ذات الواو باقية وانما تغيرت صفتها والتقو
بر

اصله مسلموي اجتمعت الواو واليا وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو يا وادغمت اليا في اليا وقلبت الضمة كسرة لمناسبة اليا وقدرت الواو دون الضمة لان جمع المذكر السالم معرب بالحروف على المشهور ا ه

للمثنى خلو المحل من التعذر لان ثانيه ذلك هنا لان الواو انقلبت
يا فلم تتعذر انما تبول ومنعها ونظير ذلك في الجسمانيات
استحالة الخمر خلا قوله ما يقدر للتعذر اي ما يقدر فيه
الاعراب لكونه يمنع من ظهوره التعذر وليس هذا القسم
منحصرا فيما ذكره الشارح بل بقي منه ما استلغته لك في
النظم قوله كالفتى الكاف للتمثيل اي مثل الفتى من
كل اسم معرب اخره الف لازمة ويسمى هذا القسم مقصورا
لكونه ضد الممدود وهو الاسم المعرب الذي اخره همزة
بعد الف زايدة ككساء ورداء ولكونه منع من ظهوره
مطلق الاعراب بالحركات والقصر معناه لغة المنع
والتعليل الاول اولى لان التعليل الثاني يشمل نحو غلامي
فانه ممنوع من ظهور الحركات مع انه لا يسمى مقصورا
اللهم الا ان يقال ان علة التسمية لا يلزم اطرادها وانعكاسها
قوله وغلامي اي من كل اسم مضاف الى يا المتكلم وليس
مثنى ولا جمع مذكر سالم ولا مقصورا ولا منقوصا قوله
جا الفتى مرفوع بضمة مقدرة على الالف الموجودة منع
من ظهورها التعذر واما جا الفتى فتى فهو مرفوع بضمة
مقدرة على الالف المحذوفة لالتقا الساكنين منع من ظهورها
التعذر اذ اصله فتي تحركت اليا وانفتح ما قبلها فقلبت
الفا فالتقى ساكنان الالف والتنوين فحذفت الالف لم
لالتقا الساكنين منع من ظهورها التعذر اذ اصله فتى
تحركت اليا وانفتح ما قبلها قلبت الفا فالتقا ساكنان
الالف والتنوين فحذفت الالف لالتقا الساكنين فصار فتى

قوله

شرح ملك
والذي بعد رضيع حمزه قيصان
بالتعذر قيد للتعذر كالفتى وغلامي
نحو جا الفتى وغلامي ورايت
الفتى وغلامي ومررت
بالفتى وغلامي ه

قوله ان ذات الالف لا تقبل الحركة وذلك لانها ساكنة لانها
الف لينة فلو فرض تحركها انقلبت حقيقتها وصارت همزة
ولذلك كان التقدير هنا التعذر اما القدر للثقل فان الحرف
يقبل الحركة لكنها تستثقل عليه كالقاضي فان اليا تقبل
الضمة لكنها تكون ثقيلة فقد ظهر لك الفرق بين ما يقدر
للثقل وما يقدر للتعذر قوله اشتغل بحركة المناسبة اي
فلا يقبل حركة الاعراب اذ لا يتوارد اثران على شي واحد قوله
تقدر فيهما اي في الالف في المقصور وهو الفتى ونحوه واليا
في المضاف الى يا المتكلم ثم محل تقدير الحركات الثلاث اذا
كان الاسم الذي اخره الف مصروفا اما اذا كان ممنوعا من
الصرف كموسى وعيسى فانك تقدر فيه الضمة رفعا والفتحة
نصبا وجرا ففي حالة النصب تكون اصلية وفي حالة الجر
تكون نايبة عن الكسرة وذهب بعضهم الى تقدير الكسرة
في حالة الجر في الاسم الذي لا ينصرف وعلل ذلك بانها انما
امتنعت فيه للثقل ولا ثقل مع التقدير واجيب بان الثقل
متباعد عنه مطلقا في اللفظ وفي التقدير ولان الفعل ه
لا يدخله الكسر مطلقا فكذا ما يشبهه قوله وتظهر الكسرة
قال ابن مالك هذا هو الصحيح عندي ومن قدر كسرة اخرى
فقد ارتكب تكلفا لا مزيد عليه ولا حاجة اليه قال ابو
حيان ولا اعرف له سلفا في هذا المذهب تنبيه في
ظهرات في المضاف الى يا المتكلم مذاهب اربعة الاول
مذهب الجمهور انه معرب في الاحوال الثلاثة الثاني
انه مبني وهو مذهب الجرجاني وابن الخشاب والمطرزي

شرح ملك
وموجب هذا التقدير ان
ذات الالف لا تقبل الحركة
وما قبل يا المتكلم اشتغل
بحركة المناسبة فتقدر
فيها الحركات الثلاث وذهب
ابن مالك الى ان المضاف
الى يا تقدر فيه الضمة والفتحة
فقط وتظهر الكسرة في
حال الجر ه

وظاهر كلام الزمخشري الثالث مذهب ابن جني انه
لا معرب ولا مبني الرابع ما ذهب اليه ابن مالك
قوله واعترض مبني للمجهول ونايب الفاعل ضميره
مستتر في اعترض يعود لابن مالك والمعترض هو ابو
حيان والاعتراض هو ما ذكره الشارح بقوله بان
الكسرة فتكون اليا للمنصوب اي اعتراضا مسوقا بان
الى اخره وجواب هذا الاعتراض قول الشارح وله ان يدعي
الخ اي له ان يجيب عن الاعتراض مدعيا الخ قوله كما
قالوا الكاف للتشبيه وما موصول حرفية تسبك مع ما
بعدها بمصدر اي هذا الادعا شبيه بقولهم في نحو ضرب الخ
وذلك ان النحاة قالوا ان الفعل اذا كان ماضيا وبني للمفعول
فانه يضم اوله ويكسر ما قبل اخره فاورد عليهم شي فاجابوا
بما ذكر هذا ما يقتضيه ظاهر كلام الشرح وفيه ان الذي
قال هذا القول هو ابو حيان يختار من عند نفسه فليس
من كلام النحاة واما قول النحاة يضم اول الماضي ويكسر
ما قبل اخره فهو محمول على غير المكسور نحو ضرب وقال
الخ علما بانه لا يعني لكسر المكسور وحينيذ فالاولى ان
يقول ان الكسرة في غلامي قبل دخول العامل كانت
لمجرد المناسبة وبعده صارت لمجرد الاعراب من غير
تبدل ولا شك في ثبوته الغابرة بالاعتبار حينيذ قوله
وما تعذر للاستثقال عطف على قوله ما تعذر للتعذر
اي وقسم تعذر فيه اي الحركة للثقل او الصلة او الصفة
في الوضعين اي في قوله تعذر للتعذر وقوله تعذر للاستثقال

نحو

قوله في بعض ... بان الكسرة موجودة قبل دخول عامل الجر ولم تدل على الكسرة ... وكلفتها ... كسرة الاعراب ... اذا كانت الكسرة ... للفاعل ... على الكسرة ... البنى

٤٨

قد جرته على غير من هي له فكان الواجب ابراز الضمير بان يقول
تعذر هي وتقوم لك جواب ذلك فلا تغفل ثم المقدر هنا الضمة
والكسرة واما الفتحة فتظهر كما قال بعد ذلك وتظهر فيه الفتحة
قوله كالقاضي كل اسم معرب اخره يا ساكنة لازمة قبلها
كسرة منصرفا كالقاضي او غير منصرف كجوار الا انه في جوار
الجر تقدر الفتحة في حالة نيابة عن الكسرة ولم تظهر لكونها
نايبة عن ثقيل فاعطيت حكمه ويسمى هذا القسم منقوصا
لانه نقص منه ظهور بعض الحركات وهو الضمة والكسرة او
لنقص لامه اي حذفها لاجل التقا الساكنين بينها ساكنة
مع التنوين في نحو جا قاض اصله قاضي بوزن فاعل
استثقلت الضمة على اليا فحذفت الضمة فالتقا ساكنان
وهما اليا والتنوين فحذفت اليا فصار قاض فهو مرفوع بضمة
مقدرة على اليا المحذوفة لالتقا الساكنين منع من ظهورها
الثقل ومثله الجر واما النصب فتظهر فيه الفتحة لخفتها
تقول رايت قاضيا قوله جا القاضي ومثله جا قاض ومنه
قوله تعالى لا ينكحها الا زان او مشرك فزان فاعل مرفوع
بضمة مقدرة على اليا المحذوفة لالتقا الساكنين منع من
ظهورها الثقل اذ اصله زاني بوزن فاعل ففعل به ما
فعل بقاضي قوله ومررت بالقاضي ومثله بقاض فهو مجرور
بكسرة مقدرة في الاول على اليا الموجودة وفي الثاني
على اليا المحذوفة ثم اعلم ان خلاف ما قاله المص من
ظهور الفتحة اما ضرورة او شاذ بمنفصل ولا يقاس عليه
كقولهم في تقدير الفتحة اعطي القوس باريها بسكون

يقول ... للاستثقال كالقاضي وما تعذر للتعذر ... فانه تقدر فيه ... وتظهر الفتحة والكسرة ... الضمة والكسرة ... القاضي بضمة مقدرة ... جا القاضي ... ومررت بالقاضي ... مقدرة ... ان اليا الكسرة ... ما قبلها ثقيلة ... تريد ها ثقلاه

بسكون اليا وقوله ش ليا
ركوان داش باليمامة داره ردارعي باعلي حضرموت المتوعي
واجازه ابو حاتم السجستاني في الاختيار وقال انه لغة
قبيحة وخرج عليه قراة من قرا منيا او سط ما تطعمون
اهاليكم بسكون اليا من الضرورة ظهور الضمة او الكسرة
كلمجا قليلا في اشعار العرب والمبني قسمان واما القسم
الثالث وهو المبني علي الحرف نحو يا زيدان فانه مبني
علي الواو ولا رجلين ولا مسلمين بالبنا علي اليا ونحو ذلك
فقو تركه المصنف لان بناوه عارض بسبب الندا او تركيبه مع لا
وكلامه في المبني اصالة فلا يرد هذا القسم **قوله** ما يظهر
فيه حركة البنا اي حركة للبنا بنا علي ان البنا معنوي
او حركة هي البنا بنا علي انه لفظي **قوله** فالذي يظهر فيه
حركة البنا اي من فتح وكسر وضم ومثل للثلاثة وترك
التمثيل للمبني علي السكون نحو كم الذي هو القسم الرابع
من المبنيات لان كلامه لم يشمله لكونه في خصوص المبني علي
حركة وانما اقتصر علي المبني علي الحركة لانه قسم المبني قسمين
ما يظهر فيه البنا وما يقدر ومعلوم ان السكون لا يقدر
في بنا الاسما فترك التعرض للمبني علي السكون لصحة
تقسيمه ولو ذكره لفسد التقسيم كما لا يخفي **قوله** بالبنا
علي الفتح اي علامة وهي الفتحة وكذا يقال في نظايره
وانما اولنا بما ذكر لان اين ليست مبنية علي نفس الفتح الذي
هو اثر الفتحة بل علي الفتحة والامر سهل وانما بنيت اين
لتضمنها معني حرف الاستفهام ان كانت استفهامية او

حرف

عم الالف وبا زيد فانه مبني

والمبني ... حركة ... البنا ... الفتح ... حركة البنا ... الكسر ... للحقة ... علي اصل التقا ... الساكنين ... بالبناء ... الضم ... علي احرف العلة ... مع اليا والواو والالف اه

حرف الشرط ان كانت شرطية وكان البنا علي حركة لئلا
يلتقي ساكنان لو بنيت علي السكون وكانت الحركة خصوص
الفتحة لخفتها لانها اقرب الي السكون **قوله** وامس بني
لتضمنه معني حرف التعريف لدلالته علي وقت معين وهو اليوم
الذي قبل يوم التكلم السابق بما يليه ذلك اليوم وبما قبله من
الايام الماضية القريبة من ذلك اليوم او البعيدة منه لكن
المتبادر الغالب في الاستعمال هو الاول وهو اليوم الذي
يليه يوم التكلم وكان بناوه علي حركة لئلا يلتقي ساكنان
وكانت الحركة خصوص الكسرة لما ذكره الشارح وهو انها
الاصل في التخلص من التقا الساكنين وانما كانت اصلا لان
الجر يختص بالاسما والاصل ان يدل عليه بالكسرة والجزم
يختص بالافعال والاصل ان يدل عليه بالسكون فصارت
الكسرة ضد السكون والاصل ان يتخلص الي الشي بضده ومحل
بنا امس اذا اجتمع فيها شروط ستة الاول ان يراد به يوم معين
سوا كان ذلك اليوم هو الذي قبل يومك الذي انت فيه او قبله
علي ما سبق لك الثاني ان لا يعرف بال الثالث ان لا يضاف
الرابع ان لا يكسر كاموس الخامس ان لا يصغر كامبيس السادس
ان لا يستعمل ظرفا **قوله** نحو اعتكفت امس فان تخلف شرط
من هذه ما عدا الاخير اعرب واما الشرط الاخير فانه
يكون معه مبنيا **قوله** وحيث بنيت لتضمنها حرف الشرط
ان كانت شرطية او لافتقارها الي الجملة افتقارا لازما ان
كانت ظرفية وكان بناوها علي حركة تخلصا من التقا الساكنين
وكانت الحركة نفس الضمة لشبهها بالغايات وهي قبل

وبعد واسما الجهات الستة سميت غايات لصيرورتها بعد
حذف المضاف غاية واخرا في النطق بعد ان كانت وسطا
مثلا تقول جا زيد بعد عمرو فتحذف عمرا وتقول بعد بالبنا
علي الضم والمعني ان الغايات لما بنيت علي الضم بنيت حيث
ايضا عليها تشبيها بها ووجه الشبه ان حيث قطعت
عن الاضافة الي المفرد الذي كان حقها ان تضاف اليه
كساير اخواتها فحذف ذلك كما حذف قبل وبعد والتزم
اضافتها للجملة وعلة بنا الغايات علي الضم الفرق
بين حركة اعرابها وحركة بنايها لان الضم ليس حركة لها
حالة الاعراب فجعل حركة لها حال البنا واما بناوها اي حيث علي
الكسر فلالتقا الساكنين وعلي الفتح فللتخفيف وما
ذكره المص من بنا حيث هو المشهور وحكي ابن الدهان
ان بني اسد يكسرونها جرا ويفتحونها نصبا وحكي
الكسائي ان بني فقعس يعربونها مطلقا فهذه احدي
عشر لغة وقرا شاذا سنستدرجهم من حيث لا يعلمون
اما علي لغة من يكسرها او من يعربها جرا او من يعربها
مطلقا قوله نحو المنادي ومنه اسم لا المفرد المبني قبل
دخول لا عليه نحو لا سيبويه في الدار بتنوين سيبويه قبل
دخول لا دايما اشترطنا فيه التنوين ليكون نكرة فتعمل
لا فيه لانها لا تعمل الا في نكرة اما اذا لم ينون فانه يكون
معرفة فلا يصح ان تعمل فيه لا قوله المبني قبل الندا نحو
يا سيبويه فسيبويه مبني قبل دخول حرف الندا وعلة
بنايه التركيب لتضمنه معني حرف العطف فسيبويه مركب

من

٥٠

من كلمتين قد امتزجتا وصارتا كلمة واحدة فكانه تضمن الاسم
معني الواو وقيل ان علة بنا نحو سيبويه مشابهته لاسم
الصوت فهو مبني لكونه اشبه المبني قوله وباب حذام اي ونحوه
من كل علم لمونث جا علي فعال سوا كان اخره راء كوبار وحضار
ام لا كقطام وحذام وهذا النوع مبني عند اهل الحجاز لتضمنه
معني الحرف وهو تا التانيث وكانت علي حركة للتخلص من
الساكنين وكانت خصوص الكسرة لانها الاصل في التخلص
من الساكنين ومثل ذلك يقال في سيبويه قوله فانك تقدر
فيه اي في هذا القسم المبني الضمة كسيبويه علم ذي مبني
علي ضم مقدر علي اخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة
البنا الاصلي ومثله حذام والدليل علي ان حركة البنا مقدرة
في هذا النوع ظهور اثر التقدير في التابع للمنادي ولذلك قال
المص ويظهر اثر ذلك اي التقدير قوله بالرفع اي في العالم
الذي هو نعت سيبويه قوله اتباعا حال من الرفع اي
حالة كون الرفع تابعا او مفعول مطلق لعامل محذوف
والتقدير تتبع ذلك اتباعا قوله لمحله اي محل الاسم المنادي
لان المنادي في محل نصب علي المفعولية بالفعل المقدر
الذي ناب عنه يا والتقدير في نحو يا زيد ادعو زيدا
وقضية تقديم الرفع علي النصب ارجحيته وظاهر
كلام القوم استوا الوجهين ورجح ابن الانباري النصب
قايلا ان الحمل علي الموضع اي المحل هو الاختيار عندي
لان الاصل في وصف المبني هو الحمل علي الموضع ويؤيده
ما قاله الفيلي في شرح الكافية ان النصب علي المحل هو

القياس كما في ساير المبنيات قوله لا يجوز اتباعها لكونها ضعيفة
بسبب لزومها للكلمة وعدم مفارقتها اياها قوله بخلاف العارضة
اي الحركة العارضة وهي الضمة المقدرة بسبب الندا اي فانه
يجوز اتباعها وعلة الجواز انها اشبهت حركة الاعراب من حيث
انها تطرأ مع دخول حرف الندا وتزول بزواله كما ان حركة
الاعراب تحدث مع دخول العامل وتزول بزواله والحاصل
ان كلا من الكسرة والضمة المقدرة في نحو يا سيبويه حركة بنا لكنهم
جوزوا الاتباع في الحركة المقدرة التي اجتلبها العامل وهي
الضمة دون حركة البنا الاصلية وهي الكسرة لما انه الاولي
وان كانت حركة بنا لكن ترجحت علي الثانية
من حيث كونها اشبهت حركة الاعراب من جهة انها تطرأ
وتزول ولتشبيه هذه الحركة بحركة الاعراب نون المنادي
المفرد منها كقوله سلام الله يا مطر عليها
وليس عليك يا مطر السلام وقوله
اسمه ولانت خير بقية في قومها والفعل محل معرف
وقد الغز بعضهم في هذه المسيلة بقوله
يا هولا اخبروا انا بكلم ما اسم له لفظان وموضعان
ولاي لفظه حق تابع والموضعان فيه يراعيان
وقد لمح للجواب من الغز بقوله يا هولا فانه من افراد
المسيلة ومراده بالموضعين الضمة المقدرة والنصب
الذي هو محل المنادي قوله ونحو ذلك كقولك لا
تقول في تابع اسم لا سيبويه ظريف بالفتح اتباعا
للفتح المقدر وظريفا بالنصب اتباعا للمحل فان اسم لا
في

ما كان حركة لو سكت وبها مع الفتح وهو المفيد المحقق

في محل نصب وظريف بالرفع نظرا للمحل لا مع اسمها لان
محلها رفع بالابتدا عند سيبويه ويمتنع ظريف اتباعا للكسر اللفظ ح
به قوله معرب لمزمه لشرفه والاعراب في الفعل علي
خلاف الاصل لان الاصل فيه البنا والاسم بالعكس قوله
ولا ثالث لهما اي علي الصحيح ونقل الشاطبي عن
بعضهم ان الفعل المضارع المؤكد بنون التوكيد مباشرة
او غير مباشرة ليس معربا ولا مبنيا فهو حالة بين حالتين
كالمضاف لياء المتكلم والصحيح انه مبني اذا كانت نون التوكيد
مباشرة ومعرب اذا لم تكن مباشرة وسياتي ذلك قوله اتفاقا
منصوب علي نزع الخافض اي بالاتفاق او علي الحال
من المبني الذي هو المبنو علي راي سيبويه اي حالة كون بنا به
متفقا عليه قوله لانه الاصل في البنا الجار والمجرور متعلق
بالاصل وهو في الاصل اللغة ما بني عليه غيره ويطلق
في الاصطلاح علي معان احسن ما يراد منها هنا الراجح
والمعني لان البنا علي السكون هو الراجح في نظر الواضع
وعلة ذلك ان البنا ضد الاعراب واصل الاعراب ان
يكون بالحركة فضده وهو البنا يكون الاصل فيه السكون
تحقيقا للتضاد وايضا البنا ثقيل للزومه حالة واحدة
والسكون خفيف فناسب ان يكون الاصل فيه ذلك ليحصل
التعادل قوله في وقوعه متعلق بالمشابهة وهو بيان
لوجه المشابهة والمراد وقوعه بحسب الظاهر والا ففي
الحقيقة ان الصفة وكذا الصلة والخبر والحال ليس
الفعل وحده بل مجموع الفعل والفاعل الذي هو الجملة

ثم في كون الفعل يقع موقع الاسم في الصلة محل منع لان الصلة
لا تكون الا جملة فما ذكره من المواضع الاربعة مسلم فيما عدا الموصول
فان الفعل فيه ليس واقعا موقع الاسم لان صلة الموصول
لا تكون الا جملة فتدبر قوله والامر مبني على السكون ان كان
صحيح الاخر ونائبه وهو الحذف ان كان معتل الاخر كما سياتي
قوله وذهب الكوفيون مقابل للقول الاصح الذي هو قول البصريين
وقد رد مذهب الكوفيين بان اضمار الجازم ضعيف كاضمار الجار
وبما ذكره خلاف الاصل الذي هو بناء الافعال فلا يرتكب
من غير ضرورة داعية اليه بما سمع من بيد المتكلف قوله
مقدرة حال من الام الامر وفي نسخة تقديرا ومعنى كونها مقدرة
انها غير ملفوظ بها قوله وقفا منصوب على الظرفية توسعا
اي في حالة الوقف وهذا جواب عما يقال ان الالتباس
مدفوع لان المرفوع متحرك الاخر بالضمة والمجزوم ساكن
الاخر فلا التباس ومحصل الجواب ان الالتباس يحصل
في حالة الوقف ويكفي الالتباس ولو في صورة قوله ثم اتى
بهمزة الوصل فان قلت هلا حرك ما بعد حرف المضارعة
وهو الضاد واستغني بذلك عن همزة الوصل فالجواب
انهم لم يحركوها لاجل المحافظة على صيغة المضارع اذ لو
حركت لرجع للماضي قوله توصلا مفعول لاجله ثم قوله اي اي
لاجل التوصل للنطق بالساكن الذي هو الضاد قوله ثم
المعرف ال فيه للعهد الذكري لتقدم موضوعها صريحا في قوله
والفعل قسمان معرب ومبني وقوله فالمعرب الفعل المضارع
وهو المراد هنا قوله ما يظهر اعرابه اي علامة اعرابه بناء على ان

الاعراب

الاعراب معنوي او ينبغي الكلام على ظاهره بناء على ان الاعراب
لفظي الذي هو نفس الحركة الموصوفة بالظهور قوله وما
يقدر ما اسم موصول او نكرة واقعة على قسم ويقدر فعل
مضارع مبني لما لم يسم فاعله ونائب الفاعل ضمير مستتر يعود
على الاعراب فعلى جعل ما صفة او الصلة على غير من هي وقد
تقدم له جوابه ثم بنا هو سكوت المصنف عن وصف هذا التقدير
بل هو مقدر للتعذر او للثقل في الحركة يقتضي عدم اتصاف
هذا التقدير بشيء من التعذر او الثقل كما تقدم نحو ذلك
والمتبادر ان هذا التقدير للثقل اذ النون قد حذفت لتوالي
الامثال وتوالي الامثال ثقيل لا متعذر قوله الصحيح الاخر
وهو ما اخره حرف صحيح بان لم يكن من حروف العلة ويشترط
ايضا ان لا يتصل بالالف اثنين او واو الجماعة او ياء مخاطبة
فان اتصل به واحد مما ذكر كان اعرابه بالحروف واغنى عن
هذا الشرط اخذا من تمثيله واقتصاره على المضارع المعرب
بالحركات ولو تركه لهذا الشرط كان التمثيل قاصرا اذ بالحروف و
يكون القسم شاملا المعرب بالحركات ولو ترك هذا الشرط
كان التمثيل قاصرا لكونه وقد اقتصر في المثال على
المعرب بالحركات قوله والذي يقدر اعرابه قسمان بقي
ثالث وهو ما يقدر فيه السكون نحو لم يكن الذين كفروا
وانما لم يذكره لان التقدير هنا عارض وما ذكره من التقدير الذاتي
قوله فالذي يقدر فيه حرف الى كلامه يوهم الحصر وليس
كذلك بل منه ايضا ما حذف منه النون تخفيفا نحو قول الشاعر
ابيت اسري وتبيتي تدلكي ... وجهك بالعنبر والمسك الذكي

قوله اذا اكد بالنون اي الثقيلة فانه معرب لعدم مباشرة
النون لي الفعل والفعل المضارع انما يبنى اذا اتصلت
به نون التوكيد وكانت مباشرة له فان لم تباشره كالامثلة
التي سيذكرها اعرب قوله نحو لتبلون فعل مضارع مبني
للمجهول والواو ضمير نائب الفاعل وهذا مثال للمتصل
به واو الجماعة قوله ولتبلوان مثال للمتصل به الف اثنين
قوله ولتبلين مثال للمتصل به يا المخاطبة قوله اصله
اي بعد توكيده بنون التوكيد الثقيلة واما قبل التوكيد
فاصله تبلوون بوزن تنصرون بواوين الاولى لام الفعل
لانه مضارع بلي يبلو من الابتلا وهو الاختبار والتجربة
والواو الثانية واو الجماعة قوله وثلاث نونات النون
الاولى نون الرفع والثنتان نون التوكيد لان نون التوكيد
الثقيلة مشددة والحرف المشدد بحرفين وهذه النونات
الثلاث زوائد قوله تحركت الواو الاولى وهي لام الفعل وقوله
وانفتح ما قبلها اي استمر على فتحه وما ذكره المص غير متعين
اذ لك ان تقول انهم استثقلت الضمة على الواو الاولى فحذفت ثم
فاجتمع ساكنان وهما الالف المنقلبة عن الواو وهي الاولى
والواو الثانية فحذفت الاولى لالتقا الساكنين قوله فاجتمع
ساكنان هما الالف المنقلبة عن الواو وواو الجماعة قوله
لالتقا الساكنين اي للتخلص منه قوله ثم حذفت نون الرفع
لتوالي الامثال وهي النونات الثلاث واستشكل هذا
بانه قد جمع بين ثلاث نونات نحو النسا جنن في الماضي
ويجنن في المضارع واجيب بان في كل من المثالين نونين
من

من نفس الكلمة ونون زايدة وهي نون ضمير جمع النسوة
وذلك لان جنن فعل ماض مسند لضمير جمع النسوة ويجنن فعل
مضارع مسند له ايضا فاصله قبل دخول نون الضمير يجنن
واما تبلونن فان النونات الثلاث فيه زوايد كما علمت
والثقل انما يحصل بالزايد دون الاصلي فقد ظهر الفرق
بين المثالين قوله واو الجماعة ونون التوكيد بالرفع بدل
من ساكنان الذي هو فاعل اجتمع قوله فحركت الواو
بالضمة دون غيرها من الحركات لمناسبة الضمة لها وانما
لم تحرك نون التوكيد الاولى لانها مدغمة في الثانية والمدغم
لا يكون الا ساكنا فلم يمكن تحريكها اذ لو حركت انفك الادغام
مع كونه واجبا لاجتماع المثلين قوله ولم تحذف اي الواو
قوله لعدم ما يدل عليها اي لعدم وجود ما يدل على
الواو وهو خصوص الضمة فان قلت هلا حذفت
النون المشددة فالجواب انه جي بها لغرض وهو
التوكيد فلو حذفت فات ذلك الغرض قوله يجب قلبها
الفا اي عملا بمقتضى القاعدة السابقة قوله لا اعتداد
بها اي في اعلال الكلمة وتغييرها قوله اصله اي بعد التوكيد
واما اصله قبل التوكيد لتبلوان قوله لتبلوانن بثلاث
نونات زوايد الاولى نون الرفع والثانية نونا التوكيد
قوله لتوالي النونات اي الزوايد الثلاث ولا حذفت
نون الرفع التقا ساكنان الف الاثنين ونون التوكيد
الاولى المدغمة في الثانية وحركوا النون الثانية من
نون التوكيد الثقيلة بالكسرة تشبيها لها بنون المثنى بجامع

الوقوع بعد الف الاثنين وان كانت هنا متميرا فهي اسم وفي
المثنى حرف ثم هذا الكسر ليس لاجل التخلص من التقا
الساكنين بل لتعذر التقا الساكنين هنا لانه يجوز في
سوا قع منها اذا كان الاول حرف علة قبله حركة من جنسه
والثاني مدغم كهذا المثال ولم تحذف الالف لانها لو حذفت
التبس فعل الاثنين بفعل الواحد ولم تحرك النون الاولى
من نوني التوكيد لانها مدغمة في الثانية فلا يمكن تحريكها
ولم تحذف لانها جي بها لغرض وهو التوكيد فحذفها ينافي
ذلك الغرض ولم تقلب الواو الفا مع انها تحركت وانفتح
ما قبلها لانها لو قلبت الفا لزم التقا الساكنين الالف المنقلبة
عن الواو والالف الاثنين قوله اصله لتبلوينن اعني
بعد التوكيد واما قبله فاصله لتبلويت بوزن تنصرين
قوله وانفتح ما قبلها اي فقلبت الفا عملا بمقتضى القاعدة
قوله فحذفت الالف وانما خصت بالحذف دون اليا مع ان
التخلص من التقا الساكنين يحصل بحذف اليا ايضا لان الالف
جزء من التقا الساكنين وانما خصت الكلمة بخلاف اليا
قوله تحركت اليا اي ليحصل التخلص من التقا الساكنين
وانما خصت تلك اليا بالتحريك ولم تحذف لعدم ما يدل عليها
من الحركات قبلها وهي الكسرة وانما لم تحذف النون المشددة
لانه جي بها لغرض وحذفها ينافي ذلك الغرض ويأتي في اليا
هنا ما تقدم في الواو من السؤال والجواب المذكورين
في كلام المصنف قوله لتوالي النونات وانما اذا حذفت لا لتوالي
الامثال بل للجازم فانها لا تعود نحو ولا يصدنك ولا تتبعان

فاما

فاما تزين اصله الاولى قبل التاكيد ودخول الجازم يصدونك
حذفت نون الرفع عند دخول الجازم وهو لا الناهية
فصار يصدو وذلك حذفت ثم اكد بالنون الثقيلة فالتقى
ساكنان وهما واو الجماعة والنون الاولى من نوني التوكيد
المدغمة في الثانية ثم حذفت الواو لدلالة الضمة قبلها
عليها فصار يصدنك واصل الثاني قبل التوكيد والجازم
تتبعان حذفت نون الرفع للجازم وهو لا الناهية فصار
لا تتبعا ثم اكد بنون التوكيد الثقيلة فالتقى ساكنان
وهما الالف والنون المدغمة لا جايزان تحذف الالف لئلا يلتبس
فعل الاثنين بفعل الواحد ولا النون لئلا يفوت الغرض
الذي جي بها لاجله ولا يمكن تحريك النون الاولى من نوني
التوكيد الثقيلة لانها واجبة الادغام وتحريكها يمنع من
ذلك فحركت النون الثانية بالكسر كنون المثنى وامتنع هنا
التقا الساكنين كما في لتبلوان واصل الثالث قبل التوكيد
ودخول الجازم ترايين بهمزة مفتوحة بعد الرا الساكنة
وبعد الهمزة يا مكسورة فيا ساكنة بوزن تمنعين فالرا
فا الكلمة والهمزة عينها واليا الاولى لامها نقلت حركت
الهمزة الى الرا ثم حذفت الهمزة تخفيفا لكثرة الاستعمال
فصار ترايين بفتح الرا وكسر اليا الاولى وسكون الثانية
قلبت اليا الاولى الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقت
ساكنة مع الثانية الساكنة فحذفت لانها جزء كلمة فصار
ترين بفتح التا والرا وسكون اليا ثم دخل الجازم وهو ان
الشرطية المدغمة في ما الزايدة فحذفت النون فصار اما

ترتيب بسكون اليا بعد الرا المفتوحة ثم اكد بنون التوكيد الثقيلة
فالتقا ساكنان وهما يا المخاطبة والنون المدغمة وحذف احدهما
لتعذر تحريكه اليا بحركة تجانسها وهي الكسرة وكتبه ما تقدم
من السوال والجواب في كلام المص والاعراب في هذه الامثلة
الثالثة لفظي لانه يحذف النون المجازم الا تقديري وان
النون حذفت لتوالي الامثال لا كالامثلة الثلاثة التي ذكرها
المص قوله ما تقدر اما موصولة او نكرة موصوفة واقعة على
قسم وتقدر فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله ونايب الفاعل
ضمير مستتر يعود على الحركة وتقدرا منصوب على التمييز
او مفعول لاجله وجملة تقدر من الفعل وضميره صفة
او صلة جرت على غير من هي له ومثله يقال في قوله وما
يقدر استثقالا ومما يقدر فيه الحركة للتعذر ايضا ما اشتغل
اخره بحركة النقل كما في قول القايل ونهنهت نفسي
بعد ما كدت افعله بفتح اللام والاصل افعلها فحذفت
الالف اعتباطا ثم نقلت حركة الها وهي الفتحة الى اللام
بعد سلب ضمتها التي هي علامة الرفع فصار الرفع مقدرا
فهو مرفوع بضمة مقدرة على اخره للادغام نحو يضربك بكسر
فان يضرب مرفوع بضمة مقدرة على اخره منع من ظهورها
اشتغال المحل بالسكون العارض لاجل الادغام ولم يتعرض
المص لهذا لان التعذر فيه ليس ذاتيا بل عرضيا وكلامه في
التعذر الذاتي والفرق بينهما ان الاول التعذر فيه لمانع
بحيث لو ازيل ذلك المانع ظهرت الحركة واما الثاني فان التعذر
فيه غير منفك اذ الالف في يخشى مثلا دايما ساكنة فلا تقبل
الحركة

منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة النقل او سكون اخره

الحركة فالتعذر ذاتي وما بالذاتي لا يزول قوله وهو ما في اخره
الف لو حذف في لكان اخصر واوضح لان الالف فقبل الاخير
لانها في الاخرة عزيادة لفظ حتى تخرج المتكلف قوله فانه تقدر
فيه الضمة فقط وذلك لان كلا من الواو واليا حرف ثقيل وتحريكه
بالضمة يزيده ثقلا فقدرت الضمة لذلك فيكون المانع من
ظهورها الثقل قوله وتظهر الفتحة واما عدم ظهورها في
نحو قول كعب ابن زهير رضي الله تعالى عنه
ارجو وآمل ان تدنو مودتها ... وقول الشاعر
ما اقدر الله ان يدني على شحط ... تخفيل مترورفة وقال بعضهم
هو اختيار وخرج عليه قراءة بعضهم او يعفو الذي بيده عقدة
النكاح بسكون الواو قوله اذا لم يتصل به ضمير رفع متحرك
تقييد لقوله مبني على الفتح تخرج بالضمير الاسم الظاهر
نحو ضرب زيد وبالرفع ضمير النصب نحو ضربك وضربه
وبالمتحرك الساكن نحو ضربا فانه في هذه الامثلة مبني
على الفتح الظاهر وما ذكرناه من ان الفتحة في ضربا فتحة
بنا هو الصحيح لانه حيث حصلت بها المناسبة استغني
عن جعلها لمجرد المناسبة وبعضهم جعلها لمجرد المناسبة
فتكون حركة البنا مقدرة وانما سكن اخره مع ضمير الرفع
المتحرك لكراهة توالي اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة
في نحو ضربت وحمل عليه نحو اكرمت واستخرجت فالفعل
مبني على فتح مقدر منع من ظهوره هذا السكون العارض
وانما ضم مع الواو في نحو ضربوا طلبا للمشاكلة فهذه الضمة
ضمة مناسبة فهو مبني على فتح مقدر منع من ظهوره اشتغال
المحل

المحل بحركة المناسبة هذا هو الراجح وذهب بعضهم الي انه
ان اتصل به ضمير الرفع المتحرك بني علي السكون وان اتصل به
واو الجماعة بني علي الضمة وهو ظاهر كلام الشارح فان
اردت تخريج كلامه علي الطريقة الاولي الراجحة خففت الفتح
في قوله يبني علي الفتح بالظاهر ايه ان الماضي يبني علي
الفتح الظاهر اذا لم يتصل الخ ايه مدة عدم اتصال ما ذكر به
والا بان اتصل به ما ذكر بني علي فتح مقدر قوله فانه مبني
علي السكون سواء كان ذلك السكون لفظيا كاضرب او تقديرا
كاضرب الرجل فانه مبني علي سكون مقدر منع من ظهوره
اشتغال المحل بالكسرة التي اجتلبت للتخلص من التقاء
الساكنين ثم محل بنا فعل الامر علي السكون اذا لم
تباشره نون التوكيد فان باشرته بني علي الفتح نحو اضربن
واضربن قوله والثاني كاغز واخش وارم محل بنائها
ذكر علي الحذف اذا لم يتصل به نون النسوة بني علي
السكون نحو اغزون ولم تباشره نون التوكيد فان
اتصلت به نون النسوة بني علي السكون نحو اغزون
واخشين وارمين وان باشرته نون التوكيد بني علي الفتح
نحو اغزون واخشين وارمين وبقي هنا مسيلة دقيقة
ينبغي التنبيه عليها وهو انه قد يدخل بعض الافعال
من فعل الامر الاعلال حتي يبقي علي حرف واحد وذلك
كفعل الامر من وأي بمعني وعد فاصل فاي وأي كيضرب
تحركت اليا وانفتح ما قبلها فقلبت الفا ومضارعه يئي
واصله

واصله يَوْئِيُ كيضرب حذفت الواو لوقوعها ساكنة بين
عدوتيها الفتحة والكسرة وحذفت الضمة التي علي اليا
للثقل فصار يَئِي وفعل الامر اِهْ بها السكت واصله اوئي
كارمي فحذفت اليا لان الامر يبني علي حذف حرف العلة
وحذفت الواو حملا لحذفها هنا علي حذفها في المضارع
فصار إِئْ حذفت همزة الوصل استغنا عنها فصار إِ
والحقت به ها السكت لاجل الوقف واما في الوصل فتحذف
الها وصلا لا خطا وعلي ذلك يتخرج جواب اللغز المشهور
وهو ان هند المليحة الحسنا :. وأي من اضمرت لخل وفا
فان ظاهره انه حرف توكيد ونصب فيقال حينئذ كيف
وقعت ان الاسم وهو هند واي موجب لحذف التنوين
فيها وجوابه ان الهمزة فعل امر والنون للتوكيد والاصل
اوئين حذفت النون لان الامر من الافعال الخمسة يبني
علي حذف النون ثم حذفت الواو من فعل الامر حملا علي
المضارع فصار ائي فحذفت الهمزة الاولي استغنا عنها
فصار اي ثم اكد بنون التوكيد الثقيلة فحذفت اليا
لالتقا الساكنين فصار إِنَّ وهند منادي مبني علي الضم في
محل نصب اي يا هند فحرف الندا محذوف والمليحة نعت
لها بحسب اللفظ والحسنا نعت لها علي المحل لان المنادي
في محل نصب او مفعول بفعل محذوف تقديره امدح الحسنا
او صفة لموصوف محذوف اي عدي يا هند الخلة او الحالة
الحسنا ووأي مفعول مطلق لقوله ان اي عدي وعدا
ومن اسم موصول مضاف لوأي وجملة اضمرت من الفعل

والفاعل صلة من ولعل جار ومجرور متعلق بقوله النميزت
وقا مفعول اضمرته ثم اذا دفع قبل هذا الفعل وهو اه
ساكن من كلمة جاز نقل حركة الهمزة لذلك الساكن على قياس
تخفيف الهمزة فتحذف حينئذ الهمزة تقول قل بالخير يا زيد
اي عمر بالخير وهند قالت بخير يا عمرو بتحريك لام قل وتا
قالت بالكسر فلم يبق من فعل الامر غير الكسرة المنقولة
للام قل وتا قالت والغز فيه بعضهم بقوله ∴
في اي لفظ يا نحاة الله ∴ حركت قامت مقام الجملة
وفي الغزت فيما اذا نقلت حركة الهمزة للتا في نحو قالت زيد بالخير يا بقولي
نحاة العصر ما حرف اذا ما ∴ تحرك حاز اجزا الكلام ∴
به التحريك تمام مقام فعل ∴ به استتر الضمير على الدوام ∴
ومحل الغزان الحركة التي تحت التا قائمة مقام فعل الامر
وفاعله المستتر فيه فهذا فعل واسم والتا نفسها حرف
لانها تا التانيث فبسبب تحركها حازت اجزا الكلام التي
هي الاسم والفعل والحرف وقوله به استتر الضمير صفة
لفعل فان فعل الامر ضميره مستتر دايما لا يظهر ابدا
قوله والحروف كلها مبنية ان جعلت في الحروف ال
للاستغراق فكل تاكيد وان جعلت للجنس فهو ∴
تاسيس اي ان كل حرف من الحروف مبني لان الاصل
فيها البنا فلا يسال عن علة بنايها نعم ما بني منها على
خلاف الاصل السكون يعلل كما سنذكره المص فان
قلت قد اعرب بعض الحروف كما في قول الشاعر
الام على لو ولو كنت عالما ∴ باذناب لو لم تفتني اوايله ∴

فقو

حواب لسدى مصطفى العدوي ... فالتا التانيث ... اذا هي حركت بالكسر نقلا عن الهمزة ... هي حرف وذاك الكسر فعل وفاعله الضمير ... ٨١

فقد جرت لو بعلى وهي حرف والجواب ان لو هنا اريد لفظها
ونحو تقرر ان الكلمة متى اريد لفظها صارت اسما سوا كانت
حرفا او فعلا فالكلمات كلها متساوية في ارادة لفظها وانما
يفترق بعضها عن بعض باستعمالها في معانيها وامثال
هذا كثير كقولهم من حرف جر وضرب فعل ماض ونحو حرف
ونحو ذلك قوله لانها لا تتوارد عليها الخ الضمير في انها يعود
للحروف وتتوارد اي يتداول وما في قوله ما يفتقر الواقعة
على معان وقوله في دلالتها اي الحروف عليها اي على تلك
المعاني وهذه النسخة واضحة واكثر النسخ لانها يتداول
عليها ما يفتقر في دلالته فيحتاج لتكلف في تصحيح هذه
العبارة بانه يجعل الضمير في دلالته راجعا لها باعتبار لفظها
وهو من قبيل الحذف والايصال اي دلالتها عليه فحذف
الضمير الاول وانفصل الثاني بدلالته بعد حذف الجار والمعنى
ان علة اعراب الاسم هو تواردها معان عليه يحتاج في تمييز
بعضها عن بعض الى الاعراب فالفاعلية مثلا امتازت
عن المفعولية بالرفع والمفعولية امتازت عليها بالنصب
ونحو ذلك ومعلوم ان هذه معان تركيبية يدل عليها بمجموع
التركيب واما الحروف فهي وان دلت على معان مقصودة لكن
فانها تكون للابتدا وللتبعيض ونحو ذلك لكن هذه المعاني
المدلولة للحروف تسمى معان افرادية والمعاني الافرادية لا تفتقر
للاعراب فلو اعربت الحروف لكان اعرابها ضايعا والحاصل مثل
ان الحرف غني عن الاعراب لان له في كل تركيب معنى
لا يلتبس بغيره حتى يحتاج لان يتميز بالاعراب بخلاف

الاسم فان المعاني الواردة عليه انما تتميز عن بعضها بالاعراب
لكونها تستفاد من التركيب قوله بالنسبة الي البنا واما
بالنسبة الي غير ذلك فلها تقسيمات اخر كتقسيمها الي
مختص ومشترك والي ما يعمل والي ما لا يعمل وما يعمل الجر
وما يعمل النصب الي غير ذلك من التقاسيم التي لا تقتضيها
هنا قوله وهو الاصل اي في كل مبني لا انه الاصل في
خصوص الحرف كما قد يتوهم قوله نحو ليت بنيت علي
حركة لئلا يلتقي ساكنان وكانت نفس الفتحة المخففة
قوله من الحروف الناسخة حال من ليت لانه قد اريد
بها لفظها فتكون اسما معرفة والجار والمجرور بعد
المعارف يعرب حالا كما هو القاعدة ومعني كونها ناسخة
انها مزيلة رفع المبتدا من النسخ وهو الازالة لان الحروف
الناسخة وهي ان واخواتها التي منها ليت تنصب
المبتدا وترفع الخبر نحو ليت الحبيب حاضر قوله نحو جير
بنيت علي حركة لئلا يلتقي ساكنان لو بنيت علي السكون
وكانت كسرة لما قاله المص قوله من الحروف الجوابية يقال
فيه ما قيل في قوله من الحروف الناسخة والجوابية
نسبة للجواب وهو السوال نسبت اليه لانه يجاب بها
السوال كما يجاب بنعم فاذا قال القائل هل زيد عندك
فالجواب نعم او جير وقد تفتح الرا قال في المغني جير
بالكسر علي اصل التقا الساكنين كامس وبالفتح كاين
وكيف حرف جواب بمعني نعم لا اسم بمعني حقا وفي
الجني الداني جير بكسر الرا وفتحها والكسر اشهر قوله

لشبهها

لشبهها بالغايات علة لكون البنا علي خصوص الضمة واما
علة كون البنا علي حركة لكون البنا علي خصوص الضمة واما
فالتخلص من التقا الساكنين ووجه شبهها بالغايات علة
ان كلا من هذه والغايات مفتقر في اداء معناه الي غيره فالغايات
مفتقرة للمضاف اليه ومذ مفتقرة للمجرور والعامل لكن هذا
التعليل وان صح ليس خاصا بمنذ بل هو عام في جميع حروف
الجر فانها كلها مفتقرة للمجرور والعامل فالاحسن ان
يقال ان حركة الذال حركة اتباع للميم والساكن حاجز
غير حصين فلم يمنع من الاتباع قال في الغرة ليس في الحروف
ما هو مبني علي الضم غير منذ قوله من الحروف الجارة يجر بها
اسم الزمان لكن تارة يكون ماضيا نحو ما رايته مذ يوم الجمعة
فتكون مذ حينئذ بمعني من وتارة يكون حاضرا نحو ما رايته منذ
يومنا فتكون بمعني في ومذهب الجمهور ان مذ محذوفة النون
واصلها منذ فليستا كلمتين اصليتين مستقلتين فان كانت
اسما ورفع بعدها اسم زمان فان كان ماضيا نحو ما رايته
منذ يوم الجمعة فهي بمعني اول المدة وان كان الزمان حاضرا
نحو ما رايته منذ شهرنا فهي بمعني جميع المدة قوله فانها اسم
اي مبتدا او خبر تقول ما لقيته منذ يومان فان جعلتها مبتدا
فالتقدير امد اللقا يومان وان جعلتها خبرا فالتقدير
بيني وبين لقائه يومان واسناد الرفع اليها في قول المص
الرافعة ينبغي ان يراد بها الواقعة مبتدا لانها تكون رافعة
للخبر حينئذ اما هي الواقعة خبرا فليست رافعة وان كانت
اسما لان الخبر مرفوع بالمبتدا الا انعاله اللهم الا علي القول

بان كلا منهما رافع لصاحبه لكنه ضعيف فلا يخرج كلام المص عليه
بل يخرج علي الراجح من ان المبتدا رافع للخبر وحينئذ يراد بمنذ
في كلامه منذ الواقعة مبتدا لانه قد تنبذ فيكون فيها رافعة وقيل
ان منذ لبيننا رافعة لشي فليست مبتدا ولا خبرا بل هي ظرف
مضاف للجملة بعدها ويومان فاعل بفعل محذوف اي انتهى
المقلة منذ معنى يومان ورد هذا القول بان فيه حذف الفعل
بدون احتياج اليه ويبقي فيهما من الاوجه غير ما ذكر قوله
والبنا على القول بانه معنوي البنا مبتدا وقوله لزوم الى خبر
والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من البنا ويجي الحال
من المبتدا لانه في الاصل مضاف اليه اي وتفسير البنا حالة
كونه جاريا علي القول بانه معنوي ومعنوي نسبة للمعنى
من قبيل نسبة الجزئي للكلي لان المعنى امر كلي يشمل البنا
وغيره وانما قدم البنا علي الاعراب لقلة الكلام علي انواعه
قوله لزوم اخر الكلمة بمعنى ان اخر الكلمة لا تختلف
بسبب دخول العامل فتشمل ما لم يختلف اصلا كلزوم كم
السكون وهولا للكسر او يختلف الاخر لا بسبب العامل
نحو اختلاف حيث بسبب اللغات التسع وخرج نحو الفتى
فان اختلاف اخره باختلاف العوامل مقدر فهو تغيير
تقديرا وقوله حالة واحدة مفعول المصدر الذي هو
لزوم المضاف لفاعله وهو اخر الكلمة وقوله لغير عامل
جار ومجرور حال من اللزوم قيل وكان الاولى حذفه لان اثر
العامل يعرض ويزول وليس للكلمة تلزم حالة واحدة
لعامل ونحوه اجيب بان هذا القيد ذكر لتحقيق الماهية

كما هو الاصل في القيود قوله ولزوم هولا انما بنيت هولا وبقية
اسما الاشارة لكونها اشبهت الحرف شبها تضمنيا لانها تضمنت
معنى وهو الاشارة وحق ذلك المعنى ان يودي بالحرف لكنهم
لم يضعوا له حرفا يدل عليه قوله وعلي القول بانه لفظي عطف
علي قوله علي القول بانه معنوي اي والبنا علي القول بانه
لفظي ما جي الذي فما جي خبر عن البنا والجار والمجرور حال منه
علي نحو ما تقدم لك وجي ماض مبني للمفعول وبه نايب الفاعل
اي جا به الواضع او وجد في اخر الكلمة المبنية والاحسن
من هذه العبارة ان يقول ما لزمته الكلمة من شبه الاعراب
لان التعبير بما جي به يوهم ان البنا امر طارئ على الكلمة وليس
كذلك بل هو ملازم لها دايما قوله لا لبيان مقتضى العامل واما
ما جي به لبيان مقتضى العامل فانه اعراب وقوله من شبه
الاعراب بيان لما جي به وشبه بفتح الشين والبا او بكسر فسكون
بمعنى المشابهة وبيانه ان الحركة في امس مثلا وهي الكسرة
تشابه الحركة في بزيد وانما الحركة في امس مثلا وهي الكسرة
الفارق بينهما ان الحركة في بزيد جي بها لمقتضى العامل فهي
حركة اعراب وحركة امس ليست كذلك بل بينهما مشابهة في الصورة
فان حركة البنا صورتها ولفظها كحركة الاعراب والمقتضى
بفتح الضاد المطلوب اي اثرا تقتضيه العامل وطلبه من
رفع او نصب او جر او جزم وكانه قال البنا ما يشبه الاعراب
في كونه حركة او حرفا او سكونا او حذفا وفي كونه في اخر
الكلمة قوله وليس حكاية اسم ليس ضمير مستتر يعود على
ما جي به اي وليس ذلك الاثر الذي جي به حكاية ولا تعلقا

الي قان تحفظ الحركات الاربعة انتسمي اعرابا ولا بنا وزيد علي ماذكره
المصران لاتكون الحركة للمناسبة او يكون السكون للوقف او
للتخفيف فخرج الضمة في ضربوا فانها للمناسبة والفعل مبني
علي فتح مقدر كما تقدم ونحو جا زيد فانه مرفوع بضمة مقدرة (بالسكون)
منع من ظهورها السكون لاجل الوقف ونحو ضربتْ بسكون
التا للتخفيف فان حركة التا مقدرة فجميع ماذكر لا يسمي
اعرابا ولا بنا قوله من زيدا من اسم استفهام مبتدا
مبني علي السكون في محل رفع وزيدا خبر مرفوع بضمة
مقدرة علي اخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية
ومثله من زيد بالجر جوابا لمن قال مررت بزيد وبالرفع
ايضا جوابا لمن قال جا زيد ووجهه في الاخير ان الضمة
الموجودة ليست هي ضمة العامل الذي هو المبتدا بل
الضمة الموجودة قبل الحكاية التي العامل فيها جا وحينئذ
تتعذر ضمة الرفع حالة جعله خبرا فثبت ان الحركات
الثلاث تتعذر في المحكي قوله بكسر الدال فالحمد مبتدا مرفوع
بضمة مقدرة علي اخره منع من ظهورها اشتغال المحل
بحركة الاتباع فالكسرة التي علي الدال ليست كسرة اعراب
لكون العامل لا يقتضيها لان العامل لا يقتضي غير
الضم وقد قدرناه ولا حركة بنا لان الاسم معرب وكذا يقال
في البغية قوله وانواع البنا المراد بالانواع هنا الاقسام
لا الانواع بالمعنى الذي اصطلح عليه المناطقة وهذه
انواع البنا مطلقا سواكان لفظيا او معنويا فعلي انه
لفظي يكون البنا نفس الضمة وما ناب عنها كالالف

في

في يا زيدان والواو في يا زيدون وعلي انه معنوي هو لزوم
مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها وقس الباقي وكذا
القول في انواع الاعراب قوله سمي اي نوع من اللزوم الذي
وصفت الكلمة المبنية به يدل عليه بالضم فتكون هذه
الاقسام ليست نفس البنا بل دالة عليه بنا علي انه معنوي
او يبني الكلام علي ظاهره بنا علي ان البنا لفظي وكذا يقال
في البغية قال الرضي واذا اطلق الضم والفتح والكسر في عبارة
البصريين فهي لا تقع الا علي حركات غير اعرابية بنائية كانت
كضمة حيث اولا كضمة قاف وقل ومع القرينة تطلق علي
حركات الاعراب ايضا كقول المص يبني ايضا الحاجب بالضمة
رفعا والكوفيون يطلقون احد اللقبين علي الاخر مطلقا
قوله ولثقلهما اي الضم والكسر لم يدخلا فيه اي في الفعل
ويؤخذ منه ان الضمة في ضربوا ليست ضمة بنا بل للمناسبة
وان الفعل مبني علي فتح مقدر منع من ظهوره اشتغال
المحل بحركة المناسبة وقد تقدم ما فيه قوله نحو كم واين
كل منهما اسم استفهام قوله نحو قم واين الاول فعل امر
مبني علي السكون والثاني فعل ماض مبني علي الفتح
قوله نحو لم وان بتشديد النون لان الاول مثال للمبني
علي السكون والثاني مثال للمبني علي الفتح قوله
والاعراب علي القول بانه لفظي الذي اعرابه ما سبقه
في قوله والبنا الخ ولفظي نسبة للفظ بالمعنى المصدري
اي التلفظ من نسبة المتعلق بفتح اللام وهو الاعراب
الي المتعلق بكسرها وهو اللفظ بمعني التلفظ فان

ابقينا اللفظ علي معناه الاسمي اعني المشتمل علي الحرف كانت
النسبة من قبيل نسبة الخاص وهو الاعراب الي العام وهو
اللفظ مطلقا اعم من ان يكون تلك الحركات او غيرها والقول
بان الاعراب لفظي هو مذهب الجمهور وهو القول المنصور
لان الاعراب انما جي به لتمييز المعاني والتمييز انما يكون
بما يتلفظ به لا بالمعني فلذلك خرج الصم او حذفه لطول
الكلام علي تعريفه باعتبار انه معنوي ثم ما ذكره معناه
الاصطلاحي واما معناه لغة فهو مصدر اعرب الشي اذا
غيره او حسنه او ابانه الي غير ذلك من المعاني واعلم ان
الاعراب منه محلي وهو الذي يقع في الجمل والمبنيات وتعريف
المصنف لا يشمله وقد يقال ان قوله ولو تقديرا اراد به ما ليس
لفظيا فيشمل الاعراب المحلي ايضا قوله ما جي به اي اتي
به المتكلم واللام في قوله لبيان للتعليل متعلق بجي
وقوله من حركة الخ متعلق بجي ايضا وهو بيان لما والمعني
ان الاعراب نفس حركة اخري او حرف وهي الضمة
والفتحة والكسرة او ما ناب عنها من حركة اخري او حرف
وهو الواو والالف والياء والنون التي اتي بها العامل او السكون
وما ناب عنه وهو الحذف هذا وقد اعترض ابو حيان
علي قول اكثر النحاة او سكون او حذف بانه ينبغي ان يقال
او حذف لان الحذف علي قسمين حذف حركة نحو لم يضرب
اذا دخلت الجازم تلت لم يضرب فتحذف الحركة وحذف
حرف نحو لم يرم فلعله يذهب ان فالحذف يشمل الحركة
وحذف الحرف فلا يجعل ما كان قسما من الشي قسيما له
قوله

قوله تغيير اخر الاسم اطلق التغيير واريد به اثره الذي
هو التغيير وذلك لان القايم بالكلمة انما هو التغير واما
التغيير فهو وصف قايم بالمتكلم فلو ابقي التغيير علي
معناه الاصلي لم يصح تعريف الاعراب به لانه يلزم
عليه وصف الشي بصفة غيره لان الاعراب وصف
الكلمة كالتغير واما التغيير فهو وصف قايم بالمتكلم
ثم التغيير اما وصف في اخر الاسم او في ذاته كما تقدم
قال الرضي ولا يقال ان التعريف غير جامع لان التغير
في نحو مسلمان ومسلمون ليس في الاخر اذ الاخر هو
النون وذلك لان النون فيهما كالتنوين فكما ان التنوين
لعروضه لم يخرج ما قبله عن ان يكون اخر الحروف
فكذا النونان قوله المتمكن اي المعرب فخرج الاسم غير
المتمكن وهو الذي يشابه الحرف فانه مبني نحو هو
والذي والفعل بالجر عطف علي الاسم اي وتغيير الفعل
المضارع الخالي من النونين واما اذا باشرته احدي النونين
فانه يكون مبنيا وعن ابي طلحة انه مع النون الاناث
معرب بحركات مقدرة منع منها سكون النون وقال بعضهم
باعرابه وان باشرته نون التوكيد قوله لفظا او تقديرا
حال من تغيير اي حالة كون ذلك التغيير ملفوظا به
او مقدرا والمراد التلفظ بداله او تقديره لان التغيير
بمعني التغير كما قلنا لا يلفظ به ولا يقدر بل الملفوظ به
والمقدر داله وقوله بعامل الباء فيه للسببية متعلقة
بتغيير وقد تقدم تفسير العامل قوله وانواع الاعراب

اربعة اعتبر منع ذلك ابو حيان بان ثلاثة منها ثبوتيات وواحد
عدمي لان عدم تلك الثبوتيات وما يكون عدميا لا يشترك
في النوعية مع الوجودي فاذا البيت انواع الاعراب
اربعة وقد ذهب الي ذلك اكثر الكوفيين وتابعهم على ذلك
المازني روي عنه انه قال الجزم ليس باعراب انما هو
عدم الاعراب قوله رفع على القول بان الاعراب لفظي
هو الضمة وما ناب عنها اما على انه معنوي فهو تغيير
مخصوص هو الضمة وما ناب عنها وقس الباقي قوله على
النفي اي بجعل ما نافية واحسن فعل ماض وزيدا عل
اي لم يوجد من زيد احسان قوله وبنصبه على التعجب
فما تعجبية مبتدا واحسن فعل ماض وفاعله ضمير مستتر
وجوبا يعود على ما وزيدا منصوب على التعجب والتعجب
انفعال النفس عند رؤية شي يتعجب خفي سببه وخرج
عن امثاله باعتبار انه يقل وجوده في العادة قوله على
الاستفهام اي جعل ما استفهامية مبتدا واحسن بالرفع اسم
تفضيل خبر وزيد بالجر مضاف اليه والمعني اي شي في زيد
حسن قوله برفع تشرب على الاستئناف اي فتجعل الواو
للاستئناف وتشرب مرفوع بالضمة الظاهرة وعلى هذا
يكون النهي متوجها على اكل السمك قوله وبنصبه على
المصاحبة فالواو واو المعية وتشرب منصوب بان مضمرة
بعد واو المعية وعلى هذا يكون النهي عن اكل السمك مصاحبا
لشرب اللبن فالمنهي عنه مجرد المصاحبة بينهما قوله على
النهي فتكون الواو عاطفة وتشرب بالجزم معطوف على

تاكل

تاكل وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين كما حرك تاكل ايضا لذلك
قوله فزيدا اسم منصوب الفا للحكاية وزيدا مبتدا مرفوع
بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية
واسم خبر وكذا يقال فيما اشبهه قوله اختصاص الاسم
بالخفض الباء داخلة على المقصور يعني ان الخفض مقصور
على الاسم لا يتجاوزه الى الفعل واما الاسم فليس مقصورا
على الخفض بل يتعداه الى الضم والفتح من الحدث والزمان
اورد عليه ان بعض الاسما ايضا مدلوله مركب كاسم الفاعل
فانه يدل على الحدث والزمان واجيب بان الكلام في المدلول
الوضعي ودلالة اسم الفاعل على الزمان التزامية وليست
وضعية وقولهم اسم الفاعل حقيقة في الحال لا يدل على
انه موضوع للزمن بل معناه انه لما اعتبر في مفهومه الحدث
وهو لا بد له من زمن يقع فيه اعتبر ان ذلك الحدث انما يكون
في الزمان الحال وبقي اسم الفاعل من حيث الوضع مدلوله
مركب من ذات وحدث لان الواضع اعتبر في مفهومه تقييد
الذات بالحدث فمعنى ضارب ذات اتصفت بالضرب ولا
مخلص عن هذا السؤال على كلام الش نعم يتخلص عنه
بما قاله المحققون ان مدلول الفعل مركب من الحدث
والزمان والنسبة وحينئذ فتكون اجزا الفعل ثلاثة واجزا
اسم الفاعل اثنان ولما كانت اجزاوه اكثر فهو اثقل وبعضهم
علل ثقل الفعل بكثرة لوازمه فيسال عن فاعله ومفعوله
ومكانه وزمانه والباعث عليه فيقال لم ضرب ولمن ضرب
ومتى ضرب واين ضرب وكيف ضرب والاسم مستغني عن هذه

الاسمية اذ المراد منه الدلالة علي المسمي فتفطن قوله وبهذه
الانواع الاربعة علامات الجار والمجرور خبر مقدم والانواع
بدل من هذه والاربعة صفة له وعلامات مبتدا موخر قوله
اعني اي اقصد وانما عبر بالهمزة لانه يحكي عن نفسه لان
التن له فلذلك لم يقل يعني والعلامات جمع علامة وهي لغة
الامارة وعرفا عبارة عن الحركات الثلاث والسكون وما ناب
عنها من الحروف والحذف قوله تفترق بها الانواع الاربعة
وتتميز عن انواع البنا اي تفترق الاعراب الاربعة انفسها
بهذه العلامات الاصول والعلامات الفروع وتتميز هذه
الانواع بهذه العلامات عن انواع البنا التمييز ليس الا
باختلاف التعبير فيقال في الاعراب رفع ونصب وجر وجزم
وفي البنا ضم وفتح وكسر وسكون فالاربعة الاول علامات الاعراب
والاربعة الثانية علامات البنا مع كون المسمي بالجميع شيا
واحدا وهو الحركات المخصوصة وهناك فرق اخر وهو ان
حركة البنا لازمة وحركة الاعراب طارية بهذا العامل وهذا
الفرق اعتباري لا حقيقي فان قلت حيث كانت القاب
الاعراب هي الرفع والنصب الحركات القياس ان يقال عند
الكلام علي الاعراب علي مذهب البصريين المفرقين بينها وبين
القاب البنا بدل ضمة رفعة وبدل فتحة نصبة الخ والجواب
ان هذا الاطلاق علي سبيل المسامحة والتوسع لان الحركة
المسماة بذلك شي واحد كما علمت اما الكوفيون فلا يفرقون
بين حركات البنا والاعراب وعليه فلا تسمح في الاستعمال
قوله وعلامة رفعه الضمة هذا جري علي القول بان

الاعراب

الاعراب معنوي اما علي انه لفظي فيقال ورفعه الضمة فان
الضمة نفس الاعراب ولما كانت العبارة الاولي ما الوقة
تداولها الالسن علي كلا القولين قوله ولها مواضع اي
فتلك العلامات الاربع الاصول مواضع اي كلها تخص
تلك العلامات بها وتدخل عليها شرع في تفصيلها بقوله
فاما الضمة الخ قوله الاسم المفرد به هنا ما ليس مثني ولا
مجموعا ولا ملحقا بهما ولا من الاسما الستة فان هذه
المذكورات اعرابها بالحروف كما ستاتي قوله جا زيد والفتي
اي والقاضي وهذا فالقاضي مرفوع بضمة مقدرة للثقل
وهذا مبني علي السكون في محل رفع قوله مقدرة في الفتي
واما نحو جا فتي فانه مرفوع بضمة مقدرة علي الالف المحذوفة
لالتقا الساكنين منع من ظهورها الثقل وقد الغز بعضهم
في ذلك بقوله ما معرب اعرابه قد في حرف ذهب
ومن ذلك قوله تعالي وجني الجنتين دان فجني اسم بمعني
المجني اي ما يتناول من ثمار الشجر مرفوع بضمة مقدرة
علي الالف المحذوفة لالتقا الساكنين منع من ظهورها
التعذر والجنتين مضاف اليه مجرور بالياء لانه مثني
ودان خبر مرفوع بضمة مقدرة علي اليا المحذوفة لالتقا
الساكنين منع من ظهورها الثقل واصله داني فعل به
ما فعل بقاض قوله وقد تقدم وهو ما تغير فيه بناء واحده
في العبارة ركاكة والافصح ان يقول ما تغير فيه الجمع
عن بنا المفرد لان الذي يتغير هو الجمع واما المفرد فهو باق
علي ما هو عليه لم يدخله تغيير وقد تأول عبارته بان المعني

بما تغير فيه بنا واحده عن حالته قبل الجمع فيلاحظ تغيير
المفرد في ضمن الجمع وتغيير جمع التكسير اما حقيقي او تقديري
والاول منحصر في ستة جموع لان التغيير اما بالزيادة عن
المفرد نحو صنو وصنوان لا اكثر من اثنين لان هذه الصيغة
تستعمل مثنى وجمعا والفرق بينهما انما هو بالاعراب فصنو
مثنى يعرب باعراب المثنى فيرفع بالالف وينصب ويجر باليا
مع كسر النون فيهما واما في حال كونه جمعا فانه يعرب بحركات
ظاهرة على النون او بالنقص عن المفرد نحو تخمة وتخم
او تبديل الشكل نحو اسد واسد او بالزيادة مع تبديل
الشكل نحو رجل ورجال او بالنقص وتبديل الشكل كرسول
ورسل او بالنقص والزيادة وتبديل الشكل نحو غلام
وغلمان والثاني له امثلة منها نحو فلك فانه يستعمل مفردا
وجمعا بصيغة واحدة قال تعالى في الفلك المشحون فهو
مفرد بقرينة رجوع الضمير اليه مفردا اي المشحون اذ
التقدير هو وقال تعالى حتى اذا كنتم في الفلك وجرين فهذا
جمع بدليل عود الجمع اليه وهو النون في جرين فصيغة المفرد
والجمع واحدة لكن التغيير تقديري فتجعل الحركة في فلك
مفردا كالحركة قفل وفيه جمعا كحركة بدن ونحو هجان يقال
للواحد والجمع من الابل فتقدر حركة الجمع غير المفرد فحركة
فالكسرة في هجان مفردا كالكسرة في كتاب وجمعا كالكسرة
في جراح وقس عليه نظايره قوله او في جمع المونث السالم
وهو ما جمع بالف وتا مزيدتين وما واقعة على مفرد ومعنى
ما جمع اي ما تحققت جمعيته بالف وتا مزيدتين وبهذا التعريف

يتوقع

يندفع ما اورد هنا لو قيل بدل جمع المونث السالم الجمع بالالف
والتا لكان اسهل واظهر لان مفرد هذا الجمع قد يكون مذكرا
كحمام وحمامات واصطبل واصطبلات وقد يغير الجمع عن
صيغة المفرد كغرفة وغرفات الاول بسكون الراء والثاني
بضمها ونحو ذلك وقد يجاب بانه من باب تغليب الاكثر على
الاقل اذ الاكثر في هذا الجمع ان يكون مفرده مونثا والجمع
سالما لما قال في شرح اللب جمع المونث السالم ما لحق باخره
الف وتا سوا كان لمونث كمسلمات او لمذكر كدريهمات وسوا
كان لم يتغير بنا واحده كما ذكرنا او تغير نحو غرفات وتسميته
جمع المونث السالم باعتبار الغلبة قوله اسما كان او صفة اسم
خبر كان مقدما عليها وقوله او صفة معطوف عليه واسم كان
ضمير مستتر يعود على جمع المونث السالم والمعنى ان مفرد جمع
المونث السالم تارة يكون اسما وتارة يكون صفة ومثل بقوله
الهندات وللثاني بالمسلمات ثم فصل وفرق بين الاسم والصفة
بقوله فان كان علما الخ ولم يستوف اقسام ما يجمع هذا الجمع
وحاصله انه ينقاس في خمسة امور ذو التا الا شفة وشاة
وامة فلم تجمع هذا الجمع استغناء عنه بجمعها جمع تكسير على
شفاه وشياه والثاني علم المونث الا حذام ووبار ونحوهما
عند من بناهما لان الجمع ينافي البنا اما على القول باعرابه
اعراب ما لا ينصرف فانه يجمع فيقال حذامات ووبارات
الثالث صفة مذكر لا يعقل كجبال راسيات وايام معدودات
الرابع مصغر المذكر الذي لا يعقل لانه يلحق بالصفة اذ معناه
الموصوف بالتصغير كدريهم على دريهمات الخامس

اسم جنس لمونث سواكان اخره تا كغرفة وغرفات اوالف
ابهمي اسم لنبت وعفري اسم لدويبة لونها اعفر وبشرى
وصحرا ومن قبيل اسم الجنس المختوم بالالف صفة لمونث
كحبلى وحبليات وهذه يشترط فيها ان يجمع مذكرها جمع تصحيح
فخرج فعلا افعل فلا يقال في حمرا حمراوات وفعلى فعلان كسكرى
الخ فلا يقال سكراوات ومابعد ذلك مقصور على السماع كسموات
وحمامات واصطبلات وبنات واخوات بخلاف ابيات فليس
من هذا الجمع بل هو جمع تكسير لان تاه اصلية في مفرده
وقد نظم ~~بعض~~ ما اشرت اليه بعضهم بقوله
وقسه في ذي التا ونحو ذكرى ٭ ودرهم مصغر وصحرى
وزينب ووصف غير العاقل ٭ وغير ذا مسلم للناقل
قوله بلا شرط اما العلم المونث فيجمع مطلقا لحقته تا
كعايشة او تجرد منها كهند واما العلم المذكر فان كان فيه تا
جمع كطلحة على طلحات قوله فشرطه ان يكون مذكره الخ فخرج
بهذا نحو حمرا وسكرى فان مونث مذكر الاول احمر وهو لا يجمع
على احمرون ومذكر الثاني سكران وهو لا يجمع على سكرا
نون وقد اشرنا لهذا في الكلام السابق بقولنا ان لا تكون
الصفة من باب فعلا افعل ولا من باب فعلى فعلان اي انه لا تكون
الصفة على وزن فعلا بالمد التي مذكرها على وزن افعل
كحمرا واحمر وسودا واسود ونحو ذلك وان لا تكون الصفة
على فعلى التي مذكرها فعلان كسكرى فان مذكرها سكران
قوله كمسلمون تمثيل لما تحقق فيه الشرط المذكور قوله
فشرطه ان لا يكون بزيادة تا التانيث قبل يكون فلا نقض
تلامذة

تلامذة المص وهذه التي في نسخة المولف قال وقد وقفت على نسخة
عويدة فيها وان لم يكن له مذكر فشرطه بدون لا وهي عندي
صحيحة فالصواب زيادة لا قوله كما يقتضيه هذا مثال للمنتفي
فلا يقال في جمع حايض بدون تا حايضات اما ما فيه التا
كحايضة فانه يجمع هذا الجمع فيقال حايضات والفرق بين
حايض وحايضة ان الاول بمعنى ذات اهلية للحيض فلو
تقصد تجدد الحيض لها في احوال الازمنة اتي بالتا وحاصل
كلام المص ان الاسم الذي يجمع بالالف والتا اما صفة او غير
صفة فان كان صفة فاما ان يكون له مذكر او لا فان كان مذكرا
فاما ان يجمع بالواو والنون ام لا فان جمع كمسلمون قيل في
مونثه مسلمات وان لم يجمع لم يجمع المونث لئلا يلزم مزية الفرع
على الاصل اذ جمع المونث فرع عن جمع المذكر وقد انتفى هو
الاصل فانتفى الفرع فلا يقال حمرا حمراوات كما لا يقال
احمرون ولا سكرى سكريات كما لا يقال سكرانون ولذلك قالوا
الفضليات حيث قالوا في المذكر الافضلون وان لم يكن له
مذكر نظر هل هو مجرد من علامة التانيث او لا فان لم يكن
مجردا منها جمع نحو حبليات وان كان مجردا كحايض وطامث
وطالق لم يقل فيه طالقات ولا حايضات قوله المعرب اي
المجرد من التوقيف اي ولم يتصل به واو الجماعة ولا الف
الاثنين ولا يا المخاطبة فان اعرابه حينئذ يكون بثبوت
النون والكلام هنا في اعرابه بالحركات قوله فيضرب ويخشى
مرفوعان الفا للحكاية ويضرب بضمة الا انه قصد لفظه فيكون
اسما وهو مرفوع بضمة مقدرة على اخره منع من ظهورها

لجهة الحكاية وتخشي معطوف عليه بنو اليتم ومرفوعان خبر
مرفوع بالالف لانه مثني قوله مقدرة في الفتي اي للتعذر الذاتي
ومثله التعذر الوضعي نحو قوله تعالي وتري الناس سكاري
بادغام احدي المثلين في الاخر فان الفتحة علي الناس مقدرة
للتعذر الوضعي وهو السكون لاجل الادغام قوله جمع التكسير
اي ولو غير منصرف كمصابيح ومساجد لان الكلام هنا في حالة
النصب والحكم واحد فيه بخلاف حالة الجر فانه يخالف المنصرف
في الجر بالفتحة ولذلك ترك التقييد هنا بالمنصرف وقيدوه في
حالة الجر فيما بعد قوله المنصرف وهو ما سلم من شبه الفعل
واما غير المنصرف وهو ما اشبه الفعل نحو مساجد ومصابيح
فانه يجر بالفتحة قوله يجوزون اي ينقصون قوله يرفقون
بضم الفاء من الرفق بمعني اللطف والاساري بضم الهمزة افصح
من فتحها جمع اسري بفتح فسكون ففتح جمع اسير ماخوذ من
الاسار بكسر الهمزة وهو ما يجعل في عنق الاسير او رجله
قوله وجمع المونث السالم لم يقيد المنصرف لانه لا يصح تقييده
بذلك لما علمت في مبحث التنوين ان تنوينه للمقابلة لا للتمكين
فالمنصرف هو تنوين التمكين وقوله باقيا علي جمعيته حال من
جمع المونث السالم قيد به الاحتراز عنه اذا لم يبق علي جمعيته
بان انسلخ عن الجمعية وسمي به فان فيه اعاريب ثلاثة كما اشار
لذلك بقوله فان زال معني الجمعية منه الخ قال الشيخ النشواني
ولا ضرورة لهذا القيد اي قوله باقيا الخ لان الكلام في جمع
المونث السالم واما اذا جعل علما صار مفردا ثم يصح ان
يطلق عليه جمع باعتبار اصله قوله بان جعل علما فصوبر

لزوال

لزوال معني الجمعية منه اي ان معني الجمعية وهي الدلالة علي
الاحاد تزول اذا جعل علما للشيء فانه ينسلخ عن تلك الدلالة
ويصير كبقية الاعلام ليس له دلالة الا علي مجرد الذات قوله
جاز فيه الصرف اي تنوين الصرف وهو تنوين التمكين وذلك
لان التنوين فيه حال الجمعية للمقابلة فلما زالت الجمعية وجعل
علما زال ذلك التنوين ونون تنوين الاعلام لانه افاد تمكنه
في حال المعرفة وهو تمكين تنوين التمكين ثم ان ركاكة
عبارة الشارح لا تخفي لانه افاد هنا انه في حال جعله علما يجوز
فيه الصرف اي التنوين وعدمه ثم قسم كلا من هذين القسمين
الي قسمين فقال فعلي الصرف يخفض الخ وعلي منع الصرف
الخ فاما قوله فعلي الصرف يخفض الخ فقد اخذ فيه التنوين
وهو معتبر في التقسيم فذكره مستدرك والتمام للاختصار بان يقول
يخفض معه واما قوله وتركه فزيادته مخلة لانه يصير المعني
فعلي الصرف اي التنوين يخفض بالكسرة مع ترك التنوين
وهو ظاهر الفساد لان الكلام مفروض في حالة التنوين
واما قوله وعلي منع الصرف يخفض بالفتحة بلا تنوين فقوله
بلا تنوين زيادة مستدركة لان الغرض انه في حالة عدم التنوين
الذي هو معني قوله فعلي الصرف اي ترك التنوين والسالم
من هذه العبارة ان يقول جاز اعرابه اعراب المنصرف واعراب
غير المنصرف فعلي الاول يخفض بالكسرة مع التنوين وتركه
وعلي الثاني يخفض بالفتحة بلا تنوين ويمكننا الجواب
عن عبارة المص بان فيها حذف مضاف والاصل مع ثبوت التنوين
وتركه اي ترك ثبوته فيكون الضمير راجعا لذلك المضاف المقدر

وليس راجعا لنفس التنوين لكن هذا الجواب في غاية البعد
لانه لا دليل على تعذر ذلك المضاف قوله فعلى الضرب يخفض
بالكسرة مع التنوين اي يعرب اعرابه الاصلي حال الجمع ولم
يلتفت لحالة العلمية ولذلك لم يحذف التنوين مع وجود
العلمية والتانيث لانه تنوين مقابلة في حالة الاصل فانتفى
حالة العلمية ايضا والتنوين الذي يحذف مع العلمية والتانيث
انما هو تنوين التمكين وهذه هي اللغة الفصحى قوله وتركه
اي ترك التنوين مراعاة للعلمية والتانيث لان قصد العلمية
يمنع ان يكون التنوين للمقابلة بل يكون للتمكين وهو لا يجامع
العلمية والتانيث وكان حقه ان لا يجر بالكسرة لكنه جربها
نظرا لحالته الاصلية وهي حالة الجمعية قوله يخفض بالفتحة
بلا تنوين اي فيعرب اعراب ما لا ينصرف نظرا لحالته
العلمية بدون التفات لحالة الجمعية اصلا وكان القياس
عدم صحة غير هذا الوجه لكنه توسع ذلك في كلامهم وقد
روي بالاوجه الثلاثة قول امرئ القيس

تنورتها من اذرعات واهلها ... بيثرب ادنى دارها نظر عالي

قوله فالجر بالكسرة مع التنوين مراعاة للجمعية فقط
وبالفتحة مع ترك التنوين مراعاة للعلمية فقط والجر
بالكسرة مع عدم التنوين مراعاة لهما معا فالجر بالكسرة
مراعاة للجمعية وترك التنوين مراعاة للعلمية في الفعل
المضارع الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور قبله فهو
في موضع واحد قوله الصحيح الآخر واما معتل الآخر فيجزم
بحذف حرف العلة نحو لم يدع ولم يخش ولم يرم وليس هذا
محله

٦٧

محله بل محله باب النيابة ويشترط ايضا ان لا تتصل به الف
اثنين او واو جماعة او ياء مخاطبة فانه يجزم حينئذ بحذف
النون وتركنا هذا الشرط اعتمادا على التمثيل قوله واما
العلامات الفروع مقابل لقوله فاما العلامات الاصول ثم تلك
الفروع منها ما هو حركة ومنها ما هو حرف كما فصل المصنف
ذلك وانما اختصت تلك الحروف بالنيابة دون غيرها لما ان
الواو والالف والياء مجانسة للحركات الثلاث حتى قيل ان الحركات
الثلاث اصول لها وقيل فروع عنها وان كان التحقيق ان كلا
منهما اصل كما اشار الى ذلك الجعبري بقوله

وثلاثتها اصل لاحرف مدها ... واعكس والاعدل انها اصلان

وقوله وثلاثتها اي الحركات الثلاثة اصل لاحرف مدها وهي
الواو والالف والياء واما النون فهي مشابهة لتلك الحروف في الخفا
والغنة فلذلك اشار لها في النيابة قوله امثلتها على حذف
مضاف اي امثلة ما تنوب فيه قوله وينوب عن السكون
واحدة التانيث بالنظر لكون الموصوف مؤنثا اي علامة
واحدة وتلك العلامة حذف حرف العلة وحذف النون
كما سياتي قوله في جمع المذكر السالم وهو ما دل على اكثر من
اثنين بزيادة واو او ياء على مفرده الذي من لفظه المجعول
ذلك المفرد علما لمذكر عاقل او صفة له فخرج ما لا يدل على
اكثر من اثنين وهو ما جعل علما من هذا الجمع كزيدون علما
لرجل مثلا وما دل على اكثر من اثنين بغير تلك الزيادة كشفع
وزوج وما لا مفرد له كعشرين وتسعين وما له مفرد من
معناه كقوم ولو ابلغ اصحاب فان مفرده ذو بمعنى صاحب

وبالمجموع علما او صفة اسما الاجناس نحو عالمون واهلون وو ابلون فان مفرد الاول عالم بفتح اللام وهو ما سوى الله ومفرد الثاني اهل وهم الاقارب ومفرد الثالث وابل وهو المطر الكثير وارضون وسنون فجميع هذه الامور الخارجة عن التعريف ملحقة بجمع المذكر السالم في اعرابه **قوله** اسما كان اسما خبر كان مقدما عليها واسمها ضمير مستتر يعود على المذكر في قوله جمع المذكر افاد به تعميم مفرد هذا الجمع اي سوا كان مفرد ذلك الجمع علما او صفة ويشترط في العلم ان يكون لمذكر عاقل خال من التا ولو لغيرها نيث كعلامة معربا ليس مركبا فان اردت ان تجمع من اسمه مبنيا او مركبا تركيبا مزجيا اتيت بجمع ذوا في المذكر وبجمع ذات في المونث فتقول جا ذوو اسيبويه او ذو وبرق نحره وذوات حذام واما المركب الاضافي فانما يجمع صدره ويضاف لعجزه نحو جا عبيدو الله وجا غلامو زيد وجوز الكوفيون جمع الجزئين نحو جا غلاموا زيدين واشترط في العلم ان يكون منكرا اي يقبل التنكير فلا يجمع ما لا يقبله نحو خلاف ولا يجمع العلم باقيا على علميته فاذا اريد جمعه فلا بد من تنكيره بان يراد به شخص ما سمي بهذا الاسم وقد الغز البدر الدماميني في ذلك مخاطبا لعلما الهند بقوله

ايا علما الهند لازال فضلكم ... مدى الدهر يبدو في منازل سعده
الم بكم شخص غريب لتحسنوا ... بارشاده عند السوال لقصده
وها هو يبدي ما تعسر فهمه ... عليه لتهدوه الى سبل رشده
فيسال ما امر شرطتم وجوده ... لحكم فلم ترضى النحاة برده

فلما

فلما وجدتم ذلك الامر حاصلا ... منعتم ثبوت الحكم الا بفقده
وهذا لعمري في الغرابة غاية ... فهل من جواب تنعمون برده

واجاب بعض الفضلا بقوله

ايا من على اغراس افكاره غدا ... يبيد غريز الشارد ات بجوده
فدونك جوابا للسوال موضحا ... بعقد فريد الدر في نظم عقده
فقد اشترطوا في مفرد علمية ... لجمع على نهج المثنى وحده
فلما رووا تعريف ذاك محققا ... ابوا جمعه الا بانات فقده
ويدفع ذا الاشكال ان شروعه ... لصحة جمع لا غنى عن وجوده
وتعريفه شرط لاقدام حاذق ... عليه فلا تستغربوا شرط فقده

وحاصل الاشكال ان العلمية كيف تشترط في مفرد هذا الجمع ثم يشترط نقيضها وهو التنكير في تحققه وحاصل الجواب ان العلمية ليست شرطا حتى يتحقق التنافي بل هي من قبيل المعد بضم الميم وكسر العين وهو ما يتوقف على وجوده حصول المطلوب ولا يجامعه وذلك كالخطوات الموصلة للمقصود فانه يتوقف عليها الوصول للمقصود وعند الوصول اليه تنعدم ولا توجد معه وظهر ان اطلاق الشرط على العلمية بطريق الاستعارة لعلاقة المشابهة بينها وبين المعد في توقف المطلوب على كل ولا يصح ان تكون العلمية شرطا حقيقيا لان الشرط يجامع المشروط والعلمية لا تجامع الجمع كما علمت والحاصل ان كلا من المعد والشرط يتوقف عليه حصول الشي لكن الشرط يستمر مصاحبا للمطلوب والمعد ينعدم عند حصوله والعلمية من قبيل المعد المشروط **قوله** او صفة ويشترط فيها ان تكون صفة لمذكر عاقل خالية من التا

لبيته من باب فعلان فعلى كسكران سكرى ولا من باب افعل
فعلا كاحمر حمرا ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث نحو صبور
ولا وصفا لمذكر لا مؤنث له نحو اكمر وادر لعظيم الكمرة ولذي ثمرة
الذكر والادرة فلا يقال اكمرون وادرون قوله نحو جا الزيدون
المسلمون بوزن واو فيكون الزيدون فاعل والمسلمون صفة
له فقوله فالزيدون فاعل الخ فيه تسمح ظاهر
لان الفاعل هو الزيدون واما المسلمون فصفة له قوله هذا
هو المشهور المشار اليه اعراب الجمع بالحروف اي رفع جمع المذكر
السالم بالواو هو المشهور ومقابله المشهور انه معرب بحركات مقدرة
على الحروف فيرفع بضمة مقدرة على الواو في حالة الرفع ويجر
بكسرة مقدرة على اليا في حالة الجر وبفتحة مقدرة عليها ايضا
في حالة النصب وهناك اعاريب اخر اصحها ما ذكرناه وانما رفع
هذا الجمع بالواو لانها تقع ضمير الجمع في نحو يضربون ولان
الجمع اقل دورانا في الكلام من المثنى فجعل الثقيل وهو الواو
للثقيل وهو الجمع ليحصل التعادل وزيدت النون عوضا
عن التنوين في المفرد وقيل عوض عن حركة المفرد ورد بانه
قد عوض عنها الواو وقيل غير ذلك وحركت خوف التقاء الساكنين
وكانت فتحة لخفتها وثقل الجمع قوله وحموك بكسر الكاف بنا
على ان الحم قريب الزوج فقط وقريب الزوجة يقال له ختن
بفتحتين كما هو المشهور وعلى مقابله من ان الحم يطلق على
اقارب الزوجة ايضا يجوز فتح الكاف قوله وذو مال اشاره
باضافتها لمال الى معرفة نحو الله شرطها وهو انها لا تضاف
الا الى اسم جنس ظاهر كان نكرة كما مثل او معرفة نحو الله

ذو

ذو المغفرة برحمتنا واما اضافتها للضمير كما في قول الشاعر
انما يعرف الفضل من الناس ذووه :: فشاذ والكلام في ذو
المذكورة هنا التي بمعنى صاحب واما ذو الطائية فهي مبنية على
السكون في الاحوال الثلاثة لانها اسم موصول بمعنى الذي
تقول جاني ذو قام ورايت ذو قام ومررت بذو قام اي الذي قام
وبعضهم اعربها اعراب ذو بمعنى صاحب قوله وهنوك اسم
يكنى به عن اسما الاجناس كالما والتراب والرغيف وغير ذلك
وقيل اسم لما يقبح التصريح به وقيل اسم للفرج خاصة قوله
بشرط ان تكون اي هذه الاسما قوله مفردة فان ثنيت نحو ابوان
او جمعت جمع تكسير كآبا او تصحيح كابون اعربت اعراب ما ذكر
قوله مكبرة فلو صغرت كابي اعربت بالحركات الظاهرة قوله
مضافة فلو افردت نحو جاني اخ واب اعربت اعراب المفرد وكلها
تقطع عن الاضافة سوى ذو وفوا بالواو فانهما لا يستعملان
الا مضافين قوله لغير يا المتكلم شرط في الشرط الذي هو
الاضافة اي يشترط ان تكون تلك الاضافة لغير يا المتكلم
بان لا تضاف لضمير المخاطب كما مثل المص او ضمير الغايب نحو
ابوه او ضمير المتكلم غير اليا نحو وابونا شيخ كبير او للاسم الظاهر
نحو جا ابو زيد ورايت ابا زيد ومررت بابي زيد فان اضيفت ليا
المتكلم نحو جا ابي اعربت بحركات مقدرة على ما قبل يا المتكلم
منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة كغلامي وكلها
تضاف ليا المتكلم ما عدا ذا فانها تضاف لاسم جنس ظاهر
كما مر وزاد ابن الضايع بضاد معجمة فعين مهملة ان لا تلحقها
يا النسبة فان لحقتها اعربت بحركات ظاهرة نحو جا ابوي ورد

هذا الشرط بانها في حالة النسبة خرجت عن الاسما الستة لان
المنسوب غير المنسوب اليه والذي اعرب بالحركات هو المنسوب للاب
وليس واحد من الاسما الستة فالحق انه لا حاجة لهذا الشرط

في لغة قليلة راجع لهنوك اي واما الاشهر لغاته وافصحها
فانه يعرب بحركات ظاهرة تقول هذا هنك ورايت هنك
ومررت بهنك ولذلك قال ابن مالك ؛ ؛

اب اخ حم كذاك وهن ؛ والنقص في هذا الاخير احسن
قوله على المشهور مرتبط بقوله وعلامة رفعها الواو اي
حالة كون تلك العلامات جارية على المشهور لان هذا الوجه
اسهل المذاهب وابعدها عن التكلف ومقابل المشهور اقوال
منها انها معربة بحركات مقدرة على هذه الحروف فتقدر
الضمة على الواو والكسرة على اليا للثقل والفتحة على
الالف للتعذر وبقي اوجه اخر لا يسعها المقام قوله في المثنى
اسم مفعول من ثنيت الشي اذا عطفت بعضه على بعض
سمي به الصيغة المذكورة وحد المثنى هو الاسم المعرب
الدال على اثنين فقط بزيادة الف او يا على مفرده فخرج
بالمعرب المبني نحو ذان وتان واللذان واللتان وبالدال على
اثنين ما دل على واحد نحو زيدان علما على رجل وكليتان
باليا الموحدة اسم للالة المعروفة وخرج بقيد فقط ما دل
على اكثر من اثنين وهو الجمع فانه يدل على اثنين لكن في ضمن
دلالته على اكثر منها ومثله زوج وشفع لانه لا يتعين للدلالة
على خصوص الاثنين بل يستعمل فيها وفي كل عدد زوج وخرج
بزيادة الف او يا كلا وكلتا فان دلالتهما على الاثنين من نفس

السيغة

الصيغة لان الالف لان الالف في الاول اصلية منقلبة عن يا
هي لام الكلمة والف الثاني للتانيث كالف حبلى والتا عوض
عن لام الكلمة وخرج بقولنا على مفرده ما لا مفرد له نحو اثنان
واثنتان ويشترط في المثنى ايضا ان يكون له ثان في الخارج ا هـ
ليخرج نحو قمران لتثنية شمس وقمر على سبيل التغليب
ومثله الابوان للاب والام والمشرقان للمشرق والمغرب فهذا
كله من قبيل الملحق بالمثنى لان المثنى حقيقة ويشترط ايضا
ان يكون المفرد نكرة فالعلم اذا اريد تثنيته نكر وقد اشار
بعضهم رحمه الله الى هذه الشروط بقوله ؛ ؛

شرط المثنى ان يكون معربا ؛ ومفردا منكرا ما ركبا ؛
موافقا في اللفظ والمعنى له ؛ مماثل لم يغن عنه غيره ؛
فقوله موافقا في اللفظ اي فلا يصح تثنية المختلفين
لفظا كزيد وعمرو فان يكون موافقا في المعنى فلا يثنى المشترك
ولا الحقيقة والمجاز وقوله مماثل اي له ثان في الخارج فنحو
قمران للشمس والقمر من باب التغليب وقوله لم يغن عنه
غيره اي لا يستغني بتثنية غيره عن تثنيته ومن ثم
لم يقولوا سواان استغنا بسيان تثنية سي بمعنى مثل
وزيد على ما في النظم ان لا يكون لفظ كل وبعض وكذا احد
وعريب ونحوهما مما يلزم النفي لاستغراق الافراد ونظم ذلك
شيخنا بقوله زيادة على البيتين ؛ ؛

ولم يكن كلا ولا بعضا ولا ؛ مستغرقا في النفي نقل الاملا
قوله على المشهور صفة بله انه مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل
الالف وفتحة او كسرة مقدرة على ما قبل اليا منع من ظهورها

اشتغال المحل بحركة المناسبة لان هذه الحركات التي قبل الالف
والياي بها لمناسبتها فتتعذر حركة الاعراب الحقيقية وقيل
غير ذلك من الاوجه قوله الكسور ما بعدها وقد تفتح
كما في قوله على احوذيين استقلت عشية فتح
النون يصف قطاة بسرعة الطيران واحوذيين مثنى
احوذي وهو خفيف المشي واراد به الشاعر جناح
القطاة قوله المفتوح ما بعدها اي للخفة المناسبة لثقل
الجمع وقد تكسر النون كما في قوله
عرفنا جعفرا وبني ابيه وانكرنا زعانف اخرين
بكسر نون اخرين وهو بفتح الخاء جمع اخر بفتحها بمعنى
مغاير قوله تكون علامة للرفع اي سوا كانت ظاهرة
كتضربون او مقدرة كما تقدم من الامثلة السابقة وهي
لتبلون الخ وقد تقدم شرحه قوله في الافعال الخمسة
ويقال لها الامثلة الخمسة لانها مثال لغيرها من الافعال
الموازنة لها قوله بثبوت النون من اضافة الصفة للموصوف
اي النون الثابتة فالرفع بنفس النون لا بثبوتها قوله
هذا هو المشهور ومقابله ما ذكره التو قوله وقيل علامة
رفعها قابله الاخفش كما نقله في التسهيل قال ابو حيان
في شرحه وهذا الذي حكاه المص عن الاخفش حكاه لنا
صاحبنا ابو جعفر احمد ابن عبد النور المالقي صاحب
كتاب وصف المباني في حروف المعاني عن ابي زيد السهيلي
قال زعم ابو زيد السهيلي انه الاعراب مقدر في الاحرف
التي قبل هذه الحروف كما هو مقدر في غلامي وان شغل
تلك

تلك الحروف بالحركات المناسبة لهذه الحروف منع من ظهور
الاعراب في تلك الحروف كما منع الاضافة الى يا المتكلم من
ظهور الحركات في اخر المضاف شغل الاخر بالحركة التي تطلبها
يا المتكلم قيل له فما بال هذه النون تثبت في الرفع وتحذف في
الجزم والنصب فقال ما معناه هذه النون انما لحقت هذه
الافعال لوقوعها موقع الاسما فهي من تمام دخول الرفع
في المضارع لقيامه مقام الاسم فكما قلت ان زيدا يقوم
فرفعته لحلوله محل قايم فكذلك اذا قلت ان الزيدين
يقومان لحقته هذه النون فاذا قلت لم يقوما لحلوله
محل قايمان فاذا لم يحل محل الاسم لم تلحقه النون فاذا
قلت لن يقوما ولم يقوما لا يقول لن قايمان ولم قايمان
فلم تثبت النون لذلك فعلى مذهبه تكون علامة الرفع
في يقومان ضمة مقدرة في الميم واما في النصب ففتحة مقدرة
واما في الجزم فسكون الميم تقديرا اه مع حذف قوله على لام
الفعل وهو الحرف الذي قبل الواو والالف او اليا وتلك الحركة
مقدرة للتعذر منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة
قوله بالف وتا البا للسببية فذكر قوله مزيدتين لمزيد
التوضيح فان جعلت البا للمصاحبة احتيج لذكر هذا القيد
فان قيل الذي جمع بالف وتا هو المفرد وهو لا ينصب بالكسرة
لانه ليس جمع مونث سالم فان جعلت ما في قوله ما جمع الخ واقعة على
جمع كان المعنى جمع جمع فيلزم عليه تحصيل الحاصل
والجواب ان ما واقعة على الجمع اي الجمع الذي جمع اي
تحققت جمعيته وحصلت بالالف والتا قوله وعلامة نصبه

الكسرة وجوز الكوفيون نصب هذا الجمع بالفتحة على الاصل
حكى الكسائي سمعت لغاتهم بفتح التا **قوله** مزيدتين خرج
بزيادة الالف نحو قضاة وغزاة فان الالف فيهما منقلبة
في الاول عن يا وفي الثاني عن الواو والاصل قضية وغزوة
وخرج بزيادة التا نحو ابيات واموات فان التا فيهما اصلية فليس
ذلك من جمع المونث **قوله** في الاسم الذي لا ينصرف اي لا يتنون
تنوين تمكين بنا على انما الصرف هو تنوين التمكين كما هو راي
المحققين ولما سقط التنوين تبعه في السقوط الجر بالكسرة
لانه لا يوجد بدونه لكونهما اخوين في الاختصاص بالاسم وعدم
وجودهما في الفعل وقيل الصرف هو التنوين المذكور مع الجر
بالكسرة وقيل هو الجر بالكسرة فقط فليس الجر تابعا في السقوط
للتنوين قال ابو حيان وهذا اختلاف لا طايل تحته **قوله** وهو ما
اسم موصول بمعنى الذي او نكرة موصوفة بمعنى شي فما بعده
صلة او صفة وما وافقه على اسم مفرد او جمع تكسير **قوله** في
علتين فرعيتين فان قلت لاي شي احتيج في منع الاسم من
الصرف لمشابهة الفعل من جهتين وبني الاسم اذا اشبه
الحرف من جهة واحدة فهلا اكتفوا في منعه الصرف بعلة
واحدة والجواب ان المشابهة للفعل امر عرضي وهي
ضعيفة بمفردها هو ولا قوية بخلاف المشابهة للحرف فانها
قوية لكونها ذاتية فان قلت لما اعطي الاسم حكم الفعل
ولم لم يعط الفعل حكم الاسم مع المشابهة حاصلة بينهما
والجواب ان الاسم تطفل على الفعل بما هو خاص به وهو
كونه فرعا من جهتين وليس ذلك لمطلق المناسبة بينهما
فان

فان قلت لم لم يبن الاسم لمشابهة الفعل مع ان الفعل
مبني فالجواب لضعف هذه المشابهة فان الاسم لم
يشبه الفعل لفظا مع ضعف الفعل في البنا فان قلت
فلم لم يعمل الاسم بهذه المشابهة عمل الفعل قلت
لانه لم يتضمن معنى الفعل الطالب للفاعل والمفعول
اه من الشنواني **قوله** متعلقين صفة ثانية لعلتين وقوله
ترجع احداهما للفظ الى بيان لجهة الاختلاف ومفهوم
هذا القيد ان هاتين العلتين ان رجعا للفظ كاجمال
او للمعنى كحايض او للفظ والمعنى من جهة واحدة كدراهم
صرف الاسم وبيان ذلك ان الاول فيه فرعية الجمع والتكسير
لفظا والثاني فيه فرعية التانيث والوصفية معنى والثالث
فيه تصغير لفظه وتصغير معناه العبد للتحقير **قوله**
تقوم مقام الفرعيتين اي في افادة الثقل **قوله** وهو عند
البصريين القايلين باشتقاق الفعل من المصدر وضمير
هو عايد على العلة الفرعية وذكر مراعاة للخبر وهو
اشتقاقه وهو مراعاة الخبر اولى من مراعاة المرجع ولو
راعى المرجع لانث **قوله** وعند الكوفيين القايلين باشتقاق
المصدر من الفعل **قوله** كالمفرد الاولى حذف الكاف لانه
مفرد حقيقة لدلالته على شي واحد وهو مجرد الذات
واما دلالة بعض الاسما المشتقة على الزمان فهي عارضة
لا من ادتها وقد يجاب عن العم بانه زاد الكاف ليشاكله
قوله في الفعل كالمركب **قوله** كالمركب الكاف هذه في موقعها
لان الفعل ليس مركبا حقيقة بل شبيه به في كونه مدلوله

الحدث والزمان والنسبة فلما كان مدلوله مركبا كان كانه مركب
وتجرد بعض الافعال عن الزمان غير قادح لعروض ذلك
التجرد قوله وهي احتياج اي افتقار الفعل الي الفاعل
ليتم الكلام والاحتياج يرجع الي المعني قوله ما يمتنع صرفه
بعلة واحدة قدم هذا القسم لقلة الكلام عليه قوله وهو
ما كان علي وزن صيغة المراد بالوزن معناه الحقيقي وهو
الموازنة والمشاكلة فهو مصدر مضاف لمفعوله والصيغة
هي الهيئة اي الحركات والسكنات واما المادة فهي الحروف
التي تركبت منها الكلمة والمعني علي مشاكلة وموافقة ه
صيغة اي هيئة منتهي الجموع اي لا يجمع جمع تكسير مرة
اخري وتلك الصيغة محصورة في مفاعل ومفاعيل
منتهي الجموع اي الصيغة التي ينتهي الجمع لها ولم يتجاوزها
بعد الف تكسيره اي الالف التي حدثت في جمع المفرد جمع
تكسير قوله حرفان اي اولهما مكسور لفظا كمساجد
او تقديرا كدواب فان اصله دوابب ادغم احد المثلين
في الاخر قوله كمساجد ومنابر ومراتب والاكالب جمع
اكلب واما نحو ملايكة وصياقلة فانه يجوز من الـ
منع من الصرف وان لحقته كملايكة صرف قوله او وسطها
ساكن خرج نحو ملايكة وفراعنة وصياقلة فانها مصروفة
لمشاكلة هذه الجموع الاحاد كطواعية وكراهية قوله
وقناديل اي واناعيم جمع انعام جمع نعم بفتحتين وهي
الابل قوله امثال ثراعي خنص وعلل ذلك بقوله لانه بمثابة
جمعين اي بمنزلتهما لان عدم جمعه مرة اخري بمنزلة جمع
اخر

اخر فكانه جمع مرتين واعترض بان شرط المنع من الصرف
اختلاف العلتين وما ذكره الشارح يفيد رجوعهما الشي
واحد وهو اللفظ والاولي ما قاله بعضهم في علة ذلك
ان صيغة الجمع علة ترجع اللفظ وعدم نظير لهذه الصيغة
في الاحاد او عدم مجاوزة الجمع لها وانتهايه عندها علة
ترجع المعني قوله كذكري مصدر ذكر بمعني تذكر قوله كرضوي
بفتح الراء علم قبيلتين او جبل بالمدينة المشرفة والنسبة
اليها رضوي قاله الجوهري قوله كجرحي جمع جريح ه
كمريض ومرضي وقتيل وقتلي قوله فقلبت اي الالف الثانية
همزة كراهة اجتماع الالفين وانما قلبت هي دون الاولي
لتطرفها فهي محل للتغيير ولم تحذف الاولي لئلا يفوت
المد فالهمزة بدل عن الف التانيث عند حذفها ولم تحذف
والموجود هو الالف الاولي وحينئذ فوصف الف التانيث
بانها ممدودة فيه تجوز باعتبار انها السبب في حصول
المد فهو من قبيل الاسناد للسبب وقيل الدال علي التانيث
هو الالف الاولي والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث افعل
ومؤنث فعلان فان الاول مؤنثه مهموز بخلاف الثاني وعلي
هذا فوصف الف التانيث فالمد حقيقي لا تجوز فيه وقيل
هما معا للتانيث قوله كصحرا وهي الفلاة اي الارض ه
الواسعة والجمع الصحاري بفتح الراء وكسرها والصحرا وات
قوله لانه تانيث لازم وانما كان لازما لان الف التانيث غير
مقدرة الانفصال فهي كالجزء من الكلمة بخلاف تا التانيث
فانها مقدرة الانفصال فلا يقال في حبلي حبل ولا في حمرا حمر

بل الالف لازمة غير منفكة بخلاف ضاربة مثلا فانها قد تحذف
التا ويقال ضارب قوله تانيث اخراي فكانه انث مرتين وفي
معنا ما سبق في قوله فكانه جمع مرتين فالاولى ان يقال
العلة الفرعية اللفظية هي لزوم الزيادة حتى صارت
الهمزة كانها من اصول الكلمة وفرعية المعنى هي الدلالة
على التانيث قاله الشنواني وفي شرح اللب للسيوطي ان
الالف تكون سببا كالتا ولزومها للكلمة من حيث ان الكلمة
صيغة عليها بمنزلة تانيث اخر فهما تانيثان احدهما لفظي
وهو نفس الالف والثاني معنوي وهو لزومها قوله مع
العلمية اي سوا كانت شخصية كحمزة وطلحة وخديجة
او جنسية كاسامة لان علم الجنس كعلم الشخص في الاحكام
اللفظية التي منها الصرف وعدمه قوله وزيادة الالف والنون
من اضافة الصفة للموصوف اي الالف والنون الزايدتان
لان العلة هي الالف والنون الزيدتان لا نفس زيادتهما
وقوله المضارعتين اي المشابهتين وبين الشارح وجه
الشبه بامرين الاول قوله لانهما في بنا الخ الثاني قوله وانهما
لا تلحقهما التا وانما خص الشبه بالف التانيث الممدودة
مع انهما مشبهتين للمقصورة لظهور المشابهة فيها
فان قلت لما كانت زيادة الالف والنون محتاجة لعلة
اخرى معها في منع الصرف وهلا استقلت بالمنع وحدها
كالف التانيث وجوابه ان الف التانيث مستلزمة
لعلة اخرى معنوية بخلاف الالف والنون وانما قيدهما
بالزيادة احترازا عن غير المزيدتين وقد يكون للفظ
واحد

واحد محتمل لهما كحسان فان اخذ من الحسن صرف وان
اخذ من الحس بفتح الحا وهو القتل يقال حس البرد
الجراد اي قتله منع من الصرف وشيطان ان اخذ من
شطن بمعنى بعد صرف او من شاط بمعنى احترق منع
وعفان ان اخذ من العفة او من العفونة صرف وحيان
ان اخذ من الحياة منع او من الحين بفتح الحا وسكون اليا
بمعنى الهلاك صرف فلو ابدلت من النون الزايدة لاما
كاصيلال سمي به اصله اصيلان كعمران وغطفان اسم
لقبيلة واصبهان اسم لبلدة من بلاد العجم قوله فان
فيه العلمية اي الشخصية ومثلها العلمية الجنسية نحو
رقبان فانه علم جنس لدابة اصغر من الخنفسا على قدر
الدينار من نفخة الظهر لها ستة ارجل تتولد في الاماكن
الندية قوله فان فيه العلمية فانه علم بلدة بالشام مركب
من بعل وهو اسم صنم وبك وهو اسم صاحب هذه البلدة
قوله والتركيب هذا هو العلة اللفظية واما العلة المعنوية
فهي العلمية قوله والتانيث لفظا ومعنى اي من جهة اللفظ
بان تلحقه علامة التانيث وهي تا زايدة في اخر الاسم تنقلب
في الوقف ها كالتا في فاطمة ومن جهة المعنى بان يكون
علما لمؤنث قوله او معنى وهو المسمى بالتانيث المعنوي
قوله لرجل اما لو كان علما لامراة فانه يكون من القسم الاول
قوله وهو تانيث معنوي اي يرجع للمعنى والعلمية ايضا
معنوية فلم يتحقق حينئذ في هذا القسم علتان فرعيتان
مختلفتان بل العلتان هنا مرجعهما المعنى كما تقدم في

حايض فاي موجب لمنع الصرف وهلا صرف هذا النوع كما صرف
حايض مع كونه مثله واحسن وما اجيب به هنا ان اللفظ
الموضوع لمونث يوصف تبعا لمعناه بانه لفظ مونث فالتانيث
بحسب الاصل في المعني واكتسب اللفظ الوصف به فرجعت
هذه العلة للفظ بواسطة هذا التحمل ولما كان ذلك
التانيث المعنوي ضعيفا عن التانيث اللفظي احتيج
لتقويته فشرط ان ينضم اليه واحد من الامور الاربعة
التي ذكرها الشارح ليتقوي به ويلتحق بالتانيث اللفظي
في تاثير المنع من الصرف فان هذه الامور التي شرطها
مصاحبة واحد منها له تزيده ثقلا فان الحركة اثقل من
السكون والعجمة اثقل من العربية وكون اللفظ المذكر
يستعمل للمونث يحصل فيه ثقل باعتبار ان الشي في غير
محله يستثقل وبقي بحث اخر وهو انه اذا صح اكتساب
اللفظ التانيث باعتبار المعني كما اجيب به عن التانيث
يقال حينيذ يصح ايضا ان يكتسب لفظ حايض التانيث من
معناه فيمنع من الصرف كزينب فالفرق بينهما تحكم والجواب
انا في حايض راعينا الاصالة ولم نلتفت لاكتساب اللفظ
التانيث وفي زينب لاحظنا الاكتساب فحصل الفرق لكن
يرد عليه ان هذا ترجيح بلا مرجح فيجاب بان هذه حكم
لما سمع بعد الوقوع والنزول وليست عللا باعثة فلا يحتاج
فيها لطلب المرجح اذ ليست احكاما عقلية وانما هي علل تلمس
لاحكام لفظية ونحن في ذلك كله اسري السماع فهو المرجوع
اليه اخرا فان العرب صرفت حايضا ومنعت صرف زينب
فتتبع

فتتبع ذلك وتعلل الحكم في كل منها بحسب الامكان قوله كما
مثلنا اي كتمثيلنا فما مصدرية تسبك مع ما بعدها بمصدر
والكلام على حذف مضاف اي بتعلق تمثيلنا وهو ما مثل
به من زينب فانه زايد على الثلاث فالحرف الزايد قايم مقام
اللفظ بتا التانيث ثم حيث كان الاسم زايدا على الثلاثة منع
من الصرف ولو سمي به رجل كما اذا سمين رجلا بزينب
ومعني كون التانيث معنويا في حال تسميتنه المذكر به انه باعتبار
الاصل اي قبل جعله علما للمذكر ستعمل في المونث قوله
او متحرك الوسط قايما اي يكون لمعنى زايدا على الثلاثة
بان كان ثلاثيا لكنه محرك الوسط فيكون تحرك الوسط
قايما مقام الحرف الزايد على الثلاث وذلك كسقر علما
لجهنم قوله والعجمة اي مع كونه غير محرك الوسط قوله
كحمص علم عجمي على بلدة فالعجمة هنا مقوية للتانيث
المعنوي فيصيرها بمنزلة التانيث اللفظي فان قلت
في حمص ايضا العجمة فلم لم يمنع من الصرف للعلمية والعجمة
والجواب ان شرط منع العجمة الصرف مع العلمية زيادة
الاسم على ثلاثة احرف وهذا الشرط مفقود هنا فلم يعتبر
بل اعتبر التانيث وبقي انهم يجعلون العلمية علة معنوية
مع العلمية ان الذي يوصف بكونه علما اللفظ لا المعني
واجيب بانه لما كان لا معني لعلمية اللفظ الا تشخص
معناه جعلوا العلمية علة معنوية قوله او المنقل اي مع
كونه غير اعجمي فهذا النقل يلحق التانيث المعنوي
باللفظي قوله فان تخلف شرط من هذه الشروط اي لم يوجد

واحد منها ونحو كان الاوضح ان يقول كما قلنا قوله ورجل بضم
الجيم وسكون الميم قوله فارمت اي تاملت فكانه لم يوجد فيه
الامالة واحدة قوله نظرا الى وجود الفرعيتين اي ولم ينظر
لفقد شرط تاثيرهما فان السكون لا يقاوم ما اوجبه اجتماع
علتين ثم محل جواز الوجهين ما لم يصغر وتلحقه التاء والا منع
من الصرف نحو هنيدة كالوجهين فيهما الاول مصروف والثاني قوله
ممنوع من الصرف قوله لم تتلفع البيت من بحر المنسرح واجزاؤه
مستفعلن مفعولات مفتعلن مرتين وآخر الشطر الاول قوله
بمئزرها ودعد اول الشطر الثاني واعراب لم حرف جازم
وتتلفع مضارع مجزوم بلم وبفضل جار ومجرور متعلق بقوله
تتلفع وفضل مضاف ومئزرها مضاف اليه والها مضاف
ودعد فاعل منون مصروف ولم تسق لم حرف جازم وتسق
فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله مجزوم بحذف الالف واصله
تسقى بالالف فلما دخل الجازم حذفها لانه مضارع معتل ودعد
بترك التنوين نائب الفاعل وفي العلب جار ومجرور متعلق بتسق
والعلب بضم العين جمع علبة وهي اناء من خشب تشرب فيه اعيان
العرب كذا في الحلبي وفي الصحاح العلبة محلب من جلد والجمع
علب وعلاب والمعنى ان دعدا هذه ليس لها فضل اي زائد على
مئزرها تتلفع به ولم تشرب في تلك الاواني وهذا كناية كونها ليست
من بنات الاعيان لان التلفع بفضل المئزر والشرب في تلك الاواني
من عادة الاعيان فيلزم من نفيه بحسب العادة نفي لازمه
وهو الشرف فصح كونه كناية لانها انتقال من الملزوم الى
اللازم والحاصل ان المعنى الحقيقي ليس مرادا بل المراد

لازمه

لازمه وهو نفي علو المنزلة والرفعة قوله ووزن الفعل اي يكون
الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل بان يكون مختصا به او غالبا
فيه واولى به اما مختص بالاسم او يغلب فيه او يكون فيه وزن الفعل ما
على حد سواء فلا يمنع الصرف قوله كشمر ومثله خضم بمعجمتين
علم لرجل وعثر لواد بالعقيق وبذر لماء من مياه العرب فان هذه
كلها افعال نقلت الى الاسمية اذ هذا الوزن مختص بالفعل ككسر
ومزق ونحو ذلك من الافعال الماضية قال الجلبي انما شمر مختص
بالفعل لان مثال فعل بتشديد العين مخصوص بالفعل لكونه
للتكثير والتعدية وهما من خواص الفعل قوله وشرط الوزن
اي شرط كونه مانعا مع العلمية من الصرف قوله لكونها تدل
اي دائما في الفعل على معنى ولا تدل في الاسم اي دائما بل قد
تدل وقد لا تدل فالاول كالهمزة في افعل التفضيل فان بسببها
دلت الصيغة على المفاضلة نحو اكرم تقول زيد اكرم منك وافضل
ونحو ذلك والثاني كالهمزة في ابيض واسود قوله كاحمد علم لم يتسم
به احد قبل نبينا صلى الله عليه وسلم واما محمد فقد تسمى به قبله
جماعة قيل اربعة عشر او خمسة قوله والعدل هو قسمان تحقيقي
وتقديري فان كان هناك دليل على العدل غير منع الصرف
كمثنى فانه معدول عن اثنين اثنين وثلاث فانه معدول عن
ثلاثة ثلاثة وهكذا الى عشر اذا سمي بواحد من هذه الصيغ
فانه يمنع من الصرف للعلمية والعدل التحقيقي فان لم يوجد
للعدل دليل بل حمل على ارتكابه والمقول به المنع من الصرف
بان وجد الاسم ممنوعا من الصرف وليس فيه سوى علة واحدة
فانه يقدر فيه العدول وهذا هو العدل التقديري ومعنى كون

العدول علة فرعية ان المعدول فرع عن المعدول عنه قوله كعمر اي
وعمر اذا اريد به سحر ليلة بعينه فانه معدول عن السحر معرفا
بال لما ان سحر الممنوع من الصرف نكرة وقد دل على التعيين
فحقه ان تدخل عليه ال المفيدة للتعيين لكنهم لم يدخلوها
عليه واكتفوا في دلالته على التعيين بكونه معدولا عما فيه ال
قوله عن عامر وهو اسم فاعل صفة فلما قصدوا التسمية
به وجعله علما خافوا التباس العلم بالصفة لكونها صيغة
واحدة فيهما فعدلوا عنه الى عمر لما ان صيغة عمر هذه وهي
فعل بضم الفاء وفتح العين قد كثر فيها العدل التحقيقي كغدر
وفسق فانهما معدولان عن غادر وفاسق فان ورد فعل
مسموع قلما درعلمنا انه غير معدول لما انا انما نرتكب العدول
لكوننا نجد الاسم ممنوعا من الصرف مع وجود علة واحدة
فنلجأ الى العدل ونجعله لتلك العلة حفظا لما اثبت من قاعدة
ان المنع من الصرف انما يكون بعلتين فرعيتين ومفهوم
قولنا في سحر انه يراد به معين ما دام لم يرد ذلك معينا يكون
نكرة وينصرف لزوال التعيين واد جمع ادة وهي فعلة
من الود واصلها ودة بهمزة الواو المضمومة تنقلب بعد
الجمع ويسمى به فليس معدولا قوله والعجمة وهي فرع
العربية والمراد بها كل ما كان خارجا عن لغة العرب كالسرياني
والفارسي واليوناني وغير ذلك ويستدل عليها بعلامات
خروج الكلمة عن ابنية العرب نحو اسماعيل بالالام والنون
وابراهيم وابريسم ومنها صحبيها في كلامهم غير منصرفة
نحو ابليس اذ لو كان عربيا لانصرف لان العلمية وحدها لا تمنع

الصرف

الصرف ومنها نقل الابنية ومنها الجيم والقاف لا يجتمعان في كلمة
عربية نحو منجنيق فج وجنف وجلق علم على دمشق ومنجنيق اسم لالة
حرب وكذلك الجيم والصاد كالجص والصولجان والكاف
والجيم كاسكرجه وليس في اصول العرب اسم فيه نون بعدها
را نحو نرجس ولا زاي بعد دال كمهندز ومنها ما نص عليه ابن
جني وغيره ان كل رباعي الاصول او خماسيها متى خلي عن بعض
حروف الذلاقة الستة فهو اعجمي وهي الراء والنون والفاء
واللام والباء والميم ويجمعها من لب فر فلا يرد نحو يوسف من
حيث انه اعجمي مع انه لم يخل مما ذكر لان العلامة لا يشترط
انعكاسها قوله في اللغة الاعجمية بان تستعمله العجم علما ثم
تستعمله العرب كذلك فهذا ممنوع من الصرف اتفاقا نحو ابراهيم
اما ما استعملته العجم اسم جنس ثم استعملته العرب علما
فممنوع من الصرف على الاصح وقيل يجب صرفه وعليه
جرى الجمال ابن هشام وذلك نحو قالون في اللغة الرومية من
اسماء الاجناس اسم جنس للجيد استعملته العرب في اول احواله
علما ومن ثم لقب به عيسى راوي نافع لجودة قراءته اما ما
استعمله العجم اسم جنس ثم استعملته العرب كذلك فمصروف
اتفاقا ومثاله فيروز ولجام قوله والزيادة على الثلاثة يستثنى
منه ما كان وابدا ايا التصغير فانه يصرف قوله كابراهيم فيه ست
لغات ابراهيم ابراهام ابراهوم ابراهم ابراهِم بلا يا مثلث الها
واسماء الانبياء كلها اعجمية الا محمدا وصالحا وشعيبا وهودا وكل
اسمائهم ممنوعة من الصرف سوى هذه الاربعة لفقد العجمة
فيها وسوى نوح ولوط وشيث فانها وان كانت اعجمية الا

انه تخلف فيها شرط المنع من الصرف في العجمة وهو الزيادة
على ثلاثة احرف واسما الملائكة كلها اعجمية ممنوعة من
الصرف للعلمية والعجمة سوى اربعة ثم انها عربية
وهي منكر ونكير ومالك ورضوان الثلاثة مصروفة ورضوان
ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الالف والنون واسما
الشهور مصروفة الا جمادى الاولى وجمادى الثانية فممنوعان
من الصرف لالف التانيث المقصورة وشعبان ورمضان
للعلمية وزيادة الالف والنون وصفر ورجب اذا اريد بهما
بعينهما ممنوعان من الصرف للعلمية والعدل الاول معدول عن
الصفر والثاني معدول عن الرجب فان لم يرد بهما معين صرفا
وقد نظمت ما ذكر فقلت

وكل اسما النبيين العلا ... في عجمة لها انتظام وولا
واستثن منها اربعا ستسرد ... هود شعيب صالح محمد
اسماهم مصروفة ومثلها ... لوط ونوح ثم شيث كلها
وذا الفقد علة في الاول ... وفقد شرط عجمة فيهن ولي
واستثن من اسما املاك السما ... رضوان ثم مالك المعظما
ومنكر ثم نكيرا للعرب ... اسماهم منسوبة نلت الادب
واحكم لرضوان بمنع الصرف ... حكم الجميع والثلاثة اصرف
لكنه لعلة الزيادة ... مع علم وفي السوى بالعجمة
واصرف لاسما الشهور ما عدا ... شعبان ثم رمضان الصاعدا
كمثل رضوان وفي جمادى ... لالف التانيث عن المراد
ورجب مع صفران عينا ... فامنعهما الصرف والا نونا
والمنع فيهما اتى للعدل ... مع علمية فخذ للفضل

قوله

قوله فيروز ولجام الاول اسم حجر لجوهر معروف كالياقوت
والثاني اسم لما يجعل في فم الدابة قوله لفقد الشرط الاول
وهو استعماله في اللغة الاعجمية علما قوله وشتر كذا في نسخة
وعليها كتب بعض التلامذة المصنف وهو اسم حصن باران
او بديار بكر وفي نسخة بدل وشتر وشين قوله لفقد الشرط
الثاني وهو الزيادة على الثلاثة احرف لان اللغة الاعجمية
مبنية على الطول بخلاف اللغة العربية وانما لم تؤثر العجمة هنا
في المنع من الصرف مع سكون الوسط كما اثرت العلمية فيما
سبق في منع صرف المؤنث المؤنث الساكن الوسط لان العجمة
سبب ضعيف اذ هي امر معنوي فلم يعتبر مع سكون الوسط
واما التانيث فانه علامة مقدرة وتظهر في بعض التصرفات
فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الوسط وان لا يعتبر
كما سبق في جواز المنع من الصرف وعدمه في الثلاثي الساكن
الوسط فان قلت قد اعتبرت العجمة في جمع ماه وجور
مع سكون الوسط فلم لم يعتبرها هنا فالجواب ان
اعتبارها فيما سبق مقوية للتانيث المعنوي والعلمية لئلا
يقاوم سكون الوسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها
مقوية سببا اخر اعتبارها سببا بالاستقلال كما هنا قوله
يجوز فيه الصرف وعدمه قال في المساعد والجمهور على
تحتم الصرف قوله فتحتم المنع لقيام حركته مقام الحرف
الرابع قياسا على ما تقدم في المؤنث المعنوي متحرك الوسط
لكن الاكثر الصرف ويفرق بينه وبين المؤنث بان التانيث
المعنوي اقوى من العجمة لان له علامة مقدرة بخلاف

العجمة تنبيه قد علمت مما سبق ان ابليس اسم اعجمي
فهو ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة وقيل هو عربي
مشتق من الابلاس واعترض صاحب هذا القيل عن منع
صرفه بانه لا نظير له في الاسما العربية ورد بان له نظا ير
في العربية كاغليط والكليل وغيرهما وقيل شبه بالاسما
الاعجمية فامتنع من الصرف للعلمية وشبه العجمة فانه
وان قيل كان مشتقا من الابلاس الا انه لم يتسم به احد
من العرب فصار خاصا بمن اطلقه الله عليه فكانه دخيل
في لسان العرب فهو علم مرتجل قوله او الوصف قال في شرح
اللب وهو كون الاسم موضوعا لذات باعتبار معنى هو
المقصود وهو متفرع على الموصوف لان معرفة حال
كل شي متاخرة عن ذاته قوله العدل التحقيقي قال
الرضي ونعني بالعدل المحقق ما يتحقق حاله بدليل يدل
عليه غير كون الاسم غير منصرف بحيث لو وجدناه ايضا
منصرفا لكان هناك طريق الى معرفة كونه معدولا بخلاف
العدل المقدر فانه الذي يصار اليه لضرورة وجدان الاسم
غير منصرف وتعذر سبب اخر غير العدل فان عمر مثلا
لو وجدناه منصرفا لم نحكم قط بعدوله عن عامر بل كان
كادد قوله كأخر بضم الهمزة جمع اخرى مونث آخر بفتح
الهمزة والخا والمد بمعنى غير وهو من باب افعل التفضيل
فاذا قلت مررت بزيد ورجل اخر فمعناه احق بالتاخر
من زيد في الذكر لان الاول قد اعتني به في التقدم في
الذكر قاله المرادي في شرح التسهيل وقال الرضي معنى

اخر

اخر في الاصل اشد تاخرا وكان في الاصل معنى جاني زيد ورجل
اخر اشد تاخرا من زيد في معنى من المعاني ثم نقل الى معنى
غير فمعنى رجل اخر رجل غير زيد ولا يستعمل الا فيما هو
من جنس المذكور اولا فلا يقال جاني زيد وحمار اخر ولا امراة
اخرى قوله مقابل اخرى بالجر صفة اخر ومعنى المقابلة ان
أُخر مفرده اخرى مونثة فهو جمع المونث وأُخرى مونث آخر بفتح
الخا جمع المذكر الذي هو آخَر بفتحها واحترز بهذا القيد عن
اخر بضم الهمزة وفتح الخا مقابل اخرى بكسر الخا فانه مصروف
لانتفا العدل وذلك لانه مفرد أُخَر هذا أُخرى بمعنى اخرة
مقابلة للاولى ومذكرها آخِر بكسر الخا مقابل الاول كما في
قوله تعالى قالت اولاهم لاخراهم فاخرى هذه تذكر وتونث
وتثنى وتجمع والفرق بين اخرى مونث اخر بفتح الخا واخرى
التي بمعنى اخرة التي هي مونث اخِر بكسر الخا ان الاولى
لا تدل على الانتها كما يدل عليه مذكرها فلذلك يعطف عليها
امثالها في صنف واحد تقول عندي بعير واخر واخر وهكذا
وعندي ناقة واخرى واخرى وهكذا واما الثانية فتدل
على الانتها ولا يعطف عليها مثلها في صنف واحد قوله من
قوله تعالى من ايام اخر اي الواقعة في قوله تعالى قوله فانه
اي اخر الممنوع من الصرف صفة لايام وقوله معدولة صفة
لصفة ومعنى العدل هنا ان القياس كان يقتضي ان توصف
ايام بآخَر بفتح الهمزة المفرد لكونه افعل تفضيل مجردا
عن الاضافة وال فعدل عن ذلك ووصف باخر جمع اخرى
فان قلت ان أُخر وقع صفة لايام ومفرده وهو يوم

يوصف بآخر بفتح الخا الا بآخرة والصواب ان اليوم لما
كان مما لا يعقل اجري مجرى المونث فوصف بأخرى
ثم وصف جمعه بأُخَر الذي هو جمعها والا فلو كان المفرد
آخَر لما صح جمعه على أُخَر فجمعه على أُخَر دليل على
ان المفرد أُخرى ثم ما ذكره الشارح من ان اخر معدولة
عن آخر قيل انه التحقيق وقيل انها معدولة عن هذه
أُخريات قال الشنواني وهو الصحيح لان أُخَر جمع اخرى
واخرى مونثة آخر وقد جمع بالواو والنون فحق اخرى
ان تجمع بالالف والتا لان ما جمع مذكره بهما جمع مونثه
بالالف والتا فعدل عن اخريات الى اخر وقيل انها
معدولة عن الآخر لانها من باب افعل التفضيل فاصله
ان يقرا بال اذا جمع كالكبرى والكبر والصغرى والصغر
فعدل به عما فيه ال الى المجرد منها فاعطي ما لم يعط
غيره مقرونا بال قوله بفتح الخا الذي هو افعل
التفضيل اصله ااخر بهمزتين الاولى مفتوحة
والثانية ساكنة ابدلت الثانية الفا للتخفيف وهو
في الاصل بمعنى اشد تاخرا ثم توسع فيه واستعمل
بمعنى غير وهذا احترازا عن اخر بكسر الخا فانه مقابل
اول وليس افعل تفضيل قوله فان قياس افعل التفضيل
الى تعليل للعدول قوله ولو كان موصوفه مونثا او مثنى
او جمعا فاصله ان افعل التفضيل اذا كان مجردا من
ال والاضافة لزمه التذكير والافراد بكل حال تقول
هو افضل وهي افضل وهما افضل وهم افضل وهن

افضل

افضل واذا كان معرفا بالالف واللام لزمه مطابقته لما قبله
في الافراد والتذكير والتانيث والتثنية والجمع تقول هو
الافضل وهي الفضلى وهما الافضلان وهم الافضلون
وهن الفضليات والفضل فكان القياس ان تقول
مررت بامراة آخَر وبنساء آخَر وبرجال آخَر وبرجلين آخر
ولكنهم قالوا اخرى واُخَر وآخرون وآخران قال الله تعالى
فتذكر احداهما الأخرى فعدة من ايام اخر وآخرون اعترفوا
بذنوبهم فآخران يقومان مقامهما وانما خص النحويون
اخر بالذكر لان في آخر وزن الفعل وفي اخرى الف التانيث
وهما اوضح من العدول واما آخران وآخرون فمعربات
بالحروف فلا مدخل لهما في هذا الباب قوله فان مونثه
سكرى وليس مونثه سكرانة ومثله ندمان من الندامة
فان مونثه ندمى لا ندمانة اما ندمان من المنادمة فان
مونثه ندمانة فيصرف واشار الشارح بالمثال الى القسم الذي
يمتنع صرفه اتفاقا وهو ما كان له مونث لا وزن على
فعلانة اما ما لا مونث له اصلا لا على وزن فعلى ولا على وزن
فعلانة كرحمن لكثير الرحمة ولحيان لعظيم اللحية فممنوع من
الصرف على الاصح الحاقا بما مونثه على وزن فعلى ومقابل
الاصح انه يصرف الحاقا بما مونثه على وزن فعلانة فان
هذا القسم يصرف اتفاقا فعلى الاصح يكون الشرط
في منع المعروف فعلان ان لا يكون له مونث على فعلانة
سواء كان له مونث على وزن فعلى او لا مونث له فدخل
القسم الثاني وهو ما لا مونث له اصلا وعلى مقابله يشترط

ان يكون له مونث على وزن فعلى فيخرج القسم الثاني وظاهر
كلام المصنف الجري على هذا القول **قوله** بخلاف الزيادة المانعة
مع العلمية اي فانها تكون في فعلان بالفتح نحو حمدان
وبالضم نحو عثمان وبالكسر كعمران **قوله** ووزن الفعل اي
يكون الاسم على وزن الفعل به اولى لان اول الفعل
زيادة تدل على معنى فيه دون الاسم وما زيادته لمعنى اصل
لما زيادته لغير معنى ودخل في قوله ووزن الفعل ثلاثة
انواع ما مونثه على فعلاء نحو حمراء وشهلاء وعلى فعلى نحو
افضل فضلى او لا مونث له كاكمر لعظيم الكمرة وادر لعظيم
الانثيين فهذه ممنوعة من الصرف للصفة ووزن الفعل
قوله ولا يكون الوزن المانع الذي يرد عليه نحو احمر واصفر
واخيضل فانه لا ينصرف لكونه على وزن الفعل لا بيطر
وان لم يكن حال التصغير على وزن افعل **قوله** نحو ان تكون
اصلية بان تكون موضوعة للمعنى الوصفي ابتداء وان غلبت
عليها الاسمية ويعني غلبت الاسمية ان تصير الصفة غير
محتاجة الى موصوف تتبعه فنحو اسود ممنوع من الصرف
لانه في الاصل موضوع لكل متصف بالسواد فيكون بهذا
المعنى صفة ثم غلبت عليه الاسمية فصار مختصا بالحية
ومثله ارقم موضوع لكل ما فيه بياض وسواد ثم اختص
بذكر الحيات وكذلك ادهم وضع لكل ما فيه دهمة اي سواد
ثم اختص بالقيد **قوله** صفوان هو في الاصل اسم للحجر
الاملس ووصف به القلب لقسوته وصلابته وعدم لينه فتكون
الوصفية عارضة ولا اعتداد بها وفي المصباح صفوان

قوله وان تكون اصلية
قال ابن مالك والغين
عارض الوصفية كاربع
وعارض الاسمية

يستعمل

يستعمل في الجمع والمفرد فاذا استعمل في الجمع نحو الحجارة الملس
الواحدة صفوانة واذا استعمل في المفرد نحو الحجر **قوله** ارنب
هو في الاصل اسم للحيوان المعروف بالضعف ووصف به الرجل
لضعفه فهذه وصفية عارضة **قوله** عدم قبولها اي الصفة
مع الزيادة او مع وزن الفعل **قوله** ندمان اي الماخوذ من
المنادمة على الشراب وهي المحادثة عليه بلطايف العبارات
ودقايق الاشارات وفعل هذا نادم والاسم النديم
ويعجبني هنا قول بعضهم

واهيف قلت له ... هل لك في المنادمه
فقال كم من عاشق ... سفكت في المنادمه

قوله لقولهم ندمانة اي في مونثه واما ندمان من الندم
فمونثه ندمى كما سبق وفعله ندم كعلم والاسم نادمه
ارملة اي لا زوج لها او فقيرة واما ارمل وصفا من قولهم
عام ارمل اي قليل المطر فان مونثه رملى فهو
غير منصرف كسكران وسكرى **قوله** لعتل الاخر اضافة
المعتل الى الاخر اضافة لفظية اي الذي اعتل اخره والمعتل
اسم فاعل من اعتل اي مرض ويسمى هذا الاسم معتلا لما
فيه من الاعلال وانما جاز حذف الاخر هنا مع انه ليس علامة
للرفع لان الجازم عندهم يحذف الرفع في الاخر والرفع في
المعتل محذوف للاستثقال كما في يدعو ويرمي او المقدر
كما في يخشى فلما دخل الجازم لم يجد حركة حتى يحذفها بل
وجد اخر الكلمة احرف العلة الشابهة فحذفها **قوله**
اسالة سياتي مقابله في قوله فان كان حرف العلة غير

اصلي قوله في اخره الف لو اسقط في الكلام اختصر قوله هذا اي
القول بان حذف الاحرف نيابة عن السكون هو المشهور
ومقابله امران الاول ما اشار له بقوله وذهب سيبويه والثاني
قوله ومن العرب قوله وذهب سيبويه هذا مقابل المشهور
قال الشمواني وفي عزوه لسيبويه نظر فان سيبويه لم يذكر
ما قاله المص وانما ذكره ابن هشام الانصاري بحثا تفريعا على
ما ذهب اليه سيبويه من تقدير الاعراب في الافعال المعتلة
لا نقلا عن سيبويه اهـ بتصرف قوله محذوفة عند الجازم لا به
قيل لا معنى لكون الجازم يحذف الحركة المفروضة المقدرة هـ
الوجود واجيب بان المعنى الحذف عند هذا القايل عدم
اعتبار الحركة والنظر اليها قال ابو حيان والذي يدل على
ان هذه الحروف انحذفت عند الجازم لا بالجازم انه الجازم هـ
لا يحذف الا ما كان علامة للرفع وانما علامة الرفع ضمة مقدرة
فيها قوله اذا العجوز البيت لرؤبة من بحر الرجز والعجوز فاعل
لفعل محذوف يفسره المذكور والشاهد في لا ترضاها حيث
اثبت فيه الالف وقيل ان لا نافية وليست ناهية فيكون
الفعل مرفوعا بضمة مقدرة على الالف ترضى والواو للحال
والتقدير تطلقها حال كونك غير مترض عنها وقوله ولا
تملق قال في المصباح الملق الود واللطف الشديد قال ابو
يوسف واصله التليين وقد ملق بالكسر يملق ملقا
ملق يعطي بلسانه من الود ما ليس في قلبه وبعد هذا البيت
واعد لاخرى ذات دل مونق :. لينة المس كمس الخرنق :.
بكسر الخا المعجمة وكسر النون ولد الارنب قوله هجوت زبان

البيت

البيت من بحر البسيط والمعقول في شطر البيت الثاني من
هجو زبان لم تهجوا ولم تدع فما ذكره المص تغيير اختل به
الوزن وزبان بزاي فموحدة اسم رجل وقولهم لم تهجوا ولم
تدع اي لم تهجه ولم تدعه بدون هجو متجلبا وده واراد بهذا
الانكار عليه في هجوه ثم اعتذاره عنه هجوه حيث لم يستمر
على حالة واحدة فصار هجوه لا ذم فيه كما ان اعتذاره هـ
لا شكر له عليه للحوق الاول بالاعتذار وسبق الثاني بالهجو
والشاهد في قوله لم تهجو حيث اثبت الواو مع الجازم قوله الم
ياتيك البيت من بحر الوافر والانبا جمع نبا بمعنى الخبر وتنمي
بفتح التا المثناة فوق من نميت الحديث انميه بالتخفيف
اذا بلغته على وجه الاصلاح وطلب الخير واذا بلغته على
وجه الافساد والنميمة قلت نميته بالتشديد واللبون
الناقة ذات اللبن ويروى القلوص بفتح القاف وضم اللام
الناقة الشابة وبنوا زياد هم الربيع ابن زياد واخوانه الذين
اغار قيس على ابلهم والاقرب من اوجه الاعراب هنا ان
فاعل ياتي هو قوله بما لاقت والبا زايدة وجملة قوله والانبا
تنمي معترضة وان تنازع ليرن وتلوص على انه فاعل لاقت
والشاهد في ياتيك حيث اثبت اليا مع الجازم قوله على
الضرورة هذا مذهب الجمهور وقيل انه لغة قليلة كما
ذهب اليه ابن مالك وطابقه لقوله تعالى لا تخاف دركا
ولا تخشى واجيب بان الالف للاطلاق والصحيح انه لا نها
نا خبة كالتي قبلها اتي بالنفي في صورة الخبر كما في قوله تعالى
لا يمسه الا المطهرون وقيل ان ما ورد من ذلك مجزوم بحذف

بشا فتعاله وسنغرا على
المجرك اياه وانه عجون
الحجر

الحروف ثم اشبعت الحركات فنشأ عنها الحروف الموجودة فهذه
احرف اشباع واما احرف العلة فحذفها الجازم واما قوله تعالى
انه من يتقي ويصبر باثبات اليا وجزم يصبر فقد اجيب
عنه بان من موصولة لا شرطية وتسكين الراء من يصبر للتخفيف
قوله فان كان همزه احترز بقوله اصالة قوله بان كان بدلا من
همزة اي موافقا لجنس ما قبلها من الحركة قوله كيقرا بفتح
اليا والرا مضارع قرا قوله ويقرو بضم اليا وكسر الرا مضارع
اقرا قوله ويوضو بفتح اليا وضم الضاد مضارع وضو
بمعنى نظف وحسن قوله ثم دخل الجازم اي بعد الابدال
فيكون الابدال حينئذ شاذا لان ابدال الهمزة المتحركة من
حركة ما قبلها شاذ لقوة الهمزة بالحركة فتكون متعاصية
عن الابدال بعد دخول الجازم فانه يكون قياسا ويمتنع حينئذ
حذف حرف العلة لان الجازم قد عمل عمله في حذف الضمة
من الهمزة قبل الابدال فقول المص ثم دخل الجازم قيد في حذف
حرف العلة وعليه فيكون الجزم اي ان شرطه ان يكون
الابدال قبل دخول الجازم قوله وتركه اي ترك حذف حرف
العلة وعليه فيكون الجزم بسكون مقدر قوله بنا منصوب
على المفعولية المطلقة بفعل محذوف والتقدير سواء ذلك بنا
او على المفعول له اي لاجل البنا قوله على الاعتداد بالابدال
وعدمه لف ونشر مرتب لان الاعتداد بالابدال ان كان بعد
دخوله علة الحذف وعدم الاعتداد به علة لعدم الحذف
والحاصل انه الابدال ان كان بعد دخول الجازم امتنع الحذف
وان كان قبله جاز الحذف ان اعتددنا بالابدال وجاز عدمه
بنا

بنا على عدم الاعتداد به قوله الف اثنين او واو جمع ويكونان
ضميرا نحو الزيدان يقومان والزيدون يقومون وغير ضمير
نحو يقومان الزيدان ويقومون الزيدون على لغة اكلوني
البراغيث قوله او يا مخاطبة ولا تكون الا ضميرا نحو انت تقومين
يا هند قوله اي هذا اي كون الجزم بحذف النون هو المشهور
قوله بحركات مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة
الناسبة ابدا قوله ايضا مصدر اض بالمد اذا رجع وهو من
المصادر المنصوبة على المفعولية المطلقة بفعل محذوف
وجوبا قوله لا غير لا نافية للجنس وغير اسمها مبني على
فتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البنا الاصلي
في محل نصب والخبر محذوف تقديره جائز ونحوها بنيت غير على
الضم لحذف المضاف اليه ونية معناه تشبيها لها بقبل وبعد
ونحوهما من الغايات قوله وعلامة نصبها كلها حذف النون
واما ثبوت النون في قول الشاعر ؞ ؞
ان تقرآن على اسماء ويحكما ؞ مني السلام وان لا تشعرا احدا
فنحو شاذ لا يرد نقضا ويحتمل ان تكون ان غير عاملة
تشبيها لها بما المصدرية كما في قراءة مجاهد ان يتم الرضاعة
برفع يتم قوله العربان فيسمان اعترض بان فيه اخبارا
بالمثنى عن الجمع واحسن ما اجيب به انه لا يتصور في ذلك
حيث كان المثنى جمعا في المعنى نحو المعرب قسمان مسلمون
وكفار وهنا كذلك لان كل قسم تحته افراد متعددة قوله
بالحركات الثلاث اي وجودا وعدما ليشمل السكون ولو صرح
به كان اولى قوله بالحروف اي الاربعة وجودا وعدما ليشمل
دا

الساكن لو صرح به لكان الحرف **قوله** فالذي يعرب بالحركات
اي بجنسها لا بكل منها كما هو ظاهر **قوله** بالحروف اي بجنسها
قوله وما حمل عليه كاولات في قوله تعالى وان كن اولات حمل
فكان فعل ماض والنون اسمها وهي ضمير يعود على المطلقات
واولات خبرها وليس هو بجمع بل اسم جمع جعل اعرابه
كاعراب الجمع فنصب بالكسرة فلما حملوا اولو على جمع المذكر
السالم حمل اولات على جمع المونث وقد الغز بعض شيوخنا
في نصب جمع المونث بالكسرة بقوله

يا من لنحو يعاني ∴ ويا رفيق المباني ∴
في الجر كسرة نابت ∴ عن فتحة يا معاني ∴
هذا لعمري عجيب ∴ وفيه قلب المباني ∴
واجبت عنه فقلت ∴
يا سعود العصر يا من ∴ حوى جميع المعاني ∴
ابديت لغزا بديعا ∴ يزري عقود الجمان ∴
هذا مونث جمع ∴ بالجر ينصب عاني ∴

قوله اذا لم يتصل به نون الاناث قال ابو حيان المسئلة
خلافية ذهب ابن درستويه الى انه معرب وتبعه السهيلي
وابن طلحة وطائفة من النحويين واستدلوا بان الاعراب
قد استحق في المضارع فلا يعدم الا بعدم موجبه وبقاء
موجبه دليل على انه معرب كما كان قبل النون الا انه كان
قبل دخول النون ظاهرا وهو معها مقدر في الحرف **قوله**
وما الحق به ويلتحق به خمسة الفاظ الاول والثاني كلا وكلتا
لكن بشرط ان يضافا الى الضمير نحو جاء كلاهما وكلتاهما فلو

اضيفا

اضيفا للظاهر اعربا بالحركات المقدرة على الالف نحو جاء كلا
الرجلين وكلتا المراتين وهذه التفرقة هي الصحيحة وعليها
الجمهور ومن الناس من يعربهما بالحركة المقدرة على الالف
اضيفا للظاهر او مضمر الثالث والرابع والخامس اثنان
واثنتان وثنتان فانها تعرب باعراب المثنى اضيفتا
لظاهر او مضمر او لم تضفهما اه قاله بعض الفضلا وقال ابن
مالك هذه الكلمات الملحقات بالمثنى لا تسمى مثناة حقيقة
وان اطلق عليها ذلك فبمقتضى اللغة لا الاصطلاح كما يقال
لاسم الجمع جمع قال الشنواني فافاد انه يقال اسما تثنية
كما يقال اسما جمع **قوله** جمع المذكر السالم وما الحق به ومنه
عشرون واخواته الى تسعين وهما اسما مفردة وزعم بعضهم
انها جموع وهو مردود ومنه اهلون وهو جمع اهل وهو ليس
بعلم ولا صفة وارضون بفتح الرا جمع ارض بسكونها وهي
مونثة اسم جنس لا يعقل وبنون وابون واخون وهنون
وذوون لانها غير اعلام ولا مشتقات قال ابن مالك ولو قيل
في حم حمون لم يمتنع لكن لا اعلم انه سمع وقال ابو حيان
ينبغي ان يمتنع لان القياس يأباه وجمع اب واخواته شاذ
فلا يقاس عليه كلام عن ثعلب انه يقال في حم حمون وقين
قال ابو حيان وهو في غاية الغرابة ومنه عالمون وهو
اسم جمع لا جمع وقيل عالم ومنه سنون وبابه من كل جمع
ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التانيث ولم يجمع جمع
تكسير نحو ثبة وثبين ومن الملحق بجمع المذكر السالم جموع
صفات الباري سبحانه وتعالى كقوله نحن الوارثون

والقادرون والماهون والقياس عليه الراحمون ولا الحكيمون
لان اسماه تعالى توقيفية **قوله** الاسما الستة المعتلة اي
احدهما في الفعل احرف علة فلا يرد ان فو لامه هاو اصله
فوه بفتح الفا وسكون الواو بوزن فعل بفتح الفا وهو
ما عليه سيبويه والخليل وذهب الفرا الى ان وزنه فعل
بضم الفا **قوله** خاصة هو من المصادر التي جات على فاعلة
كالعاقبة بمعنى خصوصا منصوب على انه مفعول
مطلق بمحذوف تقديره اخصه التثنية بنيابة الالف
عن الضمة خصوصا على ما هو المنصوص جواز حذف
عامل المؤكد فلا يجوز ان يكون حالا لانك تقول جاني الرجال
او الزيدون خاصة **قوله** وقدم اي الحر فقيه تحريض عن
قرا با البنا للمفعول فلا تجريد **قوله** حرفا بحوف بتا وبل
منسا وبا **قوله** نرفع بثبوت النون علل ذلك بانه لما
اشتغل محل الاعراب وهو اللام بحركة المناسبة للحرف
الذي بعده لم يمكن ورود الاعراب عليه ولم يكن في الكلمة
علة البنا حتى يمتنع الاعراب بالكلية فجعلت النون بدل
الرفع لشبهها بالواو في الغنة قال بعض شيوخنا ه
وظهر لنا هنا لغز لطيف لم اسبق به فيما اعلم وهو ان يقال
لنا معمول تفصل بين عامله واعراب عامله وشرط اعراب
ذلك العامل ان يفصل ذلك المعمول بينه وبين اعرابه ثم نظم
ذلك بنظم مطول وقد اختصرته فقلت :. :. :.
يا ايها النحوي بين لنا :. ما معرب قد خالف الحركات :.
الفصل شرط اني :. في حالة الاعراب عند الثقات :.

قوله

ونجوزم بحذف النون وقد ورد حذف النون نثرا ونظما
لغير جازم وناصب فقد قرا ساحرا تظاهرا بتشديد الظا
اصله تتظاهرا وان ساحران تظاهران فادغمت التا في الظا وساحران خبر
مبتدا محذوف اي انتما ساحران وفي الحديث لا تدخلوا
الجنة حتى تومنوا ولا تومنوا حتى تحابوا اي لا تدخلون
ولا تومنون وقال الشاعر :. :. :. :. :. :.
ابيت اسري وتبيتي تدلكي :. وجهك بالعنبر والمسك الذكي
الذكي بالذال المعجمة اي شديد الرائحة ولا يقاس على هذا
شي من ذلك في الاختيار **باب علامات الافعال** اقرب
الوجوه واحسنها في الاعراب ان يكون باب خبر مبتدا محذوف
اي هذا باب الخ **قوله** تا التانيث من اضافة الدال للمدلول
كما يوخذ من قوله وتدل الخ **قوله** الساكنة اي اصالة فلا
يضر تحريكها لعارض كقالت امراة العزيز وقالتا اتينا
طائعين وقالت امة بالنقل وانما سكنت تا التانيث الفرق
بين تا الافعال وتا الاسما ولم يعكس لئلا يجتمع ثقل
الحركة الى ثقل الفعل **قوله** تانيث فاعل ذلك الفعل
اي الاسم الذي اسند اليه الفعل فدخل نائب الفاعل
نحو ضربت هند فانيه وسوا كان الفاعل الشخصي
كما مثل او الحسي نحو سرتني نعمة المراة هند او المجازي
نحو بيست المدينة ما لم يلتزم تذكير فاعل ذلك الفعل نحو
افعل في التعجب وحبذا وما عدا وما خلا وليس في الاستثنا
ولا ترد هذه المذكورات لانها تقبل التا في الاصل والعبرة
به لا بالعارض **قوله** الا ان الاسم علة لمحذوف والتقدير وانما

باب علامات الافعال

وانما ميزوا بين الفاعل المذكور والمونث بهذه التاء ان
لان الفاعل ليس متميز عنه الاخر قال ابو حيان ولحقتا
اننا الفعل وكان حقها ان لا تلحقه لان المعنى الذي
جات له ليس للفعل بل هو في الفاعل وهو التانيث
لكنه لا تعلقه كجزء منه فجعلت الدلالة على التانيث
فيه ولان تانيث الفاعل غير موثوق به لجواز اشتراك المونث
والمذكر في لفظ واحد نحو ربعة وصبور ولان المونث
قد يسمى بمذكر وبالعكس فاحتاطت العرب في الدلالة
على تانيث الفاعل بوصل الفعل بالتا ليعلم تانيث
الفاعل او ما جرى مجراه من اول وهلة نحو ظهرت
الجنب وكانت الربعة حاضنا وهذا الفرق بين المذكر
والمونث في ذلك الاختيار لا يكون في اكثر الالسن ولا يوجد ذلك
في لسان الفرس ولا لسان الترك بل المذكر والمونث في ذلك
سوا ويتكلمون عليه العبراني من غير دلالة لفظية على ذلك
وهذا من احسن ما يعتذر به عن التذكير في قوله تعالى
فلما راى الشمس بازغة قال هذا ربي حيث اشار بلفظ المذكر
لانه حكى قول ابراهيم عليه وعلى نبينا افضل الصلاة
والسلام ولم يكن في لسانه فرق بين المذكر والمونث فحكى
قوله على لغته اي ولا يخفى ان سيدنا ابراهيم عليه السلام
انما تكلم بالعبرانية بعد مفارقة نمرود والقصة كانت
قبل مفارقته وكان لسانه اذ ذاك سريانيا فليحرر قوله
ان تفتح اخره اي يبنى على الفتح لفظا كضرب او تقديرا
كذكري وقوله للتخفيف علة لكون البنا على خصوص
الفتحة

الفتحة واما علة بنايه على الحركة فقد تقدم في كلامه قوله
ودرج بدال فرا مهملتين فالف موحدة فجيم فسره الش بمعنى
لان بعد صعوبة وفي الصحاح دربجت الحمامة لذكرها خضعت
له وطاوعته وكذلك درج الرجل اذا طاطا راسه ويسهل
ظهره قوله ما لم تتصل به الخ مرتبط بقوله وحكمه ان يفتح
الخ قوله ضمير رفع متحرك فان اسند الى ظاهر او اتصل به
ضمير رفع ساكن نحو ضربا فانه لا يسكن في هذه الاحوال
لعدم توالي اربع متحركات الخ قوله فانه يسكن يحتمل ان
يبنى على السكون وهو قول مرجوح ذهب اليه بعض
ويحتمل انه يسكن للتخفيف ويكون مبنيا على فتح مقدر
وهو الراجح وعليه يتخرج كلام المص بقوله بعد فانه يضم
للمناسبة قوله كراهية توالي الخ اي لفظا نحو ضربت او
تقديرا نحو سرت وقلت اذ الاصل سيرت وقولت قلبت
كل من اليا والواو الفا لتحركه وانفتاح ما قبله ثم حذفت
كل منهما للتخلص من التقا الساكنين ثم اجتلبت الضمة في
قاف قلت دليلا على الواو المحذوفة والكسرة في سين
سرت دليلا على اليا المحذوفة واما نحو استخرجن واكرمن
فعلة سكونه اجرا علة تسكين الاخر في جميع الافعال
الماضية لطرد الباب قوله فيما هو كالكلمة الواحدة اي
انهم يكرهون توالي اربع متحركات في كلمة واحدة او فيما
هو منزلتها وهو الفعل مع فاعله لانهما لشدة التلازم
بينهما صارا كالكلمة الواحدة بخلاف الفعل مع المفعول
فليس كالكلمة الواحدة اذ لا تلازم بينهما ولذلك سكنت

يا ضرب اذا اسند للفاعل نحو ضربنا وفتحت في اتصاله
مع المفعول نحو ضربنا زيد واعترض بانا نجد اربع متحركات
في الكلمة كشجرة وثمرة واجيب بان تا التانيث وحركتها
في نية الانفصال لانها زايدة علي اصل الكلمة لتانيث
فليس الفعل معها كالكلمة الواحدة قوله نحو ضربت
هذه الامثلة علي ترتيب قوله ولا فرق في الضمير المتحرك
بين ان يكون للمتكلم الخ فانه قوله فانه يضم يحتمل بيني
علي الضم وهو قول قيل به ويحتمل وهو الراجح انه
يضم للمناسبة وسكن محل حكما فاذا اتصل به الف
اثنين نحو ضربا فقيل ان الفتحة الموجودة فتحة
المناسبة وفتحة البنا مقدرة والراجح ان الفتحة
الموجودة فتحة البنا اغنت عن فتحة المناسبة
قوله واما نحو غزوا الخ جواب سوال مقدر نشا من
قوله فانه يضم ومحصل السوال انه قد فتح الحرف
الذي قبل الواو في نحو غزوا الخ ومحصل الجواب
انه لم يخرج عن القاعدة لان المراد بضم ما قبل الواو
لفظا او تقديرا وفي نحو غزوا ما قبل الواو مضموم تقديرا
فكل من الثالث مبني علي فتح مقدر علي الواو والياء
المحذوفة لالتقا الساكنين قوله فاصله غزووا بواوين
الاولي لام الكلمة والثانية واو ضمير الجماعة وهي
الفاعل قوله فحذفت اي الضمة وان شئت قلت
تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلها قلبت الفا فالتقا
ساكنان الخ قوله الفعل المضارع من المضارعة وهي
المشابهة

المشابهة سمي بذلك لانه اشبه الاسم في الابهام
والتخصيص وفي قبوله لام الابتدا وجريانه علي حركات اسم
الفاعل وسكناته ولهذا الشبه اعرب دون بقية الافعال
ورد هذا ابن مالك بان ما ذكر ليس مختصا بالمضارع بل يقبل
الماضي اما الاول فانك اذا قلت ذهب زيد فيحتمل قرب
الذهاب وبعده فاذا دخلت قد فقد تخصص واما الثاني
فلان الاسم والماضي يشتركان في قبول اللام اذا وقع الماضي
جوابا للقسم واما الثالث فليس بمطرد ولو سلم قال في
اليه يجري علي الاسم كفرح نحو فرح واشر نحو اشر
وغلب غلبا وجلب جلبا وجعل ابن مالك وجه الشبه
المقتضي لاعرابه توارد المعاني المختلفة عليه كالاسم
في نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن كما تقدم قال وهذا
اولي من قولهم انما اعرب لمشابهته للاسم في الاربعة
المذكورة قوله ان يقبل ان يقبل انه ربما دخلت عليه
في تاويل مصدر خبر عن علامة اي علامة المضارع التي
يتميز بها عن الماضي والامر قبول لم وانما اثرها علي
غيرها من العلامات لانها اشهر عوامله ولان لها اثرا
به بتغير معناه الي الماضي حتي صارت كالجزء منه قوله
نون النسوة قال ابن هشام التعبير بنون الجماعة اولي
ليدخل فيه نون الذكور ضميرا كانت كقوله
يمرون بالدهنا خفافا عيابهم ❊ ويرجعن من دارين بجر الحقائب
او علامة كقوله يعصرن السليط اقاربه ❊ فاله وقد
يجاب بان فيهما نون الاناث الموضوعة لهن وان

استعيرت لجمع الذكور وحينئذ فالمراد بنون النسوة نون
الاناث الموضوعة لهن وان استعملت في غيرهن مجازا
قوله بني على السكون وعلة بنايه حينئذ ضعف شبهه
بالاسم باتصاله بالنون التي لا تتصل الا بالفعل فيرجع
الى اصله الذي هو البنا لما علمت ان اعرابه ليس
بطريق الاصالة قوله لان المضارع الخ علة لحمل المضارع
المتصل بنون النسوة على الماضي المتصل به وانما
المضارع فرع عن الماضي لان المضارع عند الكوفيين
مشتق من الماضي واما عند غيرهم فلان المضارع هو
الماضي بزيادة حرف المضارعة ثم قول المص حملا الخ
يفيد ان علة بنا المضارع المتصل بنون النسوة هي حمل
على الحمل الماضي المتصل بها ونحو سبقه بهذا التعليل
ابن مالك زاد ورد عليه ان هذا التعليل يقتضي ان
الماضي انما بني لاتصاله بالنون المذكورة وليس كذلك
لان الماضي يبني مطلقا اتصلت به النون اولى فان كان
تعليلا لخصوص البنا على السكون فغير محتاج اليه
لانه جا على الاصل فلا يعلل على انا لو سلمنا انه تعليل
فلا يتاتى هذا التعليل الا ان قلنا ان الماضي مع ضمير
الرفع المتحرك يبني على السكون وليس كذلك بل يبني
على فتح مقدر كما قد سمعت فكان الاولى حذف هذا
التعليل وتعلل البنا بضعف الشبه كما قلناه ونحو
ذهب جمع منهم ابن درستويه والسهيلي وابن طلحة
الى اعراب المضارع مع نون النسوة لبقا موجب الاعراب

فيه

فيه فهو معقود في الحرف الذي كان فيه بنا هو قوله فانه يكون
مبنيا وعلة بنايه تركيبه مع النون المذكورة تركيب خمسة عشر
وامتزاجه بها خالف المرعني فان قيل لما امتزجا فهلا اعربت
الكلمة على النون كما يعرب الاسم الممتزج بالتنوين على
ما قبله قلت لان الاسم اصل في الاعراب والفعل فرع
فيجبر فحط على اعراب الاسم بحسب الامكان دون الفعل
خصوصا والنون من خواص الافعال فضعفت مشابهة
الاسم قوله فان لم يباشره اي في اللفظ فان فصل بينهما
فاصل ملفوظ به او في التقدير بان فصل بينهما فاصل
مقدر قوله كان معربا على الاصح وذلك لانتفا علة البنا
وهو تركيبه مع النون تركيب خمسة عشر ومقابل الاصح انه
معرب مطلقا اي باشرته النون ام لا وذهب قوم منهم
الاخفش الى بنايه مطلقا ونقله الرضي عن الجمهور وقيل
ما اتصلت به النون مطلقا ونقله الرضي عن الجمهور لا معرب
ولا مبني كما تقدم ذلك قوله لتبلون ولتبلوان ولتبلين
فان هذه الامثلة مرفوعة بالنون المحذوفة لتوالي الامثال
مرفوعة بالنون المحذوفة لتوالي الامثال واعراب الفعل
مع نون التوكيد هنا لانها لم تباشره اذ قد فصل بينها وبينه
بفاصل ملفوظ به وهو واو الجماعة في الاول والف
الاثنين في الثاني والياء في الثالث قوله ولا تتبعان نحاها
تربيعا هذا المثال لان فيهما الفعل معرب لفظا ايضا لان
النون لم تباشره في الاول الفصل بالف الاثنين فهو مجزوم
بحذف النون والالف فاصل والمثال الثاني فصل فيه يا الضمير

أمر مجزوم بحذف النون ايضا وقد تقدم تعريف هذه الامثلة
مستوفا ولم يذكر المصنف ما فصل بينه وبين النون فاصل مقدر
ومثال قوله تعالي ولا يصدنك فانه معرب مجزوم بلا الناهية
وعلامة جزمه حذف النون وقد فصل بين الفعل ونون
التوكيد واو الجماعة فانها حذفت لالتقا الساكنين فليست
ملفوظة لكنها مقدرة قوله ان يقبل دخول ان في تاويل
مصدر خبر علامة اي وعلامة الامر قبول الي قوله وان يدل
عطف علي ان يقبل اي والدلالة فهو في تاويل مصدر واحترز
منه ان علامة فعل الامر مركبة من امرين فمتي انتفيا او واحد
منهما فليس فعل امر كما اشار لذلك المصنف معني دلالته علي
الطلب ان يكون الفعل موضوعا لها وان استعمل في غيرها
كالاباحة ثم لا بد ان تكون الدلالة بنفس الصيغة نحو اضرب
فخرج ما دل علي الطلب لا بالصيغة بل من اللام نحو ولينفق
ذو سعة فان الدلالة علي الطلب بالصيغة مستفاد
هنا من لام الامر قوله ان كان صحيح الاخر اي ولم تباشره
نون توكيد ولم يتصل به واو جمع او الف اثنين او يا مخاطبة
فان باشرته نون التوكيد بني علي الفتح نحو اضربن
واضربن وان لحقته واو الجماعة او الف الاثنين او يا المخاطبة
فانه يبني علي الحذف كما سيصرح به قوله و يبني علي حذف
الاخر ان كان معتل الاخر محله ما لم يتصل به نون
النسوة ولم تباشره نون التوكيد فان اتصلت به نون
النسوة بني علي السكون كالصحيح نحو اغزون وارمين
واخشين وان [illegible] او باشرته نون التوكيد فانه يبني
علي

علي الفتح نحو اغزون وارمين واخشين ومحله ايضا ما لم يكن
من الافعال الخمسة والا بني علي حذف النون نحو اغزوا
وارميا واغزوا ونحو ذلك قوله وارم مبني علي حذف اليا من
هذا القبيل قولك للمفرد المذكر امرا ل الشي اي كن واليا
له وق الشي اي صنه وع الشي اي احفظه ود زيدا اي
ادفع ديته ول بمعني عد بالخير فهذه الافعال كلها مبنية
علي حذف اليا والكسرة قبلها دليل عليها ولا تنس ما تقدم
لك في تصريفها وما فيها من اللغز قوله او اخرا ماله فان لم
تكن هذه الحروف او اخرا اصالة بل كانت بدلا من همزة نحو
اقرا بكسر الهمزة وفتح الرا جاز حذف الالف بنا علي الاعتداد
بالابدال العارض وتنزيل ذلك الحرف منزلة الحرف الاصلي
وجاز تركه بنا علي عدم ذلك قوله ومما يبطل ذلك في هذا الضابط
قصوره لانه لا يشمل امر جمع المؤنث فانه مبني علي السكون صحيحا
كان كاضربن او معتلا كاغزون ومضارعه نحو يضربن ويغزون
ليس مجزوما بالسكون بل مبني عليه ولا يشمل الامر المؤكد
بالنون فانه مبني علي الفتح ومضارعه ليس مجزوما بالفتح
بل مبني عليه فالاولي ان يقال في الضابط الامر مبني علي
ما يكون عليه مضارعه بعد دخول الجازم باب
بالتنوين يتعين ان يكون خبر مبتدا محذوف ولا يصح ان يكون
مبتدا محذوف الخبر لانه نكرة ولا يجوز الابتدا بالنكرة وقد
سقط لفظ باب في بعض النسخ ونصها والمرفوعات
بالواو وهي استينافية لعدم ما تعطف عليه قوله
المرفوعات جمع مرفوع بمعني لفظ مرفوع فهو صفة

لمذكر لا يعقل ووصف غير العاقل يجمع جمع التانيث كما
تقدم نحو نحو جبال راسيات وايام معدودات ولا يصح
ان يكون جمع مرفوعة وصفا لمونث اي كلمة مرفوعة
فانه وان جمع هذا الجمع ايضا الا انه يمتنع عنه الاخبار بقوله
سبعة فان العدد يذكر مع المونث فلو كان جمع مرفوعة لقيل
سبع فاثبات التا في العدد دليل على انه جمع مرفوع لما ان
العدد مع المذكر يونث كذا قالوا لكن قال بعض شيوخنا
انه يصح ان يكون جمع مرفوعة ويحمل حذف التا من عدد
المونث واثباتها في عدد المذكر انما كان المعدود مذكورا تمييزا
للعدد اما اذا لم يذكر اصلا او سبق عليه جاز التذكير والتانيث
كما هنا وقدم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات لان
المرفوع عمدة كالفاعل والمبتدا والخبر والبواقي محمولة عليها
والمنصوب في الاصل فضلة لكن يشبه بها بعض العمدة
كاسم ان وخبر كان واخواتها وخبر ما ولا والمجرور في
الاصل منصوب المحل قوله اسم كان واخواتها اراد
بالاخوات ما يوافقها في العمل فدخل في اخوات
كان اسم كان واخواتها واسم ما ولا ولات وان
المشبهات بليس ودخل في اخوات ان خبر لا النافية
للجنس لكن يبعد هذا قوله في اخوات كان وهي ثلاثة
عشر فعلا وفي اخوات ان وهي ستة ويمكن الجواب
عنه باعتبار الاكثر والاشهر واطلاق لفظ الاخوات
هنا بطريق الاستعارة التصريحية حيث شبه النظاير
في العمل بالاخوات لما بينهما من التماثل والموافقة ثم

اطلق

اطلق المفعل الدال على المشبه به وهو الاخوات على
المشبه وهو النظاير قوله وهو اربعة اشيا هو في الحقيقة
خمسة فان العطف تحته قسمان عطف بيان وعطف نسق
قوله لانه اصل المرفوعات وذلك لانه جزء الجملة الفعلية التي
هي اصل الجملة الاسمية ولان عامله قوي بخلاف المبتدا
ولانه اشد في باب الركنية حيث لا يجوز حذفه الا بعد
شي مسده ولان رفعه لا ينسخ بالنواسخ بخلاف المبتدا وقيل
اصل المرفوعات المبتدا لانه باق على ما هو الاصل في
المسند اليه وهو التقدم بخلاف الفاعل فان حكمه واحد
ليس الا وقيل ان كلا اصل وهو الخلاف لا طايل تحته قوله
لان المبتدا فاعل معنى الخ لا يشمل كلامه المبتدا الذي له
فاعل يغني عن الخبر نحو اقايم الزيدان وقد يجاب بان
الهم لم يتعرض له لقلته او يقال المراد بكونه مسندا اليه الخبر
اما حقيقة او حكما وهذا مسند اليه حكما قوله لانه مبتدا
في الاصل والذي اخرجه عن الابتدائية دخول الناسخ
بحيث لو ازيل الناسخ لاعرب مبتدا وبهذا التقرير يندفع
ما يقال ان اسم كان واخواتها اقرب للفاعلية من المبتدا
ومن ثم سماه سيبويه فاعلا فكان الاولى تقديمه على
المبتدا قوله واذا اجتمعت الخ في التسهيل ويبدا عند
اجتماع التوابع بالنعت ثم بعطف البيان ثم بالتوكيد
ثم بالبدل ثم بالنسق انتهى وهو معنى قول الناظم المشهور
ان التوابع ان جات باجمعها ۞ ورتب نحوي من الترتيب ما نقلا
فانعت وبين واكد وابدلن وجي ۞ بالعطف بالحرف نحو الكلم العقلا

ولانه اذا تكلم عليه باحكام متعددة في تركيب واحد بخلاف الفاعل صح

التوابع

ثما في المعجم مخالف المشهور ومثال اجتماعها مررت باخيك
الكريم محمود نفسه رجل صالح ورجل اخي وانما قدم النعت
لانه كجزء من متبوعه ثم عطف البيان لانه جار مجراه ثم
التوكيد لانه شبيه بعطف البيان في جريانه مجري النعت
ثم البدل لانه تابع لكونه كالمستقل ثم عطف النسق لانه تابع
بواسطة **باب الفاعل** وهو الاسم الذي تعريفه
بحسب الاصطلاح واما معناه لغة فهو من اوجد الفعل **قوله**
المسند بالرفع صفة لاسم وهو اسم مفعول فالمرفوع بعده
نائب الفاعل نحو الناصر الطيلا وعيا اي الذي سنب اليه وربط
به فعل باعتبار مدلوله فسقط ما قيل لا يخلو من ان يراد به
الفعل الاصطلاحي او الحقيقي الذي هو المصدر لا جايز ان يراد
الاول لانه غير قايم بالفاعل كما انه غير قايم بالمفعول والحقيقي
لا يحتاج معه الي قوله او شبهه انتهي بتغيير ما ثم لا بد من تقييد
الاسناد بالاصالة فيخرج المعطوف بالحرف وتقييد الفعل
بكونه تاما ليخرج الناقص نحو كان واخواتها فانما يسند اليها
لا يسمي فاعلا عند الجمهور وظاهر اطلاق المص انه لا فرق في
الفعل بين التام والناقص فيكون اسمها فاعلا وبه صرح
سيبويه واورد علي المص ان التعريف غير مانع لانه يدخل فيه
نايب الفاعل وان في قولك ضرب زيد اسناد الضرب الذي هو
مصدر المبني للمجهول اي كونه مضروبا لزيد فانه معني قام به
والجواب ان يراد الاسناد بحسب الاصالة والاسناد للمفعول
انما حصل بعد حذف الفاعل اذ يقال ان المقصود من التعريف
ايصال معني المعرف وهو الفاعل لذهن الطالب ولو بوجه تا

خلا

خلا بضرتبه كونه اعم خصوصا او قد جوز التعريف
التعريف به **قوله** متعد بنفسه فعل مرفوع بضمة مقدرة
علي اليا المحذوفة لالتقا الساكنين منع من ظهورها الثقل
واصله متعدي استثقلت الضمة علي اليا فحذفت الضمة
فالتقا ساكنان اليا والتنوين فحذفت اليا لالتقا الساكنين
فصار متعد والفعل المتعدي هو ما نصب المفعول بنفسه
كضرب زيد عمروا واللازم عكسه **قوله** وشبهه اي الفعل
اي ما يشبهه في العمل **قوله** اسم الفاعل وهو الاسم
المشتق من المصدر المستعمل في الذات التي قام بها ذلك
المصدر كضارب فانه مشتق من الضرب الذي هو الحدث
القايم بالذات المستعمل فيها الفعل ضارب فانه مشتق
من الضرب الذي معناه ذات قام بها الضرب **قوله**
وامثلة المبالغة جمع مثال ومثال الشي ما كان علي صورته
فسميت هذه الصيغ بها لانها مثل لكل ما وازنها فان فعال
مثلا مثال لكل ما كان علي وزنه من ضراب واكال وشراب
ونحو ذلك واضافتها للمبالغة باعتبار انها مفيدة لها
فهو من اضافة الدال للمدلول ومعني المبالغة الكثرة
ومثال المبالغة عند النحاة ما حول عن صيغة اسم الفاعل
الثلاثي الي صيغة فعال او مفعال او فعول قصدا للمبالغة
والتكثير **قوله** والصفة المشبهة اي باسم الفاعل وهي
ما اخذت من فعل لازم لمن تلبس بذلك الفعل علي
معني ثبوته له واستمراره كحسن مثلا الماخوذ من حسن
للدلالة علي ثبوت الحسن للذات واستمراره **قوله** واسم

التفضيل وهو ما اخذ من فعل ثلاثي متصرف تام مجرد قابل
للتفاوت غير دال على لون او عيب ويبقى على الصم من افراد
ما اشبه الفعل المصدر نحو ولولا دفع الله الناس واسم المصدر
نحو قول عايشة رضي الله عنها من قبلة الرجل امراته الوضوء
فلفظ الجلالة فاعل في الاول بالمصدر والرجل فاعل باسم
المصدر الذي هو قبلة وقوله الوضوء بالرفع مبتدا خبره الجار
والمجرور قبله واسم الفعل نحو هيهات هيهات لما توعدون
فهيهات اسم فعل وهيهات الثانية تاكيد لفظي وما توعدون
فاعل واللام صلة ومنه قوله فهيهات هيهات العقيق ومن
به ∴ وهيهات خل بالعقيق نواصله ∴ والجار والمجرور نحو
في الدار زيد والظرف نحو اعندك زيد اذا قدر زيد فيهما فاعلا
ومنه افي الله شك ويصح في الامثلة الثلاثة انه يكون الاسم مبتدا
وما قبله من الجار والمجرور والظرف خبر قوله اي على الفاعل
قال الشاعر الطبلاوي الظاهر عود الضمير على الاسم لانه
المحدث عنه ولان عوده على الفاعل يلزم منه تشتيت الضماير
هذا وذهب ابن الحاجب في شرح المفصل وجماعة انه لا يحتاج
لهذا القيد اي قوله مقدم عليه الخ لان زيدا في قولك زيد قام
لم يسند اليه قام بل اسند قام الى ضمير فيه وهو ضميره مسندا
لزيد الا انه اتفق ان الضمير هو زيد فتوهم وروده فقيد به وليس
بوارد في كلامه واما جعل زيد فاعلا مقدما على قام فهي طريقة
للكوفيين وهي مرجوحة فلا يقيد بها واما قوله تعالى وان
احد من المشركين استجارك فاحد فاعل فعل محذوف يفسره
المذكور اي وان استجارك احد الخ وبشر في قوله تعالى
ابشر

ابشر يهدوننا يجوز كونه فاعلا لمحذوف ويجوز كونه مبتدا
والاول ارجح كما رجح الثاني في قوله تعالى اانتم تخلقونه قوله
وهو اسناد الفعل الى الفاعل اي اسناد مدلول الفعل
الذي هو الحدث الى ذات الفاعل قوله قام العلم قايم بزيد
اي باعتبار انه تحصل اسبابه فهو من قبيل الفعل الواقع
عن الفاعل كضرب زيد فهذا المثال محتمل والمثال الصحيح
مات زيد قوله اي احدثه فيكون مسندا اليه حقيقة لانه قد
وقع الاتفاق بين المتكلمين على ان الفعل يسند حقيقة للعبد
باعتبار كونه اكتسبه وان كان مخلوقا له تعالى ولا تاثير لقدرة
العبد فيه قوله وعلم من هذين المثالين يوخذ منه حكمة تكرير
المثال قوله حقيقة اي لغة واصطلاحا لا اصطلاحا فقط
قوله ومجازا اي لغة وان كان حقيقة اصطلاحية لان الفاعل
اصطلاحا من قام به الفعل سوا اوجده او لا قوله ومثال اسم
الفاعل وشرط عمله ان يعتمد على وصف كالمثال المذكور او
استفهام نحو اقايم زيد او نفي نحو ما ضارب زيدا ونحو ما طالع
جبلا او على مبتدا نحو زيد ضارب بكرا فان كلا من طالع وضارب
فيه ضمير مستتر مرفوع على انه فاعل وهذه الشروط تجري
في امثلة المبالغة قوله اضارب زيدا الهمزة للاستفهام وضارب
مبتدا وزيد فاعل به سد مسد الخبر قوله حسن وجهه هو بتنوين
حسن ورفع وجهه على انه فاعل قوله ما رايت رجلا احسن
في عينه الكحل منه في عين زيد هذه المسيلة قد اشتهرت
بمسيلة الكحل وقد افردت بالتاليف وضابطها ان يكون اسم
التفضيل صفة للنكرة مسبوقة بنفي او شبهه وان يكون الاسم

الظاهر المرفوع وهو الكحل في المثال اجنبيا اي لا سببيا للموصوف
بان لم يتصل بضمير يعود عليه وان يكون ذلك الاسم الاجنبي
مفضلا علي نفسه باعتبارين مختلفين والغالب ان يكون
بين ضميرين اولهما الاسم الموصوف وثانيهما لذلك الاسم الظاهر
كما في المثال المذكور ومثل ما جاء رجل اقبح في وجهه اللحية منها
في وجه زيد ولم يقع هذا التركيب في القران واعراب المثال
ما نافية ورايت رجلا فعل وفاعل ومفعول واحسن صفة
رجلا وفي عينه جار ومجرور حال من الكحل مقدم عليه
والكحل فاعل احسن ومنه جار ومجرور متعلق باحسن
والضمير عايد علي الكحل وهو المفضل عليه وفي عين زيد
متعلق بمحذوف حال من الهاء في منه والتقدير ما رايت رجلا
يحسن الكحل حال كونه في عينه منه اي الكحل حالة كونه
في عين زيد قوله اذ لم يكتنف الهمزة في مثل هذا التركيب
اما مقدمة من تاخير والاصل والم قدمت علي الواو العاطفة
لان حرف الاستفهام له الصدارة او داخلة علي مقدر والواو
عاطفة عليه وتقديره هنا ايطلبون ايه غير القران ولم يكفهم
انزلنا واصله انا انفا فان حرف توكيد ونصب ونا اسمها
فحذفت احدي النونات الثلاثة للخفة وادغم الاخران فقيل
انا ومن امثلة الفاصل الموصول قوله تعالي اولم يان للذين
امنوا ان تخشع قلوبهم لذكر الله وقول القايل ::
يسر المرء ما ذهب الليالي : وكان ذهابهن له ذهابا ::
واحرف المصادر التي يسبك الفعل بعدها بمصدر المسمات
بالموصولات الحرفية خمسة اتفاقا وستة بزيادة الذي علي
خلاف

خلاف فتبه كونه يستعمل موصولا حرفيا وقد نظمت الجميع بقولي
موصول الاحرف ان وان وكي وما : والذي ولو ست اتت فاعلما ::
قوله علي قسمين اي يشتمل عليهما من قبيل اشتمال
الكلي علي جزئياته قوله نظاهر المراد به ما عدي المضمر
فيشمل المبهم نحو جا هذا والذي ونحوهما قوله اقسام
ثمانية لانه اما مفرد او مثني او جمع سلامة او جمع تكسير
وكل منها اما مذكر او مونث وتزيد هذه الاقسام بزيادة
الاعتبار ككون الفعل ماضيا الخ وكون الاسم نكرة او معرفة
كما لا يخفي وكل من الماضي او المضارع يرفع الظاهر ما عدي
افعل في التعجب وخلا وعدا وحاشا في الاستثنا فانها
افعال ماضية لا ترفع الظاهر بل ترفع ضميرا مستترا فيها
وجوبا ويستثني من المضارع لا يكون في الاستثنا فانه
لا يرفع الظاهر ايضا بل يرفع الضمير المستتر وجوبا واما
فعل الامر فلا يرفع الا الضمير دايما قوله المقابل للتثنية
فيصدق بالاسماء الستة فانها هنا من قبيل المفرد وانه
كانت في باب الاعراب ليست من قبيله كما تقدم قوله
لجمع لانه المقصود بالوصف بالسلامة قوله فان قيل هذا
وارد علي تثنية العلم وجمعه ومحصل الايرادات العلم
يدل علي الوحدة والتثني والجمع يدلان علي التعدد وهما
متنافيان قيل ولا ورود لهذا السوال من اصله لان الدال
علي الوحدة هو المفرد وهو غير المثني والجمع فلا تنافي
حينيذ لان شرطه اتحاد المحل والجهة هنا منفكة قوله
قلت اي في الجواب ومحصله ان العلم حيث يثني او يجمع

تزول منه بمعنى العلمية التي هي التشخص ويصير من قبيل النكرة
فيدل على الوحدة الشايعة المناسبة للتعدد ونوقش هذا
الجواب بان الوحدة المعينة زالت بالتنكير وبقيت الوحدة
الشايعة في حال التنكير والوحدة مطلقا تنافي التعدد فالحق
ان لا ورود للسؤال من اصله كما علمت **قوله** بدليل جواز دخول
ال عليه ما ذكره من جواز دخول عليه هو المشهور ومقابله
ما حكاه الربعي ان منهم من لا يدخلها عليه ويبقيه على حاله
فيقول زيدان زيدون قال الشيخ ابو حيان وهذا القول
غريب جدا **قوله** عوضا حال من دخول اي حالة كون الدخول
معوضا الخ او مفعول مطلق او مفعول لاجله والمراد بتعريف
العلمية التعيين المستفاد من الاسم حالة استعماله علما **قوله**
وهو ما دل على متكلم المراد الدلالة بحسب الوضع فخرج ما دل
على ما ذكر لا بالوضع نحو زيد في زيد يقوم اذا كان المتكلم اسمه
زيد ونحو قولك لمن اسمه زيد يا زيد افعل كذا وقولك لزيد
الغايب زيد فعل كذا فان الدلالة هنا على المعاني الثلاثة
لا بالوضع بل بالعوض لان الاسما الظاهرة كلها من قبيل الغيبة
لكن الضمير الغايب مسبوق بتقديم المرجع بخلافها هي **قوله**
او مخاطب اي شخص يوجه اليه الخطاب ولو مفروض الوجود
بتنزيل المعدوم منزلة الموجود **قوله** اكرمنا بسكون الميم وهي
مشتركة بين مثنى المتكلم وجمعه مذكرا كان او مؤنثا وقد تستعمل
في المتكلم المعظم نفسه الذي قاله بالجماعة والتمييز في كل ذلك
مرجعه القراين والضمير هو صيغة نا برمتها كما يعلم ذلك من
كلام الرضي وانما قيد بسكون الميم لاجل ان تكون لفظة
نا

نا فاعلا بخلاف ما اذا فتحت الميم فانها تكون مفعولا وتستعمل
نا مجرورة نحو الطف بنا وليس في الضماير ما يصلح للثلاثة الا هي
ولذلك قال ابن مالك : للرفع والنصب وجر نا صلح : كاعرف
بنا فاننا نلنا المنح : **قوله** اكرمتما زيدت الميم هنا لئلا يلتبس
بالمفرد المخاطب عند اشباع الفتحة للاطلاق **قوله** اكرمتن
قال بعض المحققين انما شددوا نون جمع الاناث لان اصله ضربتمن
بالتخفيف فاريد ان يكون ما قبل النون ساكنا ليكون مطردا
بجميع نونات النسا في سكون ما قبل النون ولا يمكن اسكان
ما قبل النون وهي تا المخاطبة لانه لو سكن لاجتمعا ولا يمكن
حذفها لانها علامة والعلامة لا تحذف اذا لم توجد علامة اخرى
فلما لم يمكن اسكان ما قبل النون زادوا النون وادغموها
في الاخرى لاجتماع المثلين المتجانسين في نحو المزاج ومثله
يقال في اكرمتن **قوله** محله رفع اي ذو رفع او هو نفس
الرفع على سبيل المبالغة **قوله** والالف والواو والنون هي
الفاعل ولا تكون هذه الثلاثة الا في محل رفع وقد تكون
الالف في محل جر بالاضافة وذلك فيما اذا قلبت يا المتكلم
الفا في النداء نحو يا اسفا على يوسف فان اصلها اسفي
قلبت اليا الفا وليس لنا الف في محل جر الا هذه وحسبوا
الغزي في ذلك فقال : بيت لنا يا امام النحو ما الف
محلها الجر جرت بالمضاف لها : وذهب المازني الى ان
الفاعل في اكرما واكرموا واكرمن ضمير مستتر وان الالف
والواو والنون علامات لنا التانيث ووافقه الاخفش
في الواو دون الالف والنون **باب نايب الفاعل**

قال الشيخ ابو حيان لم ار هذه الترجمة لغير ابن والمعروف
باب المفعول الذي لم يسم فاعله ولا مشاحة في الاصطلاح
انتهى تحيل وجه العدول ان التعبير بالمفعول الذي
لم يسم فاعله فيه قصور لانه لا يشمل ما اذا كان
نائب الفاعل غير مفعول به كان كان جارا ومجرورا
نحو ضرب في الدار او ظرفا نحو ضرب عندك ولا يصدق
على المفعول الثاني من نحو اعطي زيد درهما انه مفعول
فعل لم يسم فاعله واجيب عن الاول بان المفعول عند
القدما المعبرين بهذه العبارة اذا اسند لغير المفعول
به لا يكون اسناده حقيقيا لانه على خلاف الاصل
ولهذا لا يقوم غيره مع وجوده عند جمهور البصريين
لانه شريك الفاعل وعن الثاني بان الكلام في المرفوعات
والمفعول الثاني لاعطي منصوب ثم ان جعل المفعول
نائبا عن الفاعل نظرا الى ان الاصل ان يبنى العامل
للفاعل والا فبعد بنا العامل للمجهول حقه ان يرد
للمفعول اصالة قوله حذف فاعله اي ترك ولم يقصد
والمراد فاعل فعله وانما اضيف الفاعل للمفعول
لملابسة كونه فاعلا لفعل تعلق بذلك المفعول ثم
المراد بالفاعل الفاعل النحوي لا الموجد للفعل
حقيقة فلا يرد ان التعريف يشمل نحو انبت الربيع
البقل لان الفاعل الحقيقي ليس مذكورا والبقل
لا يقال له نائب الفاعل قوله لغرض اي لفظي او
معنوي فالاول الايجاز نحو ومن عاقب بمثل ما عوقب

به وموافقة المسبوق السابق كقول بعض الفصحا
من طابت سريرته حمدت سيرته واصلاح النظم كقول
بعضهم وما المال والاهلون الا ودائع ولا بد يوما ان
ترد الودائع والثاني للعلم به نحو وخلق الانسان
ضعيفا والجهل به نحو ضرب زيد اذا لم يعرف من ضربه
وان لا يتعلق مراد المتكلم بتعيينه نحو واذا حييتم بتحية
وتعظيم الفاعل بصون اسمه عن مقارنة اسم المفعول
لقوله صلى الله عليه وسلم من يلي منكم بهذه القاذورات
وتعظيم المفعول بصون اسمه عن مقارنة الفاعل
نحو طعن عمر والستر على الفاعل خوفا منه او عليه
وهذه الاغراض انما تخص علما المعاني لانهم هم الباحثون
عنها قوله اي نائب الفاعل ارجاع الضمير لنائب
الفاعل يلزمه الدور فيفسد التعريف فالصواب عود
الضمير على الاسم الذي حذف فاعله ليسلم من ذلك ومن
تشتيت الضماير ولانه المحدث عنه قوله مقامه بضم
اوله ماخوذ من اقام اي جعل ذلك الاسم مكان الفاعل
فلحقته الاحكام المختصة به ونحرج بهذا القيد المفعول
الثاني في نحو اعطي زيد درهما فانه لم يقم مقام الفاعل
بل الذي اقيم مقامه هو المفعول الاول فهو نائب الفاعل
قوله وغير عامله هذا ليس من التعريف وفيه اشارة
الى ان الاصل اسناد العامل للفاعل ثم عدل عنه
ازا استعالي غيره على خلاف الاصل وهو مذهب
البصريين وذهب الكوفيون الى ان اسناد العامل لغير

الفاعل صورة أصلية **قوله** الى صيغة مفعول اي
ونحوها الكريم ومختار فتقول مكرم زيد ومختار عمرو
ومستخرج المال فان اسم المفعول من الفعل الثلاثي
كضرب على وزن مفعول واما الرباعي من فهو على وزن
مفعل بضم الميم وفتح العين فان كان اسم فاعل كسرت
العين كما قال في الخلاصة: وان فتحت منه ما كان انكسر
صار اسم مفعول كمثل المنتظر: ومختار يصلح ان يكون
اسم مفعول واسم فاعل وان لاحظت انها مفتوحة
فهو اسم مفعول وعلى كل يقال تحركت الياء وانفتح ما
قبلها قلبت الفا **قوله** وانث الفعل لتأنيثه لم يستتر
المجرور والمؤنث نحو مر بهند لان نايب الفاعل مجموع
الجار والمجرور وهو غير مؤنث **قوله** فكسر الياء مقدر
ظاهره ان قوله تحقيقا او تقديرا راجع للكسر فقط
وليس كذلك بل هو راجع لضم الاول ايضا فكان الاولى
ان يقول فكسر الياء وضم الكاف ثم يجوز في نحو بيع
الضم الحقيقي كما هو مشهور واما قوله في المنار رع
تحقيقا او تقديرا فهو تقدير في الفتح فقط واما الضم
فمحقق دايما **قوله** الى الكاف اي بعد حذف حركتها **قوله**
قتيل عمرو بالتنوين في قتيل فهو مبتدا وعمرو نايب فاعل
سد مسد الخبر وقد جرى المص هنا على جواز وقوع
الوصف مبتدا من غير اعتماد كما اشار الى ذلك في الخلاصة
بقوله: وقد يجوز نحو فايز اولو الرشد: فان جرينا على
طريقة المانعين جعل الوصف خبرا مقدما والمرفوع

مبتدا

مبتدا مؤخرا ويقال بمثل ذلك في مثل مضروب زيد ثم المراد
المص بالتقدير في قتيل عمرو والمعنى ان قتيل في معنى مقتول
واما التقدير في كلامه سابقا فالمراد به الاصل **قوله** اكرمت الى
اخر الامثلة قد حذف المص رحمه الله تعالى العاطف في هذه
هذه الامثلة وهو ليس بمقيس واجاب الدماميني عن
نحو ذلك بانها اخبار متعددة لان قول المص مثلا اكرمت
خبر لمبتدا محذوف مع تقدير مثله في المعطوف دل
عليه ما قبله والتقدير وذلك نحو كذا فهي اخبار متعددة
كل منها خبر مستقل نحو زيد قايم وقاعد فيجوز العطف
وتركه قياسا والاحسن انه لما كان الغرض هنا مجرد التعداد ترك
العاطف كما يتركه المملي على الكاتب فيقول دار كتاب
فرس من غير عطف **قوله** مبني لما لم يسم فاعله اي
مبني للاسناد للمفعول لم يسم فاعله اي فاعل فعل ذلك
المفعول اي لم يذكر اصلا فالاضافة لادنى ملابسة كما
تقدم ذلك **باب المبتدا والخبر** جمعهما في باب واحد
لتلازمهما غالبا والا فقد يكون المبتدا لا خبر له بل
له مرفوع اغنى عن الخبر كمرفوع الوصف في نحو اقايم
زيد ومضروب عمرو ونحو اقل يقول ذلك ومقبوة تكلمت
فان الجملة هنا في التاويل وصف للنكرة الواقعة مبتدا
اغنت عن الخبر لان احتياج النكرة للوصف اشد من
احتياج المبتدا للخبر قال شيخنا والذي يغلب الظن ان
الجملة فيما ذكر خبر لان المقصود الحكم على النكرة بالكلام
والاخبار عنها بذلك ومسوغ الابتدا كون الخبر خوارق

العادات ولو جعلت الجملة صفة لكان المعنى تخصيص النكرة
بكونها نكرة فلا تتم الفائدة لانه بمنزلة ان يقال النكرة
المتكلمة فلم يتم الحكم ولم تحصل الفائدة قوله هو الاسم اي
الصريح او المؤول فدخل نحو وان تصوموا خير لكم اي صومكم
خير لكم وقوله المجرد اي الخالي وعن العوامل متعلق به
وللاسناد متعلق به ايضا واللام فيه للتعليل اي الذي خلي
به خاليات العوامل اللفظية لاجل اسناد غيره اليه
نحو زيد قائم او اسناده لغيره نحو اقائم الزيدان فدخل
في قوله الاسناد المبتدأ بقسميه وهو ماله خبر وماله مرفوع
اغنى عن الخبر قوله خرج اي بقيد المجرد ولم يخرج به بالاسم
الفعل والحرف لان الاسم بمنزلة الجنس والجنس لا يخرج وانما
يخرج عنه فهما ليسا داخلين اصلا حتى يحتاج لاخراجهما قوله
والفاعل مجازا اي على طريقة الاستعارة التصريحية
لكنه جعله مجازا مبني على طريقة الجمهور اما سيبويه
فانه عنده فاعل حقيقة كما تقدم ذلك في باب الفاعل
ودخل في الفاعل المجازي نائب الفاعل نحو ضرب زيد
قوله المسرودة اي المتتابعة قوله لا اسناد فيها خبر
عن قوله ثانيها وجملة او مبتدا فتدخل وعلى عدم الاحتمال
فاستعمال اثنان بالالف في حالة السرد يكون من قبيل
استعمال الشيء في اول احواله واشرفها وهو حالة الرفع
لو تركبت مع عامل الرفع قوله ودخل اي بقيد غير الزائد
الذي وقع قيدا في القيود فان قيد القيد يكون للادخال
ومثل حرف الجر الزائد حرف الجر الشبيه بالزائد نحو رب رجل
كريم

كريم لقيته وقول الشاعر فقلت ادع اخرى وارفع الصوت
لعل ابي المغوار منك قريب فلعل حرف جر شبيه بالزائد
وابي مبتدا مرفوع بواو مقدرة منع من ظهورها اليا التي
جلبها العامل حرف الجر الشبيه بالزائد المحذوفة لالتقاء
الساكنين والمغوار مضاف اليه ومنك متعلق بقريب الخبر
وقد كان الاولى لهم زيادة هذا القيد ويجاب بانه اراده
بالزائد ما ليس اصليا فيشمل الشبيه بالزائد قوله بحسبك
درهم ومثله ناهيك بزيد عالما على ان ناهيك خبر وزيد
مبتدا زيدت فيه اليا فالمعنى زيد ناهيك عن تطلبك لغيره
لما فيه من الكفاية ويحتمل ان ناهيك مبتدا وزيد خبر زيدت
فيه اليا ومثل ناهيك في ناهيك به قوله فحسبك مبتدا
مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة
حرف الجر الزائد ودرهم خبر ويحتمل العكس وهو اختيار
بعضهم لان القصد الاخبار عن الدرهم بانه كاف لا عن
الكافي بانه درهم قوله والخبر هو الاسم اي حقيقة
او تاويلا فيشمل ذلك الجملة الواقعة خبرا فانها مؤولة بالاسم
واما الجار والمجرور والظرف فانه متعلق بمحذوف هو الخبر
في الحقيقة وهو لا يخرج عن كونه اسما حقيقة ان قدر
مفردا او اسما تاويلا ان قدر فعلا فانه حينئذ يكون
جملة قوله فخرج عامل الفاعل وكذا فاعل اسم الفعل
نحو هيهات زيد فهيهات ليس مبتدا وان جرد عن العوامل
لان اسم الفعل لا يخرج عنه قوله مطابقة يستثنى منه افعل
التفضيل المجرد من ال والاضافة اذا وقع خبرا فانه
يخبر به بصورة الافراد دائما قوله كثيرة جدا المراد افرادها

قان من افراد قسم المفرد كونه منقولا او مرتجلا ومفردا او
مركبا اسما او لقبا او كنية وكونه منصرفا وغير منصرف
فلا يتاتي عدها ثمانية قوله جد ابكسر الجيم مصدر
جد جدا قوله فات الذكر بدال معجمة وهو سريع الفطنة
ومقابله الغبي قوله بالمثال هو جزئي يذكر لايضاح
القاعدة واما الشاهد فهو جزئي يذكر لاثباتها ويشترط
ان يكون من كلام الله او رسوله او العرب الموثوق
بعربيتهم قوله نحن قايمون ولا يجوز ان يفرد الخبر
في ذلك وان كان المخبر عنه هو الواحد المعظم نفسه كنحن
قايم لانه لا يحفظ كما في المغني واما قوله ∴
والمسجدان وبيت نحن عامره ∴ لنا وزمزم والاركان والستر
فمحمول على الحذف والاصل نحن عامروه فحذف الواو واكتفا
بالضمة قوله حكم الصفة المعتمدة على استفهام انها ان
طابقت مفردا نحو اقايم زيد جاز كون الصفة مبتدا
والظاهر فاعلا مغنيا عن الخبر وكون الظاهر مبتدا
والصفة خبرا وان طابقت مثنى او جمعا نحو اقايمان
الزيدان واقايمون الزيدون تعين كون الصفة خبرا
والظاهر مبتدا موخرا ولا يجوز العكس الا على ضعف
لان الصفة انما تثنى وتجمع اذا كان فاعلها مستترا فلا
يحتاج لفاعل اخر وان كان الظاهر مثنى او جمعا
والصفة مفردة مثل اقايم الزيدان واقايم الزيدون
تعين كون الظاهر فاعلا والصفة مبتدا ولا يجوز كون
الظاهر مبتدا والصفة خبرا لعدم المطابقة بينهما واما
كون الظاهر مفردا والصفة مثنى مثل اقايمان زيد

او

او جمعا كاقايمون زيد فلا يجوز اذ لا يجوز رفعها الظاهر
لان الفاعل مستتر ولا كونه مبتدا لعدم المطابقة قوله
وكانت عين المبتدا في المعنى فان كانت عينه فلا تحتاج لرابط
نحو نطقي زيد منطلق فجملة زيد منطلق خبر عن نطقي
وهي نفس المبتدا وكقوله عليه الصلاة والسلام افضل
ما قلته انا والنبيون من قبلي لا اله الا الله فجملة لا اله الا
الله خبر عن قوله افضل وهي عينه في المعنى او كانت
خبرا عن ضمير الشان نحو قل هو الله احد وخبرا عن
ضمير القصة نحو قوله تعالى فاذا هي شاخصة ابصار
الذين كفروا قوله فلا بد فيها من رابط اي يربطها بالمبتدا
لانها كلام مستقل وجعلها خبرا يصيرها جزءا من الكلام فلا
بد من شي يدل على الجزئية وذلك الشي هو الرابط وهو
اما ضمير وهو الاصل في الربط ولذلك يربط مذكورا نحو
ضربته ومحذوفا كقراة ابن عامر في سورة الحديد وكلا وعد
الله الحسنى اي وعده او الاشارة نحو ولباس التقوى
ذلك خير او اعادة المبتدا بلفظه نحو الحاقة ما الحاقة
القارعة ما القارعة او ان يكون الخبر عاما يشمل المبتدا
نحو زيد نعم الرجل وقد نظمت ذلك فقلت ∴
ان جملة خبرا عن مبتدا وقعت ∴ ولم تكن عينه بمضمر قرنت
او الاشارة او تكرير مبتدا ∴ او العموم فهذي اربع نظمت
قوله الظرف التام وهو ما يفهم بمجرد ذكره من غير
ملاحظة متعلقه نحو زيد عندك بخلاف زيد اليوم فانه
لا يفيد مع قولك استقر ويفيد مع قولك جلس مثلا قوله

بمحذوف وجوبا فان قلت قد صرح به في قوله ::
لك العز ان مولاك عز وان يهن ؛ فانت لدى بحبوحة الهون كاين ::
وما كان واجب الحذف لا يصرح به فالجواب ان كاينا هنا ليس
من الكون المطلق بل الثبوت والمراد به الملازمة وعدم المفارقة
قوله مستقرا او استقر لتنويع الخلاف فانه اختلف هل
يقدر المتعلق اسما نظرا الى ان الاصل في الخبر الافراد او
فعلا نظرا الى الاصل في العمل للافعال وهذا الخلاف بعينه
جار في وقوع الظرف والمجرور صفة او حالا اما اذا وقع
احدهما صلة فان المتعلق يقدر فعلا لان الصلة لا تكون
الا جملة فان قلت اذا جاز تقدير المتعلق مستقرا او استقر
فالظرف والجار والمجرور لا يخرج عن كونه مفردا او جملة
فلم جعلا قسما مستقلا فالجواب انه لما كانت صورتهما
الظاهرية ليست من قبيل المفرد ولا الجملة وحالهما في
تقدير المتعلق محتمل جعلا قسما مستقلا فان قلت
لما قيل لهما شبه الجملة ولم يقل شبه المفرد فالجواب انه
لما كان الاصل في الخبر الافراد جعلا كانهما مفردين
حقيقة فلم يقل شبه المفرد لكن لما كانا يحتملان بحسب
المتعلق انهما جملة قيل شبه الجملة قوله خبر المبتدا على
الصحيح وقال جماعة الصحيح انه الظرف نفسه وقال
اخرون بمجموعهما قال الشنواني والخلاف لفظي لان القايل
بانه المحذوف نظر الى العامل الذي هو الاصل وهو مقيد
بمعموله لابد من اعتباره والقايل بانه المذكور نظر الى الظاهر
الملفوظ به وهو معمول العامل لابد من اعتباره والقايل
بانه

٩٩

بانه بمجموعهما نظرا الى المقصود قوله الجار والمجرور اي
التام فخرج الناقص نحو زيد بك او فيك لانه لا يفيد الا اذا
قدر خصوص لاعب او واثق في الاول وراغب في الثاني
ولا يفيد معنى مستقرا او استقر قوله على الصحيح فيه ما
سبق في الظرف تتمة قال المرادي قال بعض المتاخرين
في الظرف والجار والمجرور اذا وقعا خبرا اربعة مذاهب
احدها انهما من قبيل المفردات فيكون العامل فيهما اسم فاعل
الثاني انهما من قبيل الجمل فيكون العامل فيهما فعلا نحو كان
او استقر او يستقر وهو مذهب جمهور البصريين الثالث
انه يجوز ان يكونا من قبيل المفرد وان يكونا من قبيل الجمل
فيكون العامل فيهما فعلا وهو اختيار بعض المتاخرين
والرابع انهما قسم براسه وهو مذهب ابن السراج قوله
اسم كان الاضافة فيه لادنى ملابسة لانها لما عملت فيه
الرفع اضيف اليه ومثله اضافة الخبر لها في قولهم
خبر كان ويؤيد هذا ان اطلاق الخبر عليه بالنظر للحالة
الاصلية قبل دخول كان عليه قوله واسم اخواتها اي
نظايرها في رفع المبتدا ونصب الخبر فاطلاق لفظ الاخت
على النظاير استعارة تصريحية وهذه الافعال لتقرير
الفاعل على صفة متصفة تلك الصفة بمصدر ذلك الفعل
فمعنى كان زيد قايما ان زيدا متصف بصفة القيام المتصف
بصفة الكون اي الحصول والوجود ومعنى صار زيد
غنيا ان زيدا متصف بصفة الغنى المتصف بصفة الصيرورة
في الحصول بعد ان لم يحصل ومعنى تقرير الفاعل على
الصفة جعله وتثبيته عليها قوله ترفع الاسم وتنصب بادي كان واخواتها

الخبر هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الي انها
تنصب الخبر وبقي المبتدا علي رفعه وزعم الفراء ان
الاسم ارتفع لشبهه بالفاعل وان الخبر انتصب لشبهه
بالحال فقولك كان زيد ضاحكا شبيه عنده بجاء زيد
ضاحكا والصحيح هو مذهب البصريين ويدل له اتصال
الضماير بها اذ لو كان غير معمول لم يتصل بها لان الضمير
لا يتصل الا بعامله وعلي قول الكوفيين يلزم اذا اتصل
الضمير بها ان يفصل بين العامل والمعمول باجنبي وهو
الضمير لانه ليس معمولا لها وقد فصل بينها وبين معمولها
وهو الخبر وهي ثلاثة عشر فعلا قال ابو حيان في شرح
التسهيل وقد انتهي ذكر الكلمات التي ترفع الاسم وهي
[illegible] وثلاثون كلمة بالمتفق عليه والمختلف فيه
وحصرها بالعد طريقة المتاخرين وهي طريقة ضعيفة
ولذلك زاد بعضهم فيها ونقص قوله وهي لاتصاف المخبر
بالخبر اي بمضمون الخبر فالكلام علي حذف مضاف وقس
عليه الباقي وقوله في الماضي اي اذا كان العامل كان
كما مثل اما اذا كان العامل يكون فيجب اتصاف المخبر عنه بالخبر
في الحال او الاستقبال وقوله اما مع الدوام الخ نبه
الرضي علي ان الدوام انما يستفاد من قرينة خارجية
وهي في هذا المثال وجوب كون الله غفورا رحيما اه
وحينئذ فالدوام خارج عن مدلول كان اذ معناها
الثبوت فيما مضي وكونه يدوم ويستمر لا دلالة لكان
عليه قوله في المسا قال الناصر الطبلاوي ينبغي ان
يزاد علي ذلك في الزمن الماضي وذلك لان امسي تدل
علي

علي وقت المسا بتركيبه وعلي الزمن الماضي بصيغته
فيجب ان يقترن مضمون خبرها ممضيا قال اي اتصافها بالزمانين
المذكورين وفقا بما صرح به ابن الحاجب وغيره من ان
كان واخواتها مفيدة لاعتبارها بالوقت الذي دلت
عليه الافعال والمسا بفتح الميم والمد ما بعد الزوال الي
الي الغروب او الي نصف الليل والصباح من الفجر الي الزوال
او من نصف الليل الي الزوال قوله في الضحي بضم الضاد
والقصر وهو من الشروق الي قبل الزوال قوله وظل
منه باب تعب والمصدر الظلول قال الخليل لا تقول العرب
ظل الا لعمل يكون بالنهار افاده في المصباح ووجهه
ان ظل مشتق من الظل فلا يستعمل ظل الا في الوقت الذي
فيه ظل وهو من طلوع الشمس الي غروبها وفي القا
موس ظل نهاره يفعل كذا وليله سمع في الشعر انتهي
ثم لاتصاف المخبر عنه بمضمون الخبر في الزمن الماضي
جميع النهار قاله الرضي وقد جا ظل ناقصة بمعني صار
قال تعالي ظل وجهه مسودا قوله وهي للتحويل ه
والانتقال عطف لازم اي تحول اسمها من صفة الي
مضمون خبرها وقد تستعمل صار تامة بمعني ضم قال
تعالي فصرهن اليك اي ضمهن اليك فصر فعل امر
فاعله مستتر وجوبا تقديره انت والها مفعول والنون
علامة جمع النسوة وعلي هذا يحمل لغز اورده علينا بعض
الاذكيا في مجلسه ∴ اني رايت غلاما اورث قلبي غماالا
قد صار كلبا وقردا ∴ وصار بعد غزالا ∴ وليس بذاك دليل ∴

في قول رب تعالى ؛ بشير البيان صار بمعنى نعم والشاهد
قوله تعالى فصبر هن اليك **قوله** ليس اصلها ليس بكسر
اليا بوزن علم فخففت بسكون اليا فان قلت القاعدة
ان اليا اذا تحركت وانفتح ما قبلها تقلب الفا ولم تقلب
هنا فالجواب ان ليس لما كانت فعلا جامدا غير متصرف
ناسب ذلك عدم التصرف فيه بقلب اليا الفا **قوله** وهي
لنفي الحال اي لنفي خبرها عن اسمها في الزمن الحاضر
وعلقت الجمود على الاطلاق للتفسير واحترز به عن
نحو ليس خلق الله مثله ونحو قوله تعالى الا يوم ياتيهم
ليس مصروفا عنهم فان الاول ماض لوجود التقييد
والثاني مستقبل لوجود القرينة هذا مذهب الجمهور
ومذهب سيبويه انها للنفي مطلقا غير مقيد بزمان
فيحتمل الحال وغيره ولذا تقيد تارة بالماضي وتارة
بالمستقبل وتارة بالحال **قوله** على حسب بفتح السين
اي قدر ما يقتضيه الحال او الشان فاذا قلت ما زال
الله متكلما فالمعنى ان وصف ثابت له غير منفك واذا
قلت ما زال زيد عالما فالمعنى متصف بذلك من حين امكان
حصول العلم وهو وقت التمييز الى الموت وقس ما
اشبههما قال ابو حيان وما زال واخواتها تدل على
ملازمة الصفة للموصوف مذ كان قابلا لها على
حسب ما قبلها فان كان الموصوف قبلها متصل الزمان
دائما له كذلك نحو ما زال زيد عالما وان كان قبلها في
اوقات متفرقة دائما له كذلك نحو ما زال زيد يعطي
الدنانير

الدنانير الا تراه ان عطاءه الدنانير في اوقات متفرقة
قوله باي اداة كانت اي سواء كانت حرفا او اسما
كغير او فعلا كليس فمثال النفي بليس قول الشاعر:
ليس ينفك ذا غنا واعتزاز ؛ والمنفي بغير كقوله غير
منفك اسير هوا : ومثل ذلك النفي بغير ما نحو قل ما
يزال عبد الله يذكرك اذا المعنى ما يزال وسوا كان النفي
ملفوظا به او مقدرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف
اي لا تفتؤ ولا يحذف النافي معها قياسا الا بعد القسم
وشذ الحذف بدونه كقوله تنفك تسمع اي لا تنفك
تسمع **قوله** وهو النفي ومثاله قول الشاعر:
صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت ؛ فنسيانه ضلال مبين :
والاستفهام اي الانكاري لانه بمعنى النفي ويمثل له بقوله
هل يزال الله عالما اي لا يزال الله متصفا بالعلم والدعا
ومثاله الا يا اسلمي يا دار مي على البلا : ولا زال منهلا بجرعائك القطر
وقوله لن تزلوا كذلكم ثم لا زلت لكم خالدا خلود الجبال
قوله زال اي التي مضارعها يزال كخاف يخاف من باب
فعل مكسر العين يفعل بفتحها كعلم يعلم ولا مصدر له
واذا مر دله اسم فاعل قال الشاعر: قضى الله يا اسمى
ان لست زايلا احبك حتى يغمض الجفن مغمض : واما زال
ماضي يزيل كباع يبيع من باب فعل بفتح العين يفعل بالكسر
كضرب يضرب فهو تام بمعنى ماز اي ميز وله مصدر وامر
فامره زل بكسر الزاي تقول زل ضانك من معزك اي
ميز بينهما ومصدره الزيل بفتح الزاي واما زال ماضي يزول

كقام يقوم من باب فعل يفعل كنصر ينصر قوله نام اليم بمعنى
انتقل تقول زل عن مكانك بضم الزاي اي انتقل ومصدره
الزوال بمعنى الانتقال ولعدم لمعنى لذلك بقول تعزلا ∴
لا ازال الذي كغصن نونى ∴ دا اكتساب على الهوى لا يزول ∴
قد احب الهوى بقلب شجي ∴ لا يزيل الغرام عنه عذول ∴
قوله وفتي بوزن علم ومضارعه يفتو بفتح التا ولا يأتي
منه غير الماضي والمضارع قوله وبرح بوزن علم ولا يأتي
منه غير المضارع الماضي نحو لن نبرح عليه عاكفين
ومثله انفك واما البراح والانفكاك فهو مصدر التامين
ومثله منفك اسم فاعل قوله لان معناها النفي قال
الرضي اصلها هذه الافعال الاربعة ان تكون تامة بمعنى
ما انفصل فتتعدى بمن الى ما هو اصل مصدر خبرها
فيقال في موضع ما زال زيد عالما ما زال زيد من العلم اي
ما انفصل منه لكنها جعلت بمعنى كان دايما لانه اذا كان
لا ينفصل عن الفعل يكون فاعلا له دايما وانما افاده
دخول النفي على النفي دوام الثبوت لان نفي النفي اثبات
فاذا قيدت نفي الشي بزمان وجب ان يعم ذلك النفي
جميع الازمان قوله وسميت ناقصة الخ لانه لا يتم بالمرفوع
لما كلام بل بالمرفوع مع المنصوب بخلاف الافعال التامة
وعلل بعضهم بقصها بدلالتها على الزمان دون المصدر
ورده الرضي بان كان في كان زيد قايما تدل على الكون
الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص
وهو كون القيام حصوله بها اولا بلفظ دال على حصول ما
ثم

ثم يعين بالخبر ذلك فكانك قلت حصل شي ثم قلت حصل
القيام فالفايدة في ايراد مطلق الحصول اولا ثم تخصيصه
كالفايدة في الاتيان بضمير الشان قبل تعيين الشان مع
فايدة اخرى هنا هي دلالته على تعيين زمن ذلك
الحصول فكان يدل على حصول حدث مطلق تقييده في
خبره وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق
تقييده في كان فكلت دلالة كان على الحدث المطلق اي الكون
بالوضع ودلالة الخبر على الزمان المطلق بالعقل اه ملخصا
فان قلت اذا كان دلالتها على الحدث فاين فاعله
فالجواب ما قاله الناصر الطبلاوي بانه مصدر خبرها
مضافا الى اسمها قوله وصار السعر رخيصا تنبيه
يلحق بصار في العمل ما وافقها في المعنى من الافعال وذلك
عشرة اضى ورجع وعاد واستحال وقعد وحار وارتد وتحول
وغدا وراح نحو اضحى زيد مسافرا وفي الحديث لا ترجعوا
بعدي كفارا وقال تعالى فكانت هباء منبثا وقال فكان سفلي من هوين برسوه ∴ فخلله
سفر عاد بارشدا امرات وفي الحديث عزمت ان شفرته
حتى تعود كانها حربة وقال بعضهم ∴
وما المرء الا كالشهاب وضوئه ∴ يحور رمادا بعد اذ هو ساطع
وقال تعالى القاه على وجهه فارتد بصيرا وقال امرؤ القيس
وبدلت قرحا داميا بعد صحة ∴ فيالك من نعمى تحولن ابوسا
وفي الحديث لو توكلتم على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق
تغدو خماصا وتروح بطانا قوله وما تصرف منها اي
نحو الخ امثلة مختلفة من المضارع والامر واسم الفاعل

واْفعال هذا الباب في التصرف ثلاثة اقسام مالا يتصرف
اصلا وهو ليس باتفاق ودام على الاصح واما يدوم ودم
ودام لمجيء تصرفات التامة وما يتصرف تصرفا ناقصا
وهو زال واخواتها فانه لايستعمل منها امر ولا مصدر
وما يتصرف تصرفا تاما وهو الباقي **قوله** وكذا المصدر
على راي الكوفيين القايلين بان الفعل اصل للمصدر
فقوله وما تصرف منها اي من هذه الافعال يدخل فيه
المصدر على راي الكوفيين **قوله** كاين زيد قايما خبر
كاين من حيث كونه مبتدا عندمن لم يشترط الاعتماد على
نفي او استفهام يحتمل ان السادّ مسد الخبر هو الاسم
وفيه انه لم يتم به الكلام وشرط السادّ ان يتم به
الكلام اللهم الا ان يقال لان هذا الاحتياج لاينافي كونه
سادا هنا ويحتمل السادّ مسد الخبر هو الخبر لان به تمام
الفايدة وينازع فيه قولهم ويغني الخبر مرفوع وصف
اللهم الا ان تكون فيه مهملة ويحتمل ان مجموع الاسم
والخبر هو السادّ وفيه تامل يعلم مما سبق وقد عويء ان
الخبر في مثل ذلك محذوف مخالف لظاهر كلامهم فلا تغفل
افاد الناصر الطبلاوي **قوله** على راي وهو جواز بنا كان
واخواتها للمفعول وهو مذهب الجمهور وعليه فالاصح
انه لا يقام خبرها مقام اسمها لانه مسند الى اسمها
فلو انيب لبقي المسند اليه وهو ممتنع خلافا للفعل
بل على القول بانها تستعمل في الظرفية وهو الصحيح
يقام مقام اسمها المحذوف الظرف او المجرور فيقال

مكونه

مكونه فيه او عندوه فاما فيما ذكره المصنف بنا الخبر
فهو يكون قايم مبني على قول الفرا **قوله** فارتفع ارتفاعه
فسد مسد الاسم من حيث النسخ ومسد سد خبر
مكون من حيث الابتدا ومما يرد على هذا الراي حصرهم
صحة النيابة على الفاعل في واحد من اربعة المفعول
به والمجرور والمصدر المختص والظرف المتصرف
المختص **قوله** وقيل لا يبني من الناقصة اسم مفعول
اي بنا على رايه ابي علي الفارسي وهو عدم جواز
بنا كان واخواتها للمفعول واختاره ابو حيان قال
لا يسمع شي من ذلك عن العرب والقياس يا باه فوجب
اطراحه **قوله** وفي المصدر ومنه قول الشاعر:
ببذل وحلم ساد في قومه الفتي ... وكونك اياه عليك يسير:
قوله ان تكتفي بمرفوعها ويقال لذلك المرفوع فاعل
حقيقة **قوله** ولا يحتاج الى منصوب فلو وقع بعدها
منصوب اعرب حالا **قوله** قاصرة اي لازمة ترفع
الفاعل فقط ويرد عليه استعمال صار تامة بمعني
قطع او ضم فانها متعدية بنفسها الى واحد ويمكن
ان يقال استعمالها بهذا المعنى نادر ولذا غفله كثير
من النحاة **قوله** بمعنى كان وجد اي حصل وثبت نحو
كان ولا شي معه وقوله تعالى وان كان ذو عسرة
قوله والصباح والمسا ومنه قوله تعالى فسبحان
الله حين تمسون وحين تصبحون **قوله** ودام بمعنى
بقي ومنه قوله تعالى ما دامت السموات والارض اي

بفتين ولم يذكر المص معنى صار في حال تمامها وقد ذكرنا
لها معنيين فيما سبق لكن فيهما متعدية لواحد بنفسها
وتستعمل ايضا بمعنى رجع فتتعدى بالى كقوله تعالى
الا الى الله تصير الامور اى ترجع **قوله** تنصب الاسم
وترفع الخبر ومذهب الكوفيين ان الخبر مرفوع على
ما كان عليه من قبل وهو مردود فان عامله قد زال
لان الرافع له المبتدا وقد زال وصف الابتدائية عنه
بدخول العامل اللفظى وهو ان وانما عملت هذه
الاحرف هذا العمل لان فيها شبها بالفعل لفظا
ومعنى اما لفظا فمن حيث بناؤها على ثلاثة احرف
ولزوم اخرها الفتح كالماضى واما معنى فمن حيث
انه في ان وان معنى حققت واكدت وفي كان معنى
شبهت ولكن معنى استدركت وليت معنى تمنيت
ولعل معنى ترجيت وقدم المنصوب على المرفوع قصدا
للفرق بينها وبين الافعال التى هي اصلها من اول
وتنبيها بجعل عملها فرعا على كونها فروعا للفعل
وغير ذلك من النكات **قوله** ستة احرف لم يذكر في
التسهيل ان المفتوحة نظرا الى كونها فرع المكسورة
وهو توسع من حيث قال هذه الحروف الخمسة او طبلاوى
قوله لتوكيد اى تقوية وتثبيت النسبة الكائنة
بين اسمها وخبرها وهى ثبوت المسند للمسند اليه
او نفيه ثبات مثال في مقام الاثبات نحو ان الله
غفور رحيم وفي مقام النفى نحو ان الله لا يظلم
الناس

الناس شيئا وقوله ورفع الشك معطوف وما بعده
على توكيد النسبة من قبيل عطف المسبب على السبب
فان رفع الشك اى التردد في النسبة من قبيل نفى
النسبة والانكار لما يؤول بالتاكيد لكنه في مقام الانكار
يكون واجبا وفي مقام الشك يكون مستحسنا واما اذا
كان المخاطب خالى الذهن شاكا ولا منكرا فان الكلام
يلقى اليه مجردا عن التوكيد كما تقرر ذلك في علم المعاني
قوله اى الامر الاول المشبه والثاني المشبه به وقوله
في معنى هو وجه الشبه وهو الجراة في قولك زيد
كالاسد وانما جعلنا وجه الشبه هو الجراة دون
الشجاعة لان الشجاعة مختصة بالعاقل ووجه
الشبه يكون مشتركا بين الطرفين المشبه والمشبه
به وهذا التعريف الذى ذكره المص للتشبيه غير مانع
لشموله نحو قاتل زيد عمرا فانه صيغة فاعل دلت
على مشاركة زيد لعمرو في معنى وهو المقاتلة وليس
ذلك تشبيها فكان الاولى ان يزيد في التعريف بالكاف
ونحوها لخروج امثال هذه الصورة ثم بعد ذلك كله
نحو قال الناصر الطبلاوى والظاهر وفاقا لبعضهم
ان التشبيه الذى تدل عليه كان اذا الكاف التشبيه
بمعنى المشابهة والمشاركة لا التشبيه الذى ذكره
المص وتحقيق هذا البحث في علم البيان **قوله** برفع
ما يتوهم ثبوته او نفيه مثال الاول قولك زيد شجاع
فيتوهم منه ثبوت الكرم لتلازمهما عادة فيرفع ذلك

التوهم بقولك لكنه بخيل والثاني كقولك ما قام زيد لكن
عمرو قاعد لما قيل ما قام زيد فكأنه توهم أن عمرا
مثله لشبه بينهما وملابسة فرفعت ذلك التوهم بالاستدراك
قوله ما لا طمع فيه وهو المستحيل نحو قوله : ليت الشباب
يعود يوما : فأخبره بما فعل المشيب : فإن عوده
الشباب مستحيل وقوله او ما فيه عسر وذلك في الجائز
نحو ليت لي مالا فأحج منه وتعلق التمني بالمستحيل كثير
وبالممكن قليل ولا يكون التمني في الواجب اي المحقق
الحصول وان كان في نفسه جائزا عقليا فلا يقال ليت
الشمس تطلع قوله لطلب الامر المحبوب نحو لعل
الله يرحمنا والترجي ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله
ومن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب فيدخل في الارتقاب
الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب شيء محبوب والاشفاق
ارتقاب مكروه نحو لعلك تموت الساعة قوله لابد ان
يطلبها عامل فتقع فاعلا نحو اولم يكفهم انا انزلنا او
نائبا عنه نحو قل اوحي الي انه استمع نفر من الجن
او مفعولا نحو ولا تخافون انكم اشركتم او مبتدأ نحو
ومن آياته انك ترى الارض خاشعة او خبرا عن اسم
معنى غير قول ولا صادق عليه خبرها نحو اعتقادي
انه فاضل او مجرورة بحرف نحو ذلك بأن الله هو الحق
قوله بخلاف المكسورة ويجب كسر همزة ان اذا وقعت
في ابتداء الكلام حقيقة نحو انا انزلناه او حكما نحو الا ان
اولياء الله وبعد القسم نحو حم والكتاب المبين انا انزلناه
وبعد

وبعد القول نحو قال اني عبد الله وقبل لام الابتداء
المعلقة للعامل نحو والله يعلم انك لرسوله وفي اول
الجملة المخبر بها عن اسم عين نحو زيد انه فاضل وفي
اول الصلة نحو جاء الذي انه فاضل وفي اول الصفة
نحو جاء رجل انه فاضل وفي اول الجملة الحالية كزرته
واني ذو امل وفي اول الجملة المضاف اليها ما يختص
بالجمل نحو جلست حيث ان زيدا جالس قوله والاصل
ان زيدا كالاسد الخ هذا مذهب الخليل وهو الصحيح
وذهب بعضهم الى انها بسيطة لان الاصل عدم
التركيب خاتمة قد يرفع بعد ان المبتدأ فيكون
اسمها ضمير الشأن محذوفا ومنه قوله عليه الصلاة
والسلام ان من اشد الناس عذابا يوم القيامة
المصورون والاصل انه اي الشأن كما قال :
ان من يدخل الكنيسة يوما : يلق فيها جآذرا وظباء :
وانما لم تجعل من اسمها لانها شرطية بدليل جزمها
الفعلين والشرط له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله
وتخريج الكسائي الحديث على زيادة من في اسم ان
يأباه غير الاخفش من البصريين لان الكلام ايجاب
والمجرور معرفة على الاصح والمعنى يأباه ايضا لانهم
ليسوا اشد عذابا من سائر الناس قال في المغني
واما نحو ان الها بكسر همزة ان مع تشديد النون ورفع
الها فاصله ان زيد الها بفتح همزة ان وهو فعل ماض
اي صب وزيد فاعل والها مفعول فحذف الفاعل واقيم

المفعول سماعه بما وقع ارتفاعه وكسرت همزة ان
على لغة من يكسر فا الفعل الثلاثي المضاعف اذا
بني للمفعول ومنه قوله تعالى ردت الينا ولو ردوا
بكسر الراء فيهما وهي قراءة شاذة **باب تتميم**
النواسخ المصدر هنا بمعنى اسم الفاعل
اي المتمم والمعنى هذا باب تذكر فيه المسايل
المتممة لانواع النواسخ وانما قدرنا انواع لان
المص لم يستوف في هذا الباب ما بقي من افراد النواسخ
التي لم تذكر قبل بل ذكر في هذا الباب نوعا من
النواسخ وهو ما ينصب الجزاين كما انه فيما سبق
انما ذكر نوعا يرفع المبتدا وينصب الخبر وما ينصب
المبتدا ويرفع الخبر فذكر من كل نوع جملة من الافراد ولم
يستوف جميع افراد النواسخ والنواسخ جمع ناسخ
اسم فاعل من نسخ ماخوذ من النسخ وهو الازالة
ومنه نسخت الشمس الظل اذا ازالته واطلق لفظ
الناسخ على هذه الادوات لما فيها من الازالة لان
كلا منها يزيل حكم المبتدا والخبر اي الحكم الذي كان
حاصلا له قبل دخول وهو الاعراب فيزال ويتجدد
له اعراب اخر تجلبه الناسخ واعلم ان افعال
هذا الباب قسمان احدهما افعال القلوب وسميت
بذلك لان معانيها قايمة بالقلب وهي تدخل على
الجملة الاسمية لتفيد الاعتقاد الذي حكم المتكلم
على المبتدا بمضمون الخبر صادر عنه ففي علمت زيدا
قايما

قايما حكمك بالقيام على زيد صادر عن علم وفي ظننت
زيدا قايما صادر عن ظن وقس الباقي وهذه الافعال
غير منحصرة في السبعة التي ذكرها المص اذ بقي منها
نحو عد وحجا ودرى الاولان للظن والاخير للعلم
القسم الثاني افعال التصيير وهي التي تفيد التحول
والانتقال كجعل ورد وترك واتخذ وتخذ وصير ولم
يذكر المص هذا القسم لكنه شمله قوله فيما سبق وما
اشبه ذلك على ما فيه من ان الفا فيه الاتية **قوله** وهو
تذكير الضمير وافراده باعتبار الخبر او بتاويل كل واحد
اوانه عايد على الناسخ المذكور معنى لدلالة لفظ
النواسخ عليه او راجع للتتميم بمعنى المتمم ولو
ارجعه للفظ النواسخ ولاحتمل ذلك المرجع ولم
يلاحظ الخبر لانه قال وهي **قوله ظننت** اي ظن
من ظننت فالناسخ هو خصوص ظن وكذا يقال
في البقية ففي تعبير المص بها مسامحة حمله عليها ظهور
المعنى المراد ويشترط في عملها ان تكون بمعنى اعتقد
راجحا كما هو الغالب وعليه يحمل كلامه الاتي او جازما
كقول المومن ظننت الله ربي سبب الخلق فان لم تكن
بمعنى الاعتقاد بان كانت بمعنى التهمة تعدت لواحد
نحو سرق لي مال فظننت زيدا اي اتهمته **قوله**
وحسبت وشرطها كظننت اما اذا كانت بمعنى صرت
أحسب فهي لازمة تقول حسبته اي صار احسب
وهو الذي في شعره شقرة فان كانت بمعنى عد

كحسبت تعدت لواحد   وزعمت وشرطها ان تكون
بمعنى اعتقد راجحا فتعمل ولا تكون بمعنى الاعتقاد
الجازم فان كانت بمعنى كفل تعدت لواحد نحو زعمت
زيدا بمعنى كفلته وضمنته وان كان بمعنى راس
اي ساد ايسا او بمعنى هزل او سمن او طمع كانت
لازمة   وخلت بمعنى اعتقد راجحا لا بمعنى تكبر
نحو خال زيد او بمعنى ظلع نحو خال الفرس اي ظلع
والظلع بفتح اللام العرج ولا بمعنى صار ذا خال وهو
قاحها في هذه تكون لازمة فان كان بمعنى نظر الى
تعدت لواحد نحو خال زيد الهلال اي ابصره ونظره
فان ذكر منصوب ثان له فحال كخال زيد الهلال
مضيئا   وعلمت اي اذا كانت بمعنى اليقين
والرجحان فان كانت بمعنى عرف تعدت لواحد نحو
علمت المسئلة اي عرفتها   ورايت اذا كانت
بمعنى اليقين والرجحان ومثلها العلمية على الاصح
فان كانت بمعنى البصر تعدت لواحد فان وجد
بعده منصوب ثان فهو حال نحو رايت زيدا قائما
وبمعنى اعتقد تتعدى لواحد ايضا نحو راى ابو
حنيفة وجوب الوتر وبمعنى اشار لذلك نحو راى
زيد كذا اي اشار به   ووجدت بمعنى اعتقد
اعتقادا جازما فان كانت بمعنى اصاب كوجدت
الضالة تعدت لواحد او بمعنى استغنى او حقد
او حزن كوجد زيد اي استغنى او حقد او حزن

فالاربعة الاول وهي ظننت وحسبت وزعمت
وخلت   تفيد ترجيح وقوع المفعول الثاني اي
تفيد ان الحكم على المفعول الاول بمضمون الثاني
صادر عن ظن راجح اذا يماثي زعمت وغالبا فيما عداها
وقد تفيد تحقيق ذلك في غير الغالب   تفيد تحقيق
وقوعه اي تفيد ان الحكم على المفعول الاول بمضمون
الثاني صادر عن علم وتحقق دائما في وجدت
وغالبا فيما عداها وقد تفيد الترجيح من غير الغالب
وما اشبه ذلك ما اسم موصول مبني على السكون
في محل رفع مبتدا اشبه فعل ماض فاعله ضمير
مستتر يعود على ما وذلك مفعول والجملة صلة ما
لا محل لها من الاعراب والخبر محذوف تقديره مثلها
اي مثل الافعال السبعة في العمل لا في المعنى ويحتمل
ان الموصول معطوف على قوله ظننت فيكون في محل
رفع خبر لان المعطوف على الخبر خبر وقوله مما ينصب
مفعولين بيان لما ومراده مما ينصب مفعولين اعم
من ان يكون من افعال القلوب التي لم يذكرها سابقا
نحو درى تقول دريت زيدا فاضلا وجعل بمعنى
اعتقد نحو وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن
اناثا او من افعال التصيير كجعلت الطين ابريقا
اي صيرته ورددت العدو صديقا وتركت الجاهل
عالما واتخذت الدقيق خبزا ويحصل منه هذا
انه جعل تكون من افعال القلوب اذا كانت بمعنى

اعتقد ومن افعال التصيير بمعنى صير وقد تكون بمعنى
ارجو فتتعدى لواحد كذلك نحو وجعل الظلمات
والنور بمعنى وجب فتتعدى لواحد كذلك نحو جعل
الله العموم اي فرضه وبقي في كلام المص بحث وهو
ان جعل المشار اليه بقوله ذلك الامثلة السابقة
وما اشبه هذه الامثلة فلا اشكال في ذلك مع قوله
السابقة وهي سبعة لكن قوله هنا مما ينصب مفعو
لين يعني ان مرجع الاشارة الافعال التي ذكرت
سابقا فالمعنى وما اشبه هذه الافعال من الافعال
التي تنصب مفعولين فيعكر على قوله سابقا وهي
سبعة واجيب باختيار الشق الثاني وهو ان المشار
اليه الافعال السابقة بقرينة قوله مما ينصب
مفعولين وانما قوله فيما سبق وهي سبعة الحصر
فيه اضافي اي بالنسبة للمصرح به هنا قوله لان
مفعوليه ليس اصلهما المبتدا والخبر ظاهره انه
لابد في مفعولي جميع النواسخ من صحة حمل الثاني على
ويرد عليه انه لا يصح الاخبار عن الطين بانه ابريقا
في قولك جعلت الطين ابريقا ولا عن العدو بانه
صديق ولا عن الجاهل بانه عالم ولا عن الدقيق بانه
مصنوع وقد يقال انه يصح الاخبار في هذه المذكورات
بضرب من التاويل والتجوز كان يرتكب مجاز الاول
في الطين لانه يكون ابريقا والعدو لانه يؤول صديقا
ونحو ذلك واما نحو زيد درهم فلا يصح الاخبار فيه ولا
بذلك

١٠٢

بذلك التاويل فان قدر مضاف بان قيل زيد اخذ درهما وجعل
من مجاز الحذف صح الاخبار وحينئذ لكن يكون الخبر
في الحقيقة هو اخذ ودرهما مفعول اسم الفاعل الذي
وقع خبرا فخرج عن ان يكون خبرا قاله شيخ العزي قوله
افعال الحواس كذاق ولمس وسمع وشم ونظر تتعدى
لواحد وذهب ابو علي الى ان سمع ان دخلت على
ما لا يسمع وهو الذات تتعدى لاثنين نحو سمعت زيدا
يتكلم فزيدا مفعول اول وجملة يتكلم سد مسد المفعول
الثاني وان دخلت على ما يسمع تعدت لواحد نحو سمعت
كلام زيد والتحقيق انها كبقية افعال الحواس انما تتعدى
لواحد فجملة يتكلم في محل نصب حال وليست سادة
مسد المفعول الثاني قوله والمراد به ظاهر كلامه ان الضمير
عائد للتابع المرفوع وعليه يكون التعريف وهو قوله كل ثان
الخ غير مانع لانه يشمل تابع مرفوع او منصوب او مجرور
لان التعريف المذكور تعريف لمطلق التابع والمعرف ايضا
مطلق التابع فساوى المعرف التعريف قوله كل ثان اي
لفظ ثان في الرتبة اعرب باعراب اي بجنس اعراب
سابقه ونوعه وانما قدر ذلك لان شخص اعراب السابق
لا ينتقل عنه الى الثاني وانما المعنى ان التابع والمتبوع
يشتركان في نوع من الاعراب من رفع او نصب او جر
قوله الحاصل والمتجدد صفتان لاعراب [illegible]
السابق والمراد بالحاصل ما نطق بعامله اولا سواء كان
رفعا او نصبا او جرا والمراد بالمتجدد ما طرا على ما نطق

بعامله او الا قوله فخرج اي بقيد التجدد قوله المتجدد بدخول
الناسخ مما ينصب الجزأين نحو ظننت زيدا قايما فقد
صدق على الجزء في هذه الصورة انه اعرب باعراب
سابقه الحاصل وهو الحالة التي كان عليها قبل دخول
الناسخ في زيد قايم والمتجدد فان قايما في ظننت
زيدا قايما اعرابه باعراب سابقه وهو النصب
فيدخل في تعريف التابع ويكون التعريف غير مانع
والجواب ان المراد بالاعراب المتجدد كل اعراب تجدد
كان يكون الثاني تابعا للاول في كل اعراب ورد على
الاول وما هنا ليس كذلك فان قايما وان تبع زيدا عند
دخول الناسخ الناصب لا يتبعه اذا دخل على المبتدا
ناسخ لكان او ان قوله وحال المنصوب معطوف
على الخبر اي وخرج حال المنصوب وانما قيد الحال
بكونه حال المنصوب لاجل ان يشمله قوله
اعرب باعراب سابقه الحاصل حتى يخرج بقيد
والمتجدد اما حال المرفوع فليس بداخل اصلا حتى
يحتاج لاخراجه فان راكبا في نحو جاء زيد راكبا لم يعرب
باعراب سابقه الحاصل وفي ان هذا التعريف ذكره
المصنف غير مانع لانه يدخل فيه الخبر الثاني اذا تعددت
الاخبار نحو الرمان حلو حامض فان حامضا يعرب
باعراب سابقه الحاصل والمتجدد بدخول الناسخ
ويجاب بان الخبر الثاني خارج بقولنا ثان فانه
ليس المراد ثان في العدد بل المراد ثان في الرتبة كما نبهنا
عليه

١٠٩

عليه سابقا ومعنى ذلك ان لا يكون اللفظ الثاني
مقصودا بالذات بل انما هو مقصود بعد قصد الاول
المتبوع بطريق التبع له كما هو شان التوابع وليس كذلك
الخبر الثاني مع الاول فانهما في القصد سيان فهما
في قوة شي واحد فليس ثانيا في الرتبة بل في العدد
وزاد المرادي في التعريف قيدا لاخراج الخبر الثاني
فقال وليس خبرا واعترض عليه بانه كان عليه ان
يزيد ايضا وغير حال لتخرج الحال الثانية نحو جاء
زيد ضاحكا راكبا فان الحال الثاني ملازم للاول
واجيب عنه بان قوله اعرب باعراب سابقه الخ
معناه ان يكونا سالمين لغير اعراب واحد فتخرج الحال
الثاني بالنظر للحال الاول اذ اعرابها واحد لا يتغير
وهو النصب واوردا ان التعريف غير جامع لكونه
لا يشمل التوكيد اللفظي في اسما الافعال نحو قوله
فهيهات هيهات العقيق ومن به * وهيهات خل بالعقيق نواصله
وفي الافعال كقوله * اتاك اتاك اللاحقون احبس احبس
وفي الحرف كقوله لا لا ابوح بحب بثنة انها * اخذت علي
مواثقا وعهودا * ويجاب بان معنى اعرب باعراب
سابقه الخ اعني ان كان له اعراب فخرجت المذكورات
لانه يصدق لو كان للسابق اعراب لاعرب اللاحق
بذلك الاعراب قوله اربعة اقسام لشموله العطف
لعطف البيان وعطف النسق قوله النعت والعطف
الخ اذا اجتمعت التوابع بدا بالنعت ثم بعطف

البيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق فيقال جاء الرجل
الفاضل ابو بكر نفسه اخوك وزيد قوله النعت
ويرادفه الوصف والصفة قوله وهو التابع جنس
في التعريف شامل لجميع التوابع وقوله المشتق
بالفعل او بالقوة فصل مخرج لبقية التوابع فانها
لا تكون مشتقة ولا مأولة به وبقي التوكيد اللفظي
المشتق نحو جاء زيد الفاضل الفاضل الاول نعت
والثاني توكيد لفظي فيخرج بقوله الموضح لمتبوعه
او المخصص له فان التوكيد اللفظي ليس الغرض
منه واحدا من هذين الامرين ثم كونه موضحا او مخصصا
هو الاصل الكثير الغالب والا فقد يأتي لمجرد المدح
والذم او الترحم وقد يكون في تلك عشرة كالمدح
وللتعميم نحو ان الله يحشر الناس الاولين والاخرين
وللتفصيل نحو مررت برجلين عربي وعجمي وبعضهم
جعل امثال هذا من قبيل بدل المفصل من المجمل
وللابهام نحو تصدقت بصدقة قليلة او كثيرة
وللتعليل نحو عظم زيد العالم ولبيان الماهية
نحو الجسم الطويل العريض العميق
يحتاج لتمييز قوله العالم اورد عليه ان ال في اسم
الفاعل او اسم المفعول اسم موصول فالنعت
حينئذ يكون هو الموصول لا المشتق والموصول ليس
مشتقا بالفعل فلم يطابق المثال الممثل به واجيب
بان محل كون ال الداخلة على اسم الفاعل او اسم
المفعول

١١٠

المفعول موصولة اذا اريد به الحدوث اما اذا اريد به
الثبوت كالمؤمن والعالم وال الكاتب فال فيه معرفة وليست
موصولة واسم الفاعل شامل لامثلة المبالغة نحو
مررت برجل علامة قوله الجامد المؤول ومنه المصدر
نحو مررت برجل عدل فانه في قوة عادل او ذي عدل
وكذلك الجملة الخبرية نحو قوله تعالى واتقوا يوما ترجعون
فيه الى الله فان جملة ترجعون في محل نصب صفة
يوما وهذه الجملة في معنى المشتق اي يوما مرجوعا
فيه الى الله قوله رفع الاحتمال في المعارف بيانه
ان زيدا في قولك جاء زيد مثلا مشترك وكان في هذا الاسم
لا يدري من الجائي منهم فاذا قلت العالم تقرر فرفع
الاشتراك بل يقل كما في النكرات فالجواب انهم
قطعوا النظر عن الاشتراك في الوصف لقلته وقد
علم من هذا التعريف ان الاحتمال المرفوع في
جانب المعارف هو الاشتراك وحينئذ يكون التعبير
برفع الاحتمال في جانب المعارف وبتقليل الاشتراك
في جانب النكرات مجرد تفنن او اشارة الى قلة
الاشتراك في المعارف او لان الاشتراك ظاهر في الاشتراك
في النكرات ونفي قوله ثم النعت فقسمان نعت
النعت بالجملة هل هو من اي قبيل وقد المناصر
الطبلاوي لكل من القسمين فنحو مررت برجل قام
يرجع للنعت الحقيقي لان الفعل راجع لضمير المنعوت
اولانه في قوة قائم ونحو مررت برجل قام ابوه يرجع

فان قلت فاي حاجة الى الاشتراك ... قطع الاشتراك

للسببي لان الفعل رفع اسما ظاهرا منفصلا بضمير
المنعوت **قوله** يتبع منعوته في اربعة من عشرة هذا
مقيد بالخلو من المانع اما اذا وجد مانع فقد يتخلف
تبعيته في بعض تلك الامور وذلك اذا كان النعت يستوي
فيه المذكر والمونث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور
وامراة صبور او فعيل بمعنى مفعول كرجل جريح وامراة
جريح او كان افعل التفضيل المجرد من ال والاضافة
فانه يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع مذكرا او مونثا
بلفظ واحد كما تقدم بيانه وان لا يكون النعت جملة
فانها لا توصف بتعريف ولا بتنكير ولا افراد وتثنية
وجمع ولا تذكير ولا تانيث فان كانت توصف بالاعراب
بحسب محلها نعم بالنظر لتاويل الجملة بمفرد يصح ان
يقال انها توافق المنعوت في اربعة من عشرة بالنظر للمفرد
الذي تاول به وتكون الموافقة في الحقيقة لذلك المفرد
قوله لا يقال الخ هذا وارد على قوله ويتبع منعوته الخ
والتعبير بلا يقال يوذن بضعف السوال اي لا ينبغي
ان يقال هذا القول لانا نقول في جوابه **قوله** المراد
بالتبعية في الاعراب اي في اللفظ فالمنسر وط انما
هو التبعية في الاعراب في سيبويه وهذا متوافق في
الاعراب عا بيته ان الاعراب محلي لا يظهر خلا بخفر
تمالف العقل لان الاتفاق في اللفظ ليس بشرط
قوله والمراد بالمفرد الخ اي فسقط الاعتراض
بالامثلة الثلاثة التي الوصف فيها مفرد والوصف

مركب

مركب **قوله** ومضمون الجملة الخ فلا يرد مررت برجل يكتب
هما المنعوت فيه مفرد والنعت مركب من الفعل والفاعل
والمراد بمضمون الجملة هنا الوصف الماخوذ منها كالكاتب
في جاء رجل يكتب لان المضمون بمعنى المصدر الماخوذ
من المسند المضاف للمسند اليه ولا الثبوت وبقي الثم
النقض بنحو قوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي
جمع مالا وصفت النكرة وهي همزة بالمعرفة وهو الذي
ووصف لفظ الجلالة الذي هو اعرف المعارف بالنكرة
في قوله تعالى الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك
يوم الدين فان اضافة مالك الذي هو اسم فاعل
ليوم الدين لا تفيده تعريفا لانها اضافة لفظية
والجواب اما عن الاول فان الموصول يعرب
بدلا وليس نعتا واما عن الثاني فان اسم الفاعل
اذا قصد منه الاستمرار لا خصوص الحال والاستقبال
كانت اضافته معنوية ويكون معرفة فيصح حينئذ
نعت المعرفة به **قوله** على لغة راجع لخصوص
التثنية والجمع اي ان النعت السببي يطابق مرفوعه
في اثنين من الخمسة الباقية فيثنى ويجمع اذا كان
مرفوعه مثنى او جمعا ان جرينا على لغة اكلوني
البراغيث وهي لغة من يلزم الفعل والوصف علامة
التثنية والجمع اذا اسند لمثنى او جمع فنقول على
هذه اللغة احسنا غلاماهما واحسنوا غلمانهم فان لم
نجر على هذه اللغة وافقه في واحد من اثنين فقط وهما

المذكر والتانيث ولزم النعت الافراد وان رفع مثنى
او جمعا كما سيشير اليه بقوله والافصح **قوله** والافصح
في النعت الى اخره [?] لغة يعني ان الافصح الافراد
في النعت مطلقا ولو كان المرفوع مثنى او جمعا وتذكر
لتذكير مرفوعها وتؤنث لتانيثه فيقال مررت برجلين
حسن غلامهما وبرجال حسن غلمانهم وبامراة حسن
غلامها وبرجل حسنة جاريته وبنساء حسن غلمانهن
كما يقال حسن غلاماهما وحسن غلمانهم وحسن
غلامها وحسنت جاريته وحسن غلمانهن **قوله**
والاحسن في نعت جمع التكسير الجمع هكذا في النسخ
التي كتب عليها وفي حاشية تلميذ المص ما نصه الذي
شاهدته بخط المولف والاحسن في جمعه التكسير انه
ومعنى هذه العبارة ان الاحسن في جمع النعت هو
جمع التكسير دون التصحيح يعني اذا اريد جمعه على
خلاف الافصح فيصح ان يجمع جمع تصحيح فتقول مررت
برجال قاعدين وجمع تكسير فتقول قعود والاحسن
جمع التكسير وهذا لا ينافي ان الافراد اولى من جمع التكسير
فلا تنافي على هذه النسخة بخلاف النسخة المشهورة
التي كتبوا عليها هنا فانها منافية لقوله والافصح الخ
قوله لانه لابي النعت في المعنى اي في الواقع وحقيقة
بيانه انك اذا قلت مررت برجل قائم ابوه القيام في
الحقيقة وصف قائم بالاب وان وقع صفة في اللفظ
لرجل **قوله** لا الجاري عليه اي ليس في المعنى للمنعوت
الجاري

الجاري ذلك النعت عليه **قوله** يسمى سببا نسبة للسببي
بيا النسبة في المنسوب اليه ابقيت فلما نسبت اليه حذفت
يا النسبة من المنسوب اليه كما تقول في النسبة للشافعي
شافعي فالت المنسوب اليه وهو الشافعي فيه اليا لكنه
عند النسبة تحذف اليا من المنسوب اليه فقوله لكونه
قايما الخ بيان لوجه نسبته للسببي اي انما نسب اليه لكون
ذلك النعت وصفا قايما به ورافعا له وذلك السببي المنسوب
نسبة للسبب وهو الضمير المتعلق عليه سببا لان السبب
لغة الحبل والحبل شانه ان يربط به فلما كان كذلك اي
يقع به الربط في الجملة التي تقع خبرا وفي جملة الصلة
بالموصول والصفة بالموصوف اطلق عليه لفظ السبب
لذلك وقيل المعنى المتصل به الذي هو الاسم الظاهر
الذي رفعه النعت سببي لاتصاله بالسبب الذي هو
الضمير **قوله** والمعارف ستة وزاد بعضهم قسما سابعا
وهو النكرة المقصودة نحو يا رجل بناء على انه معرف
بالقصد وذهب بعضهم الى ان تعريفه بال مقدرة لا
بالقصد وعليه يكون داخلا في المعرف بال وقد نظمها
على الترتيب بالمثال فقلت : ان المعارف سبعة فيها سهل
: انا صالح ذام الفتى ابن يا رجل : وانما تعرض المص لعدها
دون تعريفها لامرين الاول ان تعريفها فيه عسر على
المبتدي المقصود بوضع هذه المقدمة الثاني ان تعريفها
تعريفا تاما لا يخلو عن نقصان ولذلك قال بعض شراح
التسهيل من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول اليه

دون استدلال عليه وعرفها ابن الحاجب بانها ما وضع
لشيء بعينه ثم بيان هذا التعريف وتحقيقه اقسام المعرفة
مبسوطة في علم الوضع فليراجع هناك المضمر ويسمى
ضميرا ويسمونه الكوفيون الكناية والمكني عنه وقدم المص
المضمر لانه اعرف المعارف بعد لفظ الجلالة ثم العلم
الخ الترتيب الذي ذكره المص هذا هو المشهور وقيل
غير ذلك في ترتيبها واعرف الضماير ضمير المتكلم ثم المخاطب
ثم الغايب واختلفوا في ضماير الغايب العايد الي نكرة نحو
جاني رجل فاكرمته فقال الجمهور انه معرفة كساير اسما
الاماكن ثم اسما الاناس ثم الضماير وقال بعضهم انه نكرة
وقال ابو حيان فقال بعض اصحابنا اعرف الاعلام اسما
الاماكن ثم اسما الاناس ثم اسما الاجناس واعرف الاشارات
ما كان للقريب ثم للمتوسط ثم للبعيد واعرف ذي الادات
ما كانت فيه للحضور ثم للعهد في شخص ثم للجنس قوله
وهو اسم هو جنس دخل فيه النكرة وجميع المعارف وقوله
يعين مسماه فصل اخرج النكرة وقوله بلا قيد فصل ثان
اخرج بقية المعارف فان منها ما يعين مسماها بقيد اي
بقرينة تفيد التعيين غير اللفظ كالاشارة الحسية
في اسم الاشارة والصلة في الموصول ونحو ذلك ثم العلم
اما شخصي نسبة الي الشخص بان يكون موضوعا
لشخص في الذهن وفي الخارج ومثاله ما ذكره المص
واما جنسي نسبة للجنس بان يكون موضوعا للجنس
والماهية المعينة في الذهن فيكون مدلوله هنا الجنس
ومشخصا

ومشخصا في الذهن دون الخارجي ويسمى علم جنس
كاسامة فانه موضوع لماهية السبع المعينة في
الذهن باعتبار كونها معينة معلومة وكثعالة وذوالة
فان الاول وضع لماهية الثعلب المعينة في الذهن
والثاني لماهية الذيب كذلك قوله والاشارة اليه خرج
بهذا القيد ما عدا اسم الاشارة من المعارف والمراد بالاشارة
الحسية نحو يد فان استعمل اسم الاشارة فيما لا يمكن
ان يشار اليه اشارة حسية كان مجازا نحو سمعت هذا
الصوت فان الصوت لا يشار اليه اشارة حسية لكونه غير
مشاهد والمشار اليه اشارة حسية لا بد ان يكون مشاهدا
قوله كهذا ها حرف تنبيه وذا اسم اشارة للمفرد المذكر ولو
حكما فتقول هذا الجمع وهذا الركب ونحو ذلك قوله للمونث
ولو حكما كهذه الفرقة وهذه الجماعة والطايفة ونحو
ذلك قوله وهذان مبني على الالف كهاتان في حالة الرفع
وعلي اليا في حالة الجر والنصب وذهب جمع منهم ابن مالك
الي ان هذه الصيغ معربة لاختلاف اخرها لاختلاف العوامل
قوله وهولاء ها للتنبيه واولا بضم اوله وكسر اخره ممدود
عند الحجازيين مقصورا عند غيرهم قوله لجمع المذكر والمونث
سوا كانوا عقلا او غيرهم كقول الشاعر
ذم المنازل بعد منزلة اللوى ... والعيش بعد اوليك الايام
فقد اشير للايام وليست من العقلا قوله وهو ما افتقر الي
الوصل اي دايما تخرج بهذه الزيادة النكرة الموصوفة بجملة
نحو جا رجل يكتب فان النكرة في حال وصفها بالجملة تفتقر

اليها والي العايد لكنها لا تفتقر اليها بدليل في حال الوصف
وقوله بجملة خبرية خرجت الجملة الانشائية فلا تقع صلة
فلا يقال جا الذي اضربه وانما اشترطوا في جملة الصلة ان
تكون خبرية لان مضمون الصلة لا بد ان يكون معهودا
بين المتكلم والمخاطب ولا يكون ذلك الا في الجملة الخبرية
وقوله تامة من صفة لمجرور وظرف اي مفيدين نحو جا
الذي في الدار وعندك فخرج ما لا يفيد الا اذا قدر متعلق
الخاص فلا يقال جا الذي بك او فيك وقوله الي عايد وهو
او ما يخلفه من اسم ظاهر كما في قوله وانت الذي في
رحمة الله اطمع وقول الشاعر سعاد التي اضناك
حب سعاد ؞ واعراضها عنك استمر وزاد ؞ اي في رحمته
واضناك حبها واحترز به عن نحو حيث واذ واذا فانها
تفتقر دايما لجملة يضاف اليها لكن لا يفتقر الي عايد
قوله والاولي مقصور كالعلا وقد يمد واللاي واللايي وقد
تحذف ياوهما فيقال اللات واللاء وقد يجمع اللاتي على اللواتي
قوله اضافة محضة اعلم ان الاضافة على قسمين
محضة وغير محضة وتسمى لفظية فغير المحضة
عبارة عما اجتمع فيها امران امر في المضاف وهو كونه
صفة وامر في المضاف اليه وهو كونه معمولا لتلك
الصفة وذلك يقع في ثلاثة ابواب اسم الفاعل كضارب
زيد واسم المفعول كمعطي الدنانير والصفة المشبهة
كحسن الوجه وهذه الاضافة لا يستفيد بها المضاف تعريفا
ولا تخصيصا وانما سميت غير محضة لانها في نية الانفصال

ايتم ع

اذ الاصل ضارب زيدا وسميت لفظية لانها افادت امرا
لفظيا وهو التخفيف فان ضارب زيد اخف من
ضارب زيدا والاضافة المحضة عبارة عما انتفى
فيها الامران المذكوران او احدهما نحو غلام زيد فان
الامرين فيه منتفيان وضرب زيد فان المضاف
اليه وان كان معمولا للمضاف لكن المضاف غير صفة
وضارب زيد امس فان المضاف وان كان صفة لكن
المضاف اليه ليس معمولا لها لان اسم الفاعل لا يعمل الا
كان بمعنى الماضي فهذه الامثلة الثلاث وما اشبهها
تسمى الاضافة فيها محضة اي خالصة من شايبة
الانفصال وتسمى ايضا معنوية لانها افادت معنويا
وهو تعريف المضاف ان كان المضاف اليه معرفة نحو
غلام زيد وتخصيصه ان كان نكرة نحو غلام رجل
قوله فالمضاف الي المضمر وهل هو في رتبة المضمر
او في رتبة ما تحته وهو العلم ذهب الجمهور الي الثاني
فقالوا ان المضاف الي شي من هذه المعارف في رتبة
ما يضاف اليه الا المضاف للضمير فانه في رتبة العلم
واطلقه ابن مالك قوله بخلاف اضافة الوصف دخل
فيه اضافة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة كما ذكرنا وهذا مقابل لقوله اضافة قوله
غدا والان قيد بذلك ليشير الي ان محل كون اضافة
اسم الفاعل غير محضة اذا اريد به الاستقبال
او الحال اما اذا اريد به الاستمرار فان اضافته تكون

محضة وبهذا الاعتبار الاخير يقع صفة للمعرفة كما لك
بيوم الدين وقد تقدم ذلك قوله ما لا ينعت ولا ينعت به
الفعلان مبنيان للمجهول اي لا يقع منعوتا ولا يقع
نعتا فلا تقول مررت الكريم ولا جاء رجل هو بناء على ان
الضمير منعوت او نعت قوله فانه غني عن الايضاح اي
ونعت العارض للايضاح فيلزمه تحصيل الحاصل قوله
ما ينعت اي يقع منعوتا فتقول جاء زيد العالم ولا ينعت
به اي لا يقع نعتا فلا تقول مررت بالخياط زيد بجعل زيد
نعتا بل هو بدل قوله الاشتراك اي الاتفاقي وهو
العارض بسبب التكرر في وضع العلم فبسبب ذلك الاشتراك
حصل فيه شيوع وابهام فاحتيج الى النعت لزوال
ذلك قوله لما بينهما اي العلم والمشتق قوله لان العلم
علة لحصول التضاد ومراده الضد بالمعنى اللغوي
وهو مطلق المنافي اي لما بين العلم والمشتق من
التنافي قوله على الوحدة اي الذات مجردة عن
قيد فمدلول العلم هو الذات وحدها قوله على التعدد
هو الذات المتصفة بالنعوت كقائم فانه يدل على ذات
متصفة بالقيام قوله وهو الاشارة تذكير الضمير وافراده
باعتبار مرجعه وهو الباقي وما ذكره المص من ان اسم
الاشارة ينعت وينعت به هو مذهب البصريين فمثال
النعت قوله تعالى بل فعله كبيرهم هذا وقوله احدى
ابنتي هاتين ومثال نعته اهذا الذي بعث الله
رسولا الا هذا الذي يذكر الهتكم ونقل عن الكوفيين
انه

انه لا يجوز ان ينعت باسماء الاشارة ولا تنعت فهي
عندهم لا توصف ولا يوصف بها وتابعهم الزجاجي
والسهيلي وحينئذ هذه الامثلة ونحوها تخرج على
البدلية قوله ما سوى ذلك اي المذكور من المعارف
فلا واسطة في الخالي من التنوين كما من وابن ومتى
وكيف قوله وهي ما اي اسم شاع اي استعمل على
سبيل الشيوع والبدل في جنس اي افراد جنس هي
موجودة تلك الافراد وليس المراد بالجنس ما هو مصطلح
المناطقة بل هو مطلق الامر الكلي الشامل للنوع و
والصفة وانما قدرنا المضاف وهو افراد لان الجنس
الذي هو الامر الكلي لا يتصور فيه شيوع بل هو شيء
واحد فلا حصول في الخارج اصلا بل الذي يحصل
في الخارج افراده قوله كرجل اي هذا الاسم فانه
شايع في زيد وعمرو وبكر وغيرهما من الافراد الموجودة
لمفهوم الادمي الذكر الذي هو الامر الكلي الذي وضع
له لفظ رجل فانه يطلق على فرد من افراد ذلك المفهوم
الكلي اطلاقا حقيقيا من حيث كونه فردا من افراد ذلك
المفهوم قوله مفقود وجوده اي وجود افراد متعددة
له غير هذا الفرد الموجود كشمس فانها موضوعة
للكوكب النهاري الذي ينسخ ظهوره وجود الليل
فحقها ان تصدق على متعدد وانما عرض لها الخصوص
بسبب انه لم يوجد غير ذلك الفرد فهذا الخصوص ليس
من اصل الوضع فلا يعتد به قوله كما ان اعرف المعارف

مرتبة كذلك النكرات تتفاوت فما كان اكثر افرادا فهو اشد تنكيرا
مما تحته كانسان فانه اشد تنكيرا من رجل لشموله
للمراة ورجل اشد تنكيرا من نحو عالم وانكر النكرات
على الاطلاق مذكور اي شيء تعلق به الذكر وحرى
على اللسان ذكره كان لفظ مذكور عام في المعدوم
والموجود وشامل لجميع الواجب والجائز والمستحيل وقد
نظمت النكرات مرتبة ثم المعارف كذلك فقلت

وانكر المنكرات عند ثواة ... مذكور موجود يليه محدث
نحو امرئ ثم جسم مطلق ... كذاك نامي حيوان حققوا
كذاك انسان يليه رجل ... فعالم فالحصر فيها يكمل
وان اردت اعرف المعارف ... خذها على الترتيب والترادف
ثم ضمير فعلم اشارة ... كذاك موصول محلى يثبتة
وما الى واحد بغيان فهو في ... رتبته الا المضمر فاعرف
فانه في رتبة للمعلم ... واطلق ابن مالك فاستعلم
واعرف الضمائر التكلم ... ثم الخطاب غيبة متمم

قوله اذا لم تؤول بالمشتق فان اولت به نحو مررت برجل
اسد اي شجاع نعت بها قوله العاشر فيه اشارة الى
ان التعريف للعهد الحضوري وان رجلا وان كان جامدا
الا انه مؤول بالمشتق قوله وباسم الاشارة نحو جا رجل
هذا قال تلميذه هذا سهو منه لان اسم الاشارة اعرف
من المعرف بال فلا يصح ان يقع صفة للمعرف بال
اذ الصفة لا تكون اعرف من الموصوف ثم ذكر كلاما طويلا
محصله ذلك الى ان قال قال بعض المتاخرين توصف كل

معرفه

معرفة بكل نكرة معرفة كما توصف كل نكرة بكل نكرة وهذا
قول مرغوب عنه فيحمل كلام المص عليه وان كان ضعيفا لكنه
يخالف الحمل فلا هو كلامه السابق وهو قول وذو اللام لا
يوصف لا يوصف الا بمثله او بالمضاف الى مثله الى ان قال
ظاهره بل صريحه اشتراط ان يكون الموصوف اعرف
او مساويا للصفة وحينئذ فكان الاولى اسقاط هذا
الثاني اه مع زيادة من الناصر ويعني ان المص لم يمثل
لنعت المضاف والموصول بغيرهما ومثال نعت المضاف
جا ابن ابي زيد العاقل ومثال نعت الموصول جا الذي
في الدار العاقل قوله ما رفع المنعوت لفظا وذلك فيما عدى
اسم الاشارة وقوله او محلا وذلك في اسم الاشارة وهذا
العامل لفظي وقيل الرافع للنعت معنوي وهو كونه
تابعا وهو قول الاخفش فانه ذهب الى ان العامل
في النعت والتوكيد وعطف البيان معنوي كما في المبتدا
والخبر ورد بان هذا خلاف الظاهر لان المعنوي في كلام
العرب بالنسبة الى اللفظي كالشاذ النادر فلا يصار اليه
اذا امكن غيره وقيل ان العامل الثاني مقدر من الاول
ورد هذا ايضا بانه خلاف الاصل قوله ويقال فيه
بالهمزة وبابدالها الفا على القياس في نحو راس والاول
افصح قال تعالى ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدها اه
ومعناه لغة احكام الشي والمصدر هنا بمعنى اسم الفاعل
اي المؤكد قوله لفظي نسبة للفظ من نسبة الخاص
للعام ومثله يقال في معنوي قوله اعادة الاول اي

بالمعنى الاول وقوله بلفظه اي باللفظ المعنى الاول
فان اعيد اللفظ بمعنى اخر فليس تأكيدا كما سيأتي
والبا للتصوير اي الاعادة المصورة باللفظ المراد به
ولذلك اللفظ وكأنه قال التوكيد هو المعنى الاول
المعاد بلفظه وانما اولنا بذلك لان الذي يطلق عليه
توكيد هو نفس اللفظ الثاني لا الاعادة التي هي فعل
الفاعل قوله وجلس فقعد معناهما مترادف مبني
على ما هو المشهور وقال بعضهم الجلوس ما كان
من قيام والقعود ما كان عن اضطجاع وعلى هذا
فليسا بمترادفين قوله ونعم جير جعلهما مترادفين
نظرا الى اشتراكهما في مطلق الايجاب والا فنعم يخالف
جير بامتناع ان نعم تقع بعد الاستفهام فمعنى نعم
في جواب أقام زيد نعم قام وفي جواب لم يقم زيد
نعم لم يقم زيد واما جير فانها لا تقع بعد ما فيه
معنى الطلب كالاستفهام والامر ونحوهما قال
الحلبي ومن ثم اي ومن اجل ان بعض هذه الامثلة
ليس التوكيد فيها بالمرادف لو عبر بالموافق بدل
المرادف لكان اولى ولشموله كما قال بعضهم لنحو
زيد عطشان نطشان وحسن بسن فان كلا من
نطشان وبسن توكيد لفظي وليس بمرادف بدليل
انه لا يفرد فكل من المترادفين يصح افراده قال
الجمال ابن هشام في شرح القطر وليس من التوكيد
قول المؤذن الله اكبر الله اكبر بخلاف قد قامت الصلاة

قد

١١٧

قد قامت الصلاة اهـ اي لان الثاني انشاء لتكبير اخر وذهب
ابن السراج الى انه من قبيل التأكيد ونحوه شيخنا وقال
انه الحق لان الله اكبر اخبار بثبوت الكبرياء لله والثاني
تأكيد له ولا بعد في جعل هذا من قبيل المثبت سلمنا انه
من قبيل الانشاء فمن اين ان الثاني غير الاول لما لا يجوز
انه انشاء بالاول تكبيرا اي ابعادا عن كل ما لا يليق ثم اعاد
ذلك التكبير بنفسه على حد اضرب اضرب اهـ وليس
من التأكيد اللفظي قراءة الكتاب بابا بابا وسورة سورة
وصفا صفا ودكا دكا في قوله كلا اذا دكت الارض دكا
دكا وجاء ربك والملك صفا صفا فانه لا بد في التأكيد
اللفظي من اعادة معنى اللفظ الاول كما قررناه سابقا
وما هنا اعيد فيه الاول بلفظه لا بمعناه بل بمعنى يغاير
الاول فان المراد بابا بعد باب ومثله يقال في البقية
فان قلت ما اعراب هذه المذكورات حيث لم تجعل
توكيدا فالجواب انها احوال والمعنى على التأويل
بمفصل مفرد كرر ثانيا بعده وليس من التأكيد اللفظي
ايضا قوله تعالى في سورة المرسلات ويل يومئذ
للمكذبين مكررا وفي سورة الرحمن فبأي الاء ربكما
تكذبان لان كل مرة ذكرت فيها جملة باعتبار معنى اخر
غير الاول كما بينه بعض المفسرين قوله وانما جيء
به الخ شروع في بيان النكات الموجبة للتأكيد اللفظي
وهذا من قبيل التطفل على علماء المعاني كذكر اغراض
حذف الفاعل وبناء الفعل للمجهول قوله لقصد

التقرير اي تقرير المؤكد بفتح الكاف اي تحقق مفهومه
ومدلوله بجعله مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن به
غيره مثلا اذا قلت جاءني زيد زيد وليس اسد جيء
بالثاني لئلا يتوهم ان الجائي غيره كعمرو مثلا وذهب
وانما ذكر زيد على سبيل السهو والغفلة او خوف النسيان
اي نسيان الاول ومثله يقال في البقية واعترض بان
التأكيد لخوف النسيان او عدم الاصغاء فيه تقرير فلا فائدة
في ذكرهما بعده واجيب بانه وان لزم ذلك التقرير الا انه
فرق ما بين القصد الى مجرد التقرير والقصد الى خوف
النسيان فالجمع بينهما انسب بمقصود الكتاب وتلخص
من كلام الشم ان التوكيد اللفظي هو التابع الدال على
تقرير متبوعه او خوف نسيانه او خوف عدم الاصغا
اليه واعلم ان التوكيد اللفظي يتعين لدفع السهو
نحو جاءني زيد زيد لئلا يتوهم ان الجائي عمرو وانما ذكر
زيد على سبيل السهو قال في المطول ولا يدفع هذا
التوهم بالتوكيد المعنوي وهو ظاهر ووجهه السيد
في حواشيه بانه اذا قيل جاءني زيد نفسه احتمل انه
اراد ان يقول جاءني عمرو نفسه فسهى وتلفظ
بزيد مكان عمرو **قوله** تقريرا مضافة اي مضاف وقوله
او ارادة الخصوص مجرور معطوف على تقديرا اي او
الرافع احتمال ارادة او معطوف على اضافة او احتمال
تقدير ارادة الخ **قوله** بلفظ النفس اي بمعنى الجثة
والذات فان اريد بها الدم كانت بدلا نحو رايت نفسه بمعنى
الدم

الدم بدل كل من كل بعض **قوله** بمعنى النفس فان اريد بها
الباصرة كانت بدلا كرايت زيدا عينه اذا اردت العضو
المخصوص فالعين بدل بعض من كل واو في قوله او
العين مانعة خلو تجوز الجمع فيؤكد بالنفس والعين
معا بلا عطف فيقال جاء زيد نفسه عينه ويجب تقديم
النفس وقيل يحسن **قوله** من الاسناد المجازي وهو
اسناد الشيء لغير من هو له والاصل جاء رسول زيد مثلا
فحذف المضاف واسند الفعل الى المضاف اليه الذي هو
زيد وقوله بالنقص اي بالمسببية اي المجاز الاسنادي
الحاصل بسبب النقص اي حذف المضاف هذا تقرير
كلام الشارح بحسب الظاهر المتبادر منه والذي في علم البيان
ان المجاز الاسنادي هو المجاز العقلي واما المجاز
بالنقص فليس من قبيل العقلي بل قسم اخر مغاير
للعقلي واللغوي على ما حققه في محله **قوله** فترتفع
بذكرها الخ ظاهر كلام الشم ان احتمال المجاز يرتفع بما ذكر
وذهب جمع منهم ابن عصفور الى انه انما يضعف ولم
يرتفع من اصله وهو ضعيف والمنسوب لسيبويه انه لا يرتفع
المجاز حتى يؤتى بجميع الفاظ التوكيد **قوله** جمع قلة
احترز به عن جمع الكثرة نحو نفوس وعيون فلا يؤكد
بهما وقد يكون جمع القلة على افعل احترازا عن جمع
غير جمع قلة ابيض على اعيان فانه لا يؤكد به **قوله**
جاء الزيدان او الهندان انفسهما او اعينهما قال ابو
حيان في شرح التسهيل وترك الاصل كراهة اجتماع

تثنيتين وصار الي الجمع لان التثنية جمع في المعني ووهم
ابن المصنف بدر الدين محمد فاجاز ان تقول في تاكيد المثني
قام الزيدان نفسهما عيناهما ولم يذهب الي ذلك احد
من النحويين اه كلامه ومنعه الناصر الطبلاوي بان
ابن مالك قال في شرح الفصول ولو قلت نفساهما لجاز
فصرح بجواز التثنية وقد صرح النحاة بان كل مثني في
المعني مضاف الي متضمنه يجوز فيه الجمع والافراد والتثنية
والمختار الجمع نحو قوله تعالي فقد صغت قلوبكما ويترجح
الافراد علي التثنية عند ابن مالك وعند غيره بالعكس
قوله بكلا اشترط جمع منهم ابن هشام لصحة توكيد المثني
صحة وقوع مفرد موقعه ليمكن ارادة البعض باسم
الكل كجا الزيدان كلاهما والمراتان كلتاهما اذ يصح حلول
محل المؤكد بهما ويحتمل انه اطلق المثني واريد به واحد
فلا يقال اختصم الزيدان كلاهما لان الاختصام لا يكون
الا بين اثنين واعلم ان التوكيد بكلا وكلتا في المثني
ليس لرفع توهم عدم الشمول لان المثني نص في مدلوله
لا يطلق علي الواحد اصلا فلا يتوهم فيه عدم الشمول ه
فالاولي ان التاكيد هنا لدفع توهم ان يكون الجائي واحد
منهما والاسناد اليهما انما وقع سهوا قوله باله اجزا بي
سوا كانت تلك الاجزا متعددة في نفسها كالقوم او باعتبار
عاملها كالعبد في نحو كلك اشتريت العبد فان التعدد في العبد
باعتبار العامل وهو تجزي الشرا فان اجزا العبد كالنصف
والربع والسدس يصح افتراقها بحسب العوامل فتترقع بكل

توهم اشترا البعض كالنصف اما ما لا تتعدد فيه بهذين الاعتبارين
فلا يؤكد بكل فلا يقال جا زيد كله لعدم الفايدة ونقل الناصر
عن الجمهور الجواز وعليه ابن مالك واحتجوا بان التوكيد فيه
للتقوية لا لرفع الاحتمال قوله مضافة الي ضمير المؤكد
وحال كونها مطابقة له تذكيرا وتانيثا وافرادا او جمعا ولا
يجوز حذف هذا الضمير استغنا عنه بنيته واما جميعا في
قوله تعالي خلق ما في الارض جميعا فهو حال لا تاكيد ولا يجوز
اقامة الظاهر مقام هذا الضمير واما كل في قول القايل
يا اشبه الناس كل الناس بالقمر ؞ فهو نعت لا توكيد فالنعت
هنا وان كان جامدا الا انه مؤول بمشتق اي من الكاملين
قوله جا القوم مختص بالذكور كما يدل عليه قوله تعالي لا يسخر
قوم من قوم عسي ان يكونوا خيرا منهم ولا نسا من نسا
عسي ان يكن خيرا منهن وقول زهير ؞ ؞ ؞
وما ادري وسوف اخال ادري ؞ اقوم ال حصن ام نسا ؞
قال الزمخشري اختصاص القوم بالذكور صريح الاية
والبيت قوله مجازا اي مرسلا من اطلاق الكل وارادة
الجزي وقوله اما انك بيانه لسبب المجاز قوله لم تتعدد
بالمتخلف اي لقلته او حقارته مثلا قوله في حكم شخص
واحد لتقاربهم واشتباك مصالحهم ومعاشهم ورضي
كلهم بما فعله بعضهم ونحو ذلك قوله ويتعلق كلا مفعوله مقدم
وقد بهذا العرض متعلق بتخلف واجمع وما عطف عليه
تاصل ومراده بذلك ان اجمع وجمعا الخ قد تخلف كلا في
التاكيد لرفع احتمال الخصوص على ظاهره العموم قوله
واجمعون جمع اجمع وجمع جمع لجمعا ولم يسمع تثنية اجمع

ولا جمعا **قوله** وان شئت جمعته اي حيث اردت مزيد
التاكيد وقوله يشترط تقدم الجزء ويشترط عدم
العطف كما سياتي في كلامه ثم ان اريد زيادة في التاكيد
علي ذلك جي بعد اجمع باكتع وابصع فابتع وبعد جمعا
بكتعا فبصعا فبتعا لان هذه الصيغ تفيد معنى
الاجتماع ولم يذكرها المص لندرة فيها فان اردت
الجمع بين الفاظ التاكيد كلها قدمت النفس ثم العين
ثم كلا ثم اجمع واخواته من اكتع الخ تقول جا الجيش نفسه
عينه كله اجمع اكتع ابصع ابتع وبقي انه اذا تعددت
المؤكدات هل يكون كل واحد تاكيدا لما قبله او كلها
تاكيد للمؤكد الاول كالصفات المتتابعة ذهب الي
الاول ابن برهان وغيره الي الثاني وهو الصحيح
المشهور فيما يظهر **قوله** فسجد الملائكة كلهم اجمعون
قال المبرد والزجاجي ان كل دال علي الاحاطة والشمول
واجمعون دال علي ان السجود منهم في حالة واحدة
قال الرضي وليس بشي لانك اذا قلت جاني القوم
اجمعون فمعناه الشمول والاحاطة اتفاقا فاتهم
لاجتماعهم في وقت واحد فكذا يكون مع لفظ كلهم
وكانهما كررا لترادف لفظين بمعنى واحد واي محذور
في ذلك مع قصد المبالغة **قوله** احدهما ان لا يتبع
نكرة عند البصريين المعنى انه قد ياتي بعد النكرة
توكيد لها وليس المعنى ان التوكيد يوافق النكرة
في التنكير لان الفاظ التاكيد كلها معارف بعضها
بالاضافة وهو النفس والعين وكل وكلا وكلتا وبعضها

بالعلمية

بالعلمية الجنسية وهو اجمع وجمعا وجموعا وتوابعها
ومقابل قول البصريين ما ذهب اليه الكوفيون فانهم
اجازوا تاكيد النكرة قال هشام وهو الصحيح حيث
كان المؤكد محدودا والتوكيد من الفاظ الاحاطة نحو
اعتكفت اسبوعا كله وقول الشاعر يا ليت عدة
حول كله رجب بخلاف صمت زمنا كله لان النكرة غير
محدودة ولا صمت شهرا نفسه لان التوكيد اللفظي
ليس من الفاظ الاحاطة ثم محل الخلاف هو التاكيد
المعنوي اما التوكيد اللفظي فانه يتبع النكرة اتفاقا
نحو جاني رجل رجل **قوله** لا يعطف بعضها على
بعض خلافا لابن الطراوة وعلة ذلك ان الفاظ التوكيد
ليست مستقلة فلو عطفت لكان كعطف الشي علي
نفسه وهذا النفي خاص بالتوكيد المعنوي اما اللفظي
فانه يعطف بعض الفاظه علي بعض نحو والله ثم والله
وقوله: وهند اتى من دونها النأي والبعد **قوله**
لا يقطع عن متبوعه لانه يصير كقطع الشي عن نفسه
ولان الفاظ التوكيد ليست مستقلة مستغنية عما
تقدم عليها وبقي من وجوه المخالفة انه لا يجوز حذف
المؤكد غالبا واقامة التاكيد مقامه كما يفعل في الصفة
فلا يقال جا اجمعون ولا جاني جمع لان الغرض من
التاكيد هو تمكين الشي المؤكد وليس كذلك الصفة
في مثل جا العاقل **قوله** العطف وهو لغة الرجوع
والانعطاف ويطلق اصطلاحا بمعنيين احدهما المعني

الصوري والثاني المعنى الاسمي الشامل لعطف البيان
وعطف النسق وعرف المص كلا منهما قوله عطف بيان
سمي بذلك لان اصله العطف فاذا قلت جا اخوك
زيد فالاصل اخوك وهو زيد فحذف حرف العطف
والضمير واقيم زيد مقام ذلك ولذلك لا يكون في غير
الاسما الظاهرة نقل من البسيط قاله ابو حيان
قوله لا ايضاح متبوعه اي الذي يحصل باجتماعه مع
متبوعه من الايضاح والبيان ما لا يوجد في المتبوع ه
وحده فلا يشترط في عطف البيان ان يكون في حد
ذاته اوضح من المتبوع بل ذلك هو الغالب قوله اقسم
بالله ابو حفص عمر وهذا من مشطور الرجز وبعده
ما مسها من نقب ولا دبر فاغفر له اللهم انه كان
فجر يروي هذا الشعر لاعرابي قال لسيدنا عمر
ابن الخطاب رضي الله عنه ان ناقتي نقبت اي رق خفها
فاحملني على غيرها فقال له سيدنا عمر كذبت ولم يحمله
ثم حمله سيدنا عمر على بعيره وكساه لما تبين له
صدقه قوله صديد هو ما يسيل من اجساد اهل
جهنم وقد يجي عطف البيان لغير التخصيص والايضاح
كالمدح ومنه قول الزمخشري ان البيت الحرام عطف
بيان على الكعبة في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت
الحرام جي به لمجرد المدح قوله وعطف النسق بفتح
السين اسم مصدر بمعنى اسم المفعول يقال نسقت
الكلام انسقه اي عطفت بعضه على بعض والمصدر

بالتسكين

بالتسكين قوله اخرج ما عدا المحدود من التوابع فقيل
عليه انه لا يخرج النعت المقطوع نحو جا زيد العاقل
والعالم فانه تابع متوسط بينه وبين متبوعه احد
حروف العطف واجيب بمنع ان المعطوف نعت في
الحقيقة بل هو معطوف على العالم واطلاق النعت
عليه لما ان المعطوف على النعت نعت قوله على انه
بيان او بدل قال في التصريح وليس لنا عطف بيان يتوسط
الا هذا قوله خلافا للكوفيين القايلين بانه عطف
نسق بنا على ان اي من حروف العطف عندهم قال
ابو حيان وجعلها حرف عطف مستلزم مخالفة النظاير
من وجهين احدهما ان حق حرف العطف المعطوف
في غير توكيد ان يكون ما بعده مباينا لما قبله وما
بعده اي بخلاف ذلك الثاني ان حقه اذا لم يعطف
غير صفة لا يطرد حذفه واي بخلاف ذلك فلك ان تقول
مررت بغضنفر اي اسد وان تقول مررت بغضنفر
اسد ويستغني عنه اي استغنا مطردا قوله اما الثانية
واما الاولى فليست عاطفة اتفاقا لان حرف العطف
لا يتقدم على المعطوف قوله لمطلق الجمع اي الجمع
بين المتعاطفين في الحكم المطلق فقوله من غير تقييد
في معنى التفسير للاطلاق واضافة مطلق الجمع من
اضافة الصفة للموصوف ولا فرق بين مطلق وجمع مطلق
بحسب اللغة واما تفرقة الفقها بين مطلق ما وما مطلق
فانما هو اصطلاح لا مشاحة فيه قوله للترتيب اي كون

ما بعدها لاحقا بما قبلها ولو في الذكر فدخل في ذلك
عطف المفصل على المجمل ويعني التعقيب هو ان يكون
ما بعدها لاحقا بما قبلها من غير مهلة وتراخ
لكن ذلك التعقيب في كل شيء بحسبه ط اعترض ذكر
الترتيب مع التعقيب فان الترتيب ملازم له فذكر التعقيب
يغني عنه واجيب بانه نص عليه ليعلم اعتباره في
الوضع قوله الاسرة الجمل قال في المغني وان كانت مدة
متطاولة وتقول دخلت البصرة فبغداد اذا لم تقم
في البصرة ولا بين البلدين قوله فجاءها باسنا لا يخفى
ان مجيء الباس سبب للهلاك فيكون متقدما عليه
والاية افادت تاخره عنه فهذا من عكس الترتيب ه
ومن هنا قال الفراء ان الفاء لا تفيد الترتيب واثبت ذلك
للواو فقال انها معنوية له قوله على تقدير الارادة الاولى
ان يقول ان الاهلاك مستعمل في الارادة على طريق
المجاز المرسل العلاقي من اطلاق المسبب وهو الهلاك
وارادة سببه وهو الارادة ثم اشتق منه اهلكنا بمعنى
اردنا فهو من قبيل فاذا قرات القران فاستعذ بالله
اي اردت قراءته وقوله يا ايها الذين اذا قمتم الى الصلاة
اي اردتم القيام لها واما لفظ تقدير في كلام المص يفيد
ان الارادة محذوفة منوية فيكون من قبيل مجاز الحذف
والحال انه ليس كذلك كما علمت ثم على استعمال لفظ
الاهلاك في الارادة يراد بها التعلق التنجيزي الحادث
المعتبر قبل ايجاد الشيء وتعلق القدرة اي تعلقت
ارادتنا

ارادتنا تعلقا تنجيزيا حادثا بالاهلاك فجاءها باسنا
ولا يصح تعلق الارادة تعلق التعلق الازلي لان المجيء
ليس عقبه والفا للتعقيب واجيب بجواب اخر
هو ان الاية من قبيل القلب لما قصد فيها من المعنى
اللطيف وهو المبالغة في تعلق الاهلاك بهم حتى
كانهم اهلكوا قبل مجيء الباس قوله واعترض المعنى
الثاني وهو التعقيب قوله فجعله غثاء اي يابسا هو
احوى اي اسود من الجفاف واليبس فوصفه غثاء
على هذا التفسير اما ان فسر الاحوى بالاسود
من شدة الخضرة لكثرة الري يكون حالا من المرعى
اي اخرج المرعى في حال كونه احوى وعلى هذا يكون
ذكره عقب غثاء وتاخيره لتناسب الفواصل واجيب
بجواب غيرها ذكره المص وهو ان المرعى انما يكمل يبسه ه
اشتداده بعد مضي مدة طويلة والاخراج متعلق
به شيئا فشيئا الى ان ينتهي اشتداده ثم يعقب ذلك
جعله غثاء احوى وحينئذ فلا حاجة للتقدير الذي
سلكه المص قوله ثم قلنا للملائكة اسجدوا لادم لا يخفى
ان امر الملائكة بالسجود لادم كان قبل خلقنا وتصو
يرنا فاذا قدر المضاف اي خلقنا اباكم حصل الترتيب
لان المراد بالاب ادم عليه السلام وامر الملائكة ه
بالسجود بعد خلقه وتصويره وعلى هذا التقدير
يكون ذكر ادم بعد من اقامة الظاهر مقام المضمر
لان المقام على تقدير ذلك المضاف يكون للاضمار اي ثم

قلنا للملائكة اسجدوا فعدل عنه الى الظاهر وهو ادم
واجيب بجواب اخر وهو ان ثم هنا نائبة عن الواو
كما في قوله تعالى هو الذي خلقكم من نفس واحدة ثم
جعل منها زوجها **قوله** كهز الرديني البيت من بحر المتقارب
والجيم في العجاج من المصراع الاول والرديني نسبة الى
ردينة امراة كانت تقوم الرماح وتعدلها والعجاج
الغبار والانابيب جمع انبوبة وهي ما بين كل عقدتين
من عقد الرمح والشاهد في قوله ثم اضطرب حيث
عطف بثم والحال انه لا تراخ لان الهز اذا جرى في
انابيب الرمح اضطرب الرمح بغير تراخ فان قلت
ان زمن الاضطراب والجري واحد فلا ترتيب فالجواب
ان الترتيب لكونه حصل في لحظات لطيفة لم يكن يدرك
وقد تاتي ثم للترتيب الذكري والتدريج في درج الارتقا
وذكره هو الاولى بدون اعتبار التراخي بين تلك الدرج
ولان الثاني بعد الاول في الزمان بل ربما يكون قبله
نحو قول الشاعر: ان من ساد ثم ساد ابوه:
ثم ساد قبل ذلك جده: المقصود ترتيب درجات
معالي الممدوح فابتدا بسيادته ثم سيادة ابيه ثم
سيادة جده لان سيادة نفسه اخص به ثم سيادة
الاب ثم سيادة الجد وان كانت سيادة ابيه مقدمة في الزمان
على سيادة نفسه **قوله** للتدريج والغاية التدريج معناه
انه ينقضي ما قبلها شيئا فشيئا الى انه يبلغ الغاية اي الاخر
وهو الاسم المعطوف ثم ليس المراد بالتدريج هنا الترتيب
الخارجي

الخارجي الذي في الخارج بل معناه ترتيب اجزاء ما قبلها
ذهنا من الاقوى الى الاضعف او بالعكس او من الاشرف
الى الاخس او بالعكس وعلى هذا المعنى حمل الرضي
قول من قال ان حتى موضوعة للترتيب **قوله** فهزمناكم
الى البيت من بحر الطويل **قوله** جمع كمي كغني وهو ال
الشجاع ماخوذ من الكمي وهو الستر لانه يستر نفسه
بالدرع والبيضة **قوله** كسب الحجام خبيث يريد بالخبث
فيه الكراهة والا فالحجامة فيه مباحة **قوله** متصلة
ومنقطعة سميت متصلة لان ما قبلها وما بعدها لا
يستغني باحدهما عن الاخر وقيل سميت بذلك لاتصالها
بالهمزة حتى صارتا في افادة الاستفهام بمثابة كلمة
واحدة وتسمى ايضا معادلة لمعادلتها الهمزة في افادتها
التسوية في الاستفهام وقال الناصر الطبلاوي يريد
بقوله معادلة للهمزة انها شاركت همزة الاستفهام
وعادلتها حتى صارتا بمعنى اي فيطلب بهما التعيين
كما يطلب باي وسميت المنقطعة بذلك لان الكلام
معها على كلامين فقد انقطع ولم يتصل ما بين متعا
طفيها لوقوعها بين جملتين مستقلتين ليسا في تاويل
المفرد او لعدم صيرورتها مع الهمزة كالكلمة الواحدة
وجواب المنقطعة لا او نعم لانه استفهام مستانف
ثم حصرام في هذين القسمين هو مذهب الجمهور
وذهب بعضهم الى انها تكون زائدة وقال في قوله
تعالى افلا تبصرون ام انا خير ان التقدير افلا تبصرون

انا خبير قوله ولكن تشككت في عينه وحينئذ يكون الجواب
بالتعيين فتقول زيدا او عمرو ولو كان بدل ام او فقلت
اقام زيد او عمرو لم يكن جوابها تعيين شخص وانما
جوابها نعم او لا لانها مقدرة بالاحدية فكانك قلت
احدهما عندك قوله المعادلة للهمزة اي المشاركة لها
قوله بعد همزة التسوية اي الهمزة الدالة علي التسوية
سوا كانت بعد كلمة سواء ام لا كما ابالي وما ادري وليت
شعري وضابطها انها الهمزة الداخلة علي جملة يصح
حلول المصدر محلها نحو سوا عليهم استغفرت لهم
ام لم تستغفر ونحو ما ابالي اقمت ام قعدت الا تري
انه يصح سوا عليهم الاستغفار وعدمه وما ابالي
بقيامك او قعودك قوله سوا علي اقام زيد الخ في تاويل
مصدر اي قيام زيد او قيام عمرو مبتدا او خبر وقوله ام عمرو
اي ام قام عمرو فالفعل مقدر لان ام بعد همزة التسوية
لا تقع الا بين جملتين قال في المغني واذا عطفت بعد
الهمزة فان كانت همزة التسوية لم يجز قياسا وقد اولع
الفقها وغيرهم بان يقولوا سوا كان كذا قوله والمعلقة
غيرهما اي غير الواقعة بعد همزة يطلب بها وبام التعيين
او بعد همزة التسوية قوله بمعني الاضراب الاضافة بيانية
والمراد الابطالي او الانتقالي وتختص بالجمل المستقلة لانها
بمعني بل الابتدائية قوله مع ذلك اي الاضراب قوله
استفهاما حقيقيا الاستفهام الحقيقي هو طلب الفهم
والعلم قوله وقد لا تقتضيه اي الاستفهام الحقيقي بان
لا

لا تقتضي استفهاما اصلا بل تفيد الاضراب المحض او تقتضي
الاستفهام الانكاري قوله فالاول اي كونها للاضراب
الابطالي مع الاستفهام الحقيقي قوله انها لابل ام شا
الابل اسم جمع لا واحد له من لفظه والشا ممدود اسم
جمع ايضا قوله اي بل اهي اي ببل اشارة لمعني الاضراب
وبالهمزة لمعني الاستفهام وقدر هي لما علمت ان ام
المنقطعة مختصة بالجمل ولا تدخل علي المفرد قوله
والثاني اي كونها للاضراب اي الانتقالي مع عدم الاستفهام
اصلا وهو الاضراب المحض قوله لان الاستفهام الخ علة
لعدم تقدير الهمزة بعد بل بان يقال بل اهل كما قيل
في بل اهي شا وسكت المص عن الاضراب الانتقالي مع
الاستفهام الانكاري ومثاله قوله تعالي ام له البنات ولكم
البنون اي بل اله اذ لو جعل للاضراب المحض للزم المحال
وهو نسبة البنات له تعالي ولا يصح ارادة الاستفهام
الحقيقي هنا فتعين انها للاضراب الانتقالي مع الاستفهام
الانكاري قوله تجي للشك اي التردد من المتكلم وقوله
او الابهام ويقال التشكيك ايضا وقد مثل للاول بقوله
تعالي حكاية عن اصحاب الكهف لبثنا يوما او بعض يوم
وللثاني بقوله تعالي وانا او اياكم لعلي هدي او في ضلال
مبين قال في المغني والشاهد في او الاولي وتعقبه
الدماميني بما نصه لا ادري لما امتنع من كون الشاهد
في او الثانية ايضا والمعني وانا احد الفريقين منا ومنكم
الثابت له احد الامرين كونه علي هذا او في ضلال مبين

اخرج الكلام في صورة الاحتمال مع العلم بان من وحد
الله وعبده فهو على الهدى وان من عبد غيره من جماد
او غيره فهو في ضلال قوله بما مع العلم اي من المتكلم
لان الغرض منه ايقاع السامع في الشك والتردد مع
علم المتكلم بالحال قوله وتكون او لاحد الاشيا وهي
في هذه الحالة اي تكون بعد الخبر للشك او الابهام
وبعد الطلب للتخيير بين تلك الاشيا او لاباحة الجمع
بينها فلا فرق بين هذه وبين التي لاحد الشيئين فلو
قدم هذا قبل قوله فاذا وقعت بعد الطلب لافاد
هذا المعنى الذي ذكرناه والا فصنيعه يفيد المخالفة
بين او التي لاحد الشيئين واو التي لاحد الاشيا تامل
قوله باعتبار ما مراده في نحو هذا المثال خاصة
لا في سائر موادها وحاصله انه اشار الى الجواب
عما قد يقال قد مثل العلما للتخيير باية الكفارة
والفدية مع امكان الجمع قوله فانه لا يجوز الجمع
بين الجميع على اعتقاد الحق وبهذا الاعتبار تكون
محمولة على التخيير ونظر فيه بعضهم بانه لا مانع من
جواز الجمع وغاية الامر انه اذا جمع بينها مع الاعتقاد
المذكور او مع عدمه وقع واحد منها كفارة قال
الاسنوي في تمهيده لو اتى بخصال الكفارة كلها اثيب
على واحد فقط وهو اعلاها ان تفاوتت لانه لو
اقتصر عليه لحصل ذلك له فاضافة غيره اليه
لا تنقصه وان تساوت فعلى احدها لانه لو اقتصر
عليه

عليه لاجزائه وان ترك الجميع عوقب افاده الناصر
الطبلاوي قال الحلبي فان قيل يمكن تصحيح كلام
المص بحمل الجواز في كلامه بمعنى الاجزاء وبوجه عدم
الاجزاء بفساد النية عند الشافعية ومنهم المص لانه
لما نوى بمجموع الثلاثة الكفارة صارت كل خصلة
جزء المنوي فلم تقع واحدة منها كفارة فلم يتصور
الجمع قلنا نقل كلامه يابى ذلك قوله وترد او بعد الخبر
للتفصيل وذلك اذا لم تشك ولم تقصد الابهام نحو
اما ان يكون جوهرا واما ان يكون جرما اذا اردت
الاستدلال على انه جوهر فقط او على انه عرض
فقط او ليس واحدا منهما وللتقسيم نحو الاسم اما
نكرة او معرفة والاضراب نحو وارسلناه الى مائة الف
او يزيدون اي بل يزيدون كما قال الفرا وقال بعض
الكوفيين انها في الاية بمعنى الواو وقيل هي
للتشكيك مصروفا الى الرائي قوله ويباح الجمع بينها
اذا لم يعتقد ذلك اي ان جمع الاشيا الثلاثة هو الواجب
في الكفارة وبهذا الاعتبار تكون او محمولة على الاباحة
لا على التخيير قوله لكن طالح ايضا بالجر معطوف على
صالح يقال هذا لمن اعتقد انك مررت برجل طالح
ايضا قال الرضي كلام النحاة صريح في انه انما يقال
ما جاني زيد لكن عمرو لمن اعتقد ان المجي منتف
عنهما جميعا لا لمن اعتقد ان زيدا جاك دون عمرو
كما وقع في المفتاح اي فيكون على كلام المفتاح من

قصر القلب واما انه يقال لمن اعتقد انهما جاك معاه
من قصر الافراد فلم يقل به احد فليتنبه اه بتصرف ما
قوله حرف ابتدا اي يبتدا بعدها الجملة وتستانف
فهي لمجرد الاستدراك دون العطف قوله كقوله اي
قول زهير ابن سلمان بضم السين يمدح الحارث ،،
والبيت من بحر البسيط والبوادر جمع بادرة وهي الحدة
قال العيني الذي في ديوان زهير بدل قوله بوادره
غوائله وهي ما يكون من شر وفساد والوقائع جمع
واقعة وهي القتال والشاهد في قوله لكن وقائعه
فانها حرف ابتدا لدخولها على الجملة فتقول بعد مبتدا
تنتظر قوله اي ولكن لان رسول الله اشار به الى ان
رسول بالنصب خبر كان المحذوفة وليس معطوفا
بالواو الداخلة على لكن لان متعاطف الواو المفردين
لا يختلفان بالايجاب والسلب قوله والثامن بل وهي لما
في الاضراب مختلف فان كانت بعد نفي او نهي فهي لتقرير
حكم ما قبلها وجعل ضده لما بعدها فالنفي ما قام زيد
بل عمرو فتقرر نفي القيام عن زيد وتثبته لعمرو والنهي
نحو لا تضرب زيدا بل عمرا فتقرر النهي عن ضرب
زيد وتامره بضرب عمرو وان كانت بعد ايجاب او امر فهي
لازالة الحكم عما قبلها حتى كان مسكوتا عنه وجعله لما
بعدها نحو قال زيد بل عمرو وخذ درهما بل دينارا فما
قبل بل في هذين المثالين مسكوت عنه محتمل للاتصاف
بهذا الحكم وعدمه وذهب ابن الحاجب الى ان الاول

غير

غير مسكوت بل منفي عنه الحكم قطعا قوله اما للابطال
اي ابطال ما قبلها واثبات ما بعدها قوله واما للانتقال
اي من اسلوب الى اخر قوله والتاسع لا للنفي اي لنفي
الحكم عما بعدها وقصره على ما قبلها قصر قلب او افراد
قوله بشرطين ويزاد شرط ثالث وهو ان لا يصدق
احد متعاطفيها على الاخر فلا يجوز جاءني رجل لا زيد
ولا عكسه ولا يجوز جاءني رجل لا امراة وعكسه ويشترط
ايضا ان لا تقترن بالواو نحو ما جاءني زيد ولا عمرو فانها
حينئذ ليست عاطفة لوجود الواو قوله افرادا معطوفها
فلا يعطف بها الجمل خلافا لابن الجبار حيث اجاز زيد
قايم لا عمرو قاعد فلا يعطف ويقيم زيد لا يسافر
عمرو قوله جا زيد لا عمرو وتقول هذا ردا على من
اعتقد مجي عمرو دون زيد فيكون قصر قلب او اعتقد
اشتراكهما في المجي فيكون قصر افراد قوله واضرب
زيدا لا عمرا امثال للامر ومثله الدعا نحو غفر الله
لزيد لا عمرو والتحضيض نحو هلا ضربت زيدا لا عمرا
والدعا نحو يا ابن اخي لا ابن عمي قوله وعطف الفعل
على الفعل بشرط ان يتحد الزمن وان اختلف ،،
الصيغة فالامثلة التي ذكرها المص اتحد الفعل فيها
زمنا وصيغة ومثال اتحاد الزمان دون الصيغة
قوله تعالى يقدم قومه يوم القيامة فاوردهم النار
فاورد معطوف على يقدم لانهما اتحدا في الزمن دون
الصيغة وقوله تعالى تبارك الذي جعل لك خيرا من

ذلك جنات تجري من تحتها فجعل قصورا فيجعل معطوف
علي جعل لاتحادهما في الزمن دون الصيغة وقوله
تعالي تبارك الذي الم نشرح لك صدرك ووضعنا عنك
وزرك ولا يعطف ما زمنه ماض علي ما زمنه مستقبل
وعكسه قال شيخنا وما ذكره الجماعة من شرط اتحاد
الزمن ان كان لم يسمع من العرب اصلا فمسلم والا فما
المانع من قام امس ويقوم غدا زيد وكما يجوز عطف
الفعل علي الفعل يجوز عطف الفعل علي الاسم المشبه
له في المعني كاسم الفاعل في قوله تعالي ان المصدقين
والمصدقات واقرضوا وقوله اولم يروا الي الطير فوقهم
صافات ويقبضن فانه اسم الفاعل لما دل علي
الحدث الذي يدل عليه الفعل صح عطفه عليه ولان
اسم الفاعل يؤول بالفعل اذا حل محل الفعل بان
وقع صلة لال فمعني ان المصدقين والمصدقات ان الذين
تصدقوا كما ان الفعل اذا وقع موقع اسم الفاعل
يؤول به فان التقدير ويقبضن قابضات لانه حال
كما ان المعطوف عليه وهو صافات حال ايضا والاصل
في الحال ان تكون اسما ويعطف اسم الفاعل علي
الفعل كما في قوله تعالي يخرج الحي من الميت ومخرج
الميت من الحي فمخرج معطوف علي يخرج وجعله
الزمخشري معطوفا علي فالق وبقي ان الحكم علي
بانه معطوف فيه تجوز لان المعطوف هو الجملة لكن
لما كان الفعل هو المقصود بالعطف اتحاد فاعل

الفعلين

الفعلين نسب العطف الي الفعل كذا قيل واستشكل
بانه لو كان من عطف الجمل لما ظهر الاعراب في المعطوف
لان اعراب الجمل محلي فظهور الاعراب في الفعل المعطوف
دليل علي ان نفسه هو المعطوف بقطع النظر عن فاعله
لاننا لو نظرنا الفاعل معه لكان جملة وخرج الكلام من
عطف الفعل لعطف الجمل ومما ينبغي التنبه له انه اذا
عطف الفعل المرفوع علي المرفوع كما اذا قلت يقوم
ويقعد يكون الفعل الثاني المعطوف وهو يقعد مرفوعا
بتجرد الفعل الاول المعطوف عليه وهو يقوم عملا بقاعدة
ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع ويؤيد
هذا تنبيهما ان الفعل الاول لو انتفي تجرده بان دخل
عليه ناصب او جازم لانتفا رفع المعطوف ونصب
او جزم قوله والبدل تسميته بذلك اصطلاح البصريين
والكوفيين يسمونه بالترجمة والتبيين وقال ابن كيسان
يسمونه بالتكرار وهو لغة العوض ومنه قوله تعالي
عسي ربنا ان يبدلنا خيرا منها واصطلاحا ما ذكره
المص قوله بالنسبة اي الحكم بان يكون المقصود بالذات
من النسبة الي المتبوع النسبة الي التابع ثم ليس المراد
بكون البدل هو المقصود بالحكم هو ان يكون المبدل منه
غير مقصود اصلا بدليل بل المعني انه مقصود بالحكم
لكن بالذات والمقصود بالذات انما هو التابع وعلي هذا
يحمل قولهم ان المبدل منه في نية الطرح قال الرضي
لا بد في ذكر المبدل منه من فائدة لا تحصل لو لم يذكر سوتا

لكلام الفصحا عن المعنوي بل قد يتوقف عليه صحة الكلام
لقوله تعالي وجعلوا لله شركا الجن **قوله** بغير واسطة
اي واسطة حرف العطف وانما صلنا الواسطة المنفية
علي حرف العطف ليدخل ما يكون بين المبدل منه والبدل
واسطة وليس من حرف العطف كقوله تعالي لقد
كان لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجوا الله واليوم
الاخر فان قوله لمن كان يرجوا الخ بدل من قوله لكم وبينهما
واسطة لكن بغير حرف العطف **قوله** وبغير واسطة
خرج به عطف النسق ينبغي ان يعلم ان المعطوف في
النسق اما غير مقصود بالحكم السابق كجا زيد لا عمرو
وما جا زيد بل عمرو وما قام زيد لكن بكر واما مقصود
هو وما قبله وهو المعطوف بحرف مشترك كجا زيد وعمرو
وهذا القسم وما قبله خارجان بقوله المقصود بالحكم
فان معناه ان يكون المقصود هو التابع دون المتبوع
القسم الثالث ان يكون المعطوف مقصودا بالحكم وحده
وهو المعطوف ببل ولكن بعد الاثبات وهذا خارج
بقوله بلا واسطة والمعطوف بلكن بعد الاثبات مذهب
كوفي **قوله** بدل كل من كل لم يقل بدل الكل من الكل لان
مذهب الجمهور ان ادخال ال علي كل وبعض لحن فالواو
لانهما مضافة تقديرا اي كل الشي او بعضه وال لا تجامع
الاضافة وعبر الشيخ ابن مالك عن هذا النوع بالبدل
المطابق نظرا الي ان لفظ كل انما يطلق علي ما يقبل
التجزي وهذا البدل يقع في اسم الله تعالي كقوله الي
صراط

صراط العزيز [illegible] ضابط بدل الكل من الكل ان تكون
ذات البدل هي ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومهما
واحدا وهو يفيد توكيد النسبة وتقريرها لذكره مرتين
ولا يحتاج لرابط يربطه بالمبدل منه لانه عينه **قوله** بدل
بعض من كل وهو الذي تكون ذاته بعضا من ذات الاول
ولو كان مساويا له او اكثر منه كاكلت الرغيف نصفه او ثلثيه
وهو يفيد ايضا توكيد النسبة ولا بد ان يكون معه رابط
يربطه بالمبدل منه ملفوظا به كما مثلنا او مقدرا كمثال
المص واما عكس هذا القسم وهو بدل الكل من البعض
فنفوا اثبته طايفة ونفاه اخرون ومن امثلته قوله تعالي
اولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيا جنات عدن فجنات
عدن بدل كل من بعض وهو الجنة ورد بان ال في الجنة
للجنس الصادق بجنات عدن فهو بدل بعض من كل
وقول الشاعر رحم الله اعظما دفنوها بسجستان
طلحة الطلحات فان طلحة الطلحات بدل من اعظم
بدل كل من بعض ورد بانه يجوز ان يراد بالاعظم جملة
الشخص وانما خصها بالذكر لانها قوام البدن فيكون
بدل كل من كل **قوله** من استطاع من اسم موصول مبني
علي السكون في محل جر لانه بدل من الناس المجرور
قوله بدل من الناس الصادق بالمستطيع وغيره بنا
علي ان ال في الناس للاستغراق فان جعلت للعهد
والمعهود هم المستطيعون فهو بدل كل من كل **قوله**
وليس من فاعل الحج الذي المصدر فاضافته للمبين

من امتناع تقدم المعمول معموله والفاعل من استطاع والتقدير
حج البيت من استطاع كائن لله على الناس اي يجب على
جميع الناس ان يحج من استطاع منهم فاذا لم يحج المستطيع
اثم الباقون وهذا باطل لانه يلزم عليه تكليف غير
المستطيع بحج المستطيع مع ان التكليف انما هو منوط
بالمستطيع لوجود شرط التكليف فيه وهو الاستطاعة
فقد لزم على جعل من فاعلا فساد في المعنى هذا كله
ان جعلت ال في الناس للاستغراق فان جعلت
للعهد الذكري والمراد بالناس من جرى ذكرهم وهم
المستطيعون صح جعل من فاعلا والناس وان تقدم في
اللفظ لكنه مؤخر في الرتبة فان حج مبتدا والخبر قوله لله
على الناس والمبتدا وان تاخر لفظا رتبته التقديم والتقدير
حينئذ حج البيت المستطيعون حق ثابت لله على الناس
اي هؤلاء الناس المذكورين غايته ان فيه اظهارا في محل
الاضمار اي عليهم قال الناصر وسد الضمير مسد ال
ومتحد بها علامة على ان ال للعهد الذي بل جعلها
عهدية مقدم على جعلها استغراقية فقد صرح كثير بانه
متى دارت الادارة بين العهد وغيره حملت على العهد
نظرا للقرينة المرشدة وبهذا وبما يذكر بعد تعلم ما في
كلام المص في قوله على الاصح قوله ولا شرطية اي والجواب
محذوف لدلالة ما قبلها عليه والتقدير فليحج لانه لا حاجة
لتكلف الحذف مع امكان تمام الكلام بدونه وهو جعل
من بدلا من الناس لانه يلزم على البدلية قال ابو حيان

قال

قال بعض اصحابنا وحذف جواب الشرط لفهم المعنى
احسن من حذف الضمير من البدل اه وعلى هذا فجعل
من شرطية اولى من موصولة بدلا من الناس لانه
يلزم على البدلية حذف الضمير من البدل خلافا لما
اختاره الشم قوله على الاصح فيهما اي في كون من فاعلا
وكونها شرطية ومقابل الاصح صحة جعلها فاعلا ويكون
معنى تكليف غير المستطيع بان يحج المستطيع انه يلزمه
الامر له بالحج او يجعل ال عهدية على التقرير السابق
وجعلها شرطية وبه قال الكسائي وقد ترجح بما تقدم
قوله بدل الاشتمال وهو ما يكون بينه وبين المبدل منه
ملابسة بغير الكلية والبعضية فخرج بدل البعض من
الكل وهذا البدل ايضا يفيد توكيد النسبة وتقريرها لانه
بمثابة المذكور مرتين ولا بد معه من ضمير رابط ملفوظ
به كما في مثال المص او مقدر كقوله تعالى قتل اصحاب
الاخدود النار ذات الوقود فالنار بدل من الاخدود
بدل اشتمال والرابط مقدر تقديره فيه ونقل بعضهم
عن ابن جماعة ان المحققين لا يوجبون في بدل البعض
وبدل الاشتمال رابطا قوله لا كاشتمال الظرف على
المظروف معناه ان المنظور اليه المعتبر في بدل الاشتمال
هو ما ذكره المص من ان يكون المبدل منه مشتملا بطريق
على البدل بان يكون فيه اشعار به وان وجد اشتمال
الظرف على المظروف في المثال فان الشهر ظرف زمان
للقتال لكنه غير منظور اليه فهو حاصل بطريق الاتفاق

ولو لوحظ الاشتمال بطريق الظرفية لم يطرد ذلك
لتخلفه في نحو نفعني زيد علمه وسلب زيد ماله وسرق
زيد ثوبه **قوله** مشعرا اي دالا عليه وقوله ومتقاضيا
اي طالبا والضمير في كونه ومتقاضيا راجع للمبدل منه
وقوله له اي للبدل وانما كان مشعرا به ومتقاضيا له
لكون الحكم لا يناسب المسند اليه بحسب الظاهر كما
في سرق زيد ثوبه فان السرقة لا يناسب زيدا وانما
تناسب البدل وهو الثوب **قوله** بحيث الباء للتصوير
وحيث ظرف مكان بمعني الحالة اي وذلك الاشعار
والتقاضي مصور بحالة هي ان تبقي النفس الخ **قوله**
الي ذكره اي البدل وقوله فيجي هو اي المبدل **قوله**
الذي ذكر غلطا اي سبق اليه اللسان فالمراد بالغلط
اللساني وهذا القسم لا يقع في فصيح الكلام ولذلك
لم يذكره اهل المعاني لانهم لا يتكلمون الا علي الكلام
الفصيح بخلاف النحاة فان مباحثهم لا تختص به
فمن عاب علي النحاة وقال الاولي عدم تعرضهم له
لم يصب وبقي من اقسام البدل بدل النسيان وبدل البدا
ويقال له بدل الاضراب فان بدل الغلط يصدق
بهذه الانواع الثلاثة لكن بدل الغلط وبدل
النسيان لا يقعان في فصيح الكلام بخلاف بدل البدا
فيقع وهو من الشعر الكثير للمبالغة والتفنن ه
الحامل وقد تعرض الحلبي للقسمين فراجعه ثم
التحقيق ان العامل في البدل غير العامل في المبدل
منه

منه فتكون جميع التوابع علي هذا القول مستوية وهل
يجوز تعدد البدل اولا قال ابو حيان اما بدل البدا فيعود
واما بدل الكل والبعض والاشتمال فلا نص عن احد
من النحويين اعرفه في جواز التكرار فيها او منعه الا
ان في كلام بعض اصحابنا ما يدل علي انه لا ينكرر **قوله**
المنصوبات ما قبل في المرفوعات من انه جمع مرفوع او
مرفوعة يقال هنا **قوله** ستة عشر حصرها في هذا
العدد استقرائي وبدا منها بالفاعيل لانها الاصل
وغيرها محمول عليها ومشبه بها **قوله** المفعول به
قدمه كجمع من النحاة لانه احوج الي الاعراب اذ هو
الذي يقع بينه وبين الفاعل الالتباس وقدم ابن
الحاجب كالزمخشري المفعول المطلق لانه المفعول
حقيقة **قوله** اسم لا قيل حيث ذكر اسم لا في المنصوبات
فكان ينبغي ان خبرها يذكر في المرفوعات وكذا يقال
في المنادي المفرد واسم كاد واسم ما المجازية واخواتها
والفعل المضارع المجرد فان هذه المذكورات من قبيل
المرفوعات ولم يعدها في باب المرفوعات واجاب
الناصر الطبلاوي بان يمكن ادخال خبر لا في اخوات
ان وكذا اسم كاد وما الحجازية واخواتها في اخوات كان
واما المنادي المفرد والفعل المذكور فقد ذكرهما قبل
ولم يذكرهما ثانيا في خصوص المرفوعات لداعية الاختصار
الله بنصرف ما **قوله** المنادي المضاف وشبهه الاولي
عدم التقييد بالمضاف وشبهه ليشمل المنادي المفرد

فانه في محل نصب لا اسم لا لان الكلام هنا في عد المنصوبات
مطلقا ولو محلا ويدل لهذا ما سياتي من تقسيمه المفعول
الي ظاهر والي مضمر فان المضمر منصوب محلا فالمنادي
مطلقا من المنصوبات لكن اذا كان مضافا او شبيها
بالمضاف نصب لفظا والا نصب محلا فهو منصوب اما
لفظا او محلا قوله اذا دخل عليه ناصب ولم يتصل
باخره شي اي يقتضي بناءه كنون النسوة ونون
التوكيد ولك ان تقول لا حاجة الي هذا القيد اعني
قوله ولم يتصل الخ لان الكلام في المنصوبات ولو محلا
والفعل الذي دخلت عليه احدي النونين ودخل
عليه الناصب نحو وان كان مبنيا يكون في محل نصب
قوله الاول المفعول به ال اسم موصول ومفعول
صفته والباقي به عايد علي ال ونايب الفاعل
ضمير مستتر عايد الفعل المفهوم من لفظ مفعول
اذ التقدير الاسم الذي فعل به الفعل وقس هذا
المفعول معه والمفعول فيه والمفعول له هكذا اقرره
الناصر الطبلاوي قال شيخنا يلزم علي نايب الفاعل
ضميرا مستترا في مفعول جريان الصلة علي
غير من هي له فيكون الواجب الابراز بان يقال
هو فالاحسن ان نايب الفاعل الجار والمجرور ولا ضمير
في الوصف والبا للالصاق الذي فعل به الفعل
وفسر الباقي قوله وهو الاسم اي حقيقة كضربت
زيدا او تاويلا كقوله تعالي ولا تخافون انكم اشركتم
اي

اي الاشراك ونحو احب ان تفهم فانه وما دخلت عليه
في تاويل مصدر والتقدير احب فهمك قوله الذي
وقع عليه فعل الفاعل اي بلا واسطة فخرج المجرور
في نحو مررت بزيد فانه وقع عليه الفاعل والمرور لكن
بواسطة حرف الجر ومثله المنادي نحو يا عبد الله
فانه وان كان في الحقيقة كل منهما مفعولا به لكنه
لا يطلق عليهما في الاصطلاح ذلك ثم ظاهر قوله
وقع عليه فعل الفاعل يفيد انه لا بد من وجود
ذات المفعول به ووقوع تلك الفعل عليه ومن ثم
اعرب كثير قوله تعالي خلق السموات والارض مفعولا
مطلقا لا مفعولا به قال الحلبي والصواب انه مفعول به
علي حد بنيت الدار فان قلت ان التعريف غير مانع
لشموله زيد في قولك زيد ضربته فان الفعل واقع
علي ضميره الذي هو عينه فيكون واقعا عليه في المعني
فالجواب ان المراد بوقوع فعل الفاعل عليه ان
يكون الاسم وضع للدلالة علي انه وقع عليه الفعل
فخرج زيد في المثال المذكور فان الفعل وان كان واقعا
عليه في المعني الا انه لم يوضع للدلالة علي ذلك وانما
وضع للاخبار عنه قوله ويصح نفيه عنه قال العلامة
الشنواني الاولي او نفي عنه ووجهه شيخنا بان المراد
النفي بالفعل لا صحته بدليل المنادي الذي ذكره له
والنخل لا دلالة للواو ولعل الواو في قوله ويصح بمعني
او وذلك لان المراد ان المفعول به اما ان يتعلق به

الفعل او ينفي عنه لا انه ما اجتمع فيه امران الوقوع وصحة
النفي عنه والا لما دخل نحو ما ضربت زيدا لانتفاء القيد
الاول وهو وقوع الفعل عليه كما اعترض به وبعد
هذا كله اعترض بانه لا حاجة لتلك الزيادة لان المراد
بوقوعه عليه تعلق الفعل به اعم من ان يكون على جهة
الثبوت او النفي وكل هذا مبني على ان قوله ويصح
النفي من التعريف كما هو المتبادر ويصح ان يكون كلاما
مستانفا بعد تمام التعريف لدفع ما يتوهم ان التعريف
لا يشمل مفعول الفعل المنفي فافاد انه يصح النفي
اي وهو داخل لما ان المراد بالوقوع مطلق التعلق
قوله ولا يلي الا في الاختيار اي في حالة الاختيار تحرزا عن
حالة الضرورة كما في قول الشاعر

وما نبالي اذا ما كنت جارتنا ... ان لا يجاورنا الاك ديار

اذ القياس الا اياك فاتى بالمتصل موضع المنفصل
وانكر المبرد ورود ذلك وانشد بدل اياك سواك وقول
آخر: اعوذ برب العرش من فئة بغت ... علي فما لي عوض
الاه ناصر: اي الا اياه ثم ان الجمع بين القيود اي
قوله ما يتقدم على عامله ولا يلي الا في الاختيار لبيان
فائدة حكم المنفصل والا فاحدهما يستلزم الاخر وبقي
ان تعريف ضمير النصب المتصل بقوله ما لا يتقدم
الخ غير مانع لانه يصدق على التاء من ضربتني مع انها
ضمير رفع والجواب ان ما لا يتقدم واقعة على
الضمير المتصل المنصوب لا مطلق الضمير المتصل

حتى

حتى يشمل التاء بعمومه المقام والتمثيل فهذا تعريف
لنوع من المتصل وهو المنصوب وان ما واقعة على
الضمير مطلقا ويكون التعريف لمطلق المتصل بقطع
النظر عن المقام والتمثيل قوله وهو ما يتقدم على عامله
اورد عليه ايضا ان تعريف المنفصل غير مانع لصدقه
على انا فانه يقع بعد الا نحو ما قام الا انا وهو ضمير
رفع لا نصب والجواب كالذي قبله قوله بفتح الميم
قيد بذلك لان نا مع سكون الميم يكون فاعلا والحاصل
ان ما قبل نا ان كان مفتوحا كانت مفعولا نحو اكرمنا
وضربنا وان كان ساكنا كانت فاعلا نحو اكرمنا وضربنا
قوله والكاف والهاء هي الضمير وحدها وقيل المجموع
ضمير وكذا اياك وقيل ايا الضمير مضاف للضمير بعده
ثم هو ضمير ايضا او اسم غير ضمير وقيل ايا حرف اعتمد
عليه الضمير بعده وهذا كله خلاف بلا ثمرة مرتبة قوله
الثاني المفعول المطلق اي عن التقييد فلفضل كما
قال السيد اشارة الى عدم التقييد لا للتقييد بالاطلاق
قوله اي الذي يصدق الخ هذا تفسير لمعنى الاطلاق
ويصدق اي يحمل فان الصدق في المفردات بمعنى
الحمل اي الاخبار فيقال مثلا في ضربا من ضربت ضربا
مفعول بدون تقييد بله او به الخ قوله حرف او ظرف
بدل من جار بدل بعض من كل فالمقيد بالحرف الجار
المفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمقيد بالظرف
الجار المفعول معه فمسوق الجار الحرف او الظرف

وهو مخصوص بمع في معه فانها جارة بالاضافة ومعمول
الضمير المجرور الضمير العايد على ال قال ابن الصايغ
في شرحه للجمل وانما سمي المصدر مفعولا مطلقا لانه
المفعول حقيقة واطلاقهم على المفعول به انه مفعول
بغير تقييد تجوز اصطلاحي والا فزيد من ضربت
ليس بمفعول لك حقيقة بل المفعول لك الضرب واما
زيد فمفعول به الضرب لكن متى اطلقوا مفعولا علم
بانه المفعول به فاذا ارادوا المفعول حقيقة قيدوه
بالاطلاق او باسم يخصه وهو المصدر **قوله** وهو
المصدر المصدر في اللغة هو الحدث الذي يحدثه
الفاعل وفي اصطلاحا اللفظ الجاري على فعل الدال على
ذلك الحدث فتسميته اللفظ الدال على الحدث مفعولا
مطلقا نظرا لدلالته على الحدث الذي هو مفعول
الفاعل حقيقة وفي الحقيقة المفعول المطلق على ما
يستفاد من كلام السيد قدس سره اسم للاثر الحاصل
بالمصدر لكن لما كان المعنى المصدري واثره متقاربين
لم يفرق بينهما اهل اللغة وقالوا ان المفعول المطلق هو
المصدر والتحقيق انه المعنى الحاصل بالمصدر لا نفس
واعلم ان المصنف حذف قيودا من التعريف وكان عليه
ان يقول وهو المصدر الفضلة غير الحال فخرج بقيد الفضلة
نحو قولك ضربك ضرب شديد بقصد الذي وقع خبرا وان
كان مصدرا موكدا لعامله وهو الضرب الواقع مبتدا
ليس من المطلق لانه عمدة لا فضلة وخرج بقيد غير الحال
الحال

١٣٣

الحال نحو قوله تعالى ولى مدبرا فان مدبرا مصدر وهو موكد
لعامله فضلة وليس من المفعول المطلق لانه حال
قوله الموكد لعامله اي الموكد للحدث الذي اشتمل
عليه عامله وهو الفعل فضربا من ضربته ضربا موكد
للحدث الذي اشتمل عليه عامل المنصب في المصدر
وهو الفعل ومعنى كونه موكدا له ان يفيد ما افاده
العامل من الدلالة على الحدث فهو بمنزلة تكرير الفعل
فرجع لمعنى التوكيد اللفظي قال الرضي التاكيد في
الحقيقة المصدر المفهوم من الفعل لكنهم سموه
تاكيد الفعل توسعا فنقول ضربت بمعنى احدثت ضربا
فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا
انه تاكيد للمصدر المضمون وحده لا لبقية مدلول
معنى الفعل **تنبيه** المصدر الموكد لا يثنى ولا يجمع
باتفاق والمختوم بتا الوحدة كضربة بعكسه واختلف
في النوعي والمشهور الجواز وظاهر مذهب سيبويه
المنع واختاره الشلوبين **قوله** او المبين لنوعه اي
لنوع الحدث الذي اشتمل عليه عامله زيادة على التاكيد
فعلم ان التاكيد قدر مشترك في الجميع **قوله** اما بالوصف
اي بكونه مبينا بسبب ذلك الوصف اعم من ان يذكر
الموصوف كمثال المص او لا كقوله تعالى من عمل صالحا
اي عملا صالحا وفي جعل هذا القسم مبينا للوصف
تسمح لان المبين في الحقيقة نفس الوصف **قوله**
او بالاضافة اي او بكونه مبينا بسبب الاضافة

اي اضافة المصدر لغيره قوله ضرب الامير اي مثل
ضربه قوله ضربت ذلك الضرب هذا المثال ليس من
المصدر المبين وانما هو من امثلة ما ينوب عن المصدر
فان اسم الاشارة ليس مصدرا كما لا يخفى لكن بين اسم
الاشارة بالمصدر الذي وقع بعده كان كانه المصدر قوله
التعبير عن المفعول المطلق بالمصدر موافق للغالب
فان الغالب ان يكون مصدرا اذ لا تقدر ينوب عن
المصدر في الانتصاب عن المفعول المطلق ما يدل على
المصدر من صفة كسرت احسن السير او ضمير المصدر
نحو لا اعذبه احدا اي لا اعذب هذا التعذيب او اشارة
كضربته ذلك الضرب او مشارك للمصدر في مادته وهو
ثلاثة اسم مصدر كاغتسلت غسلا واسم عين نحو
قوله تعالى والله انبتكم من الله نباتا او مصدر لفعل اخر
كقوله تعالى وتبتل تبتيلا او دال على نوعه كرجعت
القهقرى او على عدده كثمانين جلدة او على الته كضربته
سوطا او وقته كقوله الم تغتمض عيناك ليلة ارمدا
او لفظة كل نحو فلا تميلوا كل الميل او بعض كضربته
بعض وغيره الضرب وغير ذلك قوله الثالث
المفعول لاجله اي الذي فعل الفعل لاجله بان كان
عرضا باعثا على الفعل كالتاديب في ضربت ابني
تاديبا فانه عرض باعث على الضرب وعلته غاية له
اليتيم باعتبار حصوله عقبه وانما قدمه على فيه لانه
ادخل منه في المفعولية واقرب الى المفعول المطلق

كونه

كونه مصدرا قوله اي شاركه المصدر فاعل مرفوع
والحدث مفعول منصوب به فعلى هذا التفسير يكون
ضمير الفاعل المستتر في شاركه عائدا على المصدر
والبارز على عائدا على الحدث وفيه تعسف لجريان
الصفة على غير من هي له فالاولى
ان يجعل الضمير المستتر عائدا على الحدث والبارز
عائدا الى المصدر ولان مشاركة صفة جارية على الحدث
فجعل فاعلها ضمير الحدث اولى ويمكن ترجيح كلام المص
على هذا بان يقرا المصدر بالنصب مفعولا مقدما له
والحدث بالرفع فاعلا موخرا قوله في الزمان والفاعل
لا فرق في مشاركته في الفاعل بين ان تكون لفظية
كضربته تاديبا او تقديرا كقوله تعالى يريكم البرق
خوفا وطمعا فان معنى يريكم يجعلكم تزون وجعله
الزمخشري منصوبا على الحال قال البيضاوي هو
وانتصابهما اي خوفا وطمعا على العلة بتقدير المضاف
اي ارادة خوف وطمع او التاويل بالاخافة والاطماع
او الحال من البرق او المخاطبين على اضمار ذوا واطلاق
المصدر بمعنى المفعول او الفاعل للمبالغة وقيل يخاف
المطر من يضره ويطمع فيه من ينفعه واشترط ابن
الخباز وغيره ان يكون ذلك المصدر قلبيا فلا يجوز جئتك
قراءة للعلم ولا قتلا للكافر فصارت الشروط ثلاثة كونه
مصدرا وفعلا قلبيا ومشاركة المصدر للحدث في الزمان
والفاعل فان فقد منها وجب جره بحرف من حروف

التعاليل الاربعة التي هي اللام والباء وفي ومن فمثال المصدرية
كقوله تعالى والارض وضعها للانام فان الانام ليس مصدرا
ومثال القلبية نحو ولا تقتلوا اولادكم من املاق اي فقر
فان الاملاق علة للقتل وهو مصدر وليس قلبيا ولذلك
نصب في اية خشية املاق لكون الخشية فعلا قلبيا
ومثال الاتحاد في الزمان كقول امرئ القيس ✽ فجئت وقد
نضت لنوم ثيابها ✽ اي خلعت ثيابها لاجل النوم فان
زمان خلع الثياب سابق على زمان النوم الذي هو علة
للخلع ومثال الاتحاد في الفاعل نحو قول ابي صخر الهذلي
واني لتعروني لذكراك هزة ✽ كما انتفض العصفور بلله القطر
اي ينزل بي لاجل تذكرك نشاط فان الذكرى علة لعرو
الهزة وفاعل العرو هو الهزة وفاعل الذكرى هو المتكلم
لان المعنى لذكري اياك فاضافة ذكراك من اضافة المصدر
لمفعوله قوله ففاعل القيام والاجلال المتكلم ومعنى المشاركة
في الفاعل هو ان يقوم الحدثان بشيء واحد قوله ويجوز
فيه اي في المفعول لاجله المستوفي للشروط المذكورة
اما ما فقد شرطا منها فانه يجب فيه الجر كما تقدم في الاول
اي المجرد من ال والاضافة نحو قوله ✽ من امكم لرغبة
فيكم جبر ✽ ومن تكونوا ناصريه ينتصر ✽ قوله ويكثر
في الثاني اي المقرون بال ومن القليل قوله لا اقعد الجبن
عن الهيجاء ✽ ولو توالت زمر الاعداء ✽ قوله ويستويان
اي الجر والنصب في الثالث اي المضاف فمن النصب قوله
تعالى ينفقون اموالهم ابتغاء مرضات الله ومن الجر قوله
تعالى

تعالى وان منها لما يهبط من خشية الله المفعول فيه
تقديمه على المفعول معه لقربه من المفعول المطلق بكونه
مستلزما له في الواقع اذ لا يخلو الحدث عن زمان ومكان
وبان العامل يصل اليه بنفسه لا بواسطة حرف ملفوظ
به بخلاف المفعول معه قوله وهو المسمى ظرفا عند البصريين
قال الرادي ولا يسوغ عند الكوفيين تسميته ظرفا لان
العرب لم تسمه بذلك في موضع من المواضع ولان الظرف في
اللغة الوعاء وهو متناه الاقطار كالجراب والعدل والذي
يسمونه ظرفا من المكان ليس كذلك وسماه الفراء محلا والكسائي
واصحابه يسمون الظروف صفات ولا مشاحة في الاصطلاح
قوله وهو اي اسم منصوب باللفظ الدال على المعنى
الواقع فيه سواء كان ذلك اللفظ فعلا او شبهه مذكورا او
محذوفا كان ذلك الحذف جائزا او واجبا ضمن ذلك الاسم
معنى في دون لفظها وانما اعتبر المعنى دون اللفظ ه
للاشارة الى انه لا يعتبر في الظرف صحة التصريح بها اذ لا
يصح التصريح بها في الظروف التي لا تتصرف كعند في قولك
جلست عند زيد اذ لا يصح ان يقال في عند فخرج بقيد
ضمن معنى في نحو تخافون يوما ونحو الله اعلم حيث يجعل
رسالاته فانهما ليسا على معنى في بل كل منهما مفعول به
لكن ناصب حيث محذوف تقديره يعلم وليس منصوبا باعلم
لانه افعل تفضيل وهو لا ينصب المفعول به اجماعا وخرج
ما تضمن لفظها نحو سرت في يوم في يوم الجمعة وجلست
في مكانك فلا يسمى شيء من ذلك ظرفا في الاصطلاح وخرج

باسم الزمان والمكان نحو قوله تعالى وتزعنونه ان تقعوا فيه
اذا نحو رقيب لانه المكان ليس بواحد منها وزاد في التوضيح
قيدا اخر وهو ان يكون تضمن معنى في مطردا ليخرج
نحو دخلت الدار وسكنت البيت فانه لا يطرد تعدي الافعال
الى الدار والبيت على معنى في لا يقال صليت الدار ولا نمت البيت
فانتصابهما انما هو على التوسع باسقاط الخافض لا على
الظرفية والاصل في الدار لكن قال الدماميني مذهب
جماعة منهم سيبويه امام الفن انه ظرف وعليه فهو
مستثنى من قولهم ولا يقبله المكان الا مبهما لكثرة الاستعمال
قوله سواء كان مبهما ام مختصا قال المرادي في شرح التسهيل
المبهم من الزمان ما وقع على قدر من الزمن غير معين
كوقت وحين والمختص قسمان معدود وغيره فالمعدود
هو ماله مقدار من الزمن معلوم نحو يومين وشهر وسنة
والمحرم وساير ايام الشهور ونحو الصيف والشتاء والمختص
غير المعدود كاسماء الايام كالسبت والاحد وما اضافت
اليه العرب شهرا من اسماء الشهور وهو رمضان وربيع
الاول وربيع الاخر وما اختص غير المعدود بال او الصفة
او بالاضافة قوله ما لا يقع جوابا لشيء منها اي لكم ومتى
كالحين والزمان لا تقول في جواب من قال كم صمت حينا
او زمنا قوله وهو ما ليس له صورة الخ وذلك كاسماء الجهات
مثل فوق وتحت وغيرها فانه لا حدود محصورة لشيء منها
ولا يدل شيء منها على صورة مسماه اي على حقيقة المعنى
الموضوع له بحيث يكشف للسامع تلك الحقيقة الا اذا ذكر
المضاف

المضاف كفوق السماء وتحت الارض مثلا فلا يعرف شيء منها
حقيقة تلك الجهات بنفس اللفظ الدال عليها بل بما اضيف
اليه ذلك اللفظ بخلاف نحو الدار والبيت والمسجد فانها تدل
على صورة مسماها بنفسها ولها حدود محصورة فانتصابها
في نحو سكنت البيت ونزلت الدار ليس على الظرفية بل
على التوسع باسقاط الخافض وقد تقدم انها خارجة
ايضا عن الظرفية بالقيد الذي زاده ابن هشام فان
قيل لاي شيء صلح اسم الزمان للظرفية مبهما او مختصا ولم يصلح
لها اسم المكان الا مبهما فالجواب ان اصل العوامل الفعل
ودلالة الفعل على الزمان لكونها تضمنية اقوى من
دلالته على المكان لكونها التزامية فلقوة دلالة الفعل
على الزمان تعدى لجميع ما يدل عليه من اسمائه ولضعف
دلالته على المكان لم يتعد الى جميع اسمائه بل الى نوع منها
قوله الاول المبهم هذا سبق قلم لان يوما من المعدود لا
المبهم ولذا يقع جوابا لكم قال في اللب والمعدود من
الزمان ما يصلح جوابا لكم قال السيد عبد الله نحو اليوم
والليلة تقول في جواب من قال كم صمت يوما قوله وما
اشبه ذلك اسم الاشارة راجع لقوله خلف وما عطف
عليه اي والذي اشبه ما ذكر وقوله من اسماء الجهات
بيان لما وحينئذ لا بد من تقدير مضاف اي بقية اسماء
اذ قد ذكر منها خلف وفوق وتحت ومثل لما بقي منها
بقوله نحو امام الخ قال الناصر والجهات الست اسماؤها
اكثر من ست وهي الفوق والتحت واليمين والشمال وذات

اليمين وذات الشمال والوراء والامام وانما سميت الجهات
الست باعتبار الكاين في المكان فان له ست جهات قوله
وما صيغ اي اشتق وقوله من الفعل اي من مصدره
الفعل او انه اراد الفعل بالمعنوي اللغوي اي الحدث
الذي هو المصدر وانما اولنا بذلك ليكون كلامه جاريا على
مختار البصريين ان الاشتقاق من المصدر قوله واتحدت
مادته ومادة عامله نحو قعدت مجلس زيد لم يجز في
القياس ان يجعل مجلس ظرفا بل يجب فيه التصريح
بفي ثم ظاهر صنيعه ان ما صيغ من الفعل مختص باسم
المكان وكان حقه ان ينبه على نظيره في اسم الزمان
اذ قعدت مقعد زيد يصح ان يراد به الزمان اي زمان
قعوده كما يصح ان يراد به المكان واعلم ان المصنف مثل
للمبهم بثلاثة انواع اسما الجهات واسما المقادير وفيها
وما صيغ من الفعل اما الجهات فظاهر واما اسماء
المقادير ففيها خلاف قيل انها من المبهم وقيل شبيهة
به لا منه واما ما صيغ من الفعل فقال المرادي انه من
المختص لا من المبهم وقد يقال انه يستعمل مبهما كقعدت
مقعدا او غير مبهم كقعدت مقعد زيد قوله ذهب جماعة
منهم ابو البقاء وابن هشام الى انه ليس من ظرف
المكان قوله قيل ارجعوا وراءكم فانها ليست بمعنى في بل
وراءكم اسم فعل ومعناه ارجعوا وانما جمع بينهما تاكيدا
وانما لم يكن ظرفا لان الظرف انما يجاء به لتقييد العامل
وهو منتف هنا اذ لو قلت ارجع وراءك واردت الظرفية

كان بمنزلة ارجع في الوراء والرجوع لا يكون الا في الوراء فهذا
الظرف مستفاد من الفعل والظرف لا يكون كذلك ورده
السمين بجواز كونه ظرفا اذ المعنى ارجعوا في الموقف الذي
اعطينا فيه نورا والتمسوا انوارا مع من يقتبس او الى
الدنيا فالتمسوا انوارا بتحصيل سببه وهو الايمان
وعلى هذا يكون الظرف ليس مستفادا من الفعل قوله المجلس
المفعول معه بمعنى كونه مفعولا معه انه صاحب الفاعل
عند الفعل اعم من ان يثبت له الفعل ايضا وحينئذ يحسن
العطف جاء الامير والجيش او يثبت الفعل للفاعل
فقط نحو استوى الماء والخشبة فان الاستواء كما فعل
اذ هو الذي كان منخفضا ثم ارتفع واستوى والخشبة
ما زالت بحالها فالمراد بالاستوى هنا الارتفاع على حد
واستوت على الجودي وليس المراد به التساوي الذي
لا يكون الا بين اثنين والا لقيل رفع الخشبة على حد
تشارك زيد وعمرو قال شيخنا ثم الاصح ان المفعول معه
قياسي وقيل سماعي ولذلك اخر عن المفاعيل وادعى
بعضهم عدم وقوعه في القرآن يقينا ورده السيوطي
بانه وقع في عدة ايات منها قوله فاجمعوا امركم
وشركاءكم واجيب بان مراد هذا البعض باليقين ما
ينتفي معه احتمال المفعولية قوله الواقع بعد واو المصا حبة
اي الواو المفيدة مصاحبة ما بعدها لما قبلها في الحكم
في وقت واحد قوله المسبوقة بفعل ولو تقديرا نحو
كيف انت وزيدا وكيف انت وقصعة من ثريد اذ المعنى

كيف تصنع انت وزيدا **قوله** انا سايروا النيل ومثله
والطريق والناصب لهذا المفعول ذلك الفعل او الاسم
الذي فيه معنى الفعل لكن بواسطة الواو لانه قاصر
الا الواو **قوله** تخرج بقيد الاسم الذي جعل الاسم قيدا نظرا
للمعنى والا فهو في التعريف جنس **قوله** نحو جئت مع زيد
ومثله ضربت زيدا وعمرا فان الواو وان دلت على
مشاركة عمرو لزيد في المضروبية لكن لا يلزم منها الدلالة على
مصاحبته له في الضرب في وقت واحد **قوله** وضيعته
بالرفع معطوف على كل والضمير راجع الى المضاف اليه الذي
هو كل اي كل رجل مع ضيعته اي كل رجل مقترنان وهو
من مقابلة الجمع بالجمع على طريق ركب القوم دوابهم
فانه ليس المراد ان كل انسان ركب دواب الجميع بل كل
واحد من القوم ركب دابة نفسه والضيعة بالضاد
المعجمة والمثناة التحتية في اللغة العقار التي هي الارض
والنخل والمتاع وهي هنا عبارة عن الصنعة اي الحرفة
التي يكتسب بها الانسان سميت بذلك لان صاحبها يضيع
معاشه بتركها **قوله** فيه معنى الفعل الذي يتبادر من
كلامه ان كلا من قوله مسبوقة بفعل وقوله واسم فيه
معنى الفعل قيد مستقل وليس كذلك بل القيد احد
الامرين اما الفعل واما ما فيه معناه وحروفه وعلى
كل خرج كل وضيعته وهذا لك وأباك فلو قال وبالمسبوقة
بفعل او باسم فيه معنى الفعل وحروفه خرج كل رجل
وضيعته وهذا لك وأباك لكان اسلم واوضح **قوله** هذا
لك

١٢٨

لك وأباك بالموحدة فليس اباك مفعولا معه لانه وان تقدم عليه
اسم فيه معنى الفعل وهو اسم الاشارة لانه بمعنى اشير لكن
ليس فيه حروف ذلك الفعل هكذا قرر العلمي لكن قال
شيخنا ولا يخفى ان المصاحبة انما هي فيما سبق الواو
ولو كان المراد بها هنا اشير كان المعنى اشير لهذا مع ابيك
بان يكون مجالسا معه او مع كونه ابيك بان كان هو ابوك
وكلاهما بعيد فالاحسن ان المراد بما فيه معنى الفعل دون
حروفه هنا الظرف اعني لك فانهم عدوه مما تضمن معنى
الفعل وهو الاستقرار دون حروفه فالمعنى هذا الشيء
استقر لك مع ابيك اي بتقديرها فلا يتكلم به اي بهذا المثال اي
لا يتكلم به منصوبا بل يقال هذا لك وابيك مجرورا باللام
معطوفا على الكاف في لك **قوله** خلافا لابي علي الفارسي
حيث اجاز النصب في اباك على انه مفعول معه ذهابا
منه الى الاكتفاء بمعنى الفعل وقياسا على قولهم ما لك وزيدا
حيث اوجبوا فيه النصب على المفعول بتقدير تفعل والتقدير
ما كان لك وزيدا واجيب بوضوح الفرق بينهما وهو قوة
الداعي الى تقدير الفعل في الثاني وهو تقدم ما الاستفهامية
وتاخر المجرور وبالافعال اولى بخلاف الاول وهو هذا
لك واباك فانه ليس فيه الا الثاني وهو تاخر الجار والمجرور
قوله الثامن الحال الفها منقلبة عن واو فاصلها حول
تحركت الواو وانفتح ما قبلها الفا والدليل على ان الالف
منقلبة عن واو جمعها على احوال وتصغيرها على
حويلة والجمع والتصغير يردان الاشياء الى اصولها ثم

الافصح تانيث وصفها فيقال حال حسنة كما تذكر فيقال
حال حسن وتذكير لفظها كقوله: علي حالة لو ان في
القوم حاتما: وهي نوعان مؤسسة وموكدة والمعرف
بالتعريف الذي ذكره المص هو الاول واما الموكدة نحو زيد
ابوك عطوفا فقد عرفها الرضي بانها اسم غير حدث
يجي مقررا لمضمون جملة قال فقولنا غير حدث احترازا
من المنصوب في رجع رجوعا **قوله** الوصف بمعني هو
الصفة وهو ما دل علي ذات مبهمة باعتبار امر معين
وليس المراد الوصف بالمعني المصدري وهو اطلاق
الصفة علي الموصوف لانه قد وصفه بفضلة والذي
بكونه فضلة هو نفس الصفة كراكبا من جا زيد راكبا
والمراد الوصف ولو تاويلا لتدخل الجملة الواقعة حالا
نحو جا زيد والشمس طالعة لانه في معني جا زيد مقارنا
لطلوع الشمس ومثله ما اذا وقع الجار والمجرور او
الظرف حالا كرايت الهلال في السما او بين السحاب فالحال
في الحقيقة هو المتعلق وهو كاينا مثلا ولا يخفي انه
وصف حقيقة لا تاويلا فلا حاجة لادخاله في التاويل
نعم يدخل نحو ثبات في قوله تعالي انفروا ثبات فانه بمعني
متفرقين نعم لا يشمل التعريف الحال الموطية لانها جامدة
والوصف منتف واجاب بعضهم بان في الحقيقة وصفها
لا هي **قوله** الفضلة المراد بها ما ليس جزءا من الكلام اي ما
ليس ركنا في الاسناد لا ما يستغني عنه الكلام فان كثيرا من الاحوال
يتوقف عليه صحة المعني نحو قوله تعالي ولا تمش في
الارض

الارض مرحا وقوله تعالي ولا تقربوا الصلاة وانتم سكارى
وقوله وما خلقنا السموات والارض وما بينهما لاعبين ونحو
ذلك ويخرج بقيد الفضلة الخبر نحو ضاحكا في قولك زيد
ضاحكا فانه وصف لكنه ليس بفضلة **قوله** المبين لهيئة
صاحبه المراد بالهيئة الصفة لا الصورة المحسوسة
المشاهدة والا لخرج نحو تكلم صادقا ومات مسلما فان
الصدق والاسلام مبينان لصفة المتكلم والموت وهما
الصدق والاسلام وليسا بمحسوسين مشاهدين بل
امران معنويان ويخرج بهذا القيد التمييز فانه مبين للذات
لا للصفة في مثل جاني رجل راكب فانه ذكر لتخصيص
المنعوت وانما وقع بيان الهيئة به ضمنا لا قصدا كما حقق ثم
زاد الحلبي قيد القصد في التعريف فقال المبين لهيئة
صاحبه قصدا **قوله** فاعلا كان صاحبه فاعلا خبر كان
مقدم عليها وصاحبه اسمها وضميره يعود علي الوصف
وهذا تعميم في صاحب الوصف والمراد الفاعل لفظا
كما مثل او معني نحو زيد من قولك زيد في الدار قايما فان
قايما حال من الفاعل معني وهو الضمير الذي انتقل
من العامل المحذوف الي الظرف وقيل انه حال من زيد
لانه وان كان مبتدا صورة هو فاعل معني لان المعنى
استقر زيد في الدار او مفعولا اي او هما معا كما سياتي
في كلامه فاو مانعة خلو تجوز الجمع وشمل كلامه المفعول
اللفظي كما مثل والمعنوي نحو هذا زيد قايما فان قايما
حال من المفعول معني وهو زيد لانه المعني اشير الي زيد

قايما فزيد مفعول اشير والفعل ليس بمقدر في الكلام لان
زيدا خبر المبتدا لكنه مفهوم منه **قوله** ايحب احدكم ان ياكل
لحم اخيه ميتا قال الزمخشري في كشافه وفيه مبالغات
شتي منها الاستفهام الانكاري ومنها جعل ما هو في الغاية
من الكراهة موصولا بالمحبة ومنها اسناد الفعل الي احدكم
اشعارا بان احدا من الاحدين لا يحب ذلك ومنها انه لم يقتصر
علي تمثيل الاغتياب بالاكل لحم الانسان حتي جعل الانسان
اخا ومنها انه لم يقتصر علي اكل لحم الاخ حتي جعل ميتا وعن
قتادة كما تكره ان وجدت جيفة مدودة ان تاكل منها كذلك
فاكره لحم اخيك وهو حي وانتصب ميتا علي الحال من اللحم
ويجوز ان ينتصب عن الاخ **قوله** ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا
قال التفتازاني في حاشية الكشاف حنيفا حال من المضاف
اليه لاطباق علي جواز ذلك اذا كان المضاف جزءا من المضاف
اليه او بمنزلة الجزء بحيث يصح قيامه مقامه مثل اتبعوا
ابراهيم اذا اتبعوا ملته ورايت هندا اذا رايت وجهها
بخلاف رايت غلام هند قايمة واختلفوا في عامل مثل
هذا الحال فقيل معني الاضافة لما فيها من معني الفعل
المشعر به حرف الجر كانه قيل ملة نسبت لابراهيم حنيفا
والصحيح ان عاملها عامل المضاف اليه لما بينهما من الاتحاد
بالوجه المذكور واما مثل اعجبني ضرب زيد راكبا فلا كلام
في جوازه وكون عامله هو المضاف نفسه وهو ظاهر
اه ومما يويد القول بان العامل هو الاضافة جواز الحال
من كل مضاف اليه وليس كذلك وقال السمين القول بان
العامل

١٤٠

العامل معني الاضافة ليس بشي لان معني الاضافة لا يصلح ان
يكون عاملا البتة **قوله** اليه مرجعكم جميعا المرجع بكسر الجيم
مصدر ميمي بمعني الرجوع والقياس فتح الجيم لان المصدر
الميمي من فعل يفعل بكسر العين في المضارع قياسه ان
يكون علي وزن مفعل بفتح العين كمضرب فمجي مرجع بالكسر
شاذ اي مخالف للقياس وان كان فصيحا في الاستعمال
بدليل الاية **قوله** فان مرجع عامل في الحال النصب فجميعا
حال من الكاف الذي هو المضاف اليه المعمول ذلك المضاف
اليه للمضاف هو الذي هو مرجع لانه مما يعمل عمل الفعل اذ هو
مصدر كما علمت فمرجع مبتدا خبره اليه وهو مضاف للكاف
الواقع مفعولا في المعني فيكون من اضافة المصدر لمفعوله
وجميعا حال من الكاف فيكون عاملا فيها وفي صاحبها واما
العامل في المثالين السابقين فهو ان اتبع وايحب وهما
عملان في نفس المضاف ايضا وهما لحم وملة وليسا عاملين
في المضاف اليه الذي هو صاحب الحال وهو اخيه وابراهيم
واستشكل بانه كيف يجوز ان يكون عامل المضاف عاملا
في الحال من غير عمله في صاحبها الذي هو المضاف اليه
مع قولهم ان العامل في الحال هو العامل في صاحبها
واجيب بانه لما كان المضاف اليه فيما ذكر بمنزلة المضاف
لانه كل له جاز ان يكون عامل المضاف عاملا في الحال وان لم ٢ او ككله صح
يكن عاملا في صاحبها الذي هو المضاف اليه لان صاحبها لما
كان بمنزلة معمول ذلك العامل فكان ذلك العامل عاملا فيه
وهذا حكمة اشتراطهم ان يكون المضاف بعضا من المضاف

اليه او كبعضه قوله وتقسيم الحال بالنظر الي وصفها اي ثلاثة
اقسام قوله كما مثلنا اي في قوله سابقا جا زيد راكبا وركبت
الفرس مسرجا فان الركوب يفارق زيدا ولا يلازمه لجواز ان ينتقل
الي صفة اخري قوله دعوت الله سميعا فسميعا حال من المفعول
وهذه الصفة ثابتة له تعالي ازلا وابدا قوله وخلق الله الزرافة
حال في شرح الشذور الزرافة بفتح الزاي مفعول خلق ه
ويديها اطول بدل بعض من كل واطول حال من الزرافة
ومن رجليها متعلق باطول وقد عاب بعض الجهال ما جرت
به من فتح الزاي وقال فيها الفتح والضم فبينت له ان هذه
اللفظة ذكرها ابو منصور موهوب ابن الجواليقي في كتابه فيما
يلحن فيه العامة فقال في باب ما يجي مفتوحا والعامة
تضمه ما نصه وهي الزرافة بفتح الزاي لهذه الدابة التي
جمعت فيها خلق شتي ماخوذة من قولهم للجمع من الناس
زرافة بالفتح وهو الوجه والعامة تضمها اهـ قال ابو البقا
وبعضهم يقول يداها اطول من رجليها بالرفع فيداها مبتدا
واطول خبره والجملة حالية قال بعضهم ولا تتعين الحالية
لجواز الوصفية لان الزرافة معرف بال الجنسية فما بعده يصح
فيه الحالية نظرا للفظ والوصفية نظرا للمعني قوله اليربوع
بفتح اوله وسكون ثانيه وضم ثالثه جمع يرابيع قوله
والي موطئة وهي الجامدة اي عبارة الرضي هي اسم جامد موصوف
بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطا الطريق
لما هو حال في الحقيقة لمجيئه قبلها موصوفا بها وموطئة
بكسر الهمزة الطا ممهدة قوله وهو الملك في الحقيقة الفاعل
ضمير

ضمير تمثل لكنه فسره بمدلوله ايضا وجا والملك بفتح اللام ه
وضمير لها يعود الي مريم قوله وهو المسوغ ضمير هو يعود
الي بشر وقوله المسوغ اي المجوز لوقوع الحال وهو سويا
وانما كان مسوغا لانه الحال في الحقيقة وهو سويا وبشرا
وطا الطريق له بمجيئه قبله موصوفا به واستشكل ه
اعراب بشرا حالا بانه يصير المعني حينئذ تمثل لها الملك
حال كونه بشرا وليس كذلك لانه في وقت التمثيل ملك لا بشر
فالاولي ان يكون منصوبا بنزع الخافض اي تمثل لها الملك
ببشر اي تشبه وتصور بصورته قال الحلبي ثم لا يخفي ان
الموطية لا تقابل اللازمة والمنتقلة وانما تقابل المشتقة
فكان الاولي ان يقول وتنقسم الي مشتقة كما مثلنا والي
موطية قوله الي مقارنة اي في الزمان اي تقترن مع
مضمون عاملها في زمن واحد قوله هذا بعلي شيخا اسم
الاشارة مبتدا خبره بعلي وشيخا حال اي كبيرا والشيخوخة
مقترنة مع الاشارة التي هي العامل في زمن واحد ثم في
عامل الحال هو المبتدا وهو هذا يلزم عليه ان العامل
في الحال وصاحبها هو الابتدا وهو عامل ضعيف لا يعمل في
شيئين واجيب بان المعني اشير له شيخا فاسم عاملها
بعد التعبير وهو اشير العامل في الضمير المنصب بواسطة
الحرف والضمير هو صاحب الحال قوله والي مقدرة ويقال
لها منتظرة قوله ادخلوها اي الجنة خالدين اي مقدرا
خلودكم اذ الخلود ليس مقارنا للدخول بل يحصل بعده
قوله ويعد الاول للثاني والعكس بتحرير هذه المسئلة
وايضاحها كما يعلم من كلام الرضي انه اذا جا حالان عن الفاعل

والمفعول معا فان كانا متضعفين فالاولي الجمع بينهما لانه اخصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا منع من التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا او لقيت زيدا راكبا راكبا وان كانا مختلفين فان كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز ونحوهما كيف ما كان نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وان لم تكن هناك قرينة فالاولي جعل كل بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز علي ضعف جعل حال المفعول بجنبه وتاخير حال الفاعل كما صنع المص نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا ه فمصعدا حال من المفعول ومنحدرا من الفاعل فتعلم ان مثال المص ضعيف ويجوز عطف احد حالي الفاعل والمفعول علي الاخر كقولك لقيت زيدا راكبا وماشيا قال الشاعر
وانا سوف تدركنا المنايا ∴ مقدرة لنا ومقدرينا ∴
قوله وينشا هوا اي ينشا هو هذا الصنع من حيث مجي الحال علي غير الترتيب والبيت من بحر الوافر ومعناه اني انا وسعاد منتجابين قاما انا فردت في الهوي واما هي فعادي صار هواها سلوانا بضم السين وهو الفراغ من المحبة ولا يخفي ان في البيت قرينة يعرف بها صاحب كل حال وهي التذكير والتانيث وهو خلاف الغرض في المسئلة من انه لا قرينة يعرف بها صاحب كل كما هو المستفاد من المثال الذي ذكره المص اذ لا قرينة في لقيته مصعدا منحدرا يعرف صاحب كل حال قوله كقوله اي امرئ القيس من معلقته التي اولها ∴ قفا نبك من ذكري حبيب ومنزل ∴ بسقط اللوي بين الدخول فحومل ∴ وهو من بحر الطويل وتمام البيت الذي في المص ∴ علي اثر بنا ذيل
مرسل

مرسل مرحل ∴ وانزلنا ننتشيه اثر ومعني البيت انه خرج من عند المحبوبة من خبايها وقد ارخت ذيل مرطها علي اثريهما ليخفي اثار اقدامهما لئلا يتبعها احد والمرط نوع من الثياب والمرحل بالحا المهملة كساء من خز او صوف فيه اعلام قوله لتزاد فيها تتابعها قال شيخنا الاديب انه لهما اتخذ معا جعلها شبها بالمرتدفين وهما الراكبان علي دابة واحدة قوله هذا كله اي ما ذكر من تعريف الحال وتقسيمها الخ قوله وهي المؤسسة اي التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها قوله موكدة وهي التي يستفاد معناها بدون ذكرها وقد تقدم تعريفها عن الوضي قوله موكدة لعاملها وهي التي يستفاد معناها من صريح لفظ عاملها ثم تاكيدها للعامل اما في اللفظ وفي المعني ومثاله قوله تعالي وارسلناك للناس رسولا وفي المعني كمثال المص فان التبسم الضحك الخفيف فهو نوع من الضحك ولفظ الحال وعاملها مختلف وقيل ان الحال هنا مقدرة فتبسم مقدرا الضحك وشارعا فيه لان التبسم تحريك الشفتين لابتدا الضحك وليس بالضحك قوله لامن من في الارض من اسم موصول فاعل امن وفي الارض جار ومجرور يتعلق بمحذوف صلة من وكلهم تاكيد وجميعا حال وما دلت عليه الحال من العموم مستفاد من لفظ من لان الموصول من صيغ العموم خصوصا وقد خرج ذلك العموم بالتاكيد ونص المص علي ان الحال هنا موكدة لصاحبها اشارة للرد علي ابن مالك حيث مثل بالمثال المذكور للموكدة للعامل قوله موكدة لمضمون جملة قبلها وهي التي يستفاد معناها من مضمون تلك الجملة كان العطف اعني

الشفقة والحنو والرحمة من شان الابوة **قوله** وعلى الثالثة
تعدى قد وجوبا وانما وجب حذف العامل لان لفظ الاب
يشعر بالعطف واستغني به عن المصرح بالعامل **قوله**
نحو بره احقه ونحوه لا عرفه واثبته وابينه وعلى
هذا يكون حالا من المفعول وهو الها فات نحو زيا قمت
وحدي ونحوه لكن لانه حالا عن الفاعل **التاسع**
التمييز ومعناه لغة فصل الشي عن غيره قال
تعالى وامتازوا اليوم ايها المجرمون اي انفصلوا من
المؤمنين وقال تعالى تكاد تميز من الغيظ اي ينفصل
بعضها من بعض **قوله** بمعنى من اي التي لبيان الجنس
فخرجت من المبينة للاستغراق نحو لا رجل كما سياتي وخرجت
من الابتدائية نحو قول الشاعر : استغفر الله ذنبا لست
محصيه : **قوله** مبين لابهام الذات اشار به الى التمييز مصدر
بمعنى اسم الفاعل ولو كان المصدر باقيا على مصدريته
لقال بمعنى من لبيان ابهام الخ **قوله** زيد حسن وجهه
زيد مبتدا وحسن خبر ووجهه بالنصب منصوب على
التشبيه بالمفعول به وليس تمييزا لانه معرفة وانما لم يكن
مفعولا به حقيقة لان الصفة المشبهة مشتقة من فعل
قاصر غير متعد كما ان الفعل الذي هو الاصل لا يتعدى
فكذلك الصفة المشبهة التي هي فرعه لا تتعدى واما قول
الشاعر رايتك لما ان عرفت وجوهنا : صددت وطبت النفس
يا قيس عن عمرو : حيث وقع التمييز فيه معرفة بال وهو
النفس فقد اجيب عنه بان ال زايدة وليست معرفة
فتكون النفس في معنى النكرة هذا وقد ذهب الكوفيون

وابن الطراوة الى جواز تعريف التمييز وعلى هذا فلا اشكال
في البيت **قوله** بمعنى من الاستغراقية اي المؤكدة للاستغراق
المستفاد من دخول حرف النفي على النكرة
قوله والمبينة اي التي لبيان الجنس **قوله** تقع في اربعة
مواضع اما الثلاثة الاخيرة منها فمن اسماء المقادير لانه يعرف
بها مقدار الشي وكميته واما العدد فليس من المقادير عند
المحققين ثم هذه المقادير اذا نصبت على التمييز يراد بها
المقدرات فيراد المعدود والمذروع والمكيل والموزون
قوله تشبيها بالمشتق معناه ان هذا الاسم جامد لكنه
عمل لاجل كونه اشبه بالمشتق كاسم الفاعل ووجه الشبه الابهام
في كل منهما وفي الرضي ان الاسم المذكور يعمل لمشابهته الفعل
في تمامه بالفاعل ثم قال ومعنى تمام الاسم ان يكون على
حالة لا يمكن اضافته معها فاذا تم بذلك فقد شابه
الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما فشابه التمييز الاتي
بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول
حقه ان يكون بعد تمام الكلام اهـ ونقل عن الاخفش
المحققين ان هذا الا انما نصب له وانما هو مشبه بالمفعول
به **قوله** اوقع في النفس لحصوله بعد الطلب ولان فيه
افادة علمين وهما خير من علم واحد فقيل الحكيم اذا
اراد التعليم لا بد له ان يجمع بين اجمال تتشوق معه النفس
وتفصيل تسكن اليه **قوله** والعلة فيه اي في التحويل
ان الباعث عليه ما تقوم من ذكر الشي مجملا ثم مفصلا
اوقع في النفس **قوله** زيد اكرم الناس رجلا من جهة الرجولية

لا من جهة الابوة ومن جهة الخؤولة **قوله** او شبهه اي شبه
الفعل وذلك كما في المثال الثالث والرابع وهو اكثر واكرم
ثم ما ذكره المص من ان ناصب التمييز في المواضع الاربعة
هو الفعل وشبهه مذهب سيبويه ومن تبعه وذهب قوم
الي انه العامل في ذلك هو الجملة التي انتصب تمامها التمييز
خاتمة يتفق الحال والتمييز في خمسة امور ويفترقان
في سبعة فاما امور الاتفاق فانهما اسمان نكرتان فضلتان
منصوبتان رافعتان للابهام واما امور الافتراق فالاول
ان الحال تجيء جملة وظرفا ومجرورا كما مر والتمييز لا يكون
الا اسما الثاني ان الحال قد يتوقف معني الكلام عليها ولا كذلك
التمييز الثالث ان الحال مبينة للهيئة والتمييز مبين
للذات الرابع ان الحال تتعدد بخلاف التمييز الخامس
ان الحال يتقدم علي عاملها اذا كان فعلا متصرفا او
وصفا يشبه الفعل ولا يجوز ذلك في التمييز علي الاصح
السادس ان حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود
وقد يتعاكسان فتاتي الحال جامدة كهذا مالك ذهبا
وياتي التمييز مشتقا نحو لله دره فارسا السابع ان الحال
تاتي موكدة لعاملها بخلاف التمييز واما قوله تعالي
ان عدة الشهور عند الله اثني عشر شهرا فشهرا فيه موكد
لما فهم من عدة الشهور واما بالنسبة الي عامله وهو اثني
عشر فمبين **العاشر المستثني** اسم مفعول ماخوذ من
الاستثنا وهو لغة الصرف يقال ثنيت فلانا عن كذا اي صرفته
عنه وفي الاصطلاح اخراج ما لولاه لدخل في الكلام
السابق

السابق واعترض بانه يلزم عليه الحكم بالدخول وعدمه
في ان واحد واجيب بان المراد بالدخول اي اخراج لشي توهم الدخول
لولا ذلك الاخراج لتوهم دخوله اي دخول ذلك الشي
المخرج او ان المراد دخوله تناولا لا حكما بل فالمستثني
منه عام مخصوص وهو ما عمومه مراد تناولا لا حكما القرينة
كالاستثني واما العام الذي اريد به الخصوص فهو ما ليس
عمومه لا تناولا ولا حكما وهنا تقرير يحل اشكال مشهور
حاصله ان زيدا في قولك قام القوم الا زيدا لا يخلو اما ان
يكون داخلا في القوم او خارجا فان قلنا انه داخل في
القوم والحال اننا اثبتنا بالا اخراجه بعد الدخول كان المعني
جا زيد مع القوم ولم يجي زيد وهذا تناقض وان قلنا انه
غير داخل في القوم فهو خلاف الاجماع لانهم اتفقوا علي
ان الاستثنا المتصل مخرج ومعلوم انه لا يمكن اخراج الشي
الا بعد دخوله واحسن ما اجيب به عن الاشكال ما اشرنا
اليه من ان زيدا داخل في مفهوم القوم خارج عن حكمه
فلا تناقض والحاصل ان مفهوم القوم شامل لزيد لكن الحكم
وهو القيام مقصور اسناده للقوم بعد اخراج المستثني الذي
هو زيد من القوم وان كان الاسناد الي المستثني قبل الاخراج
منه ذكرا هذا كله في الاستثنا المتصل واما المنقطع فخارج
عن مفهوم المستثني منه وحكمه معا **قوله** في بعض احواله
وهي حالة النصب اي ان الذي يعد من المنصوبات هو الاستثني
في هذه الحالة واما في غيرها من الاحوال كالرفع والجر فليس
داخلا في المنصوبات وان اطلق عليه انه مستثني **قوله**

وادوات الاستثنا ثمانية منها حرفان وهو الا عند الجميع
وحاشا عند سيبويه واسمان وهما غير وسوى بلغاتهما
وفعلان وهما ليس ولا يكون ومتردد بين الحرفية والفعلية
وهما خلا عند الجميع وعدا عند سيبويه قال في التوضيح
قوله وللمستثنى بها احكام قال ابو حيان في شرح
التسهيل ولا يستوي في الادوات التي بمعنى الاستثنى المتصل
والمنفصل فان الافعال التي يستثنى بها لا تقع الا في الاستثنى
المنفصل لا تقول ما في الدار احد خلا حمارا **قوله** تاما موجبا
محصل ما ذكره من الصور ثلاثة لانه اما ان يكون الكلام تاما
موجبا او تاما ليس موجبا او ليس تاما ولا موجبا وبقي قسم
رابع وهو ان يكون الكلام موجبا غير تام واجاب الناصر
الطبلاوي بان هذا القسم غير جايز عندهم في الاصلي فلا
يصح ان تقول قام الا زيدا وذلك لان معنى هذا قام جميع الناس
الا زيدا وهو بعيد نعم ان استقام المعنى جاز نحو قرات الا يوم
كذا اذ لا يبعد وقوع القراة في جميع الايام الا اليوم المعين
قوله بفتح الجيم اسم مفعول اي مثبت احترازا عن المكسور
الجيم فانه اسم فاعل صفة المتكلم **قوله** وزيدا منصوب بالا
ووجهه ان لا نايبة عن استثنى كما ان حرف الندا نايب
عن ادعو ولان العامل ما به يتقوم المعنى وقد تقوم
هنا بالا وقال البصريون العامل في المستثنى هو الفعل
المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا وقيل غير ذلك **قوله**
والمراد بالايجاب ان لا يتقدمه نفي ولا شبهه وهو النهي والا
ستفهام قال في شرح القطر وتعني بغير الايجاب النفي والنهي

والاستفهام

والاستفهام مثال النفي قوله تعالى ما فعلوه الا قليل منهم قرا
السبعة غير ابن عامر بالرفع على الابدال من الواو فيما فعلوه وقرا
ابن عامر وحده بالنصب على الاستثنى ومثال النهي قوله تعالى
ولا يلتفت منكم احد الا امراتك قرا ابن عامر وابن كثير بالرفع
على الابدال من احد وقرا الباقون بالنصب على الاستثنا ومثال
الاستفهام قوله تعالى ومن يقنط من رحمة ربه الا الضا
لون قرا الجميع بالرفع على الابدال من الضمير في يقنط **قوله**
والمنقطع بخلافه ثم لا بد في المنقطع من علاقة بين المستثنى
والمستثنى منه فلا يقال قام القوم الا ثعبانا **قوله** بانه تقدم
عليه نفي سوا كان ذلك النفي صريحا نحو ما جاني احد الا زيد
او مأولا نحو ومن يغفر الذنوب الا الله اي لا يغفرها احد الا الله
ومن النفي المأول قراة بعض السلف فشربوا منه الا قليل
بالرفع اي لم يتركوه بدليل ما قبله وهو فمن شرب منه فليس
مني **قوله** بدل بعض من كل ولم يحتج هنا للضمير الرابط بين البدل
والمبدل منه لحصول الربط هنا لان الا وما بعدها من تمام الكلام
السابق عليها ولا يضر التخالف بين المبدل منه والبدل في كون
المبدل منه منفيا والبدل مثبتا خلافا لثعلب **قوله** دعطف
نسق عند الكوفيين ليس المراد انها دايما العطف النسق عندهم
كما قد يتوهم من ظاهره لان الا عندهم من حروف العطف
بل كونها عاطفة خاص بباب الاستثنا في مثل هذه الصورة
قوله ما زاد هذا المال الا النقص اي بالنصب على الاستثنا لا
غير ولا يجوز رفعه على الابدال من الفاعل لانه لا يصح
تسليط العامل عليه اذ لا يقال زاد المال النقص لما بين

الزيادة التي هي النمو والنقصان من النقصان **قوله** فالحجازيون
يوجبون نصب المستثنى اي يوجبون النصب على الاستثنا
ولا يجيزون فيه الاتباع اذ لا يجوز فيه الابدال بان يبدل
الكل حقيقة لان المستثنى ليس من جملة المستثنى منه
وعلله الرضي امتناع الابدال بان بدل الغلط غير موجود
في فصيح الكلام العرب اه يعني لو ابدل كان بدل غلط وهو
غير موجود في كلامهم **قوله** والتميميون يجوزون الاتباع
هكذا في بعض النسخ وفي بعض اخر يجوزون وقوله الاتباع
اي للمستثنى قال الناصر الطبلاوي وعليه حمل الزمخشري
قوله تعالى قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله
واطال في بيانه ولخصه بعض المفسرين بقوله الا الله رفع
بدل من من لانه فاعل يعلم تقديره لا يعلم الا الله الغيب
في السموات ولا يجوز جعل الا هنا استثنا متصلا اه ولا يخفاك
ان هذا ترجيح للتلاوة على وجه مرجوح لان الاتباع مرجوح
عند التميميين فضوره **قوله** اي في المتصل والمنقطع اي
والقسم انه من كلام تام غير موجب نحو ما قام الا زيد القوم
ومنه قول الكميت: وما لي الا آل احمد شيعة ∴ وما لي الا مذهب
الحق مذهب ∴ **قوله** فان المتبوع وهو احد اخرج عن تابعه
وهو مثلك اذ الاصل ما مررت باحد مثلك فمثل صفة احد
قدم عليه وقيل ما مررت بمثلك احد وصار المتبوع وهو احد
تابعا فيعرب بدلا من مثل بدل كل من كل او عطف بيان
قوله يرفع المستثنى اي وهو ابوك مع تقدمه على المستثنى
منه الذي هو ناصر هذا كله بحسب الاصل وهو ما لي
ناصر

ناصر الا ابوك واما الان في هذا التركيب وهو ما لي الا ابوك ناصر
فهو استثنا مفرغ ولي خبر مقدم وابوك مبتدا مؤخر وناصر بدل
او عطف بيان والمستثنى منه محذوف اي ما لي احد الا ابوك ه
ناصر واعلم ان المقصود من هذا التركيب حصر الناصر
في الاب وهو بعيد على جعل ناصر بدلا من ابوك فالاولى
ان يجعل ناصر صفة لاحد المحذوف وقد فصل بينهما بالا وهو لها
او انه خبر مبتدا محذوف والجملة مستانفة استئنافا بيانيا لانه
لما قال ما لي الا ابوك لانه قيل هذا الاب لك دون غيرك في اي
شي فقال هو ناصر افاده شيخنا **قوله** واما المستثنى بغير
وسوى فبالاضافة على الاصح من ان العامل في المضاف
اليه هو المضاف واصل غير صفة مفيدة لمغايرة ما بعدها
لما قبلها اما بالذات نحو مررت برجل غير زيد واما بالصفات
نحو دخل بوجه غير الذي خرج به وسوى في الاصل اسم
للمكان المستوي ثم استعمل بمعنى المكان فقط ثم بمعنى
بدل نحو انت لي سوى عمرو اي بدله ثم بمعنى الاستثنا وما
ذكره المص من ان سوى كغير تبع فيه الزجاجي وابن مالك
حيث قالا سوى كغير معنى واعرابا ويؤيده اتاني سواك
حكاه الفرا والذي ذهب اليه سيبويه والجمهور انها ظرف ه
بدليل وصل الموصول بها كجا الذي سواك قالوا ولا تخرج عن
النصب على الظرفية الا في الشعر كقوله: ولم يبق سوى
العدوان دناهم كما دانوا: قال الناصر الطبلاوي ومعنى
قول الجمهور بظرفيتها انها منصوبة في حال الاستثنا نظرا
لاصلها من الظرفية والا ففي حالة الاستثنا ليس فيها

تثني من معنى الظرفية لانها خرجت عن معنى الظرفية الى معنى
الاستثنا **قوله** بنصب غير واختلف في ناصبها فقال ابن خروف
انتصبت بما قبلها على الاستثنا كما انتصب الاسم الذي بعد
الا وجعل ذلك دليلا على ان النصب في قام القوم الا زيدا
ليس بالا لان الا لو عوضت مع غير مع وجود النصب وهذا
مبني على مذهبه من ان الناصب المستثنى بالا هو الجملة قبلها
فغلط لا بتحو بتقا ولا الا فقط وقال الفارسي ان غير
منصوبة على الحال وفيها معنى الاستثنا وهي حال من
المستثنى منه وضعف ذلك لان غير لا تتعرف بالاضافة وقيل
على التشبيه بظرف المكان والجامع بينهما الابهام **قوله** يجوز
في المعطوف على المستثنى بغير مراعاة اللفظ فيجر
ومراعاة المعنى فينصب تقول قام القوم غير زيد وعمرو
وعمروا وما قام احد غير زيد وعمرو وعمرو وخالف الشلوبين
فجعله من باب التوهم ولا يجوز جر المعطوف على المستثنى
بالا نحو قام الا زيدا وعمرو بجر عمرو واجازه بعضهم قاله
الناظر **قوله** واسمها اي ليس ولا يكون ضمير مستتر لم يبين
ان الاستتار هنا فيهما واجب او جايز وقد صرح في خلا
وعدا وحاشا بان الاستتار فيها واجب فهذا الصنيع
ربما يوهم الفرق وليس كذلك اذ الحكم في الجميع وجوب
الاضمار فكان الاولى ان يصرح هنا ايضا بان الاستتار
واجب وقوله عايد على الاسم الفاعل هذا غير مطرد
اذ قد يتخلف في نحو القوم اخوتك ليس او لا يكون زيدا لانه
لم يتقدم فيه فعل او شبهه ويحمل ما ذكره الشيخ اذا كان الفعل
السابق

السابق مبنيا للفاعل فان كان مبنيا للمفعول عاد الضمير
على اسم المفعول المفهوم من الفعل السابق نحو القوم
ضربوا ليس او لا يكون زيدا اي ليس او لا يكون هو اي المضروب
زيدا فلو عبر بالوصف لكان اشمل وقوله المفهوم من الفعل
السابق الاولى زيادة او الوصف ليشمل نحو القوم ضاربون
ليس زيدا **قوله** فاسم ليس زيد الخ جملة ليس ولا يكون في
موضع نصب على الحال او مستانفة **قوله** واما المستثنى
بخلا اي في اصل الوضع فعل قاصر لانه يقال خلت الدار من
كذا الا انه ضمن معنى جاوز حتى جعل اداة استثنا فمن
ثم كان المنصوب بها مفعولا به واما عدا وحاشا فانهما
متعديان فان اتصلت خلا وعدا وحاشا بضمير خطاب
او غيبة نحو قام القوم خلاك او حاشاه جاز كون
الضمير مجرورا وكونه منصوبا فان قلت حاشاي
تعين الجر او حاشاني تعين النصب **قوله** ما لم تتقدم ما المصدرية
على خلا وعدا لم يذكر تقدمها على حاشا لانه قليل ومنعه
سيبويه وفي التسهيل وربما قيل ما حاشا اه ومنه قوله
رايت الناس ما حاشا قريشا ۞ وانا نحن افضلهم فعالا ۞
واعلم ان ما هنا وان كانت مصدرية الا انه لا ينسبك
ما بعدها بمصدر لانهما فعلان جامدان لا مصدر لهما
فتنبه لهذه الدقيقة ويحمل ما هذه ومطلقها النصب
اما على الظرفية بتقدير مضاف او على الحالية بالتاويل
باسم الفاعل تقول قاموا ما عدا زيدا قاموا وقت مجاوزتهم
زيدا او مجاوزين زيدا **قوله** ما لم يحكم بزيادة ما وهو شاذ

لان ما اذا زيدت مع حرف الجر لا تتقدم عليه بل تتاخر عنه نحو
قوله تعالي فبما رحمة من الله والقايل بالجر علي دخول ما ه
الكسايي والجرمي وابو علي نقل ذلك ابو احيان وقال
معترضا علي الجرمي ان كان الخفض منه قياسا فهو فاسد
لانه ليس من مواضع زيادتها وان حكي ذلك فهو شاذ
قلت هلا جعلت ما زايدة مع النصب كما جعلت زايدة مع
الخفض فالجواب ان دخول ما المصدرية علي الفعل جايز
بقياس وزيادة ما قبل الحرف لا بقياس فكان حملها ما بقياس
اولي **الحادي عشر اسم لا النافية للجنس** اي النافية
لجميع صفات الجنس واحكامه فانها تفيد نفي الجنس لا ذي ه
ملابسة وبيان ذلك انك اذا قلت لا رجل ضارب مثلا افادت
لا نفي الضرب عن الرجل فالمنفي بها الضرب وهو بعض
الاحكام اللاحقة للجنس واسناد النفي اليها مجاز من اسناد
ما للشي لالته لان النافي حقيقة هو المتكلم والنفي في لا هذه
نص بخلاف لا التي تعمل عمل ليس فانها وان نفت الجنس
ايضا في نحو قوله تعز فلا شي علي الارض باقيا :.
ولا وزر مما قضي الله واقيا : لكن نفيها له من قبيل الظاهر
فلذلك اختصت لا العاملة عمل ان بنفي الجنس واشتهرت
لا العاملة عمل ليس بالنافية للوحدة كما ان النفي في العاملة
عمل ان امكن ومن ثم قيل لها التبرية وانما عملت لا هذه العمل
المذكور لكونها اشبهت ان من وجه ان ان للمبالغة في الاثبات
ولا التبرية للمبالغة في النفي فلما توغلتا في الطرفين تشابهتا
فاعملت عملها **قوله** اذا كان مضافا تقييد لاسم لا اي ان اسم

اسم

[illegible]
[illegible]

اسم لا ان كان مضافا او شبيها بالمضاف يكون منصوبا محلا هذا محله
وقد كان الاولي له ترك هذا القيد لان المراد بالمنصوبات في كلامه
سابقا ما يشمل المنصوب لفظا ومحلا فيدخل اسم بجميع اقسامه
قوله او شبيها بالمضاف قيل ويسمي المطول والممطول من مطلت
الحديدة اذا مددتها وانما يطول الاسم اذا اتصل بالمعمول **قوله**
في العمل فيما بعده بيان لوجه شبهه بالمضاف واعترض عليه
بان بيان وجه الشبه بما ذكر لا يتناول نحو لا ثلاثة وثلاثين
لان المعطوف عليه ليس عاملا في المعطوف وكذلك ما نعت
بجملة نحو لا عظيما يرجي لكل عظيم غير الله او بمنعوت بما شبه
الجملة من ظرف او جار ومجرور نحو لا حليما عندك او في الدار
مقيم فان المنعوت ليس عاملا في النعت وحينيذ فالاولي
ان يجعل وجه الشبه قوله وهو ما اتصل به شي من تمام معناه
وذلك لان المضاف يتصل به شي من تمامه وهو المضاف اليه
وكذلك الشبيه به اتصل شي من تمامه كالامثلة الاتية **قوله**
ساير التوابع من البدل وعطف البيان والتوكيد لا يكون متبوعها
بها شبيها بالمضاف **قوله** فيبني علي الفتح في نحو لا رجل ولا رجال
ما ذكره المص من بنا الاسم المفرد علي الفتح هو مذهب ه
الجمهور وذهب الزجاجي والسيرافي الي ان الفتحة فيه
اعرابية لكن حذف التنوين مع كونه معربا بالتثنا علة
بسبب التركيب مع عامله والصحيح ما قاله المص انه مبني
علي الفتح لان حذف التنوين في حالة الوصل من الاسم
المنون لغير اضافة ومنع غير معهود واختلف في علة البنا
فقيل تركيبه مع عامله كخمسة عشر فانه مبني اتفاقا وقيل

وهو الصحيح بني لتضمنه من الاستغراقية لان قولك لا
رجل نص في الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف لا رجل في
الدار بالرفع والتنوين فانه ليس نصا في الاستغراق بل
ظاهر فيه فاذا اريد التنصيص على الاستغراق ضمنوا النكرة
معنى من فبنوها فقالوا لا رجل وانما بنيت النكرة على ما
تنصب به ليكون البنا على شي استحقته النكرة في الاصل
قبل البنا وانما لم يبن المضاف ولا الشبيه بالمضاف لان
الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بهما الى ما
يستحقه اصالة وهو الاعراب واما في الحديث من قوله
صلى الله عليه وسلم لا مانع لما اعطيت فانه من قبيل الشبيه
بالمضاف فكان القياس ان يقول لا مانعا بالنصب والتنوين
اجراله مجرى نحو لا مارا بزيد وقد خرجه البغداديون
بانه منصوب لكنه ترك فيه التنوين اجراله مجرى المضاف
وقال البصريون ان هذا الجار والمجرور متعلق بخبر لا
المحذوفة والتقدير لا مانع مانع لما اعطيت وحينئذ يكون
من قبيل المفرد لا من قبيل الشبيه بالمضاف قوله لا نحو
رجلين ومنه قوله: تعز فلا الفين بالعيش متعا: ولكن
لوراد المنون تتابع: قوله لا مسلمات ومنه قول الشاعر
ان الشباب الذي مجد عواقبه: فيه نلذ ولا لذات للشيب
قوله وقد يفتح عند ابي عثمان المازني قال في المغني ابن
انه لا يجيز فتحه يعني الا ابو عثمان قاله ابو حيان
وتلخص ان في نحو لا مسلمات اربع مذاهب احدها الكسر
والتنوين وهو مذهب ابن خروف وقد سبقه الى ذلك
قوم

قوم من النحويين قاله ابن الدهان في الغرة والثاني
الكسر بلا تنوين وهو مذهب الاكثرين والثالث الفتح
وهو مذهب المازني والفارسي والرابع جواز الكسر والفتح
من غير تنوين في الحالين وهو الصحيح اذ ورد به السماع
الثاني عشر المنادى هو اسم مفعول من نادى ينادي
فاسم الفاعل بكسر الدال واسم المفعول بفتحها فلذلك
قال بفتح الدال قوله وهو المطلوب اقباله اي توجهه للمنادي
بكسر الدال وذلك التوجه بالوجه او بالقلب حقيقة كان
نحو يا زيد او حكما نحو قوله تعالى وقيل يا ارض ابلعي ماءك
ويا سما اقلعي فانهما نوديا تنزيلا لهما منزلة العاقل الذي
يقبل ويتوجه كذا قالوا لكن قال شيخنا الاشبيهي ان
يتحاشى على المولى تبارك وتعالى فيقال انه خاطب غير
العاقل تنزيلا له منزلة العاقل وذلك لان العاقل وغيره
بالنسبة للمولى سوا فخطابه لكل منهما كالاخر وكلاهما
يمتثل ويقبل اقبال الاخر فالاية بمنزلة يا زيد اضرب عمرا
اذا لا ذا ضربت عنوك فالاقبال فيهما اقبال امتثال
امر الله ودخل في التعريف يا زيد لا تقبل فان اقباله
مطلوب لسماع النهي وتوجيهه عن الاقبال انما هو بعد
توجهه فاختلفت الجهات واما نحو يا الله فان المقصود
من النداء فيه لازم التوجه وهو الاجابة وخرج بالمطلوب
اقباله المتفجع عليه نحو يا زيداه فانه ليس مطلوب الاقبال
اذ دخول حرف الندا عليه لمجرد التفجع وفي كلام الرضي
المتفجع عليه منادى على وجه التفجع فاذا قلت يا زيداه

كانه قلت تعال فانا مضاف اليك فعلى هذا لا يكون خارجا
عن التعريف بل هو من قبيل المنادى بمعنى الرضى ومثله
المستغاث قوله بحرف مخصوص متعلق بالمطلوب وخرج
بهذا القيد الطلب انحو اقبال زيد وانا ادعوك ونحو
ذلك فالمطلوب اقباله هنا لا يسمى منادى لكونه ذلك
الطلب ليس بحرف مخصوص وحروفه خمسة وهي يا
وايا وهيا واي والهمزة ويا ام الادوات وقد يعمل معكوسها
وهو اي عملها فنودي بها كما نودي بيا وبذلك الغز الحريري
تعالى ؛ وما العامل الذي يتصل اخره باوله ؛ ويعمل معكوسه
مثله عمله ؛ قوله اذا كان مضافا قيد في كون المنادى
منصوبا لفظا اما اذا لم يكن مضافا ولا شبيها به فهو
منصوب محلا وقد كان الاولى الاطلاق وترك هذا القيد
ليدخل في كلامه المنصوب محلا كما علمت اذ المراد بالمنصوبات
سابقا ما يشمل المنصوبات لفظا ومحلا وتقديرا قوله
وهو ما عمل فيما بعده فنصب كما تقدم فالاولى ان
يقول هو اسم يجي بعده شي من تمامه اما معمول له
نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد او معطوفا
عليه عطف نسق على ان يكون المتعاطفان اسما لشي
واحد نحو يا ثلاثة وثلاثين لان المجموع اسم لعدد معين
او نعتا نحو يا حليما لا يعجل ويا جوادا لا يبخل وكقوله
اعبدا حل في شعبي غريبا ؛ وكقوله الا يا نخلة من ذات
عرق ؛ عليك ورحمة الله السلام ؛ فكل هذا مشابه
للمضاف قوله يا حسنا وجهه باحرف فرد وحسنا منادى

منصوب

منصوب وهو اسم فاعل وفاعله صفة مشبهة ووجهه
فاعل والها مضاف اليه قوله يا طالعا جبلا فطالعا منادى
منصوب وهو اسم فاعل وفاعله الضمير المستتر فيه جوازا
وجبلا مفعوله قوله بخافض متعلق به فيه تسمح والاولى
ان يقول او مخفض بما بعده بخافض متعلق هو واياه به اي
بالمنادى قوله نحو يا رفيقا بالعباد فرفيق من امثلة المبالغة
المحولة عن اسم الفاعل اي كثير الرفق اي اللطف بمعنى
الاحسان قوله نحو قول الاعمى التقييد بالاعمى للتوضيح
لظهور عدم القصد منه والا فغيره يكون عدم القصد ايضا
من البصير قوله يا غافلا والموت يطلبه هو شطر بيت من
بحر الكامل احذ العروضة مضمر الاجزا ويصح ان يكون من
بحر السريع عروضه مخبولة مكسوفة والظاهر انه مجرد
تمثيل لم يقصد به الشعر بل اتفق اتزانه ومثله لا يسمى
شعرا وان وافق الموازين كما بيناه في حواشي شيخ الاسلام
على الخزرجية نسال الله تعالى ان ينفعنا بها هي وبقيه
مولفاتنا قوله لان الاعمى والعلة محذوف الى اخره علة
لمحذوف اي وانما كان ما ذكر من قبيل النكرة غير المقصودة
لان الخ قوله اي ليس مضافا ولا شبيها ومثله النكرة
فانها المقصودة فانها ايضا ليست منصوبة اي اذا لم يكن
المنادى واحدا من هذه الثلاثة فانه يبنى على ما يرفع به
لكونه منصوب المحل قوله فيبنى على الضم في نحو يا زيد
اي ويا هندات لانهما يعربان بالضمة رفعا فهو منادى
مبني على الضم في محل نصب وحكمة بنا المنادى المفرد

سواء كان علما او نكرة مقصودة مشبهة للمعرف في المعني لانه
وقع موقع الكاف الاسمية المشبهة للكاف الحرفية التي هي
كاف الخطاب لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف كما في
ذلك وكان البنا علي حركة له اصل في الاعراب ولانتفاء
خصوص الضمة فرقا بين حركة المنادي المبني وحركة المعرب
نحو يا قوم ويا قومنا واما المضاف والشبيه به فلم يبنيا لان
الاضافة وشبهها عارضت موجب البنا فحققتهما الاصلها
وا ختلف في العامل وهو الاعراب ولم تبنى النكرة غير
المقصودة لكونها لم تقع موقع الكاف وا ختلف في العامل
في المنادي فقال سيبويه فعل مقدر واصل يا زيد ادعوا
زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة الاستعمال ودلالة
حرف الندا عليه وذهب المبرد الي ان الناصب حرف الندا
لسده مسد الفعل وعلي كلا المذهبين فيا زيد كلام تام اما
علي مذهب سيبويه فجزءا الكلام مقدران وهما الفعل والفاعل
وعلي مذهب المبرد فحرف الندا سد مسد احد الجزءين وهو
الفعل والفاعل مقدر قاله الناصر ولا مانع من دعوي
سد حرف الندا مسد الجزءين وذهب الكسائي والرياشي
الي ان ضمة يا زيد ونحوه ضمة اعراب ونقله ابن الاعرابي
عن الكوفيين **قوله** لو قلت يا ضارب يبنى علي الضم ولا
تنظر الي الضمير المستكن فيه ولو قلت يا ضارب وزيد كان
قدرت زيدا معطوفا علي ضارب بقيته ضارب انتم وان قدرته
معطوفا علي الضمير نصبت ضاربا لعمله في زيد بواسطة
الحرف فيكون من قبيل الشبيه بالمضاف ولذا وجب نصب
مشتركا

مشتركا في قولك يا مشتركا وزيد عطفا علي الضمير لعدم اكتفائه
بواحد لان الاشتراك يقتضي التعدد **قوله** نحو يا زيدان ويا
اثني عشر ويا اثنتا عشر لانهما يرفعان بالالف فان قلت
ان العلم اذا ثني وجمع وجب دخول ال عليه فلا تقول
جا زيدان وزيدون بل الزيدان والزيدون كما تقدم
فلم صح يا زيدان ويا زيدون بدون ال والجواب ان يا
قائمة مقام ال في حكمها في افادة التعريف فلو اتي
بال هنا لزم اجتماع اداتي تعريف وهو بادال علي معرف
واحد **قوله** في افادة التعيين بيان لاجرا النكرة المقصودة
مجري العلم والمعني ان النكرة المقصودة لما اشبهت المنادي
المفرد العلم في افادة التعيين بنيت علي الضم كما يبنى العلم
قال في الصحاح المنادي المعرفة علي ضربين احدهما ما كان
معرفة قبل الندا نحو يا زيد والثاني ما تعرف بالندا نحو يا رجل
فانه لم يكن قبل الندا معرفة وانما تعرف من حيث انك
اقبلت علي واحد من الجنس وخصصته بالندا فجري
مجري ان تقول الرجل بلام التعريف قاصدا واحدا بعينه
ثم اختلف اصحابنا في ان العلم هل يكون باقيا علي علميته
بعد الندا ام لا فذهب الاكثرون الي انه نكر وجعل جنسا
نحو زيد هذا الزيد بن كما يقال رجل من الرجال ثم خص بالندا
من بين الجنس والا لكان جمعا بين التعريفين وهو ممتنع
ويدل عليه امتناع قولهم يا الرجل وذهب اخرون الي ان
العلمية باقية بعد الندا واجتماع التعريفين انما يمتنع اذا
كان بعلامة لفظية كحرف الندا واللام ويعضد هذا المذهب

انهم اجمعوا بين النداء واسم الاشارة نحو يا هذا مع ان
اسم الاشارة لا يقبل التنكير والبحث مستقصى في المفتاح
قوله مالم توصف اي النكرة المقصودة وهذا مشعر بقوله
فانها تبنى على الضم وفيه بحث ان محل بنا النكرة
المقصودة على الضم اذا لم توصف اما اذا وصفت بجملة
كالمثال الذي في الصفة او شبهها وهو الظرف كقولك
يا عظيما عند الناس والجار والمجرور نحو يا عظيما في الناس
قوله يا عظيما يرجى لكل عظيم هذا شطر بيت من بحر الخفيف
وعظيم فعيل من امثلة المبالغة قوله لانه الملحق به وذلك
لانه ما اتصل بها معمول لها واما توجيه الضم المرجوح فتقدير
ان جملة يرجى لكل عظيم نعت بها عظيم بعد النداء لا قبله
فيكون من قبيل وصف المنادى لا من نداء الموصوف ووجه
مرجوحيته انه يلزم عليه نعت المعرفة بالجملة وهو مخالف
لقاعدة ان الجمل بعد المعارف احوال لا صفات ولعل
هذا هو الحامل لابن هشام على ما قاله الثالث عشر
خبر كاد وتسمى افعال المقاربة مصدر قارب بمعنى
قرب فالمفاعلة غير مرادة بقرينة قوله الاتي ما وضع
للدلالة على قرب الخبر قوله وهو من باب تسمية الكل باسم
جزئه وذلك لان معنى المقاربة موجود في بعضها وذلك
جزئي من جملة تلك الافعال فاطلق على مجموعها افعال
المقاربة هذا توجيه كلامه وان شئت قلت تسمية الكل
باسم الجزء عبارة عن اطلاق الجزء على ما تركب منه
ومن غيره وذلك كاطلاق الرقبة في قوله تعالى فتحرير رقبة
على

على مجموع ذات الرقيق واطلاق العين على الجاسوس
واطلاق لفظ كلمة على الكلام الذي عبارة عما تركب من
من الكلمة واما تسمية الاشيا المجتمعة من غير تركيب باسم
بعضها فيسمى تغليبا كالعمرين في ابي بكر وعمر والقمرين
في شمس وقمر وما نحن فيه من هذا القبيل قوله وحقيقة
الحال بيان لوجه كونه اطلاق افعال المقاربة عليها مجازا
اي وانما كان تسميتها بذلك مجازا لان حقيقة الحال وال
عوض عن المضاف اليه اي حقيقة حالها اي الحال الثابتة
لها في نفس الامر انها ليست كلها مفيدة للمقاربة بل هي
اقسام ثلاثة وتقسيمها للاقسام الثلاثة هو مختار ابن
مالك واما ابن الحاجب فانه عرف هذه الافعال بقوله
ما وضع لدنو الخبر رجا او حصولا او اخذا فيه فظاهر
هذا التعريف ان افعال الباب كلها للمقاربة لكن قسم منها
لمقاربة الخبر رجا نحو عسى وقسم لمقاربة حصوله نحو
كاد وقسم لمقاربته اخذا فيه نحو طفق وحينئذ لا يكون
في تسميتها افعال المقاربة تجوز قوله على قربه الخبر اي
قرب حصوله والخبر بمعنى المخبر به وفي قوله للدلالة تجوز
لانه وضع اسما للقرب الخبر لا للدلالة عليه اذ هو امر عارض
للموضوع له لا موضوع له واجيب بصحة ان تكون اللام للعاقبة
لا لمحل الوضع اعني انما وضع لاجل الدلالة على قرب الخبر فحينئذ
لا يقتضي كلامه ان الموضوع له الدلالة على قرب الخبر قوله
كاد وهي اشهر تلك الافعال ومن ثم بدا بها واتى منها المضارع
واسم الفاعل والمصدر نحو يكاد وكائد وكيدا وكودا بالياء والواو

قوله وكرب بفتح الرا اشهر من كسرها وجا منه المضارع يكرب
بضم الرا كنصر ينصر واسم الفاعل نحو كارب ولم يجي منها المصدر
قوله واوشك وجا منها المضارع وهو يوشك وهو اكثر استعمالا
من ماضيها واسم الفاعل موشك وحكي المصدر منها وهو ايشاك
قوله وما وضع للدلالة علي رجائه يقال فيه مثل ما قيل في قوله
ما وضع للدلالة علي قرب الخبر واضافة رجا للضمير من اضافة
المصدر لمفعوله اي رجا المتكلم له اي الخبر والمراد بالرجا هنا
الاشفاق قوله حري بفتح الرا وقد تكسر ولم تتصرف
قال ابن هشام في شرح الشذور ولا اعرف من ذكر حري
من النحويين غير ابن مالك وتوهم ابو حيان انه غلط فيها
وانها بالتنوين اسم لا فعل وابو حيان هو الواهم بل
ذكرها اصحاب كتب الافعال من اللغويين كالسرقسطي
وابن طريف وانشدوا عليها شعرا قوله وعسي وتتصرف
تصرفا ناقصا فقد جا منها المضارع وهو يعسي ويعسوا
وليس لها مصدر قوله وما وضع للدلالة علي الشروع فيه
يقال فيه ما قيل في نظيره من ان لام الدلالة للتعليل لا صلة هو
يوضع والضمير المجرور بفي يعود علي الخبر ومعني الشروع في
الخبر التلبس باول اجزائه فاذا قلت انشا زيد يقرأ
معناه انه تلبس باول اجزا القراة وقس عليه نظائره قوله
وطفق بفتح الفا وكسرها وقد جا منه المضارع بفتح الفا
وكسرها فهو من باب ضرب يضرب او علم يعلم ولم يجي منه
اسم الفاعل وجا منه المصدر علي طفق علي انه من باب
علم ويجي طفق علي انه من باب ضرب قوله وعلق بكسر اللام
كقوله

كقوله اراك علقت تظلم من اجرنا ... وظلم الجار اذلال المجير
قوله وجعل وقد جا منه المضارع وهو يجعل ولم يجي منه
اسم فاعل ولا مصدر قوله وهب كقول الشاعر
هببته اليوم القلب في طاعة الهوي ... فلج كاني كنت باللوم مغريا
وقوله بالتشديد احترازا عن هب بالسكون التي هي من
اخوات ظن مما ينصب المبتدا والخبر علي انهما مفعولان
لها وشاهدها قوله فقلت اجرني ابا مالك ... والا فهبني امرا هالكا
فان اليا مفعول اول لهب وامرا مفعول ثان وهالكا
صفة قوله وكلها اي هذه الافعال باقسامها الثلاثة قوله
يجب كونه جملة فعلية فعلها مضارع ولا بد ان يكون ذلك
المضارع رافعا لضمير الاسم ولا يجوز ان يرفع السببي الا بعد
عسي خاصة كقوله وماذا عسي الحجاج يبلغ جهده
علي رواية الرفع ثم اشترط هذين الشرطين في الخبر اعني
كونه جملة فعلية وكون الفعل مضارعا باعتبار الغالب
والا فقد يكون خبر كاد مفردا كقوله فابت الي فهم وما كدت
ايبا ... وكم مثلها فارقتها وهي تصفر وكذا خبر عسي كقول
الشاعر وقد جعلت قلوص بني زياد ... من الاكوار مرتعها قريب
اكثرت في العذل ملحا دائما ... لا تكثرن اني عسيت صائما وقد
يقع خبر جعل جملة اسمية كقول الشاعر
وجملة ما شرطية كقول ابن عباس رضي الله عنهما فجعل
الرجل اذا لم يستطع ان يخرج ارسل رسولا خبر جعل وهي
جملة شرطية وقد يحذف الخبر كقوله تعالى فطفق مسحا
اي يمسح مسحا فاسم طفق ضمير مستتر فيها جوازا تقديره

هو ومسمى معمول مطلق منصوب بعامل محذوف وهو
يمسح خبر طفق **قوله** وكذا الباقي مبتدا موخر مرفوع
بضمة مقدرة على اليا منع من ظهورها الثقل وكذا مركب من
كاف التشبيه واسم الاشارة فالكاف جارة وذا مبني على
السكون في محل جر والجار والمجرور خبر مقدم والمشار اليه
هو اعراب المثال المتقدم اي والباقي شبيه بهذا المثال
في اعرابه ثم مقيس عليه كقول **الشاعر**
كرب القلب من جواه يذوب حين قال الوشاة هند غضوب
وقوله ولو سيل الناس التراب لاشكوا اذا قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا
ونقول حرى زيد ان يقوم واخلولق السماء ان تمطر هو
وقول الشاعر عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراه فرج
قريب وانشا زيد يتكلم وطفقا يخصفان فالالف ضمير التثنية
اسم طفق مبني على السكون في محل رفع ويخصفان فالالف
ضمير التثنية مضارع مرفوع بثبوت النون والالف
فاعل والجملة في محل نصب خبر كاد وعلق زيد يسمع
وجعل زيد يعدل واخذ يتكلم وقام بكر ينشد وذهب زيد
يفعل واعراب هذه الامثلة واضح فلا نطيل به **قوله** فيمتنع
مع افعال الشروع لان هذه الافعال للحال وان للاستقبال
وبينهما تناف **قوله** ويجب مع حرى الخ هنا بحث وهو ان الاخبار
عما اقترن بان المصدرية يؤدي الى الاخبار بالحدث عن
الذات وذلك انك اذا قلت عسى زيد ان يقوم مثلا يحل المعنى
بعد التاويل بالمصدر عسى زيد القيام فيكون الاصل زيد
القيام وهو فاسد لان زيدا ليس نفس القيام واجيب بانه

من

من قبيل الاخبار بالمصدر للمبالغة على حد زيد عدل او في الكلام
مضاف محذوف يقدر قبل الاسم كان يقال عسى حال زيد او قبل
الخبر كان يقال عسى زيد صاحب ان يقوم قال الاسوالي انه يصير
الامر هكذا قال زيد القيام بنا على التاويل الاول وزيد صاحب
القيام على الثاني وهذا الاخبار صحيح واما **الجواب** بان
ان زايده فغير مرضي لانها عملت النصب والزايد لا يعمل
ويجاب ايضا بان في كلام المصنف تنافيا لانه صرح بان خبر هذه
الافعال يجب ان يكون جملة ثم قال ان خبر بعض
هذه الافعال يقترن بان المصدريه ومعلوم ان الخبر ان
اقترن بان المصدرية يكون في قوة المفرد وليس جملة فان
الحرف المصدري يخرج ما اقترن به من الجملة الى الافراد فلو
قال ويشترط في خبر هذه الافعال ان يكون فعلا مضارعا لكان
اخصر واولى لسلامته من ورود هذا الاعتراض عليه **قوله**
ويغلب مع عسى كقوله تعالى عسى الله ان يكف باس الذين
كفروا فهل عسيتم ان توليتم ان تفسدوا في الارض ونحو ذلك
ومن القليل قوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراه
فرج قريب فان يكون خبر عسى ولم يقترن بان والكرب اسمها
والموصول صفة وجملة امسيت فيه صلة قال بعضهم وكان
القياس وجوب اقتران خبر عسى بان ومن ثم ذهب جمهور
البصريين الى ان حذفها بعد عسى ضرورة وظاهر كلام سيبويه
انه لا يختص بالشعر **قوله** واوشك والغالب في خبرها ان
يقترن بان كقول **الشاعر** ولو سيل الناس التراب لاوشكوا
اذا قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا ويقل مجيه بدونها كقوله

يوشك من نومه منيته ۞ في بعض غراته يوافقها ۞ ونقل
في التصريح عن الشلوبين ان خبرها وشك لا يجب اقترانه
بان الا ان جعلت للترجي كعسى واما ان جعلت للمقاربة
ككاد فلا **قوله** ونقل مع كاد وكرب قال الناظم الطبلاوي
واذا اقترنت كاد وكرب واوشك بان فهي بتقدير حرف الجر
اي كاد وكرب من ان يقوم واوشك في ان يقوم ثم حذف حرف
الجر على القياس واوجبوا هنا حذفه لكثرة الاستعمال
الرابع عشر خبر ما الحجازية نسبة لاهل الحجاز لانهم هم الذين
نطقوا بها عاملة عمل ليس فرفعوا بها الاسم ونصبوا الخبر
وبلغتهم جا التنزيل* احترز به عن ما التميمية اي التي
نطق بها بنو تميم مهملة ليست عاملة فيقال على لغتهم
ما زيد قايم فما نافية مهملة وزيد مبتدا وقايم خبره وعلى
لغة اهل الحجاز ما زيد قايما ما نافية حجازية تعمل عمل ليس
ترفع الاسم وتنصب الخبر وزيد اسمها وقايما خبرها وانشد
على لسان بني تميم ۞ ومهفهف الاعطاف قلت له انتسب
فاجاب ما قتل المحب حرام ۞ برفع الجزئين اي انا تميمي لا حجازي
قال الاصمعي ان ما لم تجي في الشعر الاعلى لغة تميم اي ما خلا
ابيات قليلة وانما عملت ما النافية عمل ليس لقوة شبهها بها
في نفي الحال والدخول على المعارف والنكرات وفي دخول البا
في خبرها فهذه اوجه ثلاثة اشتركت مع ليس فيها **قوله** وانما
تعمل هذا العمل بشروط اربعة ذكر المص منها ثلاثة ويبقى شرط
رابع وهو ان لا يتقدم معمول خبرها على اسمها فان تقدم نحو
قوله وما كل من وافي منى انا عارف بطل عملها وجوزه البعض في
في

*قال تعالى ما هن امهاتهم ما هذا بشرا ونحو ذلك ووصف ما الحجازية صح

في العمل فلا يتصرف في معمول خبرها بالتقديم الا اذا كان
المعمول ظرفا او جارا ومجرورا نحو ما عندك زيد مقيما وما بي
انت معنيا وذلك لانهم توسعوا في الجار والمجرور والظرف ما لم
يتوسع في غيرهما **قوله** ما ان زيد ذاهب ومثله قول الشاعر
بني غدانة ما ان انتم ذهب ۞ ولا صريف ولكن انتم الخزف ۞
وروي ما ان انتم ذهبا بالنصب وخرج على ان نافية مؤكدة
لما وليست زايدة وانما بطل عملها اذا اقترنت بها ان لانها
محمولة على ليس في العمل وليس لا يقترن اسمها بان فبعدت
عن مشابهتها لليس ولوجود الفاصل بينها وبين معمولها
ولان ان الزايدة في صورة ان النافية فكان النفي انتقض لان
نفي النفي ايجاب **قوله** نحو ما في الدار رجل ومثل قولهم ما
مسي من اعتب وتمثيل المص بهذا المثال اشارة الى ان عملها
يبطل اذا تقدم الخبر مطلقا ولو جارا ومجرورا وذهب ابن
عصفور الى جواز تقدم الخبر اذا كان ظرفا او جارا ومجرورا
فلا يبطل عملها عنده قال الربعي انه القياس لبقاء معنى
النفي خصوصا وقد توسعوا في الظروف والمجرورات
قوله ليس الطيب الا المسك بالرفع فليس مهملة والطيب
مبتدا والاداة حصر والمسك خبر الطيب قال في التسهيل ورفع
ما بعد الا في نحو ليس الطيب الا المسك لغة تميم الا ان اما
لغة الحجاز فهو النصب كما نقله ابو عمرو ابن العلا وهذه
المسيلة جرت بين ابي عمرو وعيسى ابن عمر الثقفي وابي
عمرو ابن العلا كان عيسى ينكر الرفع وابو عمرو يجيزه فاجتمعا
فقال له عيسى في ذلك فقال له ابو عمرو نمت يا ابا عمرو وادلج

الناس ليس في الارض حجازي الا وهو ينصب ولا تميمي
الا وهو يرفع ثم وجه ابو عمرو خلفا الاحمر وابا محمد
اليزيدي الى بعض الحجازيين وجهدا ان يلقناه الرفع فلم
يفعل والى بعض التميميين وجهدا ان يلقناه النصب فلم يفعل
ثم رجعا واخبرا بذلك عيسى وابا عمرو فاخرج خاتمه من
اصبعه ورمى به الى ابي عمرو وقال هو لك بهذا فقت الناس
قوله في ما يعمل عمل ليس الا النافية للوحدة فانها تعمل
عمل ليس عند الحجازيين ايضا لكن عملها خاص بالشعر
ويشترط تنكير معمولها نحو تعز فلا شي على الارض باقيا
ولا وزر مما قضى الله واقيا ومثلها لات فانها تعمل عمل
ليس ونص سيبويه على انها لا تعمل الا في الحين بكثرة وفي
الساعة والاوان بقلة ولا يجمع في الكلام بين اسمها وخبرها
لضعفها في العمل والغالب حذف اسمها نحو قوله ولات
حين مناص اي ليس الحين حين فرار ومن غير الغالب
حذف الخبر وبقاء الاسم وعليه قرا شاذا ولات حين مناص
برفع حين وكذا يعمل عمل ليس ان النافية وهي لغة اهل
العالية كقول بعضهم ان احد خيرا من احد الا بالعافية
وقول الشاعر ان هو مستوليا على احد الا على
اضعف المجانين واعمالها نادر كما في الاوضح تبعا لابن
مالك بل ذكر الفرا واكثر البصريين المنع قوله الا البدل
استثنى البدل من بعض التوابع مبني على ما ذهب اليه الاخفش
والرماني والفارسي واكثر المتاخرين فانهم قالوا ان العامل
في البدل ليس هو العامل في المبدل منه بل عامل مقدر مماثل
لعامل

١٥٦

لعامل المبدل منه واستدلوا على ذلك بالسماع والقياس اما
السماع فنحو قوله تعالى لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم سقفا
من فضة فقد اعيد الجار في البدل وهو لبيوتهم وغيره كذلك
من الاي والاشعار واما القياس فلان البدل مستقل ومقصود
بالذكر ولهذا لم تشترط مطابقته للمبدل منه تعريفا وتنكيرا اهـ
ومذهب سيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري وابن الحاجب
ان العامل فيه هو العامل في المبدل منه اذ المتبوع في حكم
المطرح فكان عامل الاول باشر الثاني وقد رد الرضي اعتقاد الاول
الاولين كما نقله الناصر الطبلاوي في شرحه الخامس عشر
الفعل المضارع اي تقييد الحكم الفعل المضارع بعدم اتصال
النونين به ليكون الاعراب لفظيا ظاهرا اما اذا اتصل
به نون النسوة او نونا التوكيد فانه يكون مبنيا فاذا دخل
عليه ناصب او جازم كان اعرابه محليا وقد علمت ان المراد
بالمنصوبات في كلامه سابقا ما يشمل المنصوب لفظا او تقديرا
او محلا فتدبر قوله وبنواصبه المتفق عليها الذي فيه نظر اذ قد
ذهب الزجاج والفارسي الى ان النصب بعد اذن بان مضمرة
وذهب الاخفش الى ان كي بجميع استعمالاتها حرف جر
وانتصاب الفعل بعدها بان مضمرة قوله ان بفتح الهمزة
وسكون النون احترازا عن ان بكسر الهمزة فانها من
الجوازم وهي بكسر الهمزة او فتحها مع تشديد النون فيهما
فانهما ناسخة تنصب الاسم وترفع الخبر فالمراد بان هاهنا
ان المصدرية وانما لم يقيدها بالمصدرية لانها المتبادرة عند
الاطلاق فخرجت ان المفسرة وهي التي سبقت بجملة فيها

معنى القول دون حروفه وتاخر عنها جملة ولم تتقدم ان بجار
لا لفظا ولا تقديرا نحو قوله تعالى اذ اوحينا الي امك ما يوحي
ان اقذفيه في التابوت وخرجت الزائدة وهي التالية للما نحو
فلما ان جا البشير والواقعة بعد الكاف ومجرورها كقوله
كان ظبية تعطو الي وارق السلم ❊ بجر ظبية او بين القسم
ولو نحو اقسم ان لو ياتيني زيد لاكرمته وسميته ان الناصبة
مصدرية لانها تسبك مع مدخولها بمصدر نحو عجبت من ان تقوم
اي من قيامك ثم محل كونها ناصبة اذا لم يفصل بينها وبين الفعل
السين فان فصلت السين بينها وبين الفعل كانت مخففة من
الثقيلة نحو قوله تعالي ان سيكون منكم مرضى فان ان مخففة
من الثقيلة اسمها ضمير الشان وجملة ان سيكون الخ في محل
رفع خبرها **قوله** ولن وهي حرف يفيد النفي والاستقبال
بمجرده نحو ان الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذبابا
وقد زعم الزمخشري ان لن تفيد تاكيد النفي وتابيده فقولك
لن افعله كقولك لا افعله ابدا ومنه قوله تعالي لن يخلقوا
ذبابا وقد رد علي الزمخشري بما لا يسع المقام ذكره قال
الناصر الطبلاوي وقد وافقه علي التابيد جماعة بل قال
بعضهم ان منعه مكابرة **قوله** واذن وهي حرف بسيط
عند الجمهور وقيل حرف مركب فقيل من اذ وان نقلت حركة
الهمزة الي الذال ثم حذفت الهمزة وقيل من اذا وان فحذفت
همزة ان ثم الف اذا لالتقا الساكنين قال الرضي والذي يلوح
لي ويغلب علي ظني ان اصلها اذ حذفت الجملة المضاف
اليها وعوض عنها التنوين لما قصد جعله صالحا لجميع الازمنة

بعد

١٥٧

بعدما كان مختصا بالمضاف بالماضي اهـ واختلف برسم بالنون
او بالالف فمذهب المبرد انها ترسم نونا حتي انه قال اشتهي ان
اكوي يد من يكتبها بالالف لانها مثل ان ولن وقيل ترسم الفا
مطلقا وقيل ان نصبت رسمت بالالف وان اهملت رسمت بالنون
للفرق بينها وبين اذا الظرفية لئلا يقع الالتباس وهي حرف
جواب وجزا عند سيبويه قال الشلوبين هي كذلك في كل موضع
وقال الفارسي في الاكثر كقولك لمن قال ازورك اذن اكرمك فقد
اجبته وجعلت اكرامه جزا زيارته اي ان زرتني اكرمتك وقد
تتمحض للجواب بدليل انه يقال احبك فتقول اذن اظنك صادقا
اذ لا مجازاة هنا اذ الشرط والجزا كما قال الرضي اما في المستقبل
او في الماضي ولا مدخل للجزا في الحال **قوله** فلانها تخلص المضارع
للاستقبال اي تعين زمان المضارع الذي دخلت عليه للاستقبال
بعد ان كان محتملا له وللحال اما لانه مشترك علي ما ذهب اليه
السيد او انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال كما ذهب اليه
الرضي قال السيوطي وهو المختار وعلي كل من القولين
تكون ان قرينة علي ان المراد بالمضارع الاستقبال سوا كان
مشتركا او حقيقة ومجازا وذلك لاحتياج كل من المشترك
والحقيقة والمجاز للقرينة الا ان القرينة في المشترك لتعين
المراد وفي المجاز لمنع ارادة المعني الحقيقي **قوله** وتقول فعل
مضارع منصوب الخ والنصب بها اتفاق البصريين والكوفيين
وربما جزمت ومنه قول الشاعر ❊ اذا ما غدونا قال ولدان
اهلنا ❊ تعالوا الي ان ياتنا الصيد نحطب ❊ وقد تهمل فيرفع
المضارع بعدها ومنه قول الشاعر ❊ ان تقران علي اسما ويحكما

٭ بني السلام وان تشعرا حداث ومنه ايضا قراءة ابن محيصن
لمن اراد ان يتم الرضاعة بضم الميم **قوله** لن حرف نفي
الخ ونبرح فعل مضارع وهو من اخوات كان يرفع الاسم
وينصب الخبر اسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن
وعاكفين خبره منصوب بالياء لانه جمع مذكر سالم وعليه
جار ومجرور متعلق بعاكفين وحتى حرف غاية وجر ويرجع
منصوب بان مضمرة وجوبا بعد حتى والينا متعلق بيرجع
وموسى فاعل يرجع وقد تجزم لن ومنه قول الشاعر
فلن يحل للعينين بعدك منظر ٭ فان يحل فعل مضارع
مجزوم بلن وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها
دليل عليها ولا يضر فصل بالقسم نحو قول الشاعر ٭ قوله
اذن والله نرميهم بحرب ٭ يشيب الطفل من قبل المشيب
وذلك لان القسم جيء به للتاكيد فلا يمنع النصب كما لا
يمنع الجر في قولهم ان الشاة لتجتر فتسمع صوت والله
ربها ومثل الفصل بالقسم الفصل بلا نحو اذن لا اكرمك لان
لان النافي كالجزء من المنفي وكذلك النداء نحو اذن يا زيد
اكرمك وقد اجاز ابن عصفور الفصل بالظرف والجار
والمجرور كما اشير الى ذلك في قول بعضهم ٭ ٭ ٭
اعمل اذن اذا اتتك اولا ٭ وسقت فعلا بعدها مستقبلا ٭
واحذر اذا اعملتها ان تفصلا ٭ الا بحلف او نداء او بلا ٭
وافصل بظرف او بمجرور على ٭ راي ابن عصفور رئيس النبلا ٭
ولو وقعت اذن بعد الواو والفاء جاز اعمالها نظرا لكون ما
بعد العاطف جملة مستانفة والغاؤها نظرا لتقدم حرف
العطف

العطف وهو الاكثر نحو واذن لا يلبثون خلفك الا قليلا فاذن
لا يوتون الناس نقيرا وقرا شاذا بالنصب فيهما **قوله** اي
لعدم اساءتكم العدم تفسير للا والاساءة تفسير للمصدر
المنسبك من كي والفعل قال الناصر اللقاني وفي كون
تاسوا الاساءة تنبيه نظر بل الظاهر انه الاسى اي الحزن اذ
المعنى لكيلا تحزنوا وفي القاموس اسا كرضي اسا اي
حزن فتامل **قوله** تقدم لام التعليل عليها قال الشهاب عميرة
ان قلت فلو فرض في هذه الحالة النطق بان بعدها نحو لكي
ان تقضيني قلت هي بدل من كي لان كي بعد اللام بمعنى ان
وهذا كما ان اللام بعد كي التعليلية في نحو قولك لتقضيني بدل
من كي واعترضه الشيخ محمد الشوبري كما نقل من خطه
بانه اذا اراد البدل الذي هو احد التوابع ففيه نظر لانه
لم يدخل في المعرف واذا اراد المعوض ففيه الجمع بينه
وبين معوضه فليتامل **قوله** وتضمر ان الخ هذا مذهب
البصريين وخالف الكوفيون فذهبوا الى ان الاربعة الاول
ناصبة بنفسها وقال الجرمي ان الثلاثة الاخيرة ناصبة
بنفسها فان قلت قوله هنا وتضمر ان بعد اربعة من
حروف مخالف لقوله في شرح الاجرومية والحاصل ان ان
تضمر بعد ثلاثة من حروف الجر وهي اللام وكي التعليلية
وحتى والجواب انه لا مخالفة لان قوله هناك وهي اللام
شامل للام التعليل والجحود **قوله** فلام التعليل وتسمى
هذه اللام ايضا لام كي لدخولها عليها وكونها بمعناها
في بعض الاحوال هذا ولو اطلق اسم اللام بمن التقييد

بكونها للتعليل لكان اخصر واشمل ليدخل لام العاقبة كقوله
تعالى فالتقطه ال فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا فان اللام
هنا ليست للتعليل لانهم لم يلتقطوه لذلك بل ليكون لهم
قرة عين فكانت عاقبته ان صار لهم عدوا وحزنا وليدخل
اللام الزائدة ويقال لها المؤكدة كقوله تعالى انما يريد الله
ليذهب عنكم الرجس يريدون ليطفئوا نور الله بافواههم
وامرنا لنسلم لرب العالمين وغيرهم فقال اراد المص بلام
التعليل ما يشمل هذين بنوع من التاويل **قوله** وحتى هي
بمعنى الى اذا كان مجرورها اسما صريحا نحو حتى مطلع
الفجر وان كان مؤولا من ان والفعل فتارة تكون بمعنى
الى وذلك اذا كان ما بعدها غاية لما قبلها كمثال المص وتارة
تكون بمعنى كي وذلك اذا كان ما قبلها علة لما بعدها نحو
اسلم حتى تدخل الجنة ويحتملهما قوله تعالى فقاتلوا التي
تبغي حتى تفيء الى امر الله **قوله** بالنسبة الى ما قبلها سواء
كان مستقبلا بالنظر الى زمن التكلم اولا فالاول كقوله تعالى
حتى يرجع الينا موسى فان رجوع موسى عليه السلام
مستقبل بالنسبة الى الامرين جميعا اعني زمن التكلم وما قبل
حتى وهو ملازمتهم للعكوف على عبادة العجل والثاني
كقوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول في قراءة من نصب
يقول فان قول الرسول والمؤمنين مستقبل بالنظر الى
الزلزال لا بالنظر الى زمن الاخبار فان الله تعالى قص علينا
ذلك بعد ما وقع فان لم يكن الفعل الذي بعد حتى مستقبلا باحد
الاعتبارين امتنع اضمار ان وتعين الرفع كقولك سرت حتى
ادخلها

١٥٩

ادخلها اذا قلت ذلك وانت في حالة الدخول **قوله** اختها في
الجزم المراد بالاخت هنا النظير ففيه مجاز بطريق الاستعارة
التصريحية تقدم لك تقريره في نظائره وقوله في الجزم بيان
لوجه الشبه او اختها في الدلالة على النفي واختلف في لما هذه
فقيل مركبة من لم الجازمة وما الزائدة كما زيدت في ايضا وقيل
هي بسيطة **قوله** فيفيد الكلام معها قال الرضي ومعنى التقرير
الجاء المخاطب الى الاقرار بامر يعرفه كقوله تعالى الم نربك فينا
وليدا وقوله الم نشرح لك صدرك **قوله** فالحروف ان وهي
تقتضي الربط من غير اشعار بزمن ولا شخص ولا مكان
ولا حال ومثلها اذ ما كما سياتي وهما موضوعان لمجرد الدلالة
بخلاف بقية الادوات كما ستعلمه وريد ابها لانها ام الباب وقد
تم يحذف بعدها الشرط والجزاء معا في الشعر كقوله ⁘
قالت بنات العم يا سلمى وان ⁘ كان فقيرا معدما قالت وان ⁘
قوله وقيل هي اسم والى هذا ذهب المبرد وابن السراج والفارسي
قوله والاسم نوعان قال في الصفوة اعلم ان هذه الاسماء
وضعت موضع ان لضرب من الايجاز والاختصار وبيانه
انك اذا قلت من تضرب اضرب كان حقه ان يقال ان
تضرب زيدا اضرب زيدا وان تضرب عمرا اضرب عمرا
وان تضرب خالدا اضرب خالدا الى ما لا يمكن حصره ولا
يقدر على استقصائه فاتى باسم عام يشمل الجميع وترك الاتيان
ان معه فقيل من تضرب اضرب فدل ذلك على كل انسان
فلهذا حكم باسميته وبني لتضمنه معنى ان وهو منصوب
المحل على المفعولية فيما ذكرنا من المثال كانك قلت على

تاويل اي انسان تضرب اضرب واذا قلت من يكرمني
اكرمه كان محله مرفوعا بالابتدا على تاويل اي انسان
يكرمني اكرمه وهذا تفسير نحو ما تصنع اصنع اذ المعنى
شيا ما ان تصنع اصنعه لان ما مبهم يقع على كل شي فلما
خصو الشياع اتي به وجعل نايبا حرف الشرط كما ذكرناه
ومحله نصب على المفعولية قوله الاقسام الخمسة سوايه
الاربعة كما في شرح الزور وهو مشي لهم على الصواب في شرح
التوضيح فقال والسادس ما هو متردد بين انواع الاسم
الاربعة وقد سكت الشيخ عن كيف فلم يدخلها في قسم من
من الاقسام الستة المذكورة فعليك بالتامل في ادخالها
قوله ويلزم جواب الشرط قال العيني قوله تات بحث
الاثبات وكذا اثنيا ووقع في بعض النسخ ابيا بالبا الموحدة
من الاباية وهو الامتناع وهو غير صحيح لانه ينعكس به
المعنى قوله وانك مهما تامر القلب يفعل * صدره اغرك
مني ان حبك قاتلي * والبيت لامري القيس من معلقته
قوله فمهما اسم شرط اي على الاصح والدليل عليه قوله
تعالى مهما تاتنا به من اية فعاد الضمير المجرور اليها ولا يعود
الضمير الا على الاسم قوله فاذا اسم شرط واما ما فزايدة
للتوكيد وقيل هي شرطية كررت لما اختلف اللفظان ذكره
ابو البقا قوله ومحل الجملة الابتدائية جزم مراده
بالابتدائية المصدرة بالمبتدا لا المستانفة اذ لا محل لها
من الاعراب والدعا في الاية الشريفة بمعنى التسمية لا هو
للطلب صرح به الزمخشري وغيره قوله ايا عوض عن
المضاف

المضاف اليه وتقرير الكلام ادعوا الله او ادعوا الرحمن اي هذين
الاسمين فتسموا فهو حسن واما وقع قوله تعالى فله الاسما
الحسنى موضع فهو حسن لانه يفيد ذلك مع اثبات الحسنى لساير
اسمايه اذ لا خفا في ان هذين الاسمين من جملتها فما ثبت
لما ثبت لهما ثم ضميره للمسمى جل وعلا لا للاسم قوله متى
اضع العمامة صدره انا ابن جلا وطلاع الثنايا * وبعده
فان مكاننا من حميري * مكان الليث من وسط العرين *
والياء المشددة من حميري زايدة كما في احمري ويحتمل انها
للنسبة وحذف الموصوف اي فان مكاننا من نسب حميري
وحمير قبيلة من اليمن كانت منها الملوك فيما سلف والليث
الاسد والعرين ماواه والمعنى انا المقتحم للامور العظام
متى اضع العمامة عن راسي تعرفوني فلست بمجهول فان
مكاننا من حمير مكان الليث في وسط عرينه الوغي بالغه
وفيه ايما الى انه من اشرف بني حمير قوله يدركم جواب
الشرط وقد قرئ يدركم بالرفع وهو شاذ قوله فعل
الشرط هذا هو المشهور وبعضهم يسميه شرطا وذلك لانه
علامة على وجود الفعل الثاني والعلامة تسمى شرطا قوله
جواب الشرط الخ اما وجه تسميته جوابا فلانه لما لزم
على الاول صار كالجواب الاتي بعد كلام السايل واما وجه
تسميته جزا فلانه لما كان مترتبا على ما قبله اشبه الجزا على
من ثوابه او عقاب قال الناصر اللقاني وانهم نعبيرهم
بالجواب والجزا ان الاول وهو فعل الشرط سبب للثاني
فادوات الشرط هي ما تدخل على شيين فتجعل اولهما سببا

لثانيهما وليس المراد السببية الحقيقية بل المراد بجعل
سببا ان المتكلم اعتبر سببيته شي اخر بل ملزومية شي ء
لشي او جعلها دالة عليه قال الجامي ان يكون الفعل الاول
سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر
المتكلم بينهما نسبة يصح ان يوردهما في صورة السبب والمسبب
بل اللازم والملزوم كقولك ان تشتمني اكرمتك فالشتم ليس
سببا حقيقيا للثاني لا خارجا للاكرام والاكرام سببا حقيقيا
له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك النسبة اظهارا
لمكارم الاخلاق يعني انه منها بمكان يصير الشتم الذي
هو سبب الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده قوله
المجرور لانه قسمان ال في المجرورات جنسية تبطل معنى
الجمعية فصح الاخبار عنه المثنى او ان القسمين لما كان كل
واحد منهما مشتملا علي جزئيات كثيرة كان جمعا في المعنى فحصل
من هذه الحيثية التطابق بين المبتدا والخبر قوله لا بالاضافة
علي الاصح القول بان العامل في المضاف اليه معنى الاضافة
قال الرضي انه ليس بشي لانه ان اريد كون الاسم مضافا اليه
فهذا هو المعنى المقتضي والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي
وان اريد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف اليه فينبغي
ان يكون العامل في الفاعل والمفعول ايضا النسبة التي بينهما
وبين الفعل اه وبقي قول ثالث وهو ان العامل هو الحرف
المقدر نظرا الي معناه في الاصل هو المقوم للاضافة بين
الفعل والمضاف اليه اذ اصل غلام زيد غلام حصل لزيد
فمعنى المضاف قايم بالمضاف اليه لاجل الحرف وهذا الخلاف
انما

انما هو بالنسبة للاضافة المعنوية واما اللفظية ففي عامل
المضاف اليه فيها اشكال نقله الناصر الطبلاوي عن
الرضي في شرحه قوله ورب بضم الراء وفتح الموحدة
مشددة ومخففة وبضمها ايضا مع اسكان البا ويقال
ربت بضم الراء وفتح الموحدة مشددة ومخففة وربتما
ايضا مع اسكان مخففة وتا تانيث قال الناصر وقد
ذكرت لها في بعض التعاليق اكثر من ماة لغة قوله
والثاني ثلاثة اقسام هذه الاقسام الثلاثة خاصة
بالاضافة المعنوية دون اللفظية قوله ما يقدر باللام
بان يكون المعنى عليها لا ان الحرف هو العامل لانه خلاف
الاصح ومعنى ذلك ان تكون الاضافة المعنوية بحيث
تستفاد منها الخصوصية والمناسبة المستفادات من
اللام اذا ذكرت اللام مع المضاف اليه وضابط الاضافة انه
لا يكون المضاف اليه جنسا للمضاف ولا ظرفا له قوله وما يقدر
بمن اي الجنسية وضابط هذه الاضافة ما يستفاد من ذكر
ان يكون المضاف اليه جنسا للمضاف قوله وما يقدر بفي
بان يستفاد من تلك الاضافة ما يستفاد من ذكر في وضابط
هذا القسم ان يكون المضاف اليه ظرفا للمضاف قوله
وبعضهم حصر المجرورات في المضاف اليه وممن ذهب
الي هذا ابن الحاجب في الكافية قوله او تقديرا به مرادا
قال ابن الحاجب واحترزت بمرادا عن المفعول فيه
والمفعول له لان حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد اه
وبذا اتضح قيد مرادا وكان الاولى له ذكره لاخراج

ما ذكر قوله ذكر الجمل واقسامها هذه ترجمة اي هذا موضع
ذكر الجمل اي احكام الجمل والمراد بالاحكام ما يعرض من
كونها ذات محل من الاعراب اولا ومراده بالاقسام انقسامها
الي صغرى وكبرى واسمية وفعلية وغير ذلك من الاقسام
الاتية الجملة كل مركب اي حقيقة الجمل ذلك وقوله اسنادي
اي في الاصل او في الحال وقوله افاد كقولك قام زيد ام لم يفد
نحو ان قام زيد فالجملة اعم من الكلام لصدقها علي الاخير
فالكلام يشترط فيه الافادة بخلاف الجملة ولهذا تسمعهم
يقولون جملة الجواب جملة الصلة جملة الشرط الي غير
ذلك مع ان شيئا من هذه الجمل ليس وحده مفيدا وذهب
بعضهم الي ترادف الجملة والكلام واختاره ناظر الجيش ه
قايلا انه الذي يقتضيه كلام النحاة واما اطلاق الجملة الواقعة :
خبرا او وصلة فاطلاق مجازي باعتبار ما كان اولا وتمام
الكلام في هذا المقام مفصل فيما كتبناه علي شرح القواعد
قوله وقايم زيد كذا هو في النسخ بدون همزة الاستفهام
والاحسن ان تقول واقايم زيد ليحصل الاعتماد واعرابه
قايم مبتدا وهو مسند وزيد فاعل به اغنى عن الخبر وهذا
علي مذهب الاخفش ومن تبعه فانه لا يشترط الاعتماد في
اعمال الوصف فيكون المص جرى علي طريقته اما من
يشترط الاعتماد فقايم عنده خبر مقدم وزيد مبتدا مؤخر
وهذا مذهب الجمهور الصحيح فعلي مذهب الجمهور لا يصح
التمثيل ولك ان تقول لا يتعين جعله مثالا للمسند بل يجوز
ان يكون مثالا ثانيا للمسند اليه للاشارة الي انه لا فرق
بين

١٦٤ بين ان يكون المسند اليه في رتبته اولي قوله فجملة كيف
جا زيد كيف اسم استفهام في محل نصب علي الحال من
وانما تقدمت الحال هنا وان كان حقها التاخير لان الاستفهام
له صدر الكلام قوله وفريقا كذبتم فريقا مفعول مقدم ه
وحقه التاخير لكنه عدم جوازا وفي المثال الذي قبله قدم
الاسم وهو كيف وجوبا لما ذكرنا من التعليل قوله فانه تلحق
بقي من التقسيم جملتان الخ قال الشهاب عميرة هذا السوال
بالنسبة المشروطية قليل الجدوى وذلك لانها ان صدرت باسم
دخلت في عبارة الفقه السابقة وان صدرت بحرف دخلت
في عبارته اللاحقة قوله واما الظرفية الخ اعلم ان الظرف
والمجرور اذا اعتمد علي اداة نفي او استفهام ووقع بعدهما اسم
مرفوع فالاخفش والكوفيون يجيزون ان يرفع كما يجيزون
ذلك دون اعتماد وسيبويه والجمهور لا يجيزون رفعه دون
اعتماد فقول المص واما الظرفية الخ مع تمثيله بعدك مال
بدون اعتماد انما يتمشى علي قول الاخفش والكوفيين قوله
يجب ان يكون مفردا ومن ثم كان قول ابن هاني ؛ ؛
كان صغرى وكبرى من فواقعها ؛ حصبا در علي ارض من الذهب
لحنا كما ذكره في التوضيح وقال في شرح القطر ولا يجوز ان
يقول كبرى ولا صغرى ولا اكبر ولا اصغر ولحنوا العروضيين
في قولهم فاصلة كبرى وفاصلة صغرى ولحنوا ابا نواس
قوله والصغرى ما كانت خبرا لمبتدا سوا كانت اسمية او فعلية
وقد ظهر مما ذكره ان الجملة الكبرى لا تكون اسمية وان
الصغرى تكون اسمية وفعلية قوله لا خبرا استغنى المص لا

عيسى عن ابن هشام تصريح في بانه لحن قال أنا سرة
الطللا وبي والصحيح انه مسموع وقد انشدوا اية
في باب القسم من شرح التسهيل قوله جوابا به
تنجوا اعتمد فوربنا لعن عمل اسلفت لا عبر تسال قوله
الاولي للابتدائية اي الواقعة في ابتدا الكلام اسمية كانت
او فعلية قال في المغني وتسمي ايضا المستانفة وهو اوضح
لان الابتدائية تطلق ايضا على الجمل المصدرة بالمبتدا ولو
كان لها محل اعرابي اما البيانيون فيخصون الاستيناف بما
كان جوابا لسوال مقدر نحو قالوا سلاما قال سلام فان
جملة القول الثانية جواب سوال تقديره فماذا قال لهم
ولذا فصلت عن الاولي فلم تعطف قوله فجملة انزل صلة
الذي فلا محل لها من الاعراب واما الموصولة ففي محل جر وزعم
بعضهم ان الصلة في مثل هذا وان كان لا محل لها لكن يصح ان
يقال ان الموصول وصلته معا لهما محل وهو الجر في مثل هذا
المثال وذلك لانهما كالكلمة الواحدة قال ابن هشام والحق
خلاف ذلك بدليل ظهور الاعراب في نفس الموصول نحو
قوله تعالي ربنا ارنا الذين اضلانا وا اكرم ايهم عندك
الي غير ذلك قوله فجملة نسوا صلة ما وهي موصولة في محل
جر علي الاصح فهو مجرور بالبا بعد التاويل بالمصدر اي بنسيانهم
واما الصلة وحدها وهي نسوا فلا محل لها من الاعراب
لانها صلة الموصول وكذا الموصول الحرفي وحده لا محل له من
الاعراب اذ الحرف لا اعراب له لفظا ومحلا قوله وصلة
الحرفي لا تحتاج اليه بل يصح تعلق الرابط به لانه لا يعود الا علي
الاسما

الاسماء وبه يخالف الحرفي الاسمي في انه لا يصح ان
تقول في بما نسوا يوم الحساب ان فيهما وصلتها في
محل جر لان الموصول الحرفي لا اعراب له اصلا بخلاف
الاسمي قوله الثالثة المعترضة بكسر الدال على
الاسناد المجازي كعيشة راضية ويجوز فتحها على انه
انه من باب الحذف والايصال اي المعترض بها قال
في الصحاح واعترض الشي صار عارضا كالخشبة المعترضة
في النهر واعترض الشي دون الشي اي حال دونه اه
وفايدة الاعتراض تقوية الكلام او تحسينه او تبيينه
قوله بين شيين متلازمين اي متطالبين وهذا اصطلاح
النحاة واما البيانيون فقد يثبتون الاعتراض في اخر
الكلام قال الزمخشري في قوله تعالي ونحن له مسلمون
فانه كما يصح ان تكون الجملة حالا من فاعل نعبد او من
مفعوله يصح ان تكون اعتراضية موكدة اي ومن حالنا انا
مخلصون التوحيد قال في المغني ويرد عليه من لا يعرف
هذا العلم كابي حيان توهما منه انه لا اعتراض الا ما يقول
النحويون وهو الاعتراض بين شيين متطالبين قوله
تفسير لمثل قال في المغني الا باعتبار ما يعطيه ظاهر
اللفظ من كونه قدر جسدا منه طين ثم كون باعتبار
المعنى اي ان شان عيسي كشان ادم في الخروج
عن مستمر العادة وهو التولد بين ابوين قوله
وفصل الشلوبين هو ابو علي عمر ابن محمد ابن عمر
الازدي من اهل اشبيلية رايس النحاة وشيخهم

اخذ العربية عن ابي اسحاق ابن ملكون وابي الحسن
ابن يحيي ابن خسية وغيرهما وسمع من ابي بكر ابن الجد
كتاب سيبويه وغيره وكان في وقته علما في العربية
اليه يرحل الناس من بلاد الغرب الابحاري والابياري
وهو شيخ شيوخنا ابي الحسن الابذي وابي الحسن ابن
الضايع وابي الحسن ابن ابي الربيع وابي جعفر الكبلي
وغيرهم من شيوخنا وشيخ شرق الوبد ابي عبد الله
محمد ابن ابي الفضل الرسي والاستاذ ابي الحسن ابن
عصفور والاستاذ ابي العباس ابن الحاج والاستاذ
ابي ذكريا ابن ذي النون والاستاذ ابي جعفر ابن
رقيقة وغيرهم من مشايخ النحاة ولم نتجب احدا فيما
علمناه من اهل النحو انجابه وقد جمعت من تلاميذه نحوا
من ثلاثين تلميذا ليس منهم احد الا مشهور بالعلم والنحو
مولده سنة اثنين وستين وخمسماية وتوفي منتصف
صفر سنة خمس واربعين وستماية باشبيلية والشلوبين
لقب لابيه ثم غلب عليه وللاستاذ ابي علي رحمه الله
كذا في شرح التسهيل لابي حيان في باب كان **قوله**
كاذا واخواتها اي نظايرها في افادة الشرطية من
غير جزم وهي لو ولولا ولوما وكيف **قوله** ومثال الثانية
قال في المغني والثاني اي الجملة الواقعة جوابا للشرط
جازم لم يقترن بالفاء ولا باذا نحوان تقم اقم وان قمت قمت
اما الاول فلظهور الجزم بلفظ الفعل واما الثاني فلان
المحكوم لموضعه بالجزم الفعل لا الجملة باسرها **قوله**
ولا

ولا باذا الفجايية فان اقترنت باحدهما كانت في محل جزم
كما سياتي في الجمل التي لها محل **قوله** نحو قام زيد وقعد
عمرو وهذا اذا لم تقدر الواو الداخلة على قعد للحال
فان قدرتها للحال لانك تو سقدر قد والجملة بعدها محلها
نصب على الحال من زيد **قوله** والجمل التي لها محل من
الاعراب قيل هذا يقتضي ان الاعراب محل الجملة لانه
الظاهر وان من للبيان مع ان محل الجملة هو المحل الذي
يقع فيه الاعراب لا نفس الاعراب واجيب عن ذلك
بانه جعل الاعراب محلا للجملة مبالغة للزومه
له عند فقد المانع او بان من تبعيضية وهناك مضاف
محذوف اي بعض محال الاعراب **قوله** ايضا قال
الشمني في شرح ديباجة المغني وكلمة ايضا لا تستعمل
الا مع شيين بينهما توافق ويمكن استغنا احدهما عن
الاخر وهو مفعول مطلق حذف عامله وجوبا سماعا
او حال حذف عاملها وصاحبها انتهى والتقدير على الاول
ارجع الى الاخبار بذكر الجمل التي لها محل ايضا واعلم
ان ابن هشام عد الجمل التي لها محل من الاعراب تسعا
فزاد جملتين الاولى المستثناة نحو قوله تعالى لست عليهم
بمسيطر الا من تولى وكفر فيعذبه الله العذاب الاكبر
قال ابن خروف من مبتدا ويعذبه الله الخبر والجملة
في موضع نصب على الاستثنا المنقطع والثانية
المسند اليها نحو سوا عليهم انذرتهم الاية اذا اعرب
سوا خبرا وانذرتهم مبتدا فيكون محلها الرفع **قوله**

رجوعا وعلي الثاني اخبر بما تقدم راجعا الي الاخبار بذكر الجمل التي لها محل انتهى

الواقعة خبرا ومنه الجملة الانشائية نحو زيدا اضربه فجملة
اضربه في محل رفع خبر لزيد على الصحيح وقيل في محل
نصب بقول مضمر هو الخبر بنا على ان الانشائية لا تقع
خبرا قوله مفعولا للقول اختلف في هذه الجملة فقيل
هي مفعول به واليه ذهب الجمهور وقيل مفعول
مطلق اذ هي دالة على نوع خاص من القول واختار ذلك
ابن الحاجب قوله باضافة حيث اليها فحيث اسم مكان
مفعول به لا ظرف قال ابن هشام في شرح اللمحة واذا
سالت عن حيث من قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل
رسالاته فقل مفعول به لا ظرف مكان اذ المعنى
انه تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة
فيه لا شيا في المكان وناصبها يعلم محذوفا مدلولا
عليه باعلم لا باعلم نفسه لان افعل التفضيل
لا ينصب المفعول به بنفسه فلو اولته بعالم جاز
ان ينصبه في راي بعضهم قوله الخامسة الواقعة
جوابا الشرط جازم اعترض بانه لا يخلو اما ان يريد
بالشرط اداة الشرط لا فعل الشرط فان اراد الاول
فالجملة الواقعة ليست بجواب لاداة الشرط وانما هي
جواب لفعل الشرط وان اراد الثاني فقوله جازم فيه
ينافيه اذ الجازمة عنده انما هو الاداة لا الفعل
واجيب بانه اراد الشرط فعل الشرط وبالضمير
في قوله جازم الشرط بمعنى الاداة فيكون استخداما
قوله اذا كانت مقترنة بالفا انما اشترط فيها ذلك لانها

حينئذ

حينئذ غير مصدرية بفعل يقبل الجزم لفظا نحو ان
تقم اقم او محلا نحو ان جئتني اكرمتك قوله فجملة فان
الله به عليم الخ فيه تصريح بان المحل لمجموع الفا وما
بعدها هو الذي عليه جمع وحينئذ فيحمل بقية كلامه
على ذلك بان يراد بالجملة المقترنة بالفا او باذا مجموع
الجملة والفا واذا قوله التابعة لمفرد اي لاسم مفرد
نكرة فان الجملة لا تكون صفة لمعرفة ابدا خلافا للمعرف
بلام الجنس فهو في حكم النكرة ولهذا حمل فيسبني
على الوصف في قول الشاعر: ولقد امر على اللئيم
يسبني؛ لانها معطوفة على جملة ابتدائية ولو نوت
الواو في ونحو حالية لا عاطفة ولا استينافية كانت
الجملة الداخلة عليها في موضع نصب على الحال من
ابوه وكانت قد فيها مضمرة لتقريب الماضي من الحال
ويكون تقدير الكلام زيد قد قام ابوه والحال انه قد قعد
ابوه قوله لا يناسب الجملتين الخ يعني ان عطفت على
الجملة الواقعة خبرا الاخيرة كنت قد عطفت جملة فعلية
على مثلها واذا عطفت على الجملة الكبرى كانت كنت
عاطفا جملة فعلية على اسمية وهما متخالفان قوله
ومن غير الاغلب ظاهر كلام المص انه مثال لغير الاغلب
من النوعين السابقين وليس بظاهر والحق انه مثال
لغير الاغلب من النوع الاول انما يصح لجملة تقع موقع
المفرد ولا محل لها وانه غير واقع ولو قال المص والضابط
في الاغلب ان الجملة التي لا محل لها من الاعراب هي التي

لا تقع موقع المفرد لصح كونه مثالا لهما فتامل قوله
موقع مفرد اي فعل وقوله لا الفعل اي كما في المضارع
وقوله ولا مهمل اي كما في الماضي قوله المخصصة قال
بعض الفضلا اراد بالمخصصة التي قصد بها التخصيص
واحترز بالفعل بهذا الفعل عن الجملة التي قصد ها
بها الحكم لكونها خبرا عن مبتدا في الحال او في الاصل
فلا يكون من هذه القاعدة فلا يقال في مثل زيد
قام ابوه اذ جملة قام ابوه حال لوقوعها بعد معرفة
محضة بل هي خبر فلم تكن الجملة حينئذ محضة ولا
في مثل ارجل قايم ابوه ان جملة قايم ابوه صفة
لرجل لوقوعها بعد نكرة لانها خبر قوله وخرج عن
ذلك الجملة الانشايية نحو هذا عبد بعتكه نريد الجملة
الانشايية وهذا عبد بعتكه كذلك فان الجملتين
مستانفتان لان الانشا لا يكون نعتا ولا حالا الا يجوز
ان يكونا خبرين الا عند من منع تعدد الخبر مطلقا
وهو اختيار ابن عصفور وعند من منع تعدده بالافراد
والجملة وهو ابو علي قوله وغير المخصصة نحو لا هم
يسمعون من قوله تعالى وحفظا من كل شيطان مارد
لا يسمعون الى الملا الاعلى فان الذهن يتبادر الى انه
صفة لكل شيطان او حال منه وكلاهما باطل اذ لا معنى
للحفظ من شيطان لا يسمع وانما هي استيناف نحوي
ونحو زارني زيد نشا لا فيه اولن اسني له ذلك فان
الجملة بعد المعرفة المحضة حال ولكن السيق ولن
ما

ما نعتان لان الحالية لا تتصور بدليل استقبال فيتعين
حينئذ الاستيناف وبعوبات فلان رحمه الله وتقع
بعد نكرة محضة وليست صفة لها لانقطاعها عنها
لفي مستانفة وكذا قوله تعالى قل سأتلوا عليكم منه
منه ذكرا انا مكنا له في الارض فجملة انا مكنا له في
الارض مستانفة لانقطاعها عما قبلها قوله مجمعا
عليه فقد ذهب ابن السراج الى ان الظرف والجار
والمجرور ليس من قبيل المفرد ان ولا من قبيل هـ
الجملة وزعم الكوفيون وابن الطاهر وابن خروف
الى انه لا تقدير في نحو زيد عندك وعمرو في الدار
ثم اختلفوا فقال ابن طاهر وابن خروف الناصب
المبتدا وزعما انه يرفع الخبر اذا كان عينه نحو زيد
اخوك وينصبه اذا كان غيره وان ذلك مذهب
سيبويه وقال الكوفيون ان الناصب امر معنوي
وهو كونهما مخالفين للمبتدا قوله فقوم ذكرهما
بالكلية مراده عدم افرادهما بالكلام بوجه من
الوجوه وقوله اخلال بالعلم اي بالعلم بحكمهما في
الجملة وذلك لان الاخلال حينئذ انما يكون بالنظر
الى القول الذاهب الى انهما لا يتعلقان بشي وقوله
لا سيما على المتعلم في بعض النسخ سيما على النقص
فان ترك افرادهما مما يخل به على كلا القولين قوله بل
بدل اشتمال على حد البدل في قوله تعالى يسالونك
عن الشهر الحرام قتال فيه وعلله البيضاوي البدلية

يقوله لان الاحيان مشتملة علي ما فيهما قال الشيخ
موفق الدين الكواشي وفيه نظر لان الزمان اذا لم
يكن خبرا عن الجثة ولا حالا منها ولا وصفا لها لم يكن
بدلا منها ولكن ان جعلته اذ بمعني ان المصدرية وهو
منقول حسن بدل الاشتمال وتقديره واذكر مريم
انتباذها انتهى ويجوز البيضاوي ان يكون بدل
كل لان المراد بمريم قصتها والظرف الامر الواقع فيه
وهما واحد او انه ظرف لمضاف مقدر وقال ابو حيان
في النهر وان والظرف لما مضي لا يعمل فيه اذكر لانه
مستقبل بل التقدير اذ ما جري لمريم وقت كذا قوله
ولا بد قال في الصحاح لا بد من كذا اي لا فراق منه قوله
ويسمي العامل المتعلق بفتح اللام ويسمي المعمول متعلقا
بالكسر والسر فيه ذلك انه المتعلق التشبيه والمتشبه ه
بالكسر هو المعمول الضعيف وبالفتح هو العامل القوي
ويصح الفتح في المعمول والكسر في العامل لان التعلق
نسبة بينهما فكل منهما متعلق ومتعلق بفتح اللام
وكسرها قوله لا تتعلق بشيء وذلك كالباء في كفى بالله
شهيدا وما ربك بغافل ومن في قوله تعالى ما لكم من
اله غيره وهل في قوله تعالى هل من خالق غير الله
يرزقكم والسر في عدم تعلق الزائدات الحروف ه
الاصلية دخلت لربط الافعال القاصرة عن العمل
في الاسماء والزائد انما دخل في الكلام تقوية وتوكيدا
ولم يدخل للربط ومثل الزائدة الاصلية التي اشبهتها

فلا

فلا تتعلق ايضا بشيء الحاقا لها بالزائدة فمنها لعل في
لغة عقيل كقوله: لعل ابي المغوار منك قريب: فلعل
حرف شبيه بالزائد ومجرورها في موضع رفع بالابتدا
بدليل ارتفاع ما بعدها علي الخبرية ومنها لولا فيمن
قال لولاي ولولاك ولولاه علي قول سيبويه بانها
جارة للضمير فانها بمنزلة لعل في ان ما بعدها مرفوع
المحل بالابتدا ومنها رب في نحو رب رجل صالح لقيته
او لقيت لان مجرورها مفعول في الثاني ومبتدا في الاول
ومنها خلا وعدا وحاشا اذا جرت قوله والمحذوف
تارة يكون عاما وتارة يكون خاصا الخ مقتضاه ان
الاقسام اربعة الاول ان يكون عاما واجب الحذف
الثاني ان يكون خاصا واجب الحذف والثالث
ان يكون جائز الحذف الرابع ان يكون عاما جائز
الحذف وهذا التقسيم صحيح عقلا اما بحسب الخارج
فالقسم الرابع غير موجود بخلاف بقية الاقسام قوله
فان كان عاما فواجب الحذف ربما اوهم ان العام قد
يكون جائز الحذف مع انه لا يكون الا واجبه فلو قال
فانه ان كان عاما كان واجب الحذف ويسمي الظرف
مستقرا لكان اولي قوله مستقرا بفتح القاف ه
والضمير مستقر بكسرها قوله اروا تعاجا لا
ومنه قوله تعالى فخرج على قومه في زينته واما
قوله تعالى فلما رآه مستقرا عنده فزعم ابن عطية
ان مستقرا هو المتعلق الذي يقدر في امثاله فر

فظهر ان الصواب ما قاله ابو البقا وغيره من ان هذا الاستقراء
معناه عدم التحرك لا مطلق الوجوب والحصول فهو كون
خاص والظرف لغو **قوله** اعراب الاستعاذة اعوذ
اصله اعوذ بسكون العين وضم الواو ومثله اقتل
استثقلت الضمة على الواو فنقلت الى العين وبقيت
ساكنة ومصدره عوذ ومعاذ وعياذ قال ابن عطية
ومعنى الاستعاذة الاستجارة والتحيز الى الشيء على
معنى الامتناع به من المكروه والشيطان اسم لكل خبيث
متمرد قرر وقيل لكل متمرد من الجن والانس وغيرهما
واختلف في اشتقاقه فقال الحذاق هو فيعال من
شطن اذا بعد لانه بعد عن الخير ورحمة الله ومنه
قولهم نوى شطون اي بعيدة قال الاعشى
نات سعاد عنك نوى شطون ۞ فبانت والفواد بها رهين
ومنه قيل للحبل شطن لبعد طرفيه وامتداده وقال
قوم ان شيطان ماخوذ من قولهم شاط يشيط اذا
هاج واحترق فهو فعلان ويرد على هذه الفرقة
ان سيبويه حكى ان العرب تقول تشيطن فلان اذا
فعل افعال الشياطين فهذا بين انه تفعيل من شطن
ولو كان من شاط لقالوا تشيط وقال الجوهري
والشيطان نونه اصلية ويقال زائدة فان جعلته
فيعالا من قولهم تشيطن الرجل صرفته وان جعلته
تشيطل لم تصرفه لانه فعلان والرجيم فعيل بمعنى
مفعول كقتيل بمعنى مقتول وجريح ونحوه ومعناه انه
رجم

١٦٨

رجم باللعنة والمقت وعدم الرحمة وقيل هو فعيل بمعنى
فاعل اي يرجم غيره بالاغواء والوسواس **قوله** غير نعت
الذين فان قلت الذين معرفة وغير لا تتعرف بالاضافة
فلا يصح ان تكون صفة له والجواب من وجهين
احدهما ان غير اذا وقعت بين متضادين ولا معرفتين
تعرفت بالاضافة كقولك عجبت من الحركة غير السكون
وكذلك الامر هنا لان المنعم عليه والمغضوب عليه متضادان
الثاني ان الذين قريب من النكرة لانه لم يقصد به قوم
باعيانهم وغير المغضوب عليهم قريب من المعرفة
بالتخصيص الحاصل لها بالاضافة فكل واحد منهما فيه
ابهام من وجه واختصاص من وجه قاله ابو البقاء
قوله متعلق بيعبدوا ولو قيل متعلق بمحذوف تقديره
فعلنا ذلك اي اهلاك اصحاب الفيل لايلاف قريش
وقيل تقديره اعجبوا وقيل بما في السورة قبلها من قوله
فجعلهم كعصف ماكول قال الزمخشري ويويد هذا انهما
في مصحف ابي سورة واحدة بلا فصل والمعنى انه اهلك
الحبشة الذين قصدوهم ليتسامع الناس بذلك فيتهابوهم زيادة تهيب بهم
ويحترموهم فضل احترام حتى ينتظم لهم
الامن في الرحلتين فلا يجترئ احد عليهم وكانت لقريش
رحلتان يرحلون في الشتاء الى اليمن وفي الصيف الى
الشام فيمتارون ويتجرون وكانوا في رحلتهم امنين
لانهم اهل حرم الله وولاة بيته فلا يتعرض لهم
والناس غيرهم يتخطفون ويغار عليهم والايلاف

مصدر الف رباعيا بزنة اكرم يقال الفته والفته ايلافا
وقرا ابن عامر لالاف بدون يا قبل اللام مصدر الف ه
ثلاثيا يقال الفته الفا والافا والف رباعيا نحو قاتل
قتالا واجمع الكل على اثبات اليا في الثاني وهو ايلافهم
قال الناصر الطبلاوي ومن غريب ما اتفق في هذين
الحرفين ان القرا اختلفوا في سقوط اليا وثبوتها
في الاول مع اتفاق المصاحف على سقوطها فيه
خطا فهذا ادل دليل على ان القرا متبعون الاثر
والرواية لا مجرد الخط قوله قريش اسم قبيلة ماخوذة
من التقريش وهو التجمع لاجتماعهم بعد افتراقهم
ومنها انه من القرش وهو الكسب وكانت قريش تجارا
وقد سيل معاوية ابن عباس رضي الله عنهما فقال
سميت بدابة في البحر يقال لها القرش تاكل ولا توكل
وتعلو ولا تعلى واجمعوا على صرفها هنا مرادا
بها الحي ولو اريد بها القبيلة لمنع من الصرف كما في
ساير القبايل قوله بدل من ايلاف بدل كل وقيل
توكيد لفظي للاول ولذلك اتصل بضمير ما اضيف
اليه قال بعض الفضلا اطلق الايلاف ثم ابدل عنه
المقيد بالرحلتين تفخيما لامر الايلاف وتذكيرا بعظيم
النعمة كما تقول عجبت من احسانك الى زيد قوله
رحلة مفعول له وينبغي ان يكون مفعولا به للمصدر
الاول المضاف الى فاعله بنا على الثاني تاكيد فان
اعربناه بدلا فرحلة مفعول به للثاني لانه المقصود

حينئذ

حينئذ من الكلام والاصل رحلتي الشتا والصيف ه
فافرد لامن اللبس والرحلة بالكسر الارتحال نحو مقصود
وبالضم الجهة التي يرتحل اليها وبالكسر قرا القاريه
العامة وبالضم قرا ابو السماك قوله الشتا الاصل واو
لقولهم الشتوة وشتا يشتو وشذ في النسبة اليه
فقالوا شتوي والقياس شتائي او شتاوي ككسائي
وكساوي قوله ودخلت الفا لما في الكلام من معنى ه
الشرط لان المعنى اما لا فليعبدوه لايلافهم على معنى
ان نعم الله عليهم لا تحصى فان لم يعبدوه لساير نعمه
فليعبدوه لهذه الواحدة التي هي نعمة ظاهرة وقوله
لان المعنى اما لا اي تقول افعل هذا اما لا اي ان كنت
لا تفعل غيره قوله من جوع من تعليلية والتنوين
في جوع للتعظيم اي من اجل جوع عظيم وقيل من
بمعنى بعد اي اطعمهم بعد الجوع الذي اصابهم في
سني القحط حتى اكلوا الجيف قوله ارايت الهمزة ه
للاستفهام التعجبي ورايت فعل وفاعل واختلف فيها
فقيل بصرية وقيل علمية فتتعدى لاثنين قدره ه
الحوفي اليس مستحقا للعذاب والزمخشري من هو
ويدل على ان الرواية علمية قراة عبد الله ارايتك
بكاف الخطاب والكاف لا تلحق البصرية قوله فذلك
في الفا وجهان احدهما انها جواب شرط مقدر
اي ان سليت علمه فذلك والثاني انها عاطفة فذلك
على الذي يكذب عطف ذات على ذات او صفة

على صفة فعلى الاول الفاء واقعة في جواب الشرط
واسم الاشارة في محل رفع بالابتداء والخبر الموصول
بعده وعلى الثاني يكون منصوبا لعطفه على ما هو
منصوب انتهى وعلى هذا يكون الموصول نعتا او عطف
بيان وبه يعرف ان المص لعله بين القولين حيث جعل
الفاء عاطفة ثم تكلم على اسم الاشارة بانه في محل
رفع وهو مناسب لما فيه من عطف الجملة على المفرد
اللهم الا ان يعتذر عنه بانه اراد العطف على جملة
ارايت فيندفع الفساد وان لزمه عطف الخبر على
الانشائية افاده الناصر **قوله** واللام للبعد النسبي
وذلك لان مرتبة المكذب بالدين في غاية النزول هـ
والبعد بالنسبة لمرتبة المصدق **قوله** يدع بضم الدال
وتشديد العين قراءة العامة من دعه اي رفعه وقرا
امير المؤمنين والحسن وابو رجاء يدع بفتح الدال
وتخفيف العين اي يترك ويهمل **قوله** ومفعوله محذوف
وفي الكلام حذف مضاف اي ثم والتقدير لا يحض غيره
على اطعام طعام المسكين من اجل بخله به ويجوز
ان يكون الطعام وضع الطعام موضع الاطعام **قوله**
فويل للمصلين اي اذا علم انه مسبب فويل للمصلين
على معنى فويل لهم الا انه وضع صفتهم موضع ضميرهم
لانهم كانوا مع التكذيب وما اضيف اليهم ساهين عن
الصلاة مرائين غير مزكين اموالهم **قوله** يراؤن اهله
يرائيون كيفا تكون وعن الحراث انه يرى الانسان
عمله

عمله للناس وهم يرون الثناء عليه فالمفاعلة فيها هـ
واضحة **قوله** الماعون فاعول من المعن وهو الشيء
القليل يقال ماله معن وقليل واختلف عبارة المفسرين
فيه على اقوال احسنها انه كل ما يستعان به وينتفع ولم
يذكر المفعول للمنع اما العلم به اي يمنعون الناس او الطالبين
واما لان الغرض ذكر ما يمنعونه لا من يمنعونه تشنيعا على
خباستهم وشحهم بالاشياء التافهة المستقبح منعها
عند كل احد **قوله** الكوثر الشيء الكثير سئلت اعرابية
عن ابنها فقيل بما آب ابنك فقالت اي بكوثر اي بخير كثير
قال القرطبي في الجنة حوضان الاول قبل الصراط وقبل
الميزان على الاصح لان الناس يخرجون عطاشا من قبورهم
فيردونه قبل الميزان والصراط والثاني في الجنة وكلاهما
يسمى كوثرا روى مسلم عن انس بينما رسول الله صلى
الله عليه وسلم ذات يوم بين اظهرنا اذ اغفى اغفاءة ثم
رفع راسه متبسما فقلنا ما اضحكك يا رسول الله فقال
انزلت علي انفا سورة فقرا انا اعطيناك الكوثر ثم قال
اتدرون ما الكوثر قلنا الله ورسوله اعلم قال انه نهر
وعدنيه ربي عليه خير كثير هو حوض ترد عليه امتي
يوم القيامة انيته عدد نجوم السماء فيختلج العبد منهم
فاقول يا رب انه من امتي فيقول ما تدري ما احدث
بعدك وفي الصحيح حوضي مسيرة شهر ماؤه
ابيض من الورق وريحه اطيب من المسك كيزانه كنجوم
السماء من شرب منه لم يظما بعده ابدا ذكره السيوطي في

مفتوح الغاية **قوله** فصل انها عاطفة ولا يخفى كونه من
عطف الانشا على الخبر لان النحاة يجيزونه والفايدة العطف
مفيدة للسببية لان الانعام سبب للشكر **قوله** وانحر النحر
ومن الابل بمنزلة الذبح في البقر والغنم والمعنى فصل
لربك شكرا لانعامه اي دم عليها مخلصا فيها لا كالساهي
المرائي وانحر البدن البدن التي هي خيار اموال العرب
وتصدق بها على المحاويج لا كمن يدعهم اي يتعرضهم ويمنع
عنهم الماعون في السورة كالمقابلة للسورة المتقدمة وقد
فسرت الصلاة بصلاة العيد والنحر بالتضحية **قوله** شانيك
الشاني المبغض يقال شانه يشانه اي ابغضه والابتر
هو الذي لا عقب له اي لا ذرية له وهو في الاصل الشي
المقطوع من بتره اي قطعه **قوله** والعايد محذوف تقديره
يعبدونه ويحتمل انها موصولة حرفي فتسبك ما بعدها
بمصدر اي لا اعبد عبادتكم اي مثل عبادتكم على التسكل
وترك النظر فلا احتياج حينئذ لتقدير عايد **قوله**
والفتح اي الفتح للبلاد عليك وعلى امتك **قوله** افواجا
قياسه افوج بالضم لان فعلا بالسكون قياسه افعل
كفلس وافلس الا انه استثقلت الضمة على الواو فجمعوه
على فعل بالتحريك **قوله** والعامل فيها هو اصغر فان
ما بعد فا الجزا لا يعمل فيما قبلها فالاحسن ان يجعل العامل
في اذا فعل الشرط وهو جا كما ذهب اليه ابو حيان
قوله متعلق بسبح ويصح ان يجعل في موضع نصب
على الحال من النون في فسبح اي فسبح حامدا له **قوله**

ومن

171

ومن يصح ان يجعل الفعل الاول دعا والثاني اخبارا اي
قد وقع الدعا به نحو جزاه الله شرا جزاء به
جزا الكلاب العاويات وقد فعل وقيل كل من المعطوف
اخبار وقيل كل منهما دعا **قوله** ما اغنى يجوز في ما النفي
والاستفهام الانكاري فيكون محلها النصب بأغنى والمعنى
اي شي اغنى عنه ماله **قوله** سيصلى المراد من حرف
التنفيس التاكيد اي يصلى ولا بد **قوله** حمالة الحطب
قيل انها تحمل يوم القيامة حزمة من حطب النار كما
كانت تحمل الحطب في الدنيا وفي قوله حمالة الحطب قولان
احدهما حقيقة والثاني انه مجاز عن المشي بالنميمة
ورمي الفتن بين الناس قال الشاعر
ان بني الادرم حمالو الحطب ... هم الوشاة في الرضا وفي الغضب
قوله الصمد هو السيد الذي يصمد اليه في الحوايج اي
والمقصود وعلى يقدر على قضا مهما الامور وقيل ان
تفسيره بما بعده يعني لم يلد الخ **قوله** الفلق فعل
بمعنى مفعول اي مفلوق وفي الحديث الرويا مثل فلق
الصبح قال الشاعر
يا ليلة لم انمها بت مرتقبا ... ارعى النجوم الى ان نور الفلق
وقيل الفلق جب في
جهنم وقيل المطمئن من الارض وجمعه فلقان **قوله**
من شر ما خلق بالاضافة شر الى ما الموصولة وقرا عمرو
ابن عبيد وبعض المعتزلة بتنوين شر وجعلوا ما نافية
وهي قراءة مردودة مبنية على مذهبهم الفاسد
من ان الشر ليس مخلوقا لله تعالى **قوله** ومن شر

Copyright © King Saud University

غاسق هو الليل المظلم ووقب دخل قوله اذا حسد اي
اظهر حسده وعمل بمقتضاه فانه لا يعود ضرره قبل ظهوره
والعمل بمقتضاه ضرر على المحسود قوله برب الناس
قال في الكشاف فان قلت لما قيل برب الناس مضافا
اليهم خاصة قلت لان الاستعاذة وقعت من شر
الموسوس في صدور الناس فكانه قيل اعوذ من شر
الموسوس الى الناس بربهم الذي يملك امرهم قوله
الوسواس هو اسم بمعنى الوسوسة كالزلزال
والزلزلة واما المصدر فوسواس بالكسر كزلزال والمراد
به الشيطان سمي به المصدر كانه وسوسة في نفسه
لانها صنعه وشغله او اريد ذو الوسوسة والخناس
مثال مبالغة من الخنوس وهو التاخر اي كثير التاخر
اذا ذكر اسم الله قوله من الجنة والناس فانه الناس
الطبلا وهي استبعد بعضهم صدور الوسوسة في
الصدور من الناس ثم تكلف ان يكون قول الله تعالى
والناس عطفا على الوسواس وليس بشي لان الوسوسة
صادرة من الفريقين على وجه يليق بكل منهما اجارنا
الله تعالى من ذلك ومن شرور اعمالنا قوله وختم لنا
بالصالحات ويغفر لنا بفضله السيئات والحمد لله
اولا واخرا وصلى الله على سيدنا محمد وعلى
اله وصحبه وسلم وقد تمت كتابة هذه النسخة
بحمد الله وعونه وحسن توفيقه وكان الفراغ
من كتابتها عشرين جمادى الاخر سنة الف

ومائتين اثنين وخمسين على يد كاتبها الفقير محمد
ابي حبش الدمنهوري الشافعي غفر الله له ولوالديه
ولمن دعى لهما بالمغفرة
ولجميع المسلمين
وصلى الله على
سيدنا محمد
وعلى اله
وصحبه
وسلم

Copyright © King Saud University